

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَلَى
أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ

أَلْقَاضِي
بِهَاءِ الدِّينِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَقِيلٍ
٦٩٨ - ٧٦٩ هـ

وَمَعَهُ كِتَابٌ
مِنْ خَاتَمِ الْجَلِيلِ بِتَحْقِيقِ شَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ

تَأْيِيفُ الْمَلَكَةِ
مُحَمَّدِ مُجِيبِ الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ

وَبَدِيلِهِ
فَوَائِدُ مَنْتَقَاةٍ مِنْ كُتُبِ النُّحَاةِ

عَلَى مُحَمَّدِ دُرَيْزِينِو

مَرْكَزُ الرِّسَالَةِ لِلدِّرَاسَاتِ وَتَحْقِيقِ الْبَرَاثِ

الجزء الثالث

مؤسسة الرسالة ناشرون



شَيْخُ ابْنِ عَقِيلٍ
عَلَى
أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

انتشار بالوادي الطيف

مؤسسة الرسالة ناشرون



جميع الحقوق محفوظة لدار الطلائع
نسخة خاصة بتصريح من دار الطلائع

الطبعة الأولى
٢٠١٥ - ١٤٣٦ هـ

هاتف: ١١ ٢٣٢١٢٧٥ (٩٦٣)
فاكس: ١١ ٢٣١١٨٣٨ (٩٦٣)
صرب: ٣٠٥٩٧


بيروت - لبنان
تلفاكس: ١٧٠٠٣٠٢ (٩٦١)
١٧٠٠٣٠٤ (٩٦١)
صرب: ١١٧٤٦٠

Resalah
Publishers

Damascus - Syria
Tel: (963) 11 2321275
Fax: (963) 11 2311838
P.O.Box: 30597
Telefax: (961) 1 700 302
(961) 1 700 304
P.O.Box: 117460
Beirut - Lebanon

[Http://www.resalah.com](http://www.resalah.com)

E-mail: resalah@resalah.com

 [facebook.com/ResalahPublishers](https://www.facebook.com/ResalahPublishers)

 twitter.com/resalah1970

حقوق الطبع محفوظة © 2013 م لا يُسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو
أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام
ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه.
ولا يُسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى
دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

③

ISBN 978-9933-23-297-9



9 789933 232979

بِسْمِ ابْنِ عَقِيلٍ

عَلَى
أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ

أَلْقَاضِي
بِهَاءِ الدِّينِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَقِيلٍ
٦٩٨ - ٧٦٩ هـ

وَمَعَهُ كِتَابٌ
مِنْ خَاتَمِ الْجَلِيلِ بِتَحْقِيقِ شَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ

تَأْيِيفُ الْمَلَكَةِ
مُحَمَّدِ مُجِيِّ الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ

وَبَدِيلِهِ
فَوَائِدُ مَنْتَقَاةٍ مِنْ كُتُبِ النُّحَاةِ

عَلَى مُحَمَّدِ دُرَيْزِي

مَرْكَزُ الرِّسَالَةِ لِلدِّرَاسَاتِ وَتَحْقِيقِ الْبَرَاثِ

الجزء الثالث

مؤسسة الرسالة ناشرون



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حُرُوفُ الْجَرِّ (١)

٣٦٤ - هَاكَ حُرُوفُ الْجَرِّ وَهِيَ مِنْ إِلَى حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنِ عَلَى
 ٣٦٥ - مُذْ مُنْذُ رَبِّ اللَّامُ كَيْ وَآوُ وَتَا وَالْكَافُ وَالْبَاءُ وَلَعَلَّ وَمَتَى (٢)
 هذه الحروف العشرون كلها مختصة بالأسماء (٣)، وهي تعمل فيها الجر (٤)، وتقدم
 الكلام على «خَلَا، وَحَاشَا، وَعَدَا» في الاستثناء (٥)، وَقَلَّ مَنْ ذَكَرَ «كَمْ، وَلَعَلَّ، وَمَتَى» فِي
 حُرُوفِ الْجَرِّ.

(١) سماها الكوفيون «حروف الإضافة»؛ لأنها تُضيف معاني الأفعال، أي: تُوصلها إلى الأسماء. «حاشية
 الصبان» ٣٠٢/٢.

وذلك أنّ من الأفعال ما لا يقوى على الوصول إلى المفعول به، فَمَقَرُّوه بهذه الحروف، نحو: «عجبتُ من
 فعله».

(٢) «هاك» ها: اسم فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والكاف حرف خطاب «حروف»
 مفعول به لاسم الفعل، وحروف مضاف، و«الجر» مضاف إليه «وهي» مبتدأ «من» قصد لفظه: خبر المبتدأ
 «إلى، حتى خلا... إلخ البيتين» معطوفات على «من» بإسقاط حرف العطف في بعضها وإثباته في بعضها
 الآخر.

(٣) على اختلاف أنواعها من ظاهرٍ ومضميرٍ وموصولٍ وإشارة.
 ولكن اعلّم أنه لا يجرُّ أيُّ حرفٍ جرٍّ أيُّ اسمٍ، بل منها ما يعجز عن جرِّ أسماءٍ معيّنة على تفصيلاتٍ تُردُّك
 في ما يأتيك تباعاً.

(٤) معنى الجرِّ أحدُ أمرين:

أ - جرُّ معاني الأفعال إلى الأسماء. وهو معنى كالذي سَمِيَ به الكوفيون هذه الحروف حُرُوفَ الإضافة.

ب - الإعرابُ بالكسرة.

(٥) انظر ما سلف من قبلُ ١٩١/٢ فما بعد.

فأما «كي» فتكون حَرْفَ جَرٍّ في موضعين^(١) :

أحدهما: إذا دَخَلت على «ما» الاستفهامية، نحو: «كَيْمَه؟» أي: لِمَه؟ فـ«ما» استفهامية مجرورة بـ«كي»، وحُدِفَتْ أَلْفُهَا لدخول حرف الجرِّ عليها، وجيءَ بالهاء للسكت.
الثاني: قولك: «جِئْتُ كَيْ أكرمَ زَيْدًا» فـ«أكرمَ»: فعلٌ مضارع منصوبٌ بـ«أن» بعد «كي»^(٢)، و«أن» والفعلُ مُقَدَّرَان بمصدرٍ مجرورٍ بـ«كي» والتقدير: جئتُ كَيْ إكرامِ زَيْدٍ، أي: لإكرام زيد.

وأما «لعلَّ» فالجرُّ بها لغة عُقَيْلٍ، ومنه قوله: [الطويل]

ش ١٩٦ - لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ^(٣)

(١) ولد «كي» الجارة موضع ثالث تقع فيه، وهو أن يكون مدخولها «ما» المصدرية، كما في قول الشاعر:

إذا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعِ فَضُرَّ فَإِنَّمَا يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

أي للضرِّ والنفع، وتقديره على نحو ما قال الشارح في الموضع الثاني.

(٢) اعلم أنه قد يُؤتى بلام قبل كي؛ فيقال: «جئت لكي أتعلم» وقد يؤتى بأن المصدرية بعد كي؛ فيقال: «جئت كي أن تكرمني» وعلى الوجه الأول تكون كي مصدرية بلا تردد، وهو الأكثر استعمالاً، وعلى الوجه الثاني تكون كي حرف جر دال على التعليل بلا تردد، وهو أقل استعمالاً من سابقه، وقد يؤتى بكَي غير مسبوقه باللام ولا سابقة لأن، كما يقال: «جئت كي أتعلم» وهي حينئذ تحتل المصدرية بتقدير اللام قبلها. وتحتل أن تكون حرف جر دال على التعليل وأن المصدرية مقدرة بعدها، وحملها على الوجه الأول أولى؛ لأنه الأكثر في الاستعمال كما قلنا، ومن هنا تعلم أن ما جرى عليه الشارح فيه حمل الكلام على أقل الوجهين.

(٣) هذا عجز بيت لكعب بن سعد الغنوي، من قصيدة مستجادة يرثي فيها أخاه أبا المغوار - واسمه هرم، وقيل: اسم أبي المغوار شيبب - وصدر البيت قوله:

فَقُلْتُ اذْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً

ومن العلماء من ينسب هذه القصيدة لسهم الغنوي أخي كعب وأبي المغوار جميعاً، والصواب عند الأثبات من الرواة ما قدمناه، وقبل هذا البيت قوله:

وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبٌ

الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل «ادع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أخرى» مفعول به، وهي صفة أقيمت مقام موصوفها بعد حذفه، وأصل الكلام: ادع مرة أخرى «وارفع» الواو عاطفة، ارفع: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الصوت» مفعول به لارفع «جهره» مفعول =

وقوله: [الوافر]

ش ١٩٧ - لَعَلَّ اللهُ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أُمَّكُمْ شَرِيماً^(١)
 فـ «أبي المغوار» والاسم الكريم: مبتدآن، و«قريب» و«فضلكم» خبران، و«لعل» حرفٌ
 جَرٌّ زَائِدٌ^(٢) دخل على المبتدأ؛ فهو كالباء في «بِحَسْبِكَ دِرْهُمٌ».
 وقد رُوِيَ على لغة هؤلاء في لامها الأخيرة الكسرُ والفتح، ورُوِيَ أيضاً حذفُ اللام
 الأولى؛ فتقول: «عَلَّ» بفتح اللام وكسرها.

= مطلق «لعل» حرف ترج وجر شبيهه بالزائد «أبي» مبتدأ مرفوع تقديرأ، وأبي مضاف، و«المغوار» مضاف إليه
 «منك» جار ومجرور متعلق بقريب الآتي «قريب» خبر المبتدأ.
 الشاهد فيه: قوله: «لعل أبي . . إلخ» حيث جر بـ«لعل» لفظ «أبي» على لغة عقيل.
 (١) هذا البيت من الشواهد التي لم تقف على نسبتها لقائل معين.

اللغة: «أن أمكم» يجوز في همزة «أن» الفتح والكسر؛ أما الفتح، فعلى أنها مع ما بعدها في تأويل مصدر
 بدل من شيء، وأما الكسر، فعلى الابتداء «شريم» هي المرأة المفضاة التي اتحد مسلكها، ويقال فيها:
 شرماء وشروم أيضاً.

الإعراب: «لعل» حرف ترج وجر شبيهه بالزائد «الله» مبتدأ، وهو في اللفظ مجرور بلعل «فضلكم» فضل:
 فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الله، والكاف مفعول به، والميم علامة
 الجمع، والجملة من فضل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ «علينا بشيء» جاران ومجروران
 يتعلقان بـ«لعل» حرف توكيد ونصب «أمكم» أم: اسم أن، وأم مضاف، والضمير مضاف إليه «شريم»
 خبر أن، وأن واسمها وخبرها في تأويل مصدر بدل من شيء على تقدير فتح همزة «أن» وأما على كسر
 الهمزة، فإن واسمها وخبرها جملة يقصد بها التعليل.

الشاهد فيه: قوله: «لعل الله» حيث جر بلعل ما بعدها لفظاً على لغة عقيل كما في البيت السابق، وهو
 مرفوع في التقدير، ولم يمنع من ظهور رفعه إلا الحركة التي اقتضاها حرف الجر الشبيه بالزائد.

(٢) الصواب أن يقول: «حرف جر شبيه بالزائد» وأما الباء في قولهم: «بحسبك درهم» فهي حرف زائد، فليس
 التشبيه في كلام الشارح دقيقاً.

واعلم أن حرف الجر إما أن يفيد معنى خاصاً ويكون له متعلق، وإما ألا يفيد معنى خاصاً ولا يكون له
 متعلق، وإما أن يفيد معنى خاصاً ولا يكون له متعلق؛ فالأول الحرف الأصلي الذي يعقد له النحاة باب
 حروف الجر، والثاني هو الحرف الزائد كالباء في «بحسبك درهم»، و«من» في قولك: «ما زارني من
 أحد»، والثالث هو الشبيه بالزائد، وإنما أشبه الزائد في أنه لا متعلق له، وأشبه الأصلي في الدلالة على
 معنى خاص، كالترجي في «لعل» والتقليل في «رب».

وأما «مَتَى» فالجرُّ بها لغة هُذَيْلٍ، ومن كلامهم: «أَخْرَجَهَا مَتَى كُمَّه»، يريدون: «مِنْ كُمَّه»^(١) ومنه قوله: [الطويل]

ش ١٩٨ - شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْتُ مَتَى لُجَجٍ خُضِرٍ لَهْنٍ نَثِيجٍ^(٢)
وسياتي الكلام على بقية العشرين عند كلام المصنف عليها.
ولم يُعَدِّ المصنف في هذا الكتاب «لولا» من حروف الجرِّ، وذكرها في غيره^{(٣)(٤)}.

(١) وقيل: هي بمعنى «وسط». قاله في «همع الهوامع» ٣٧٦/٢، ومن قبله ابن سيده في «المحکم» ٥٢٨/٩ واستشهد بالبيت.

وقال ابن سيده: بمعنى «في»، يُقال: وضعتُه متى كمي، أي: في كمي.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي يصف السحاب، وقيل قوله:

سَقَى أُمَّ عَمْرٍو كُلَّ آخِرِ لَيْلَةٍ حَنَاتِمُ سُودٍ مَاؤُهُنَّ نَجِيجُ
إِذَا هَمَّ بِالْإِقْلَاعِ هَبَّتْ لَهُ الصَّبَا فَأَعْقَبَ نَشَاءً بَعْدَهَا وَخُرُوجُ

اللغة: «حناتم» جمع حنتمة، وأصلها الجرة الخضراء، وأراد هنا السحاب، شبهها بالجرار «سود» جمع سوداء، وأراد أنها ممتلئة بالماء «نجيج» سائل منسوب «ترفعت» تصاعدت، وتباعدت «لجج» جمع لجة، بزنة غرفة وغرف، واللجة: معظم الماء «نثيج» هو الصوت العالي المرتفع.

المعنى: يدعو لامرأة - وهي التي ذكرها فيما قبل بيت الشاهد باسم أم عمرو - بالسقيا بماء سحب موصوفة بأنها شربت من ماء البحر، وأخذت ماءها من لجج خضر، ولها في تلك الحال صوت مرتفع عال.

الإعراب: «شربن» فعل وفاعل، ونون النسوة تعود إلى حناتم «بماء» جار ومجرور متعلق بشرب، وماء مضاف، و«البحر» مضاف إليه «ثم» حرف عطف «ترفعت» ترفع: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى حناتم أيضاً «متى» حرف جر بمعنى من «لجج» مجرور بمتى، والجار والمجرور متعلق بترفع، وقيل: بدل من الجار والمجرور الأول، وهو «بماء البحر»، «خضر» صفة للـجج «لهن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «نثيج» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر صفة ثانية لـ«لجج».

الشاهد فيه: قوله: «متى لجج» حيث استعمل «متى» جازةً، كما هو لغة قومه هذيل.

(٣) وهذا يزيد عددها إلى واحدٍ وعشرين!

فإذا انضمَّ إلى ذلك أنَّ «لات» قد تجرَّ الزمان، مستدلاً بالقراءة ﴿وَلَا تَحِينَنَّ مَنَّا﴾؛ كما يرى الفراء، وأنَّ «بله» حرف جرٌّ بمعنى «من» كما زعم الأخفش؛ ارتفع العدد إلى ثلاثة وعشرين حرفاً.

فأما القراءة فهي قراءة عيسى بن عمر؛ كما في «البحر المحيط» ٣٦٧/٧، وقال: وتخريجه مُشكِلٌ! وقد حُرِّجَ على معنى «غير». وأما «بله» فالصحيح اسميته.

(٤) قد يقال في القسم: «الله لأفعلن» وقد يقال: «ها الله لأفعلن» بذكر همزة الاستفهام كما في المثال الأول أو =

ومذهبُ سيبويه^(١) أنها من حروف الجر، لكن لا تجرُّ إلا المضمرة؛ فتقول: «لَوْلَايَ، وَلَوْلَاكَ، وَلَوْلَاهُ» فالياءُ والكافُ والهاءُ عند سيبويه مجروراتٌ بـ«لَوْلَا».

وزعم الأَخْفَشُ^(٢) أنها في موضع رفعٍ بالابتداء، ووُضِعَ ضميرُ الجرِّ موضعَ ضميرِ الرفعِ؛ فلم تعمل «لولا» فيها شيئاً، كما لا تعمل في الظاهر، نحو: «لَوْلَا زَيْدٌ لَأَتَيْتُكَ».

وزعم المبرِّدُ أن هذا التركيب - أعني «لَوْلَاكَ» ونحوه - لم يَرِدْ من لسان العرب^(٣)، وهو محجوجٌ بثبوت ذلك عنهم، كقوله: [الطويل]

ش ١٩٩ - أَتَطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَأَقَ دِمَاءَنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنٌ^(٤)

= ها التنبيه كما في المثال الثاني، عوضاً عن باء الجر، ولم يذكر الناظم ولا الشارح هذين الحرفين في حروف الجر نظراً إلى حقيقة الأمر، وهي أن جر لفظ الجلالة بحرف الجر الذي نابت عنه الهمزة وها، وليس بالهمزة ولا بها، فاعرف ذلك.

(١) «الكتاب» ٣٧٣/١، وجعله في ٣٧٤/١ مذهب الخليل ويونس.

والجر لديه لفظاً، والمحلُّ محلُّ رفعٍ بالابتداء.

(٢) نقله عنه المبرِّد في «الكامل» ص ٦٢٦ وعبارته: وزعم الأَخْفَشُ أن الضمير مرفوعٌ، ولكن وافق ضمير

الخفض؛ كما يستوي الخفض والنصب؛ فيقال: فهل هذا في غير هذا الموضع!؟

(٣) لم ينف المبرِّد ثبوته، كيف وهو يروي بيت يزيد بن الحكم الثقفي الآتي في كتاب «الكامل» ص ٦٢٦،

ولكن الرجلُ يرُدُّ على سيبويه ومن وافقه بخفض «لولا» للمضمرة فيقول: إذا قلت: «لولاك» فما الدليل على

أنَّ الكافَ مخفوضة دون أن تكون منصوبة، وضمير النصب كضمير الخفض؟ فيقول [أي: سيبويه]: إنك

تقول لنفسك: «لولاي»، ولو كانت منصوبة لكانت النون قبل الياء، كقولك: رمانى وأعطاني...

إلى أن قال: فيقال له: الضمير في موضع ظاهر، فكيف يكون مختلفاً؟ وإن كان هذا جائزاً فلم لا يكون في

الفعل وما أشبهه وما كان معها في الباب؟

ثم قال يرد على الأَخْفَش: والذي أقوله: إن هذا خطأ، لا يصلح إلا أن تقول: «لولا أنت» قال الله عز

وجل: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]، ومن خالفنا فهو لا بد يزعم أن الذي قلناه أجود، ويدعي

الوجه الآخر فيجيزه على بُعد.

(٤) البيت لعمر بن العاص يقوله لمعاوية بن أبي سفيان في شأن الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهم

أجمعين، وهو من كلمة أولها قوله:

مُعَاوِيَ إِيَّيْ لَمْ أُبَايِعْكَ فَلَتَّةٌ وَمَا زَالَ مَا أَسْرَزْتُ مِنِّي كَمَا عَلَّنُ

اللغة: «أراق» أسال «يعرض» أراد: يتعرض لها بالنيل منها «الأحساب» جمع حسب، وهو كل ما يعده

المرء من مفاخر قومه.

وقوله: [الطويل]

ش ٢٠٠ - وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَحَّتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوِي^(١)

= الإعراب: «أتطمع» الهمزة للاستفهام التوبيخي، تطمع: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فينا» جار ومجرور متعلق بتطمع «من» اسم موصول مفعول به لتطمع «أراق» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة «دماءنا» دماء: مفعول به لأراق، ودماء مضاف، ونا: مضاف إليه، والجملة من أراق وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة «ولولاك» لولا: حرف امتناع لوجود جرٍّ، والكاف في محل جر بها، ولها محل آخر هو الرفع بالابتداء كما هو مذهب سيبويه، والخبر محذوف وجوباً، والتقدير: لولاك موجود، وجملة المبتدأ والخبر شرط لولا «لم» نافية جازمة «يعرض» فعل مضارع مجزوم بلم «لأحسابنا» الجار والمجرور متعلق بيعرض، وأحساب مضاف، ونا: مضاف إليه «حسن» فاعل يعرض، وجملة يعرض وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لولا. الشاهد فيه: قوله: «لولاك» فإن فيه ردّاً على أبي العباس المبرد الذي زعم أن «لولا» لم تجع متصلة بضمائر الجر كالكاف والهاء والياء، ومثله قول الآخر، وينسب إلى عمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه، والصواب أنه للعرجي (انظر خزانة الأدب ٤٢١/٢):

لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَحْجُجْ

ومع وروده في كلام العرب الموثوق بعربيتهم، فإنه قليل غير شائع شيوع وقوع الاسم الظاهر والضمير المنفصل بعد لولا، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]، ونحو قول المتنبي:

لَوْلَا الْعُقُولُ لَكَانَ أَدْنَى ضَيْعَمٍ أَدْنَى إِلَى شَرَفٍ مِنَ الْإِنْسَانِ

وقول الراجز:

وَاللَّهُ لَوْلَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا

(١) البيت ليزيد بن الحكم بن أبي العاص، من كلمة له يعتب فيها على ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص.

اللغة: «موطن» أراد به المشهد من مشاهد الحروب «طحّت» هلكت، ويقال: طاح يطوح، كقال يقول، وطاح يطيح، كباع يبيع «بأجرامه» الأجرام: جمع جرم، بكسر الجيم، وهو الجسد «هوى» سقط من أعلى إلى أسفل، وهو بوزن رمى يرمي «قنة النيق» رأس الجبل «منهوي» ساقط. المعنى: كثير من مشاهد الحروب لولا وجودي معك فيها لسقطت سقوط من يهوي من أعلى الجبل بجميع جسمه.

الإعراب: «كم» خبرية - بمعنى كثير - مبتدأ، أو ظرف متعلق بطحّت «موطن» تمييزكم مجرور بإضافتها إليه، وخبر المبتدأ الذي هو كم - على الأول - محذوف، والتقدير: كثير من المواطنين لك، مثلاً «لولاي» لولا: حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط، وهو حرف جر شبهه بالزائد لا يتعلق بشيء عند سيبويه، وباء المتكلم عنده ذات محلين: أحدهما: جر بلولا، وثانيهما: رفع بالابتداء، وليس لها إلا محل واحد =

- ٣٦٦ - بِالظَّاهِرِ اِخْصُصْ مُنْذُ مُذِّ وَحَتَّى
 ٣٦٧ - وَاخْصُصْ بِمُذِّ وَمُنْذُ وَقْتًا وَبِرُبِّ
 ٣٦٨ - وَمَا رَوَّوْا مِنْ نَحْوِ «رُبُّهُ فَتَى»
 وَالْكَافَ وَالسَّوَاوَ وَرُبَّ وَالسَّاءِ^(١)
 مُنْكَرًا وَالسَّاءَ لِلَّهِ وَرُبِّ^(٢)
 نَزَّرَ كَذَا «كَهَا» وَنَحْوُهُ أَتَى^(٣)
 من حروف الجر ما لا يجزئ إلا الظاهر، وهي هذه السبعة المذكورة في البيت الأول^(٤)،
 فلا تقول: «مُنْذُهُ، ولا مُذُّهُ» وكذا الباقي.

- = هو الرفع بالابتداء عند الأخفش، وعنده أن الشاعر قد استعار ضمير الجر لضمير الرفع، والخبر محذوف عندهما جميعاً، والتقدير: لولاي موجود «طحت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر صفة لموطن، والرابط محذوف، أي: طحت فيه، أو هذه الجملة لا محل لها جواب لولا، وهذا أحسن «كما» الكاف جارة، وما: مصدرية «هوى» فعل ماض «بأجرامه» الجار والمجرور متعلق بهوى، وأجرام مضاف، والهاء مضاف إليه «من قنة» جار ومجرور متعلق بهوى أيضاً، وقنة مضاف، و«النيق» مضاف إليه «منهوي» فاعل هوى، و«ما» المصدرية ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والكاف ومجرورها متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف، أي: طحت طيحاً مثل طيح منهوي من قنة النيق بأجرامه.
- الشاهد فيه: قوله: «لولاي» حيث اتصلت «لولا» بالضمير الذي أصله أن يقع في محلي الجر والنصب، وفيه ردٌّ على المبرد الذي أنكر أن يقع بعد لولا ضمير من الضمائر المتصلة التي تكون في محل نصب أو في محل جر، وقال: إن ذلك لا يجوز عربية، وقد جاء هذا الذي أنكره في هذا الشاهد وفي البيت الذي قبله وفي البيت الذي ذكرناه أثناء شرح البيت السابق؛ فكان نقل هذه الشواهد ردّاً عليه.
- (١) «بالظاهر» جار ومجرور متعلق باخصص «اخصص» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «منذ» قصد لفظه: مفعول به لاخصص «مذ، وحتى، والكاف، والواو، ورب، والتاء» معطوفات على منذ بإسقاط حرف العطف في «مذ» وحده.
- (٢) «واخصص» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بمذ» جار ومجرور متعلق باخصص «ومنذ» معطوف على مذ «وقتاً» مفعول به لاخصص «ورب» معطوف على بمذ «منكراً» معطوف على «وقتاً» السابق «والتاء» مبتدأ «الله» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ورب» معطوف على لفظ الجلالة.
- (٣) «وما» اسم موصول مبتدأ «رووا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة «من نحو» جار ومجرور متعلق برووا «ربه فتى» رب: حرف جر، والضمير مجرور المحل به، وفتى: تمييز للضمير، وهو كلام في موضع المفعول به لقول محذوف، وهذا القول المحذوف مجرور بإضافة «نحو» إليه «نزر» خبر المبتدأ، وهو «ما» الموصولة في أول البيت «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كها» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «ونحوه» الواو عاطفة، نحو: مبتدأ، ونحو مضاف، والضمير مضاف إليه «أتى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «نحو» الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو نحو.
- (٤) ومثلها الثلاثة المارة آنفاً: كي، لعل، متى. نبه على ذلك الأشموني ٣٠٨/٢.

ولا تجر «منذ، ومنذ» من الأسماء الظاهرة إلا أسماء الزمان⁽¹⁾⁽²⁾، فإن كان الزمان حاضراً كانت بمعنى «في»⁽³⁾ نحو: «ما رأيته مُنْذُ يَوْمِنَا» أي: في يومنا، وإن كان الزمان ماضياً كانت بمعنى «من»⁽⁴⁾ نحو: «ما رأيته مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ» أي: من يوم الجمعة⁽⁵⁾، وسيذكر المصنف هذا في آخر الباب، وهذا معنى قوله: «وَإِخْصُصْ بِمَذٍ وَمِنْذٍ وَقْتًا».

وأما «حتى» فسيأتي الكلام على مجرورها عند ذكر المصنف له، وقد شذَّ جَرُّهَا للضمير، كقوله: [الوافر]

ش ٢٠١ - فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفِي أَنَّاسٌ فَتَى حَتَّىٰ يَا ابْنَ أَبِي زِيَادٍ^(٦)

(١) منذ ومنذ يكونان ظرفي زمان، وهما حينئذ اسمان، ويكونان حرفي جر، وحينئذ لا يجران إلا أسماء الزمان، طلباً للمناسبة بين حالتيهما، وأما نحو قولك: «ما رأيته منذ حدث كذا، وما رأيته منذ أن الله خلقه» فإن اسم الزمان مقدر في هذين المثالين ونحوهما، وأصل الكلام: منذ زمان حصل كذا، ومنذ زمان خلق الله إياه.
(٢) قال الأشموني ٣٠٨/٢:

ويشترط في مجرورهما مع كونه وقتاً أن يكون معيناً لا مبهماً، ماضياً أو حاضراً لا مستقبلاً.

(٣) أي: الظرفية.

(٤) أي: ابتداء الغاية بمعنى «من».

(٥) ويكون الزمان معدوداً كقولك: «ما رأيته منذ يومين»، فيكونان بمعنى ابتداء الغاية، وانتهائها معاً، أي: بمعنى «من» و«إلى» معاً.

(٦) هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها.

اللغة: «يلفي» مضارع ألقى، ومعناه وجد، ويروى: «لا يلقى أناس» بالقاف مكان الفاء على أنه مضارع لقي «حتاك» استشكل أبو حيان هذه العبارة فقال: «وانتهاء الغاية في حتاك لا أفهمه، ولا أدري ما عنى بحتاك، فلعل هذا البيت مصنوع»، وستعرف رد هذا الكلام.

المعنى: يريد الشاعر أن يقول: إن الناس لا يجدون فتى يرجونه لقضاء مطالبهم حتى يبلغوا الممدوح، فإذا بلغوه فقد وجدوا ذلك الفتى، وبهذا التقرير يندفع كلام أبي حيان.

الإعراب: «فلا»: لا: زائدة قبل القسم للتوكيد «والله» الواو للقسم، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو، وفعل القسم الذي يتعلق به الجار والمجرور محذوف وجوباً «لا» نافية «يلفي» فعل مضارع «أناس» فاعل يلفي «فتى» مفعول به أول ليلفي، ومفعول يلفي الثاني محذوف، وتقدير الكلام: لا يلفي أناس فتى مقصوداً لآمالهم إلى بلوغك «حتاك» حتى جارة، والضمير في محل جر بها، والجار والمجرور متعلق بيلفي «يا» حرف نداء «ابن» منادى، وابن مضاف، و«أبي» مضاف إليه، وأبي مضاف، و«زيد» مضاف إليه. الشاهد فيه: قوله: «حتاك» حيث دخلت «حتى» الجارة على الضمير، وهو شاذ.

ولا يُقَاسُ على ذلك خلافاً لبعضهم، ولغة هُذَيْلٍ إِبْدَالُ حائِهَا عَيْنًا، وقرأ ابن مسعود: «فَتَرَبَّصُوا بِهِ عَتَى جِينٍ»⁽¹⁾.

وأما الواو فمختصة بالقسم، وكذلك التاء، ولا يجوز ذكر فعل القسم معهما؛ فلا تقول: «أقسِمُ والله» ولا «أقسِمُ تالله».

ولا تجر التاء إلا لفظ «الله» فتقول: «تالله لأفعلن» وقد سُمِعَ جَرُّهَا لـ «رَبِّ» مضافاً إلى «الكعبة»، [قالوا: «تَرَبَّ الكعبة»]⁽²⁾ وهذا معنى قوله: «والتاء لله وَرَبِّ» وسُمِعَ أيضاً: «تألرحمن»، وذكر الخفاف في شرح «الكتاب» أنهم قالوا: «تَحْيَاتِكَ» وهذا غريبٌ.

ولا تجر «رَبِّ» إلا نكرة، نحو: «رُبَّ رَجُلٍ عالم لقيتُ» وهذا معنى قوله: «وَبُرَّبَّ منكَرًا» أي: وَأَخْصَصُ بِرَبِّ النَكَرَةِ، وقد شذَّ جَرُّهَا ضمير الغيبة، كقوله: [البيط]

ش ٢٠٢- وإِوَاءُ رَأْبَتْ وَشِيكًا صَدَعٌ أَعْظَمِهِ وَرَبَّهُ عَطْبًا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطْبِهِ⁽³⁾

(1) ذكر أبو حيان في «البحر المحيط» ٣٠٧/٥ في كلامه على قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ جِئَ﴾ [يوسف: 35] أن ابن مسعود كان يقرأ ﴿عَتَى﴾ بإبدال حاء «حتى» عينًا، وهي لغة هذيل وأقرأ بذلك، فكتب إليه يأمره أن يُقرئ بلغة قريش «حتى» لا بلغة هذيل.

كذا وأغلغ اسم الكاتب، وهو عمر؛ كما في خبر ساقه ابن عطية في «تفسيره» ٢٤٣/٣.

(2) حكاه الأخصف؛ كما ذكر المرادي ٧٤٣/٢.

(3) هذا البيت مما أنشده ثعلب ولم يعزّه لقائل معين، وأنشده في اللسان (رب) مع تغيير طفيف هكذا:

كائن رَأْبَتْ وَهَاسًا صَدَعٌ أَعْظَمِهِ

اللغة: «رأبت» أصلحت، وشعبت، مأخوذ من قولهم: رأب فلان الصدع؛ إذا أصلحه وجبره «وشيكا» سريعًا «عطبًا» هو هنا بكسر الطاء، صفة مشبهة، أي: هالكا «من عطبه» هو هنا بفتح الطاء: مصدر بمعنى الهلاك، وفي اللسان «م العطب».

المعنى: رب شخص ضعيف أشفى على الهلاك والسقوط، فجبرت كسره ورشئت جناحه.

الإعراب: «واو» هو على تقدير «رب» أي رب واو؛ فهو مبتدأ مرفوع تقديراً «رأبت» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر «وشيكا» مفعول مطلق عاملة رأبت، أي: رأبت رأبًا وشيكا، أي: عاجلاً سريعاً «صدع» مفعول به لرأبت، وصدع مضاف، وأعظم من «أعظمه» مضاف إليه، وأعظم مضاف، والضمير مضاف إليه «وربه عطبًا» رب: حرف تليل وجر شبهه بالزائد، والضمير في محل جر برب، وله محل رفع بالابتداء «عطبًا» تمييز للضمير «أنقذت» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مجرور لفظًا برب «من عطبه» الجار والمجرور متعلق بأنقذ، وعطب مضاف، والضمير مضاف إليه.

كما شَدَّ جَرُّ الكافِ له ، كقولِهِ : [الرجز]

ش ٢٠٣ - خَلَّى الذَّنَابَاتِ شَمَالًا كَثْبًا وَأُمَّ أَوْعَالَ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا^(١)

وقولِهِ : [الرجز]

ش ٢٠٤ - وَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالِيًا كَهُ وَلَا كَهُنَّ إِلَّا حَاظِلًا^(٢)

= الشاهد فيه : قوله : «وربه عطبا» حيث جر «رب» الضمير ، وهو شاذ.

واعلم أن العلماء قد اختلفوا في هذا الضمير الذي تدخل عليه رب أم معرفة هو أم نكرة؟ فذهب الجمهور إلى أنه معرفة على أصله ، وذهب ابن عصفور وجار الله الزمخشري إلى أن هذا الضمير نكرة؛ لأنه واقع موقع اسم واجب التنكير؛ لأن رب لا تجر غير النكرة ، ولأن مرجعه - وهو التمييز - واجب التنكير.

(١) البيت للعجاج يصف حمار وحش وأنته ، وقد أراد هذا الحمار ورود الماء معهن ، فرأى الصياد فهرب بهن. اللغة : «الذنابات» جمع ذنابة ، بالكسر ، وهي آخر الوادي الذي ينتهي إليه السيل ، وقد قيل : إنه بفتح الذال اسم مكان بعينه «كثبا» أي قريبا «أم أوعال» هي هضبة في ديار بني تميم. المعنى : أنه جعل في هربه الذنابات عن طريقه في جانب شماله قريبا منه ، وجعل أم أوعال في جانب يمينه قريبا منه قريبا مثل قرب الذنابات أو أقرب.

الإعراب : «خلى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على حمار الوحش «الذنابات» مفعول أول لخلى «شمالاً» مفعول ثان «كثبا» صفة لشمال «وأم أوعال» يروى بالنصب وبالرفع ؛ فأما النصب فبالعطف على الذنابات ، وأما الرفع فبالابتداء «كها» على رواية النصب هو في موضع المفعول الثاني ، وعلى رواية الرفع هو متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «أو» عاطفة «أقربا» معطوف على الضمير المجرور بالكاف من غير إعادة الجار ، هذا على جعل «أم أوعال كها» مبتدأ وخبراً.

الشاهد فيه : قوله : «كها» حيث جر بالكاف الضمير ، وهو شاذ.

ونظير هذا الشاهد قول أبي محمد اليزيدي اللغوي معلم المأمون بن الرشيد :

شَكْوَتْمْ إِلَيْنَا مَجَانِينَكُمْ وَتَشَكُّو إِلَيْكُمْ مَجَانِينَنَا
فَلَوْلَا الْمُعَافَاةُ كُنَّا كَهُمْ وَلَوْلَا الْبَلَاءُ لَكَانُوا كَنَا

ومثله أيضاً قول الآخر :

لَا تَلْمِئَنِي فَإِنِّي كَكَ فِيهَا إِنَّنَا فِي الْمَلَامِ مُشْتَرِكَانِ

(٢) البيت من أرجوزة لرؤبة بن العجاج يصف حماراً وأنته.

الإعراب : «ولا» نافية «ترى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بعلاً» مفعول أول «ولا» الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي «حلائلاً» معطوف على قوله : «بعلاً» السابق «كه» متعلق بمحذوف حال من «بعلاً» ، «ولا كهن» متعلق بمحذوف حال من «حلائلاً» وهو معطوف بالواو على الحال السابق «إلا» أداة استثناء ملغاة «حاضلاً» مفعول ثان لترى.

الشاهد فيه : قوله : «كه ، كهن» حيث جر الضمير في الموضعين بالكاف ، وهو شاذ.

وهذا معنى قوله: «وما رَوَوْا . . البيت» أي: والذي رُوِيَ من جر «رُبَّ» المضمَر نحو: «رُبَّه فَتَى» قليل، وكذلك جَرُ الكَافِ المضمَر نحو: «كَهَا».

٣٦٩ - بَعْضٌ وَيَبِينُ وَابْتِدَى فِي الْأَمَكْنَةِ بِمِنْ وَقَدْ تَأْتِي لِبَدءِ الْأَزْمَنَةِ^(١)

٣٧٠ - وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرُّ نَكِرَةً كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفْرٌ^(٢)

تجيء «مِنْ» للتبعض ولبیان الجنس ولابتداء الغاية في غير الزمان كثيراً، وفي الزمان قليلاً، وزائدة^(٣).

فمثالها للتبعض قولك: «أخذت من الدراهم»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ

ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٨].

ومثالها لبيان الجنس^(٤) قوله تعالى: ﴿فَأَجْتَبَأُوا الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْتَانِ﴾ [الحج: ٣٠].

(١) «بعض» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وبين وابتدى» مثله ومعطوفان عليه «في الأمكنة» متعلق بابتدى «بمن» جار ومجرور تنازعه الأفعال الثلاثة «وقد» حرف تقليل «تأتي» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على من «لبء» جار ومجرور متعلق بـ «تأتي» وبدء مضاف، و«الأزمنة» مضاف إليه.

(٢) «وزيد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من «في نفي» جار ومجرور متعلق بزید «وشبهه» الواو عاطفة، شبه: معطوف على نفي، وشبه مضاف، وضمير الغائب العائد على نفي مضاف إليه «فجر» الفاء عاطفة، جر: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «نكرة» مفعول به لجر «كما» الكاف جارة لقول محذوف، ما: نافية «لباغ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «من» زائدة «مفر» مبتدأ مؤخر.

(٣) ذكرها هنا أربعة من المعاني، وسيستدرك بخامس هو «البدل» عما قريب! ويُستدرك عليه:

- ورودها ظرفية، أي: بمعنى «في»؛ كقوله تعالى: ﴿مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [الأحقاف: ٤] أي: فيها.

- ورودها سببية؛ كقوله تعالى: ﴿يَمَّا خَطِبْتَهُمْ أُعْرِفُوا﴾ [نوح: ٢٥] أي: بسببها.

- ورودها بمعنى «عن»؛ كقوله تعالى: ﴿يَتَوَلَّوْنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧] أي: عنه.

- ورودها بمعنى الباء؛ كقوله تعالى: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفِ حَيْثُ﴾ [الشورى: ٤٥] أي: بطرف خفي.

- ورودها بمعنى «على»؛ كقوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْتَهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ [الأنبياء: ٧٧] أي: ونصرناه على القوم.

(٤) وعلامتها صحة الإخبار عما قبلها بما بعدها، كقولك في الآية التالية: الرجس الأوتان. وقد أنكره أكثر

ومثالها لابتداء الغاية في المكان قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

ومثالها لابتداء الغاية في الزمان^(١) قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٍ أُسَسَّ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨] وقول الشاعر: [الطويل]

ش ٢٠٥ - تُحَيِّرُنَ مِنْ أَوْزَانِ يَوْمِ حَلِيمَةَ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرْبُنَ كُلَّ التَّجَارِبِ^(٢)
ومثال الزائدة: «مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ»، ولا تزداد عند جمهور البصريين إلا بشرطين:
أحدهما: أن يكون المجرور بها نكرة.

(١) خلافاً للبصريين إلا الأخفش، وقولهم مردود، قال المرادي يُعَلَّلُ رَدَّ قَوْلِهِمْ: لكثرة نظماً ونشراً. أراد كثرة وروده.

(٢) البيت للنابغة الذبياني، من قصيدة له مطلعها قوله:

كَلِيْنِي لِهَمْ يَا أَمِيْمَةً نَاصِبٍ وَلَيْلِ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ

اللغة: «يوم حليلة» يوم من أيام العرب المشهورة حدث فيه حرب طاحنة بين لحم وغسان، وحليمة بنت الحارث بن أبي شمر الغساني، أضيف اليوم إليها لأن أباهما - فيما ذكروا - حين اعترزم توجيه جيشه إلى المنذر أمرها فجاءت فطيتهم، وفي يوم حليلة ورد المثل: «ما يوم حليلة بسراً» يُضْرَبُ لِلأمر المشتهر المعروف والذي لا يستطيع كتمانها.

وقبل البيت المستشهد به قوله:

فَهُمْ يَتَسَاقَوْنَ الْمَنِيَّةَ بَيْنَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ بِيضٌ رِقَاقُ الْمَضَارِبِ
وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سُيُوفُهُمْ بِهِنَّ فُلُوقٌ مِنْ قِرَاعِ الْكُتَابِ

الإعراب: «تخيرن» تخير: فعل ماض مبني للمجهول، ونون النسوة العائد على السيوف المذكورة في البيت السابق على بيت الشاهد نائب فاعل «من أزمان» جار ومجرور متعلق بتخير، وأزمان مضاف، و«يوم» مضاف إليه، ويوم مضاف، و«حليلة» مضاف إليه «إلى اليوم» جار ومجرور متعلق بتخير، وجملة «قد جربن» من الفعل الماضي المبني للمجهول ونائب الفاعل في محل نصب حال «كل» مفعول مطلق، وكل مضاف، و«التجارب» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «من أزمان» حيث وردت «من» لابتداء الغاية في الزمن، وفي المسألة كلام طويل الذيل عميق السيل، وتلخيصه أنه قد ذهب جمهور الكوفيين وأبو العباس المبرد والأخفش وابن درستويه من البصريين إلى أن «من» قد تأتي لابتداء الغاية في الزمان، ومال إلى هذا المحقق الرضي، وهو الذي ذهب إليه ابن مالك وابن هشام، وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تجيء لذلك، واتفق الجميع على أنها تأتي لابتداء الغاية في الأمكنة والأحداث والأشخاص.

الثاني: أن يسبقها نفي أو شبهه.

والمراد بشبه النَّفْيِ النَّهْيُ، نحو: «لا تضرب من أحدٍ»، والاستفهامُ، نحو: «هل جاءك من أحدٍ؟»^(١).

ولا تُزاد في الإيجاب^(٢)، ولا يُؤتى بها جازةً لمعرفة؛ فلا تقول: «جاءني من زيد» خلافاً للأخفش^(٣)، وجعلَ منه قوله تعالى: ﴿يَعْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٣١].

وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها، ومنه عندهم: «قد كان من مطرٍ» أي: قد كان مطرٌ.

٣٧١ - لِإِلَاتِهَا حَتَّى وَوَلَامٍ وَإِلَى وَمِنْ وَبَاءٍ يُفْهَمَانِ بَدَلًا^(٤)

(١) وزيدٌ ثالثٌ وهو كون مجرورها فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ.

قال تعالى: ﴿مَا بَأْسُهُمْ مِنَ ذِكْرِ﴾ [الأنبياء: ٢] أي: ما يأتيهم ذكرٌ.

وقال: ﴿هَلْ تُحِشُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾ [مريم: ٩٨] أي: هو تحس منهم أحداً.

وقال: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ عَرَّ اللَّهُ بِرُزُقِكُمْ﴾ [فاطر: ٣٥] أي: هل خالقٌ غيرُ الله يرزقكم.

والمعنى المستفاد من زيادتها أحدُ أمرين:

أ - التنصيص على العموم، أي: عموم المعنى المذكور، وشموله كلِّ أفراد الجنس المذكور، وعلامته دخولهما على نكرة ليست ملازمةً للوقوع بعد النفي، وهي لا تدل على العموم بنفسها؛ كقولك: «ما جاءني من رجل».

ب - التأكيد، أو قل: تأكيد التنصيص على العموم، وذلك بدخولها على نكرة لا تُستعمل إلا بعد نفي أو شبهه من نهي أو استفهام، وهذه النكرة تدل بنفسها على العموم، كقولك: «ما جاءني من أحد».

واعلم أن زيادتها لفظاً - أو إعراباً - لا يقتضي أن دخولها وعدمه سيان، بل لها - كما رأيت - عملٌ معنويٌّ؛ حيث يختلُ مرادُ القائل بإسقاطها.

(٢) ذكر السعد أن «من» الجارة تزداد في الإثبات اختياراً في موضع واحد، وهو تمييز «كم» الخبرية إذا فصل بين كم وبين التمييز بفعل، ومثَّل له بقوله تعالى: ﴿كَدَّ تَرَكَوْا مِنْ جَنَّتٍ﴾ [الدخان: ٢٥] فمن: زائدة، وجنات: تمييز «كم».

(٣) أجاز الأخفش والكسائي وهشام زيادتها بلا شرط، وقد وافقهم الناظم في «التسهيل»، وقال في «شرح» ١٣٨/٣: لثبوت السماع بذلك ثراً أو نظماً.

وصحح السيوطي هذا المذهب في «البهجة المرضية» ص ٢٠٢.

(٤) «للاتها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حتى» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «ولام، وإلى» معطوفان على حتى «ومن» الواو للاستئناف «من» قصد لفظه: مبتدأ «وباء» معطوف على من «يفهمان» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بدلاً» مفعول به ليفهمان.

يَدُّ عَلَىٰ انْتِهَاءِ الْغَايَةِ «إِلَىٰ وَحَتَّىٰ وَاللَّامُ»، وَالْأَصْلُ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ «إِلَىٰ» فَلِذَلِكَ تَجْرُ الْأَخِرَ وَعَیْرَهُ، نَحْوُ: «سِرْتُ الْبَارِحَةَ إِلَىٰ آخِرِ اللَّيْلِ، أَوْ إِلَىٰ نِصْفِهِ»^(١).

وَلَا تَجْرُ «حَتَّىٰ» إِلَّا مَا كَانَ آخِرًا أَوْ مُتَّصِلًا بِالْآخِرِ^(٢)، كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿سَلَّمْتُ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، وَلَا تَجْرُ غَيْرَهُمَا؛ فَلَا تَقُولُ: «سِرْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّىٰ نِصْفِ اللَّيْلِ».

وَاسْتِعْمَالُ اللَّامِ لِانْتِهَاءِ قَلِيلٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢].

وَيَسْتَعْمَلُ «مِنْ» وَالْبَاءَ، بِمَعْنَى «بَدَلٌ»؛ فَمِنْ اسْتِعْمَالِ «مِنْ» بِمَعْنَى «بَدَلٌ» قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ:

﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨] [أَي: بَدَلِ الْآخِرَةِ]، وَقَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَوْ

نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ﴾ [الزخرف: ٦٠] أَي: بَدَلِكُمْ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ: [الرجز]

ش ٢٠٦ - جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمُرْقَقًا وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتَقًا^(٣)

(١) وَتَأْتِي «إِلَىٰ» بِمَعْنَى «مَعَ» - أَي: لِلْمَصَاحِبَةِ - كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢] وَتَأْتِي بِمَعْنَى «عِنْدَ» وَتَقَعُ بَعْدَ مَا يُفِيدُ حَبًّا أَوْ بَغْضًا مِنْ تَعْجُبٍ أَوْ تَفْضِيلٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿قَالَ رَبِّ لِجَنَّ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ أَي: عِنْدِي.

(٢) الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ الَّتِي تَلَاهَا الشَّارِحُ مِثَالٌ لِمَا كَانَ مُتَّصِلًا بِالْآخِرِ، وَمِثَالٌ مَا كَانَ آخِرًا قَوْلَهُمْ: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّىٰ رَأْسَهَا. وَاعْلَمْ أَنَّ «حَتَّىٰ» الْجَارَةُ عَلَىٰ ضَرْبَيْنِ: جَارَةٌ لِلْمَفْرَدِ الصَّرِيحِ، وَهَذِهِ هِيَ الَّتِي لَا تَجْرُ إِلَّا الْآخِرَ أَوْ الْمُتَّصِلَ بِالْآخِرِ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا غَائِيَةً، وَجَارَةٌ لِأَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ وَمَدْخُولَهَا، وَهَذِهِ تَكُونُ غَائِيَةً، وَتَكُونُ تَعْلِيلِيَّةً، وَتَكُونُ اسْتِثْنَائِيَّةً.

(٣) الْبَيْتُ لِأَبِي نَخِيلَةَ يَعْمَرُ بْنُ حَزْنِ السَّعْدِيِّ.

اللُّغَةُ: «جَارِيَةٌ» هِيَ فِي الْأَصْلِ الْفَتَاةُ الشَّابَّةُ، ثُمَّ تَوَسَّعَ فِيهِ فَاسْتَعْمَلُوهُ فِي كُلِّ أَمَةٍ «الْمُرْقَقًا» عَلَىٰ صِيغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ: الرَّغِيفِ الرَّقِيقِ الْوَاسِعِ «الْبُقُولِ» جَمْعُ بَقْلِ، وَهُوَ كُلُّ نَبَاتٍ اخْضَرَّتْ بِهِ الْأَرْضُ «الْفُسْتَقًا» بِقَلِّ خَاصٍ مَعْرُوفٍ.

الْمَعْنَى: يَرِيدُ أَنَّ هَذِهِ الْجَارِيَّةَ بَدْوِيَّةٌ لَا عَهْدَ لَهَا بِالنَّعِيمِ، وَلَمْ تَسْتَمِرَّ طَعْمَ الرَّفْهِ، فَهِيَ تَأْكُلُ يَابِسَ الْعَيْشِ، لَا الرَّغْفَانَ الرَّقِيقَةَ الْوَاسِعَةَ الْمَسْتَدِيرَةَ، وَتَذُوقُ مِنَ الْبُقُولِ مَا يَأْكُلُهُ الْبَدْوُ عَادَةً، لَا الْفُسْتَقَ وَنَحْوَهُ مِمَّا هُوَ طَعَامُ أَهْلِ الْحَضَارَةِ وَالرَّفَاهِيَةِ.

الْإِعْرَابُ: «جَارِيَةٌ» خَبْرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: هِيَ جَارِيَّةٌ، أَوْ نَحْوَهُ «لَمْ» نَافِيَةٌ جَائِزَةٌ «تَأْكُلُ» فِعْلٌ مَضَارِعٌ مَجْزُومٌ بِلَمْ، وَحَرَكٌ بِالْكَسْرِ تَخْلُصًا مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هِيَ يَعُودُ عَلَىٰ جَارِيَّةِ «الْمُرْقَقًا» مَفْعُولٌ بِهِ لِتَأْكُلَ، وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ «لَمْ» نَافِيَةٌ جَائِزَةٌ «تَذُقُ» فِعْلٌ مَضَارِعٌ مَجْزُومٌ بِلَمْ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ يَرْجِعُ إِلَىٰ الْجَارِيَّةِ فَاعِلٌ «مِنَ الْبُقُولِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِتَذُقِ «الْفُسْتَقًا» مَفْعُولٌ بِهِ لِتَذُقَ، وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ.

أي: بَدَلَ البُقُولِ، ومن استعمال الباء بمعنى «بدل» ما ورد في الحديث: «مَا يَسْرُنِي بِهَا حُمْرُ النَّعَمِ»^(١) أي: بَدَلَهَا، وقول الشاعر: [البيسط]

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكَبُوا شَنُوا الإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا [ش ١٥٤]^(٢)
أي: بدلهم.

٣٧٢ - وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشَبَّهِهِ وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيلٍ فُفِي^(٣)

٣٧٣ - وَزَيْدَ وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنَ بِبَا وَ«فِي» وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا^(٤)

تقدّم أن اللام تكون للانتهاء، وذكر هنا أنها تكون للملك، نحو: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] و«المال لزيد»، ولشبهه الملك^(٥)، نحو: «الجلُّ للفرسِ، والبابُّ للدارِ»، وللتعدية^(٦)، نحو: «وهبتُ لزيدٍ مالاً»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [يوسف: ٥٠] وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ﴿ [مریم: ٥-٦] وللتعليل، نحو: «جئتُك لإكرامِك»، وقوله: [الطويل]

= الشاهد فيه: «من البقول» حيث ورد «من» بمعنى البدل، يعني أنها لم تستبدل الفستق بالبقول. وهكذا قال ابن مالك وجماعة من النحويين، وقال آخرون: إن «من» هنا للتبويض، وعندهم أن الفستق بعض البقول، وعلى هذا يجوز أن تكون «من» اسماً بمعنى «بعض» وموقعها في الإعراب على هذا مفعول به لتذق، ويكون قوله: «الفستقا» بدلاً منها.

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» برقم (٢٢٠٨٨) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه.

(٢) هذا هو الشاهد رقم ١٥٤ وتقدم شرحه في باب «المفعول له» فانظره هناك.

(٣) «واللام» مبتدأ «للملك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وشبهه» الواو حرف عطف، وشبهه: معطوف على الملك، وشبه مضاف، والضمير مضاف إليه «وفي تعدية» جار ومجرور متعلق بقوله: «قفي» الآتي آخر البيت «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «وتعليل» معطوف على تعدية «قفي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى اللام.

(٤) «زيد» فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر يرجع إلى اللام في البيت السابق نائب فاعل «والظرفية» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «استبن» الآتي «استبن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ببا» قصر للضرورة: متعلق باستبن «وفي» معطوف على با «وقد» حرف تقليل «يبينان» فعل مضارع، وألف الاثنين - العائد إلى الباء وفي - فاعل «السببا» مفعول به ليين، والألف للإطلاق.

(٥) الفرق بين الملك وشبه الملك أن شبه الملك اختصاص، والملك ملك حقيقي.

تقول: «الباب للدار»، فالدار لا يملك الباب.

وتقول: قال تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ﴾ [الروم: ٤] فالله تعالى يملك الأمر.

(٦) التعدية: كون ما بعد اللام في حكم المفعول به معنى، مع كونه مجروراً لفظاً.

ش ٢٠٧ - وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلَلِّهِ الْقَطْرُ^(١)
وزائدة قياساً^(٢)، نحو: «لِزَيْدٍ ضَرَبْتُ» ومنه قوله تعالى: ﴿إِن كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعَوُّوتَ﴾ [يوسف: ٤٣] وَسَمَاعًا، نحو: «ضَرَبْتُ لِزَيْدٍ»^(٣).

(١) البيت لأبي صخر الهذلي.

اللغة: «تعروني» تصبيني وتنزل بي «ذكراك» الذكري، بكسر الذال وآخره ألف مقصورة: التذكر، والخطور بالبال «هزة» بفتح الهاء وكسرها: حركة واضطراب «انتفض» تحرك «القطر» المطر.

المعنى: يصف ما يحدث له عند تذكره إياها: إنه ليصيبه خفقان واضطراب يشبهان حركة العصفور إذا نزل عليه ماء المطر؛ فإنه يضطرب ويتحرك حركات متتابعة ليدفعه عن نفسه.

الإعراب: «وإني» إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمه «لتعروني» اللام للابتداء، تعرو: فعل مضارع، والنون للوقاية، والياء مفعول به «لذكراك» الجار والمجرور متعلق بتعرو، وذكرى مضاف، وكاف المخاطبة مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى مفعوله، وفاعل اسم المصدر محذوف، وأصل الكلام: لذكري إياك، ثم حذف الفاعل وأضاف اسم المصدر إلى مفعوله، فاتصل الضمير «هزة» فاعل تعرو «كما» الكاف جارة، وما: مصدرية «انتفض» فعل ماضٍ «العصفور» فاعل انتفض، و«ما» ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة، والتقدير: هزة كائنة كانتفاض العصفور «بلله» بلل: فعل ماضٍ، والهاء مفعول به لبلل «القطر» فاعل بلل، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال من العصفور، و«قد» مقدرة قبل الفعل عند البصريين، أي: قد بلله، فأما الكوفيون فلا يلتزمون تقدير «قد».

الشاهد فيه: قوله: «لذكراك» فإن اللام فيه للتعليل.

(٢) زيادة اللام على ضربين: الأول: زيادتها لمجرد التأكيد، وذلك إذا اتصلت بمعمول فعل وقد تقدم الفعل على المعمول المقترن باللام، كقول ابن ميادة الرماح بن أبرد:

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبِ مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ

الزيادة الثانية: لتقوية عامل ضعف عن العمل بأحد سببين: أحدهما: أن يقع العامل متأخرًا، نحو قوله تعالى:

﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِإِذْيِهِمْ يَذْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، وقوله سبحانه: ﴿إِن كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعَوُّوتَ﴾ [يوسف: ٤٣].

وثانيهما: أن يكون العامل فرعًا في العمل، إما لكونه اسم فاعل، نحو قوله تعالى: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾

[البقرة: ٩١]، وإما لكونه صيغة مبالغة، نحو قوله سبحانه: ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦].

(٣) المذكور من معاني اللام على لسان المصنف ستة معانٍ، قسم الشيخ محيي الدين أحدهما إلى قسمين،

فصار العدد سبعة معانٍ. ولها غير ذلك، فمن ذلك:

أ - القسم: ذكره ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢٧٧/٢ ومثّل له بقوله: لله لا يُؤَخَّرُ الأجل.

ب - التعجّب: كقولك: لله دره.

وأشار بقوله: «الظرفية استبين.. إلى آخره» إلى معنى الباء و«في»، فذكر أنهما اشتراكا في إفادة الظرفية والسببية.

فمثالُ الباء للظرفية قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَنُرَوْنَ عَلَيْهِمْ مُّصِحِّينَ ﴿٣٧﴾ وَبِأَيْلٍ﴾ [الصفات: ١٣٧] أي: وفي الليل، ومثالها للسببية قوله تعالى: ﴿فِيظَلِرِ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِئَتْ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٦٠].

ومثالُ «في» للظرفية قولك: «زَيْدٌ فِي الْمَسْجِدِ» وهو الكثير فيها، ومثالها للسببية قوله ﷺ: «دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هَرَّةٍ حَبَسَتْهَا، فَلَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا، وَلَا هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ»^{(١)(٢)}.

= ج- الصيرورة - أو العاقبة أو المآل - والفرق بين الصيرورة والتعليل أن الأخير يكون فيه ما بعد اللام مسبباً عما قبله، وأما الصيرورة فهو نتيجة دون أن يكون مسبباً عنه؛ كقوله تعالى: ﴿فَاللَّيْلَةَ ءَأَلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

د- الاستعلاء، أي: بمعنى «على»؛ كقوله تعالى: ﴿يَجْرُونَ لِأَذْقَانِ سُجَدًا﴾ [الإسراء: ١٠٧] أي: على الأذقان.

هـ- الظرفية، أي: بمعنى «في»؛ كقوله تعالى: ﴿وَوَضَعَ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، أي: فيه. و- المصاحبة، أي: بمعنى «مع»؛ كقول متمم بن نويرة:

فلما تفرقنا كأنني ومالكاً
لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

أي: مع طول اجتماع.

والبيت في «الكامل» ص ٧٠٧، و«أدب الكاتب» ص ٤٤٣، وما لا يُحصى من كتب الأدب.

ز- الوقت: تقول: جئتُ الليلةَ خلت من الشهر.

(١) خشاش الأرض: هوامها وحشراتهما، الواحدة خشاشة، وفي رواية في الحديث: «حشيش الأرض»، وفي رواية ثالثة: «حشيشة الأرض» بحاء مهملة، وهو يابس النبات، وهو وهم، قاله ابن الأثير.

(٢) قوله ﷺ أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٣١٨)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٥٨٥٣) من حديث ابن عمرو رضي الله عنه.

وتأتي «في» بمعانٍ أخرى غير ما ذكر:

أ- المصاحبة، أي: بمعنى «مع»؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [الأعراف: ٣٨]، أي: مع أمم.

ب- الاستعلاء، أي: بمعنى «على»؛ كقوله تعالى: ﴿وَالصَّلَاتُكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، أي: على جذوع النخل.

٣٧٤ - بِأَلْبَا اسْتَعِينْ وَعَدَّ عَوْضُ الصِّقِ وَمِثْلُ «مَعٍ» وَ«مِنْ» وَ«عَنْ» بِهَا انْطِقَ^(١)
 تَقَدَّمَ أَنَّ الْبَاءَ تَكُونُ لِلظَّرْفِيَّةِ وَاللَّسْبِيَّةِ، وَذَكَرَ هُنَا أَنَّهَا تَكُونُ:
 لِلْإِسْتِعَانَةِ، نَحْوُ: «كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ، وَقَطَعْتُ بِالسَّكِّينِ».
 وَلِلتَّعْدِيَةِ، نَحْوُ: «ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧].
 وَلِلتَّعْوِيضِ، نَحْوُ: «اشْتَرَيْتُ الْفَرَسَ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ» وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْلَيْتَكَ الَّذِينَ اشْتَرَوْا
 الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾ [البقرة: ٨٦].
 وَلِلإِلْصَاقِ^(٢)، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ».
 وَبِمَعْنَى «مَعٍ» نَحْوُ: «بِعْتَمَكَ الثَّوْبَ بِطِرَازِهِ» أَي: مَعَ طِرَازِهِ.
 وَبِمَعْنَى «مِنْ» كَقَوْلِهِ:

شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ [١٩٨]^(٣)

- = ج - المَقَائِسَةُ، وَهِيَ الْوَاقِعَةُ بَيْنَ مَفْضُولٍ سَابِقٍ وَفَاضِلٍ لَاحِقٍ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا مَنَعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فِي
 الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨]، أَي: بِالْقِيَاسِ عَلَى الْآخِرَةِ.
 د - الإِلْصَاقُ أَحَدُ مَعَانِي الْبَاءِ؛ كَقَوْلِ زَيْدِ الْخَيْلِ:
 وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مَنَا فَوَارِسَ
 بِصَيْرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلَى
 وَالْبَيْتُ فِي «ذَيْلِ أُمَالِي الْقَالِي» ص ٩٢٨، وَ«أَدَبِ الْكَاتِبِ» ص ٤٣٦.
 هـ - بِمَعْنَى «إِلَى»؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩]، أَي: إِلَى أَفْوَاهِهِمْ.
 و - التَّبَعِيضُ أَحَدُ مَعَانِي «مِنْ»، كَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:
 وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ أَحَدَثَ عَهْدِهِ
 ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ
 وَالْبَيْتُ فِي «أَدَبِ الْكَاتِبِ» ص ٤٤٢، وَ«دِيْوَانَ امْرِئِ الْقَيْسِ» ص ١٣٩.
 (١) «بِالْبَاءِ» قِصْرٌ لِلضَّرُورَةِ: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «اسْتَعْنِ الْآتِي» «اسْتَعْنِ» فَعَلَ أَمْرًا، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ
 فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «وَعَدَّ، عَوْضُ، أَلْصَقُ» مَعْطُوفَاتٌ عَلَى اسْتَعْنِ بِحَرْفِ عَطْفٍ مَحْذُوفٍ «وَمِثْلُ» حَالٌ مِنْ
 «هَا» فِي قَوْلِهِ: «بِهَا» الْآتِي، وَمِثْلُ مَضَافٍ، وَ«مَعٍ» مَضَافٌ إِلَيْهِ «وَمِنْ رَعْنٍ» مَعْطُوفَانِ عَلَى «مَعٍ» السَّابِقِ
 «بِهَا» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِانْطِقَ الْآتِي «انْطِقُ» فَعَلَ أَمْرًا، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ.
 (٢) هَذَا أَحَدُ نَوْعِي الإِلْصَاقِ، وَهَمَا:
 أ - حَقِيقِي: تَقُولُ: «أَمْسَكْتُ بِزَيْدٍ»؛ فَأَنْتَ أَلْصَقْتَ بِهِ حَقِيقَةً.
 ب - مَجَازِي: كَمَا مِثْلُ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ وَفِيهِ اقْتِرَابُكَ مِنْهُ دُونَ حَدُوثِ الإِلْصَاقِ فَعَلًا.
 (٣) هَذِهِ قِطْعَةٌ مِنْ بَيْتٍ هُوَ الشَّاهِدُ رَقْمَ ١٩٨، وَقَدْ سَبَقَ فِي أَوَّلِ بَابِ حُرُوفِ الْجَرِّ.

أي: مِنْ مَاءِ الْبَحْرِ.

وبمعنى «عن» نحو: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ﴾ [المعارج: ١] أي: عن عذاب، وتكون الباء أيضاً للمصاحبة^(١)، نحو: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [الحجر: ٩٨] [أي: مصاحباً حَمْدُ رَبِّكَ]^(٢).

٣٧٥ - عَلِيٌّ لِلِاسْتِعْلَاءِ وَمَعْنَى «فِي» وَ«عَنْ» بِعَنْ تَجَاوَزاً عَنِّي مَنْ قَدْ فَطِنَ^(٣)

٣٧٦ - وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ «بَعْدِ» وَ«عَلَى» كَمَا «عَلَى» مَوْضِعَ «عَنْ» قَدْ جُعِلَ^(٤)

(١) ذَكَرَ الْمَصَاحِبَةَ قَبْلَ سَطْرَيْنِ عِنْدَمَا ذَكَرَ أَنَّهَا تَأْتِي بِمَعْنَى «مَعَ»!

وَفِي الْآيَةِ تَوْجِيهُ آخَرَ هُوَ: سَبِّحْ رَبَّكَ بِمَا حَمَدَ بِهِ نَفْسَهُ، فَتَكُونُ الْبَاءُ هُنَا لِلِاسْتِعَانَةِ.

(٢) وَلِلْبَاءِ مِنَ الْمَعَانِي غَيْرُ مَا ذَكَرَ:

أ - التَّبْعِيضُ، أَي: بِمَعْنَى «مِنْ»؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَيْنًا يَتْرَبُّ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الدهر: ٦] أَي: يَشْرَبُ مِنْهَا.

ب - الظَّرْفِيَّةُ، بِمَعْنَى «فِي»؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣] أَي: فِي بَدْرٍ.

ج - الْقَسَمُ: تَقُولُ: «بِاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُهُ»، وَيَجُوزُ ذِكْرُ الْفِعْلِ، تَقُولُ: «أَقْسَمُ بِاللَّهِ».

د - الِاسْتِعْلَاءُ، بِمَعْنَى «عَلَى»؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنُ بِقَنْطَرٍ﴾ [آل عمران: ٧٥]، أَي: عَلَى قَنْطَارٍ.

هـ - التَّأَكِيدُ بِزِيَادَتِهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُنْ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣] وَقَوْلِهِ: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعَزَّ الْفَاتِكِينَ﴾

[التين: ٨].

و - الْغَايَةُ، بِمَعْنَى «إِلَى»؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ [يوسف: ١٠٠]، أَي: أَحْسَنَ إِلَيَّ.

(٣) «عَلَى» قَصْدُ لَفْظِهِ: مَبْتَدَأُ «لِلِاسْتِعْلَاءِ» قَصْرٌ لِلزَّرُورَةِ: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ «وَمَعْنَى»

مَعْطُوفٌ عَلَى الِاسْتِعْلَاءِ، وَمَعْنَى مُضَافٍ، وَ«فِي» قَصْدُ لَفْظِهِ: مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَ«عَنْ» مَعْطُوفٌ عَلَى «فِي»

السَّابِقِ «بِعَنْ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «عَنِّي» الْآتِي «تَجَاوَزاً» مَفْعُولٌ بِهِ مَقْدَمٌ عَلَى عَامِلِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ:

«عَنِّي» الْآتِي «عَنِّي» فِعْلٌ مَاضٍ «مَنْ» اسْمٌ مُوَصَّلٌ فَاعِلٌ عَنِّي «قَدْ» حَرْفٌ تَحْقِيقٌ «فَطِنَ» فِعْلٌ مَاضٍ، وَفَاعِلُهُ

ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى مِنَ الْمَوْصُولَةِ، وَالْجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا صِلَةَ الْمَوْصُولِ، أَي:

وَعَنِّي الَّذِي تَحَقَّقَتْ فِطْنَتُهُ تَجَاوَزاً بَعْنٍ.

(٤) «وَقَدْ» حَرْفٌ تَقْلِيلٌ «تَجِي» فِعْلٌ مُضَارِعٌ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هِيَ يَعُودُ إِلَى «عَنْ» فِي الْبَيْتِ

السَّابِقِ فَاعِلٌ «مَوْضِعٌ» ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِتَجِيٍّ، وَمَوْضِعٌ مُضَافٌ، وَ«بَعْدُ» قَصْدُ لَفْظِهِ: مُضَافٌ إِلَيْهِ «وَعَلَى»

مَعْطُوفٌ عَلَى بَعْدِ «كَمَا» الْكَافُ جَارَةٌ، مَا: مُصَدَّرِيَّةٌ «عَلَى» قَصْدُ لَفْظِهِ: مَبْتَدَأُ «مَوْضِعٌ» ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ:

«جَعَلًا» الْآتِي، وَمَوْضِعٌ مُضَافٌ، وَ«عَنْ» قَصْدُ لَفْظِهِ: مُضَافٌ إِلَيْهِ «قَدْ» حَرْفٌ تَحْقِيقٌ «جَعَلًا» جَعَلَ: فِعْلٌ

مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى «عَلَى» نَائِبِ فَاعِلٍ، وَالْأَلْفُ لِلِإِطْلَاقِ،

وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَنَائِبِ الْفَاعِلِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ «عَلَى» الْمَقْصُودُ لَفْظُهُ.

تستعمل «على» للاستعلاء كثيراً، نحو: «رَبُّدٌ عَلَى السَّطْحِ»، وبمعنى «في» نحو قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥] أي: في حين غفلة^(١).
وتستعمل «عن» للمجازاة كثيراً، نحو: «رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ»^(٢)، وبمعنى «بعد» نحو قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩] أي: بعد طبق، وبمعنى «على» نحو قوله: [البسيط]

ش ٢٠٨ - لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت ديانني فتخزوني^(٣)

- (١) هذان استعمالان لـ«على» وسيذكر ثالثاً عن قريب، ولها غير ذلك.
أ - التعليل، بمعنى «اللام»؛ كقوله تعالى: ﴿لِئْكَرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَنَّاكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي: لهدايتكم، و«ما» هنا مصدرية ينسب منها ومن فعلها مصدر مؤول.
ب - المصاحبة، بمعنى «مع»؛ كقوله تعالى: ﴿رَبَّاقِ أَلْمَالَ عَلَى حَيْهٍ﴾ [البقرة: ١٧٧] أي: مع حبه له. وكقوله تعالى أيضاً: ﴿رَبِّانِ رَبِّكَ لَدُو مَفْرَرٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦] أي: مع ظلمهم.
ج - بمعنى «من»؛ كقوله تعالى: ﴿إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: ٢] أي: اكنالوا من الناس.
د - بمعنى «الباء»؛ كقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ﴾ [الأعراف: ١٠٥] أي: حقيق بأن لا أقول.
هـ - الاستدراك، كقول الشاعر:

بكلِّ تداوينا فلم يُشَفِّ ما بنا على أن قُرب الدار خير من البُعدِ

(٢) جعل بعضهم هذا المثال لاستعمال «عن» بمعنى الاستعانة، أي: رميت بالقوس.

(٣) البيت لذي الإصبع حرثان بن الحارث بن محرث العدواني، من كلمة له مطلعها قوله:

يا مَنْ لِقَلْبِ طَوِيلِ الْبَثِّ مَحْزُونٍ أَمْسَى تَذَكَّرَ رِيًّا أُمَّ هَارُونٍ
أَمْسَى تَذَكَّرَهَا مِنْ بَعْدِ مَا شَحَطْتُ وَالذَّهْرُ ذُو غَلْظَةٍ حِينًا وَذُو لَيْبِنِ

اللغة: «أفضلت» زدت «دياني» الديان: القاهر المالك للأمور الذي يجازي عليها، فلا يضيع عنده خير ولا شر «تخزوني» تسومني الذل وتقهربي.

المعنى: لله ابن عمك، فلقد ساواك في الحسب، وشابهك في رفعة الأصل وشرف المحتد، فما من مزية لك عليه، ولا فضل لك تفخر به عليه، ولا أنت مالك أمره والمدير لشؤونه فتقهروه وتذله.

الإعراب: «لاه» أصل هذه الكلمة «الله» فهي جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، ثم حذف لام الجر وأبقى عمله شذوذاً فصار «الله» ثم حذف أداة التعريف، فصار كما ترى «ابن» مبتدأ مؤخر، وابن مضاف، وعم من «عمك» مضاف إليه، وعم مضاف، والكاف مضاف إليه، «لا» حرف نفي «أفضلت» أفضل: فعل ماضٍ، والتاء ضمير المخاطب فاعل «في حسب» جار ومجرور متعلق بأفضلت «عني» مثله «ولا» الواو =

أي: لا أَفْضَلْتَ في حَسْبِ عَلِيٍّ، كما استعملت «عَلَى» بمعنى «عَنْ» في قوله: [الوافر]

ش ٢٠٩ - إِذَا رَضِيَتْ عَلِيٌّ بَنُو قَشِيرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا^(١)

= عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «دياني» ديان: خبر المبتدأ، وديان مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله «فتخزوني» الفاء عاطفة، تخزوني: فعل مضارع، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فأنت تخزوني، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بالفاء على جملة المبتدأ والخبر السابقة، وتقدير الكلام: ولا أنت دياني فأنت تخزوني. الشاهد فيه: قوله: «عني» فإن «عن» هنا بمعنى «على»، والسر في ذلك أن «أفضل» بمعنى زاد في الفضل إنما يتعدى بعلى.

ومثل ما ورد في صدر هذا البيت من قوله: «لاه ابن عمك» قولُ عمر بن أبي ربيعة المخزومي (البيت ١٧ من القطعة ٢٣ من ديوانه بشرحنا):

قُلْتُ: كَلَّا لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ بَلْ خِيفُ نَا أُمُورًا كُنَّا بِهَا أَعْمَارًا

(١) البيت للقحيف العقيلي، من كلمة يمدح فيها حكيم بن المسيب القشيري، ومن هذه القصيدة قوله في حكيم المذكور:

تَنْصَبْتُ الْقِلَاصَ إِلَى حَكِيمٍ خَوَارِجٍ مِنْ تَبَالَةٍ أَوْ مِنْهَاهَا
فَمَا رَجَعْتُ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمٌ بِنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا

اللغة: «قشير» بزنة التصغير: هو قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة.

الإعراب: «إذا» ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط «رضيت» رضي: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «علي» جار ومجرور متعلق برضي «بنو» فاعل رضي، وبنو مضاف، و«قشير» مضاف إليه، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر بإضافة «إذا» إليها «العمر» اللام للابتداء، عمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، والتقدير: لعمر الله قسيمي، وعمر مضاف، و«الله» مضاف إليه «أعجبنني» أعجب: فعل ماضٍ، والنون للوقاية، والياء مفعول به «رضاهها» رضا: فاعل أعجب، ورضا مضاف، والضمير مضاف إليه، وأنته مع أن مرجعه مذكر - وهو «بنو قشير» - لتأولهم بالقبيلة، وجملة «أعجبنني رضاءها» لا محل لها من الإعراب جواب «إذا».

الشاهد فيه: قوله: «رضيت عليٍّ» فإن «علي» فيه بمعنى «عن» وبدلك على ذلك أن «رضي» إنما يتعدى بعن كما في قوله تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [البينة: ٨]، وقوله: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ١٨]، وقد حمل الشاعر «رضي» على ضده، وهو «سخط» فعده بالحرف الذي يتعدى به ضده، وهو «على» وليس في ذلك ما تنكره، فإن العرب تحمل الشيء على ضده كما تحمله على نظيره.

أي: إذا رَضِيَتْ عَنِّي^(١).

٣٧٧ - شَبَّهَ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدِ وَرَدٍّ^(٢)

تأتي الكاف للتشبيه كثيراً، كقولك: «زَيْدٌ كَالْأَسَدِ»، وقد تأتي للتعليل، كقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتُمْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] أي: لهديته إياكم، وتأتي زائدةً للتوكيد، وجعل منه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] أي: ليس مثله شيء، ومما زيدت فيه قول رؤبة: [الرجز]

٢١٠ - لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقِّ^(٣)

(١) وللحرف «عن» من الاستعمال غير ما ذكر:

أ - التعليل؛ كقوله سبحانه: ﴿وَمَا تَحْنُ بِتَارِكِي الْهَيْبَتَا عَنْ قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣]، أي: من أجل قولك.

ب - بمعنى «من»؛ كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ نَقَلْنَا عَنْهُمْ آخِسْنَ مَا عَمِلُوا﴾ [الأحزاب: ١٦]، أي: نتقبل منهم.

ج - بمعنى البدل؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَنْقَرُوا يَوْمًا لَا تَجْرَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨]، أي: بدل نفس.

د - بمعنى «الباء» على تفسير بعضهم قوله تعالى: ﴿وَمَا يَطِّئُ عَنِ الْمَوْتِ﴾ [النجم: ٣] أي: بالهوى، وخولف!

(٢) «شبه» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بكاف» جار ومجرور متعلق بشبه «وبها» متعلق بقوله: «يعني» الآتي «التعليل» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يعني» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التعليل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «وزائداً» حال من فاعل «ورد» الآتي «للتوكيد» جار ومجرور متعلق بزائد «ورد» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الكاف.

(٣) هذا الشاهد من أرجوزة لرؤبة بن العجاج.

اللغة: «لواحق» جمع لاحقة، وهي التي ضممت وأصابها الهزال «الأقرب» جمع قُرْب، بضم فسكون، أو بضميتين، وهي الخاصة «المقق» بفتح الميم والقاف: الطول، وقال الليث: هو الطول الفاحش في دقة المعنى: يريد أن هذه الأثن التي يصفها خماص البطون، قد أصابها الهزال وانتابها الضمور، وأن فيها طولاً.

الإعراب: «لواحق» خبر لمبتدأ سحذوف، والتقدير: هي لواحق، أو نحوه، ولواحق مضاف، و«الأقرب» مضاف إليه «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كالمقق» الكاف زائدة، المقق: مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله: «كالمقق» حيث وردت الكاف زائدة غير دالة على معنى من المعاني التي تستعمل فيها، ودليل زيادتها شيثان؛ الأول: أن المعنى الذي أراده الشاعر لا يتم إلا على طرحها من الكلام وحذفها. والثاني: أن بقاءها ذات معنى من المعاني التي ترد لها يفسد الكلام ويخل به، ألسنت ترى أنك لا تقول: في هذا الشيء كالطول، وإنما تقول: في هذا الشيء طول؟ فافهم هذا فإنه يفيدك.

أي: فيها المَقْقُ، أي: الطُّوْلُ، وما حكاها الفَرَاءُ أنه قيل لبعض العرب: كيف تصنعون الأَقِطَ؟ فقال: كَهَيِّين، أي: هَيِّنًا^(١).

٣٧٨ - واستُعْمِلَ اسْمًا وَكَذَا «عَن» و«عَلَى» مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيَّهِمَا «مِنْ» دَخَلَ^(٢) اسْتُعْمِلَ الكاف اسْمًا قَلِيلًا، كقوله: [البيسط]

ش ٢١١ - أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي سَطَطِ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الرِّئْتُ وَالْفُتْلُ^(٣)

= وتخريج البيت على زيادة الكاف هو تخريج جماعة من النحاة، منهم الرضي في «شرح الكافية» وابن عصفور، وأبو الفتح بن جني في «سر الصناعة» وأبو علي الفارسي في «البغداديات» وابن السراج في «الأصول» وقد حمل أبو علي على زيادة الكاف قول تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله سبحانه: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩] قال: تقدير الكلام: رأيت الذي حاج إبراهيم في ربه أو الذي مر على قرية.

(١) وتأتي كذلك بمعنى «على» أي: للاستعلاء؛ كقولك: «كن كما أنت»، أي: على ما أنت عليه.

(٢) «واستعمل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الكاف في البيت السابق «اسماً» حال من نائب الفاعل «وكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عن» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «وعلى» معطوف على «من أجل» جار ومجرور متعلق بدخول أيضاً «من» قصد لفظه: مبتدأ «دخلا» دخل: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس، من قصيدته اللامية المشهورة التي مطلعها:

وَدَّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرِّكْبَ مُرْتَجِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ

اللغة: «شطط» هو الجور والظلم، ومجاوزه الحد «الفتل» بضمين: جمع فتيلة، وأراد بها فتيلة الجراح المعنى: لا ينهي الجائرين عن جورهم، ولا يردع الظالمين عن ظلمهم، مثل الطعن البالغ الذي ينفذ إلى الجوف فيغيب فيه، وأراد أنه لا يكفهم عن ظلمهم سوى الأخذ بالشدّة.

الإعراب: «أتنتهون» الهمزة للاستفهام الإنكاري، تنتهون: فعل وفاعل «ولن» نافية ناصبة «ينهى» فعل مضارع منصوب بفتحة مقدرة على الألف «ذوي» مفعول تقدم على الفاعل، وذوي مضاف، و«شطط» مضاف إليه «كالظعن» الكاف اسم بمعنى «مثل» فاعل ينهى، والكاف مضاف، والظعن مضاف إليه «يذهب» فعل مضارع «فيه» جار ومجرور متعلق بيذهب «الزيت» فاعل يذهب «والفتل» معطوف على الزيت، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر صفة للظعن، أو في محل نصب حال منه؛ وذلك لأنه اسم محلى بأل الجنسية، وانظر شرح الشاهد رقم ٢٨٦.

الشاهد فيه: قوله: «كالظعن» فإن الكاف فيه اسم بمعنى «مثل» وهي فاعل لقوله: «ينهى»، وقد أوضحنا ذلك في إعراب البيت.

فالكاف: اسم مرفوع على الفاعلية، والعامل فيه «ينهى»، والتقدير: ولئن ينهى ذوي شطط مثل الطعن.

واستعملت «على»، وعن اسمين عند دخول «من» عليهما، وتكون «على» بمعنى «فوق» و«عن» بمعنى «جانب»، ومنه قوله: [الطويل]
ش ٢١٢ - غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَزِيْزَاءَ مَجْهَلٍ^(١)

(١) البيت لمزاحم العقيلي يصف القطة، من قصيدة له مطلعها قوله:

خَلِيلِيَّ عُوجًا بِي عَلَى الرَّبِيعِ نَسَأِلِ مَتَى عَهْدُهُ بِالطَّاعِنِ الْمُتَحَمِّلِ
وقيل بيت الشاهد قوله:

أَذَلِكْ أَمْ كُذْرِيَّةٌ ظَلَّ فَرُخْهَا لَقَى بِشَرَوْرَى كَالْيَتِيمِ الْمُعِيلِ

اللغة: «غدت» هنا بمعنى «صار» فلا يختص بزمان دون زمان، كما تقول: «غدا عليّ أميراً» أي: صار عليّ أميراً، فلو لم يكن بمعنى «صار» اختص حدوث معناه بزمان الغداة «من عليه» أراد من فوقه؛ فعلى هنا اسم، ولذلك دخل عليه حرف الجر «ظموها» بكسر الظاء وسكون الميم: زمان صبرها عن الماء «تصل» تصوّت، وإنما يصوّت حشاها، فجعلها إذا صوّت حشاها فقد صوّتت، «قيض» بفتح القاف وسكون الياء: قشر البيضة الأعلى «زيزاء» بزاي مفتوحة أو مكسورة ثم مشاة تحتية ساكنة فزاي ثانية: هو ما ارتفع من الأرض «المجهل» الذي ليس له أعلام يهتدى بها.

المعنى: يقول: إن هذه القطة انصرفت من فوق فراخها بعد ما تمت مدة صبرها عن الماء، حال كونها تصوّت أحشاؤها لعطشها بسبب بعد عهدها بالماء، وطارت عن بيضها الذي وُضع بمكان مرتفع خال من الأعلام التي يهتدى بها.

الإعراب: «غدت» غدا: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث، واسمه ضمير مستتر يعود إلى «كدرية» في بيت سابق أنشدناه لك «من» حرف جر «عليه» على: اسم بمعنى فوق مجرور محلاً بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر غدت، وعلى مضاف، وضمير الغائب العائد إلى فرخها مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بغدت «ما» مصدرية «تم» فعل ماض «ظموها» ظم: فاعل تم، وظمء مضاف، والضمير مضاف إليه «تصل» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب حال «وعن قيض» جار ومجرور معطوف على قوله: «من عليه» فهو من متعلقات غدت أيضاً «بزيزاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقيض «مجهل» صفة لزيزاء.

الشاهد فيه: قوله: «من عليه» حيث ورد «على» اسماً بمعنى فوق؛ بدليل دخول حرف الجر عليه كما أوضحناه لك.

أي: عَدَّتْ من قَوِّهِ، وقولُه: [الكامل]

ش ٢١٣ - وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَا حِ دَرِيئَةً مِنْ عَن يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي^(١)

أي: مِنْ جَانِبِ يَمِينِي.

٣٧٩ - «مُذٌّ وَمُنْدٌ» اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أَوْلِيَا الْفِعْلِ كَـ «جِئْتُ مُذُّ دَعَا»^(٢)

٣٨٠ - وَإِنْ يَجْرَأُ فِي مُضِيٍّ فَكَمِنَ هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى «فِي» اسْتَبْنِ^(٣)

(١) البيت لقطري بن الفجاءة من أبيات سبق أحدها في باب الحال من هذا الكتاب (هو الشاهد رقم ١٨٦).
اللغة: «درية» هي حلقة يرمي فيها المتعلم ويطعن المتدرب على إصابة الهدف، وأراد بهذه العبارة أنه جرى على اقتحام الأحوال ومنازلة الأبطال وقراع الخطوب، وأنه ثابت عند اللقاء، لا يجبن ولا يولّي ولا يهزم ولو أن الأعداء قصدوا إليه وتناولته رماحهم من كل جانب، وذكر اليمين والأمام وحدهما وترك اليسار والظهر؛ لأنه يعلم أن اليسار كاليمين، وأن الظهر قد جرت العادة ألا يمكّن الفارس منه أحدًا.
الإعراب: «أراني» أرى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والنون للوقاية، والياء مفعول أول «للرماح» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله «درية» الآتي «درية» مفعول ثانٍ لأرى، وأرى هنا علمية، ومن أجل هذا صح أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لمسمى واحد وهو المتكلم، وذلك من خصائص أفعال القلوب، فلو جعلتها بصرية لزمك أن تقدر مضافاً محذوفاً، وأصل الكلام عليه: أرى نفسي «من» حرف جر «عن» اسم بمعنى جانب مجرور المحل بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يدل عليه الكلام، أي: تجيئني من جهة يميني. . الخ، وعن مضاف، ويمين من «يميني» مضاف إليه، ويمين مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه «تارة» منصوب على الظرفية، ويروى: «مرة» وقوله: «وأمامي» معطوف على يميني.

الشاهد فيه: قوله: «من عن» حيث استعمل «عن» اسماً بمعنى «جهة» ودليل ذلك أنه أدخل عليه حرف الجر، وقد بينا لك ذلك في إعراب البيت.

(٢) «مذٌّ» قصد لفظه: مبتدأ «ومنذٌ» معطوف عليه «اسمان» خبر المبتدأ «حيث» ظرف متعلق بمحذوف صفة لمذ ومنذ «رفعا» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «حيث» إليها «أو» عاطفة «أولياً» أولي: فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعل، وهو المفعول الثاني «الفعل» مفعول أول لأولي، لأنه هو الفاعل في المعنى «كجئت» الكاف جارة لقول محذوف، جئت: فعل وفاعل «مذٌّ» ظرف متعلق بجئت «دعا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة في محل جر بإضافة مذ إليها.

(٣) «وإن شريطةً يجرا» فعل مضارع فعل الشرط، وألف الاثنين فاعل «في مضي» جار ومجرور متعلق بـ«يجرا» «فكمن» الفاء لربط الجواب بالشرط، كمن: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «هما» ضمير منفصل مبتدأ مؤخر «وفي الحضور» جار ومجرور متعلق بقوله: «استبن» الآتي «معنى» مفعول مقدم لاستبن، ومعنى مضاف، و«في» قصد لفظه: مضاف إليه «استبن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

تُستعمل «مُدٌّ، ومُنْدٌ» اسمين إذا وقع بعدهما الاسمُ مرفوعاً، أو وقعَ بعدهما فعلٌ، فمثال الأول: «ما رأيتُهُ مُدٌّ يَوْمَ الجمعةِ» أو «مُدٌّ شَهْرُنَا» ف«مُدٌّ»: [اسمٌ] مبتدأٌ خبره ما بعده، وكذلك «مُنْدٌ»، وَجَوَزَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ خَبْرِينَ لَمَّا بَعْدَهُمَا^(١)، ومثالُ الثاني: «جِئْتُ مُدٌّ دَعَاً» ف«مُدٌّ»: اسمٌ منصوبٌ المحلُّ على الظرفية، والعامل فيه «جئت».

وإن وقع ما بعدهما مجروراً فهما حَرْفًا جَرٌّ بمعنى «مِنْ» إن كان المجرورُ ماضياً، نحو: «ما رأيتُهُ مُدٌّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ» أي: مِنْ يَوْمِ الجمعةِ، وبمعنى «فِي» إن كان حاضراً، نحو: «ما رَأَيْتُهُ مُدٌّ يَوْمَئِذَا» أي: فِي يَوْمِنَا.

٣٨١ - وَبَعْدَ «مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ» زَيْدٌ «مَا» فَلَمْ يَعُقْ عَنِ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا^(٢)
تزداد «ما» بعد «مِنْ، وَعَنْ وَبَاءٍ»؛ فلا تكفُّها عن العمل^(٣)، كقوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ [نوح: ٢٥] وقوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْحَنَنَّ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠] وقوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَكُفَّ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

٣٨٢ - وَزَيْدٌ بَعْدَ «رُبِّ وَالْكَافِ» فَكَفَّ وَقَدْ تَلِيَهُمَا وَجَرَ لَمْ يُكْفَّ^(٤)

- (١) وقيل: هما ظرفان، والمرفوع فاعلُ «كان» التامة المحذوفة، والتقدير: «منذ كان يومَ الجمعة».
- (٢) «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «زيد» الآتي، وبعد مضاف، و«من» قصد لفظه: مضاف إليه «وعن وباء» معطوفان على «من» «زيد» فعل ماضٍ مبني للمجهول «ما» قصد لفظه: نائب فاعل زيد «فلم» نافية جازمة «يعق» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما «عن عمل» جارٍ ومجرور متعلق ب«يعق» «قد» حرف تحقيق «علما» علم: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عمل، والجملة في محل جر صفة لعمل.
- (٣) أي: الجَرَ. وذلك لأن «ما» لم تُزل اختصاصاً كلٌّ من هذه الحروف.
- (٤) «وزيد» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» في البيت السابق «بعد» ظرف متعلق بزيد، وبعد مضاف، و«رب» قصد لفظه: مضاف إليه «والكاف» معطوف على رب «فكف» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما «وقد» حرف تقليل «تليهما» تلي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما، والضمير البارز المتصل مفعول به «وجر» الواو واو الحال، جر: مبتدأ «لم» نافية جازمة «يكف» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جر، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

تزداد «ما» بعد «الكاف، ورُبَّ» فتكفهُما^(١) عن العمل، كقوله: [الوافر]

ش ٢١٤ - فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا كَمَا الْحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمٍ^(٢)

(١) أنت تعلم أن حرف الجر يدخل على اسم مفرد - أي غير جملة - فيجره؛ فالكف: هو أن تحول «ما» بين رب والكاف وبين ما يقتضيه كل حرف منهما، وهو الدخول على الاسم المفرد وجره، وذلك بأن تهيهما للدخول على الجملة، اسمية كانت أو فعلية، فأما دخولهما على الجملة الاسمية فقد استشهد له الشارح (الشاهد رقم ٢١٤ و٢١٥)، وأما دخولهما على الجملة الفعلية، فمنه قول جذيمة الأبرش:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شَمَالَاتٍ
ومنه قول رؤبة بن العجاج في أحد تخريجاته:

لَا تَشْتُمُ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُّ

(٢) البيت لزياد الأعجم، وهو أحد أبيات ثلاثة، وقبلة:

وَأَعْلَمُ أَنَّنِي وَأَبَا حَمِيدٍ كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ
أُرِيدُ حَبَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي وَأَعْلَمُ أَنَّهُ الرَّجُلُ اللَّئِيمُ

والبيتان مرفوعا القافية كما ترى، وبيت الشاهد مجرورها، ففيه الإقواء.

اللغة: «النشوان» أصله السكران، وأراد به لازمه، وهو الذي يعيب كثيرا ويقول ما لا يحتمل، بدليل ذكر الحلیم في مقابلته «الحلیم» ذو الأناة الذي يحتمل ما يثقل على النفس ويشق عليها «حباء» بكسر الحاء، وهو العطية «الحمرة» جمع حمار، ويروى: «فإن النيب من شر المطايا» والنيب: جمع ناب، وهي الناقة المسنة «المطايا» جمع مطية، وهي هنا الدابة مطلقا، سميت بذلك لأنها تمطو في سيرها، أي: تسرع، أو لأنك تركب مطاها، أي: ظهرها «الحبطات» بفتح الحاء المهملة وكسر الباء الموحدة: هم بنو الحارث بن عمرو بن تميم، وكان أبوه الم حارث بن عمرو في سفر، فأكل أكلا انتفخ منه بطنه فمات، فصار بنو تميم يعيرون بالطعام، وانظر إلى قول الشاعر:

إِذَا مَا مَاتَ مَيْتٌ مِنْ تَمِيمٍ فَسَرَّكَ أَنْ يَعِيشَ فَجِيءَ بِزَادٍ

الإعراب: «فإن» حرف توكيد ونصب «الحمرة» اسم إن «من شر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن، وشر مضاف، و«المطايا» مضاف إليه «كما» الكاف حرف جر، ما: كافة «الحبطات» مبتدأ «شر» خبر المبتدأ، وشر مضاف، و«بني» مضاف إليه، وبني مضاف، و«تميم» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «كما الحبطات» حيث زيدت «ما» بعد الكاف فمنعتها من جر ما بعدها، ووقع بعدها جملة من مبتدأ وخبر، وقد وضع ذلك في إعراب البيت.

وقوله: [الخفيف]

ش ٢١٥ - رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحٌ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ^(١)

وقد تزداد بعدهما ولا تكفهما عن العمل، وهو قليل، كقوله: [السريع]

ش ٢١٦ - مَآوِيَّ يَا رَبَّمَا غَارَةَ شَعْوَاءٌ كَاللَّذَعَةِ بِالْمَيْسَمِ^(٢)

(١) البيت لأبي دواد الإيادي.

اللغة: «الجامل» القطيع من الإبل مع رعائه وأربابه «المؤبل» بزنة المعظم: المتخذ للقبية، تقول: إبل مؤبلة، إذا كانت متخذة للقبية «عناجيج» جمع عنجوج، وهو من الخيل الطويل العنق «المهار» جمع مهر - والواحدة بهاء - وهو ولد الفرس.

المعنى: يقول: إنه ربما وجد في قومه القطيع من الإبل المعد للقبية، وحياد الخيل الطويلة الأعناق التي بينها أولادها.

الإعراب: «ربما» رب: حرف تقليل وجر شبيهه بالزائد، ما: زائدة كافة «الجامل» مبتدأ «المؤبل» صفة للجامل «فيهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وعناجيج» الواو عاطفة، وعناجيج: مبتدأ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: وعناجيج فيهم، مثلاً «بينهن» بين: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وبين مضاف، والضمير مضاف إليه «المهار» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع صفة لقوله «عناجيج» السابق، وهي التي سوغت الابتداء بالنكرة.

الشاهد فيه: قوله «ربما الجامل فيهم» حيث دخلت «ما» الزائدة على «رب» فكفتها عن عمل الجر فيما بعدها، وسوغت دخولها على الجملة الابتدائية، ودخول رب المكفوفة على الجملة الاسمية شاذ عند سيبويه؛ لأنها عنده حينئذ تختص بالجملة الفعلية، وعند أبي العباس المبرد لا تختص رب المكفوفة بجملة دون جملة؛ فليس في البيت شذوذ عنده.

(٢) البيت لضمرة النهشلي.

اللغة: «غارَة» هو اسم من أغار القوم، أي: أسرعوا في السير للحرب «شعواء» منتشرة متفرقة «الذعة» مأخوذ من لذعته النار، أي: أحرقت «الميسم» ما يوسم به البعير بالنار، أي: يُعَلَّم ليُعرف، وكان لكل قبيلة وسم مخصوص يطبعونه على إبلهم بالكي لتُعرف.

الإعراب: «ماوي» منادى مرخم، وحرف النداء محذوف، وأصله: «يا ماوية» «يا» حرف تنبيه «ربما» رب: حرف تقليل وجر شبيهه بالزائد، والتاء لتأنيث اللفظ، وما: زائدة غير كافة هنا «غارَة» مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «شعواء» صفة لغارة على لفظها مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف؛ لألف التأنيث الممدودة «كالذعة» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ثانية لغارة «بالميسم» جار ومجرور متعلق بالذعة، وخبر المبتدأ جملة «ناهبتها» في بيت

آخر، وهو قوله:

وقوله: [الطويل]

ش ٢١٧ - وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ^(١)
 ٣٨٣ - وَحَذِفَتْ «رُبَّ» فَجَرَّتْ بَعْدَ «بَلٍ» وَالْفَاءُ وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ^(٢)

لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلا في «رُبَّ» بعد الواو، وفيما سنذكره، وقد وردَ حَذْفُهَا بعد الفاء و«بَلٍ» قليلاً، فمثاله بعد الواو قوله: [الرجز]

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَقِنِ^(٣)

= نَاهَبْتُهَا الْغُنْمَ عَلَى طَيْعٍ أَجْرَدَ كَالْقِدْحِ مِنَ السَّاسِمِ
 الشاهد فيه: قوله: «ربما غارة» حيث دخلت «ما» الزائدة - التي من شأنها أن تكف حرف الجر عن عمل الجر - على «رب» فلم تكفها عن عمل الجر في لفظ ما بعدها.

(١) البيت لعمرو بن بركة الهمداني، من كلمة مطلعها:
 تَقُولُ سُلَيْمَى لَا تَعْرَضْ لِتَلْفَةٍ وَلَيْلُكَ عَنْ لَيْلِ الصَّعَالِيكِ نَائِمٌ
 المعنى: إننا نعين حليفنا ونساعده على عدوه، مع أننا نعلم أنه كسائر الناس يجني ويُجنى عليه.
 الإعراب: «ننصر» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن «مولانا» مولى: مفعول به لننصر، ومولى مضاف، والضمير مضاف إليه «ونعلم» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن «أنه» أن: حرف توكيد ونصب، والهاء اسمه «كما» الكاف جارة، ما: زائدة «الناس» مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «أن» وجملة «أن» واسمها وخبرها سدت مسد مفعولي «نعلم» «مجروم» خبر ثان لأن، وهو اسم مفعول؛ فقوله: «عليه» واقع موقع نائب الفاعل «وجارم» معطوف على «مجروم».
 الشاهد فيه: قوله: «كما الناس» حيث زيدت «ما» بعد الكاف، ولم تمنعها من عمل الجر في الاسم الذي بعدها.

(٢) «وحذفت» الواو عاطفة أو للاستئناف، حذف: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث «رب» قصد لفظه: نائب فاعل «فجرت» الفاء حرف عطف، وجر: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى رب «بعد» ظرف متعلق بجرت، وبعد مضاف، و«بل» قصد لفظه: مضاف إليه «والفاء» قصر للضرورة: معطوف على «بل» و«بعد» ظرف متعلق بقوله: «شاع» الآتي، وبعد مضاف، و«الواو» مضاف إليه «شاع» فعل ماض «ذا» اسم إشارة فاعل شاع «العمل» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة: أي: وشاع هذا العمل بعد الواو.

(٣) تقدم شرح هذا البيت في أول الكتاب، فانظره هناك، وهو الشاهد رقم ٣، والشاهد فيه هنا قوله: «وقاتم» حيث جر بعد الواو برب المحذوفة.

ونظير هذا البيت - في الجر برب محذوفة بعد الواو - قول امرئ القيس:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْحَى سُدُولُهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي

ومثاله بعد الفاء قوله: [الطويل]

ش ٢١٨ - فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ
فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحْوِلٍ^(١)

ومثاله بعد «بَلْ» قوله: [الرجز]

ش ٢١٩ - بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ
لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ^(٢)

(١) البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي، من معلقته المشهورة، وقبل هذا البيت قوله:

وَيَوْمٌ دَخَلْتُ الْخِذْرَ خِذْرَ عُنَيْزَةٍ

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الْعَبِيْطُ بِنَا مَعَا

فَقُلْتُ لَهَا سِيرِي وَأَرْحِي زِمَامَهُ

وَلَا تُبْعِدِينِي عَنْ جَنَّاكِ الْمُعَلَّلِ

اللغة: «طرقت» جئت ليلاً «تمائم» جمع تميمة، وهي التعويذة تُعلَّق على الصبي لتمنعه العين في زعمهم «محول» اسم فاعل من: أحول الصبي، إذا أتى عليه من مولده عام.

الإعراب: «فمثلك» مثل: مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «طرقت» الآتي منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، وهو «رب» المحذوفة، ومثل مضاف، والكاف مضاف إليه «حبلَى» بدل من الكاف في «مثلك» «قد» حرف تحقيق «طرقت» فعل وفاعل «ومرضع» معطوف على حبلَى، وهو يروى بالجر تابعاً على اللفظ، وبالنصب تابعاً على الموضع «فألهيتهما» الفاء عاطفة، ألهيتهما: فعل وفاعل ومفعول به، والجملة معطوفة على جملة «قد طرقت» «عن ذي» جار ومجرور متعلق بألهي، وذي مضاف، و«تمائم» مضاف إليه «محول» صفة لذي تمائم.

الشاهد فيه: قوله: «فمثلك» حيث جر برب المحذوفة بعد الفاء.

(٢) البيت لرؤية بن العجاج.

اللغة: «بلد» يذكر ويؤنث، والتذكير أكثر «الفجاج» جمع فحج، وهو الطريق الواسع «قتمه» أصله قتامه، والقتام هو الغبار، فحففه بحذف الألف «جهرمه» الجهرم - بزنة جعفر - هو البساط نفسه، وقيل: أصله جهرمية، بياء نسبة مشددة، نسبة إلى جهرم، وهو بلد بفارس، فحذف ياء النسبة.

المعنى: يصف نفسه بالقدرة على الأسفار وتحمل المشاق والصعوبات، ويشير إلى أن ناقته قوية على قطع الطرق الوعرة والمسالك الصعبة.

الإعراب: «بل» حرف دال على الإضراب والانتقال «بلد» مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، وهو رب المحذوفة بعد «بل» «ملء» مبتدأ ثان، وملء مضاف، و«الفجاج» مضاف إليه «قتمه» قتم: خبر المبتدأ الثاني، وقتم مضاف، والضمير مضاف إليه، ويجوز العكس، والجملة في محل رفع صفة لبلد «لا» نافية «يشترى» فعل مضارع مبني للمجهول «كتانه» كتان: نائب فاعل ليشتري، وكتان مضاف، وضمير الغائب العائد إلى بلد مضاف إليه «وجهرمه» معطوف على «كتانه» =

والشائع من ذلك حَذْفُهَا بعد الواو، وقد شَدَّ الْجَرُّ بـ«رُبِّ» محذوفةً من غير أن يتقدَّمها

شيء، كقوله: [الخفيف]

ش ٢٢٠ - رَسَمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ^(١)
 ٣٨٤ - وَقَدْ يُجَرُّ بِسَوَى رُبِّ لَدَى حَذْفٍ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطْرِدًا^(٢)
 الجرُّ بغير «رُبِّ» محذوفاً على قسمين: مُطْرِدٍ، وغير مطرد.

= والجملته في محل رفع نعت لبلد، وخبر المبتدأ الواقع بعد بل والمجرور لفظه برب المحذوفة هو قوله: «كَلَّفْتُهُ عَيْدِيَّةً»، وهذا الخبر قد وقع في بيت بعد بيت الشاهد بتسعة أبيات، وذلك في قوله:
 كَلَّفْتُهُ عَيْدِيَّةً تَجَشُّمُهُ كَأَنَّهَا وَالسَّيْرَ نَاجِ سُوْمُهُ
 قِيَّاسُ بَارٍ نَبُعُهُ وَنَشْمُهُ تَنْجُو إِذَا السَّيْرُ اسْتَمَرَ وَذَمُّهُ
 الشاهد فيه: قوله: «بل بلد» حيث جرَّ بلد برب المحذوفة بعد «بل».

(١) البيت لجميل بن معمر العذري.

اللغة: «الرسم» ما لصق بالأرض من آثار الديار، كالرماد ونحوه «والطلل» ما شخص وارتفع من آثارها، كالوتد ونحوه «من جلله» له معنيان: أحدهما أن يكون من قولهم: «فعلت هذا من جلال كذا» والمعنى: فعلته من عظمه في نفسي، حكاه أبو علي القالي. الثاني: أن يكون من قولهم: «فعلت كذا من جلالك وجلالك»، والمعنى: من أجلك وبسببك.

الإعراب: «رسم» مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اقتضاها حرف الجر الشبيه بالزائد المحذوف مع بقاء عمله، ورسم مضاف، و«دار» مضاف إليه «وقفت» فعل وفاعل «في طلله» الجار والمجرور متعلق بوقفت. وطلل مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملته من الفعل والفاعل في محل رفع صفة لرسم «كدت» كاد: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «أقضي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الحياة» مفعول به لأقضي، والجملته من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر «كاد» وجملته «كاد» واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: «رسم دار» في رواية الجر، حيث جر قوله: «رسم» برب محذوفاً من غير أن يكون مسبوqاً بأحد الحروف الثلاثة: الواو، والفاء، وبل، وذلك شاذ.

(٢) «وقد» حرف تقليل «يجر» فعل مضارع مبني للمجهول «بسوى» جار ومجرور واقع موقع نائب الفاعل ليجر، وسوى مضاف، و«رب» قصد لفظه: مضاف إليه «الدى» ظرف بمعنى عند متعلق بـ«يجر»، و«الدى» مضاف، و«حذف» مضاف إليه «وبعضه» بعض مبتدأ، والهاء مضاف إليه «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً، وهو المفعول الأول «مطرداً» مفعول ثان ليرى، والجملته من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ.

فغير المطرد كقول رؤبة لمن قال له: «كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟»: «حَيْرٍ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ» التقدير: على حَيْرٍ^(١)، وقول الشاعر: [الطويل]

ش ٢٢١ - إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كَلِيبٍ بِالْأُكْفِ الْأَصَابِعُ^(٢)

أي: أشارت إلى كَلِيبٍ، وقوله: [الكامل]

ش ٢٢٢ - وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسٍ أَلْفَتْهُ حَتَّى تَبَدَّخَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامَ^(٣)

(١) «الكامل» للمبرد ص ٣١٧، وقال: فلم يُضْمِرْ حرف الخفض، ولكنه حذف لكثرة الاستعمال.

(٢) البيت من قصيدة للفردق يهجو فيها جريراً.

اللغة: «قبيلة» واحدة قبائل العرب «كليب» بزنة التصغير، أبو قبيلة جرير، والباء في قوله: «بالأكف» للمصاحبة بمعنى «مع» أي: أشارت الأصابع مع الأكف، أو الباء على أصلها والكلام على القلب، وكأنه أراد أن يقول: أشارت الأكف بالأصابع، فقلب.

المعنى: إن لؤم كليب وارتكاسها في الشر أمر مشهور لا يحتاج إلى التنبيه إليه، فإنه لو سأل سائل عن شر قبيلة في الوجود، لبادر الناس إلى الإشارة إلى كليب.

الإعراب: «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «قيل» فعل ماض مبني للمجهول «أي» اسم استفهام مبتدأ، وأي مضاف، و«الناس» مضاف إليه «شر» أفعل تفضيل حذفته همزته تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وهو خبر المبتدأ، وشر مضاف، و«قبيلة» مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وخبره نائب فاعل قيل «أشارت» أشار: فعل ماض، والتاء للتأنيث «كليب» مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: إلى كليب، والجار والمجرور متعلق بأشارت «بالأكف» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الأصابع تقدم عليه «الأصابع» فاعل أشارت.

الشاهد فيه: قوله: «أشارت كليب» حيث جر قوله: «كليب» بحرف جر محذوف، كما بيناه في الإعراب، والجر بالحرف المحذوف - غير ما سبق ذكره - شاذ.

(٣) هذا البيت من الشواهد التي لا يُعلم قائلها.

اللغة: «كريمة» صفة لموصوف محذوف، أي: رجل كريمة، والتاء فيه للمبالغة لا للتأنيث؛ بدليل تذكير الضمير في قوله: «ألفته»، ولا يقال: إنه استعمل صيغة فعيلة في المبالغة وليست من صيغها؛ لأننا نقول: الصيغ المشهورة هي الصيغ القياسية، أما السماعي فلا حصر له «ألفته» بفتح اللام، من باب ضرب، أي: أعطيته ألفاً، أو بكسر اللام، من باب علم، أي: صرت أليفه «تبذخ» تكبر وعلا «الأعلام» جمع علم، وهو بفتح العين واللام جميعاً الجبل.

الإعراب: «وكريمة» الواو واو رب «كريمة» مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيهة بالزائد «من آل» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريمة، وآل مضاف، و«قيس» مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه اسم لا ينصرف؛ للعلمية والتأنيث المعنوي؛ لأنه اسم =

أي: فارتقى إلى الأعلام.

والمُطَرَّد كقولك: «بِكَمْ ذَرَهْمٍ اشْتَرَيْتَ هَذَا؟» فدرهم: مجرور بِمِنْ محذوفة عند سيبويه والخليل، وبالإضافة عند الزجاج؛ فعلى مذهب سيبويه والخليل يكون الجار قد حُذِفَ وأُبقي عمله.

وهذا مُطَرَّد عندهما في ميمز «كَمْ» الاستفهامية إذا دخل عليها حرفُ الجرِّ^(١).

= للقبيلة «ألفته» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «حتى» ابتدائية «تبذخ» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على كريمة «فارتقى» الفاء عاطفة، ارتقى: فعل ماض، وفيه ضمير مستتر فاعل، والجملة معطوفة على جملة «تبذخ» السابقة «الأعلام» مجرور بحرف جر محذوف، أي: إلى الأعلام، والجار والمجرور متعلق بقوله: «ارتقى».

الشاهد فيه: في هذا البيت عدة شواهد للنحاة: أولها وثانيها في قوله: «كريمة» حيث جر هذه الكلمة برب محذوفة بعد الواو، وحيث ألحق الناء الدالة على المبالغة لصيغة فعيل، وهذا نادر، والكثير أن تلحق صيغة فعَّال، كعلامة ونسابة، أو صيغة مفعال: كمهذارة، أو صيغة فعول: كفروقة. وثالثها - وهو المراد هنا - قوله: «فارتقى الأعلام» حيث جر قوله: «الأعلام» بحرف جر محذوف، كما بيناه في الإعراب، وذلك شاذ. ورابعها: في قوله: «قيس» حيث منعه الصرف وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة، فإن أردت به اسم القبيلة فهو ممنوع من الصرف قياساً؛ للعلمية والتأنيث المعنوي، وإن أردت به علم مذكر كأبي القبيلة، كان منعه من الصرف شاذاً، وهو مع شذوذه مما له نظائر في شعر العرب، ومن نظائره قول الأخطل:

طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَسِيبَ غَائِلَةَ النَّفُوسِ غُرُورُ

فقد منع «شيب» من الصرف وليس فيه علتان، ومثله قول الآخر:

قَالَتْ أُمَيْمَةُ مَا لِشَابِتٍ شَاخِصًا عَارِي الْأَشَاجِعِ نَاجِلًا كَالْمُنْضَلِ

(١) ذكر من المطرد حالتين وأغفل شيئاً كثيراً، فمن ذلك:

أ - لفظ الجلالة في القسم، كقولك: «الله لأفعلن كذا». أي: والله...

ب - كي «المصدرية الناصبة للمضارع»؛ كقوله تعالى: ﴿وَرَدَدْنَاهُ إِلَيْكَ أَيُّهَ كَيْ نَفَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحَزَنَ﴾ [القصص: ١٣٠] أي: لكي تفرَّ عينها.

ج - قبل «أن»؛ كقوله تعالى: ﴿أَوْ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رِجُلٍ مِّنكُمْ﴾ [الأعراف: ٦٣] أي: أوعجبتم من أن جاءكم، أو: أوعجبتم لأن جاءكم..

د - قبل «أن»؛ كقوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨] أي: شهد بأنه لا إله إلا هو. على خلاف لا مجال لبسطه في جواز الحذف في هاتين الحالتين، واشتراط أمن اللبس، ومحل ما بعد

«أن» و«أن» من الإعراب!

الإضافة^(١)

- ٣٨٥ - نوناً تلي الإعراب أو تنويناً مِمَّا تُضِيفُ احْدِفُ كَطُورِ سِينَا^(٢)
- ٣٨٦ - وَالثَّانِي اجْرُزْ وَأَنُو «من» أو «في» إِذَا لَمْ يَضْلِحِ إِلَّا ذَاكَ وَاللَّامُ خُذَا^(٣)

= هـ - في جواب ما تضمن مثل المحذوف، وذلك في جواب استفهام؛ كردك على من سألك: من أين جئت؟ بقولك: «البيت»، أي: من البيت.

و - بعد «إن» الشرطية: تقول: «إيت بكتاب، إن فقهه أو حديث»، أي: إن فقهه أو حديث. على حذف المضاف «كتاب».

ز - المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف، كقوله تعالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَكُ مِنْ دَابَّةٍ يَأْتِي لَقَوْمٍ يُوقُونَ﴾ وَأَخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ ﴿الجاثية: ٤ - ٥﴾ أي: وفي اختلاف الليل والنهار.

(١) معنى الإضافة لغة: الإسناد، وقيل: هو مشتق من الضيف؛ لأنه يستند إلى من يضيفه.

وهي اصطلاحاً: نسبة بين اسمين تُوجب جرّ ثانيهما أبدأً.

وهذه النسبة تقييدية، أي: تُقيّد المضاف بالمضاف إليه بنوع من القصر والتحديد، وسيأتي أنّ هذه النسبة بمعنى واحدٍ من ثلاثةٍ من أحرف الجرّ يُقدّر معناها في الكلام.

مع أن أبا حيان نفى أن تكون الإضافة على تقدير حرفٍ.

(٢) «نوناً» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: احذف، الآتي «تلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه

جوازاً تقديره هي يعود إلى نون، والجملة في محل نصب صفة لقوله: نوناً «الإعراب» مفعول به لتلي

«أو» عاطفة «تنويناً» معطوف على قوله: نوناً «مما» جار ومجرور متعلق باحذف «تضيف» فعل مضارع،

والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محللاً بمن

«احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كطور سينا» الجار والمجرور متعلق

بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كطور، وطور مضاف، و«سينا» مضاف إليه، وهو

مقصود من ممدود، وأصله سينا.

(٣) «الثاني» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله: اجر «اجر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره

أنت «وانو» كذلك «من» قصد لفظه: مفعول به لانو «أو» عاطفة «في» معطوف على من «إذا» ظرف تضمن

معنى الشرط «لم» نافية جازمة «يصلح» فعل مضارع مجزوم بلم «إلا» أداة استثناء ملغاة لا عمل لها «ذاك»

ذا: فاعل يصلح، والكاف حرف خطاب، وجملة الفعل المنفي بلم والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها

«واللام» مفعول مقدم لخذ «خذا» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً

للووقف، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

٣٨٧ - لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ وَاحْضُضْ أَوْلَا أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا^(١)

إذا أُريدَ إضافة اسمٍ إلى آخرٍ حُذِفَ ما في المضاف :

من نونِ تلي الإعرابِ، وهي نونُ التثنية أو نونُ الجمع، وكذا ما ألحق بهما، أو تونين^(٢)، وَجَرَّ المضافُ إليه؛ فتقول: «هَذَانِ غُلَامًا زَيْدٍ، وهؤلاءِ بَنُوهُ، وهذا صاحِبُهُ».

واختلف في الجار للمضاف إليه؛ فقليل: هو مجرور بحرفٍ مقدر^(٣)، وهو اللام أو

«مِنْ» أو «فِي»، وقيل: هو مجرور بالمضاف، [وهو الصحيح من هذه الأقوال]^(٤).

ثم الإضافة تكون بمعنى اللام عند جميع النحويين^(٥)، وزعم بعضهم أنها تكون أيضاً

بمعنى «مِنْ» أو «فِي»، وهو اختيار المصنف، وإلى هذا أشار بقوله: «وَأَنَّوِ «مِنْ» أَوْ «فِي»..

إلى آخره».

وضابط ذلك أنه إن لم يصلح إلا تقدير «مِنْ» أو «فِي» فالإضافة بمعنى ما تَعَيَّنَ تقديرُهُ،

وإلا فالإضافة بمعنى اللام.

فيتعين تقدير «مِنْ» إن كان المضاف إليه جنساً للمضاف، نحو: «هَذَا ثَوْبٌ خَزٌّ، وَخَاتَمٌ

حَدِيدٌ» والتقدير: هذا ثوبٌ من خز، وخاتم من حديد^(٦).

(١) «لما» جار ومجرور متعلق بخذ في البيت السابق «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلاً باللام، وسوى مضاف، واسم الإشارة من «ذینک» مضاف إليه «واخصص» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أولا» مفعول به لاخصص «أو» عاطفة «أعطه» أعط: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول لأعط «التعريف» مفعول ثان لأعط «بالذي» جار ومجرور متعلق بالتعريف «تلا» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها صلة الذي.

(٢) بنوعيه الظاهر والمقدر.

(٣) هو رأي ابن مالك كما ذكر السيوطي في «البهجة» ص ٢١٢، والزجاج كما في «شرح الأشموني» ٣٥٧/٢.

(٤) وهو رأي سيبويه والجمهور.

(٥) وهو المعنى الأصلي، وإليه ردٌّ من منع معنى «فِي» و«مِنْ» بتأولاتٍ لا تخلو من تكلف.

(٦) ولك أن تصوغ الضابط بقولك: إذا كان المضاف بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه، ويصح

الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف.

تقول: هذا الخاتم حديدٌ.

ويتعين تقدير «في» إن كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضاف، نحو: «أعجبني ضَرْبُ الْيَوْمِ زَيْدًا» أي: ضربُ زيدٍ في اليوم، ومنه قوله تعالى: ﴿لَلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦] وقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ الْيَلِّ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]^(١).

فإن لم يتعين تقدير «من» أو «في» فالإضافة بمعنى اللام، نحو: «هذا غلامُ زيدٍ، وهذه يدُ عمرو» أي: غلامُ لزيد، ويدُ لعمرو^(٢).

وأشار بقوله: «واخصص أولاً». إلى آخره» إلى أن الإضافة على قسمين: مَحْضَةٌ، وغير مَحْضَةٌ^(٣).

فالمحضة هي: غير إضافة الوصف المُشابه للفعل المضارع إلى معموله.

وغير المحضة هي: إضافة الوصف المذكور، كما سنذكره بعد، وهذه لا تفيد الاسم [الأول] تخصيصاً ولا تعريفاً، على ما سنبين.

والمحضة: ليست كذلك، وتفيد الاسم الأول تخصيصاً إن كان المضاف إليه نكرةً، نحو: «هذا غلامُ امرأةٍ»^(٤)، وتعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة، نحو: «هذا غلامُ زيدٍ»^(٥).

(١) ومن ذلك قول الشاعر:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلٌ طَبَاخِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَيْسِلُ

عند من رواه بإضافة طباخ إلى ساعات الكرى، ومعناه: طباخ في ساعات النوم.

(٢) وزاد بعضهم تقدير «كاف التشبيه»، والضابط لذلك أن المضاف مشبّه به، والمضاف إليه مشبّه؛ تقول: ذهبُ الأصيل. تريد أن أشعة الشمس لوئها لون الذهب! قال كاتب هذه الأسطر: وفيه تكلف!

(٣) وتُسَمَّيان: «معنوية» و«لفظية» على الترتيب، وسيذكر ذلك المصنف عما قريب، لكن أردت لك أن تقرن الأسماء دون تفاصيل؛ كي يسهل عليك الحفظ.

(٤) المراد بالتخصيص: قلة الاشتراك في النكرة، فقولك: «غلامُ امرأةٍ» يُخصِّص هذا الغلام بامرأة واحدة فحسب.

(٥) ثمة من المضاف إلى معرفة ما لا يكتسب تعريفاً، وهو إذا كان المضاف مُوغلاً في الإبهام والتنكير، وهذا المضاف هو «غَيْرٌ»، و«مِثْلٌ» ونحوهما.

تقول: رأيتُ رجلاً نظيرَكَ.

ولو اكتسب تعريفاً لَمَا صَحَّ وصفُ النكرة به كما ترى.

٣٨٨ - وَإِنْ يُشَابِهِ الْمَصَافُ «يَفْعَلُ» وَصَفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْذَلُ^(١)

٣٨٩ - كَرُبُّ رَاجِيْنَا عَظِيمِ الْأَمْلِ مُرْوَعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحَيْلِ^(٢)

٣٩٠ - وَذِي الْإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ^(٣)

هذا هو القسم الثاني من قِسْمِي الإضافة، وهو غير المحضة؛ وَضَبَطَهَا المصنف بما إذا كان المضاف وَصَفًا يشبه «يَفْعَلُ» أي: الْفِعْلَ المضارع، وهو: كل اسم فاعل^(٤) أو مفعول، بمعنى الحال أو الاستقبال^(٥)، أو صفة مشبهة [ولا تكون إلا بمعنى الحال]^(٥).

فمثال اسم الفاعل: «هذا ضاربُ زيدٍ، الآن أو غدًا، وهذا راجيًا».

ومثال اسم المفعول: «هذا مَضْرُوبُ الأبِ، وهذا مُرْوَعُ الْقَلْبِ».

ومثال الصفة المشبهة: «هذا حَسَنُ الْوَجْهِ، وقليلُ الْحَيْلِ، وَعَظِيمُ الْأَمْلِ».

فإن كان المضاف غيرَ وصفٍ، أو وصفًا غيرَ عاملٍ، فالإضافة محضةٌ، كالمصدرِ، نحو: «عجبتُ من ضَرْبِ زَيْدٍ» واسمِ الْفَاعِلِ بمعنى الماضي، نحو: «هذا ضاربُ زيدٍ أمْسٍ».

(١) «إن» شرطية «يشابه» فعل مضارع، فعل الشرط «المضاف» فاعل يشابه «يفعل» قصد لفظه: مفعول به ليشابه «وصفًا» حال من قوله: المضاف «فعن» الفاء لربط الشرط بالجواب، عن: حرف جر «تنكيره» تنكير: مجرور بعن، وتنكير مضاف، والهاء مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بـ«يعذل» نافية «يعذل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

(٢) «كرب» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك: رب... إلخ، ورب: حرف تقليل وجر شبيهه بالزائد «راجينا» راجي: اسم فاعل مجرور برب، وراجي مضاف، ونا: مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «عظيم» صفة لراج، وعظيم مضاف، و«الأمل» مضاف إليه «مروع» صفة ثانية لراج، ومروع مضاف، و«القلب» مضاف إليه «قليل» صفة لثالثه لراج، وقليل مضاف، و«الحيل» مضاف إليه.

(٣) «وذى» اسم إشارة مبتدأ أول «الإضافة» بدل أو عطف بيان «اسمها» اسم: مبتدأ ثان، واسم مضاف، وها: مضاف إليه «لفظية» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «وتلك» اسم إشارة مبتدأ «محضة» خبره «ومعنوية» معطوف على محضة، والجملة من هذا المبتدأ وخبره معطوفة على جملة المبتدأ وخبره السابقة.

(٤) ومثله مبالغة اسم فاعل.

(٥) فإن كان بمعنى الماضي، أو مطلق الزمن فالإضافة ثمة محضة.

(٦) وله شرطٌ هو أن يُضَافَ المضافُ «الوصف» إلى ما هو فاعلُهُ، أو مفعولُهُ في المعنى.

وأشار بقوله: «فمن تنكيره لا يُعَدَّلُ» إلى أن هذا القسم من الإضافة - أعني غير المحضة - لا يفيد تخصيصاً ولا تعريفاً، ولذلك تدخل «رُبَّ» عليه وإن كان مضافاً لمعرفة⁽¹⁾، نحو: «[رُبَّ] راجينا» وتوصف به النكرة، نحو قوله تعالى: ﴿هَدَايَا بَلِيغَ آلِ كَعْبَةَ﴾ [المائدة: ٩٥]، وإنما يفيد التَّخْفِيفَ، وفائدته ترجع إلى اللفظ، فلذلك سُمِّيَت الإضافة فيه لفظية.

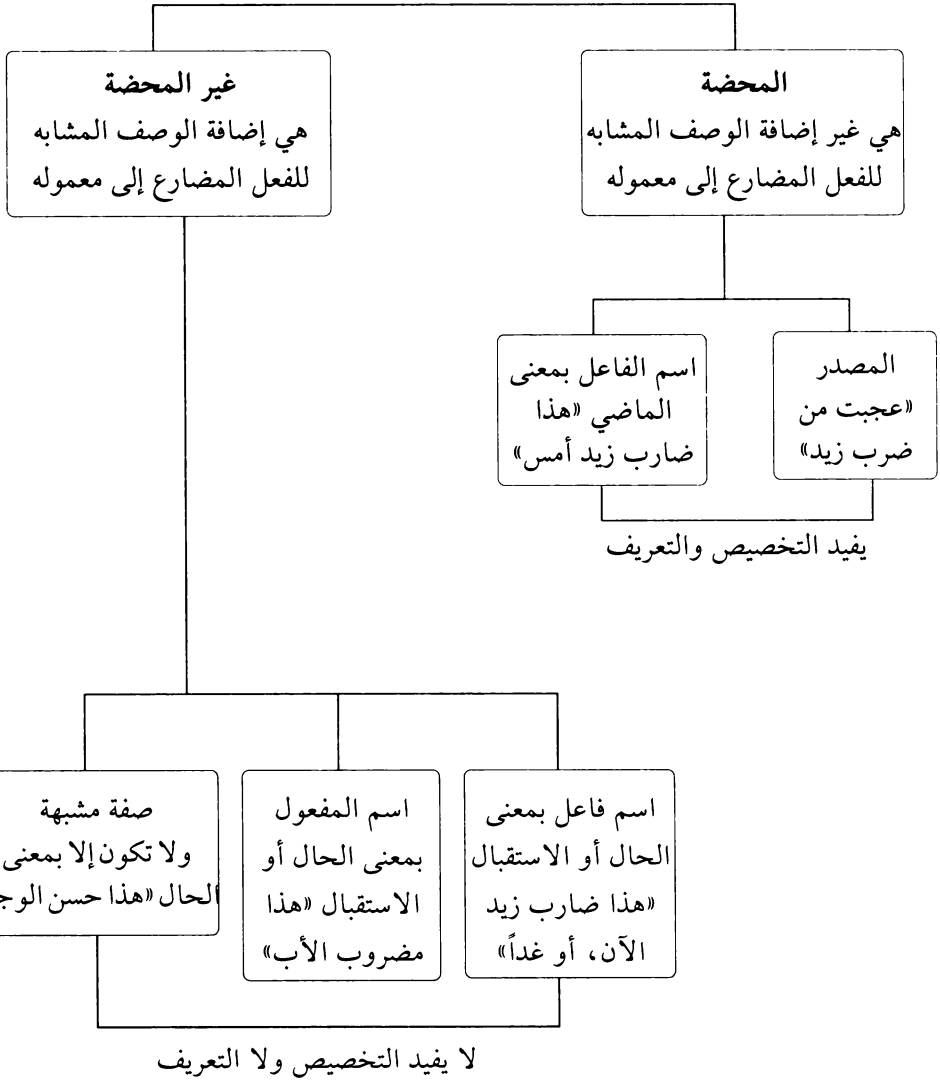
وأما القسم الأول، فيفيد تخصيصاً أو تعريفاً، كما تقدم، فلذلك سُمِّيَت الإضافة فيه مَعْنَوِيَّة⁽²⁾، وسميت مَحْضَةً أيضاً لأنها خالصة من نيّة الانفصال، بخلاف غير المَحْضَةِ؛ فإنّها على تقدير الانفصال، تقول: «هذا ضاربٌ زيدٍ الآن» على تقدير: «هذا ضاربٌ زيداً» ومعناها مُتَّحِدٌ، وإنما أُضِيف طلباً للخيّة.

(1) و«رُبَّ» لا تدخل إلا على النكرات.

(2) وذلك لأن فائدتها راجعة إلى المعنى.

بخلاف اللفظية؛ فإنها لا تأثير لها على المعنى، وحسبها أن الغرض منها التخفيف في اللفظ بحذف التنوين، أو نون التثنية، أو نون الجمع، أو تفيد رفع القُبْح كما سيأتي.

الإضافة على قسمين



٣٩١ - وَوَضُلُّ «أَلٌّ» بِذَا الْمُضَافِ مُعْتَفَرٌ إِنَّ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَـ«الْجَعْدِ الشَّعْرُ»^(١)

٣٩٢ - أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي كَـ«زَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي»^(٢)

لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي إضافته محضة، فلا تقول: «هذا الغلام رجُلٍ» لأن الإضافة منافية^(٣) للألف واللام، فلا يُجمع بينهما^(٤).

وأما ما كانت [إضافته] غير محضة، وهو المراد بقوله: «بذا المضاف» أي بهذا المضاف الذي تقدّم الكلام فيه قبل هذا البيت، فكان القياس أيضاً يقتضي ألا تدخل الألف واللام على المضاف، لما تقدّم من أنهما متعاقبان، ولكن لما كانت الإضافة فيه على نية الانفصال، اغتفر ذلك، بشرط أن تدخل الألف واللام على المضاف إليه، كـ«الْجَعْدِ الشَّعْرُ، وَالضَّارِبِ الرَّجُلِ»، أو على ما أضيف إليه المضاف إليه، كـ«زَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي»^(٥).

فإن لم تدخل الألف واللام على المضاف إليه ولا على ما أضيف إليه المضاف إليه، امتنعت المسألة، فلا تقول: «هذا الضَّارِبُ رجُلٍ»، ولا: «هذا الضَّارِبُ زيدٍ، ولا «هذا الضَّارِبُ رأسِ جانٍ».

- (١) «ووصل» مبتدأ، ووصل مضاف، و«أل» قصد لفظه: مضاف إليه «بذا» جار ومجرور متعلق بوصول «المضاف» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة «معتفر» خبر المبتدأ «إن» شرطية «وصلت» وصل: فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أل «بالتان» جار ومجرور متعلق بوصولت، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.
- (٢) «أو» عاطفة «بالذي» جار ومجرور معطوف على قوله: «بالتان» في البيت السابق «له» جار ومجرور متعلق بقوله: «أضيف» الآتي «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول «الثاني» نائب فاعل أضيف، والجملة لا محل لها صلة.
- (٣) في بعض النسخ: «معاقة»، والمقصود لا يتغير؛ فإن معنى المعاقة أن كل واحدة منهما تعقب الأخرى؛ أي تدخل الكلمة عقبها، فهما لا يجتمعان في الكلمة، وسيأتي يقول: «لما تقدم من أنهما متعاقبان».
- (٤) بمعنى أن معنى الإضافة الأساس هو التعريف، وهو حاصل فلا داعي لـ«ال»، أو لأنه سيجتمع على الشيء الواحد مُعْرَفَان!
- (٥) وثمة حالٌ ثالثة هي أن يكون المضاف إليه مضافاً لضمير ما فيه «ال»، كقول الشاعر:
- الوُدُّ أَنْتِ الْمَسْتَحَقَّةُ صَفْوِهِ مَنِّي وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالَا
- وسيدكر حالين آخرين هما: كون المضاف مثنى. أو مجموعاً جمع مذكر سالماً؛ فتكون الحالات خمساً.

هذا إذا كان المضاف غير مثنى ولا مجموع جمع سلامة لمذكّر، ويدخل في هذا المفرد كما مثّل، وجمع التكسير، نحو: «الضوارب - أو الضّرَاب - الرّجُل، أو غلام الرّجُل» [و جمع السلامة لمؤنث، نحو: «الضاربات الرّجُل، أو غلام الرّجُل»].
 فإن كان المضاف مثنى أو مجموعاً جمع سلامة لمذكر، كفى وجودها في المضاف، ولم يُشترط وجودها في المضاف إليه، وهو المراد بقوله:

٣٩٣ - وَكُونُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ مَثْنَى أَوْ جَمْعاً سَبِيلَهُ اتَّبَعَ^(١)

أي: وجود الألف واللام في الوصف المضاف إذا كان مثنى أو جمعاً اتبع سبيل المثنى - أي: على حدّ المثنى، وهو جمع المذكر السالم - يُغني عن وجودها في المضاف إليه، فتقول: «هذان الضاربا زيد، وهؤلاء الضاربو زيد»^(٢)، وتحذف النون للإضافة.

٣٩٤ - وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدُ مَعْنَى وَأَوَّلُ مُوْهَمًا إِذَا وَرَدَ^(٣)

(١) «وكونها» كون: مبتدأ، وها: مضاف إليه، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه «في الوصف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر الكون الناقص «كاف» خبر المبتدأ «إن» شرطية «وقع» فعل ماض، فعل الشرط، وفيه ضمير مستتر جوازاً يعود إلى المضاف فاعل «مثنى» حال من الضمير المستتر في وقع السابق «أو» عاطفة «جمعاً» معطوف على مثنى «سبيله» سبيل: مفعول مقدم على عامله وهو قوله: اتبع، الآتي، وسبيل مضاف، والهاء مضاف إليه «اتبع» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله: جمعاً، والجملة في محل نصب صفة لقوله: جمعاً، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، ويجوز أن تقرأ «أن» بفتح الهمزة على أنها مصدرية؛ فهي وما بعدها في تأويل مصدر فاعل لكاف، أو بكسر الهمزة على أنها شرطية، وشرطها قوله: «وقع» كما سبق تقريره. والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٢) ومن شواهد ذلك قول عنترة بن شداد العسبي في معلقته:

وَلَقَدْ حَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَيَّ ابْنِي ضَمَّصِمِ
 الشاتمي عرضي ولم أستمهما والناذرين إذا لم القهما دمي

وقول الآخر:

إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوَطْنَا عَدَنِ فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بَعْنِي

(٣) «لا» نافية «يضاف» فعل مضارع مبني للمجهول «اسم» نائب فاعل يضاف «لما» جار ومجرور متعلق بقوله:

«يضاف» السابق «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «اتحد» الآتي «اتحد» فعل ماض، وفي قوله: «اتحد»

ضمير مستتر يعود على ما الموصولة فاعل، والجملة لا محل لها صلة «معنى» منصوب على التمييز أو على =

المضاف يتخصَّصُ بالمضاف إليه، أو يتعرَّفُ به؛ فلا بد من كونه غيرَه؛ إذ لا يتخصَّصُ الشيء أو يتعرَّفُ بنفسه، ولا يضاف اسم لما به اتَّحدَ في المعنى، كالمترادفين، وكالموصوف وصفته؛ فلا يقال: «فَمَحُ بُرٌّ» ولا: «رَجُلٌ قَائِمٌ» وما ورد مُوهماً لذلك مُؤوِّلاً، كقولهم: «سَعِيدٌ كُرْزٍ» فظاهرُ هذا أنه من إضافة الشيء إلى نفسه، لأن المراد بسعيد وكرز [فيه] واحد؛ فيؤوِّلُ الأول بالمسمَّى، والثاني بالاسم؛ فكأنه قال: جَاءَنِي مُسَمَّى كُرْزٍ، أي: مسمَّى هذا الاسم، وعلى ذلك يُؤوِّلُ ما أشبه هذا من إضافة المُتَرَادِفِيْنَ، كـ«يوم الخميس»^(١). وأما ما ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته، فمؤوِّلٌ على حذف المضاف إليه الموصوف بتلك الصفة، كقولهم: «حَبَّةُ الحَمَقَاءِ، وَصَلَاةُ الأُولَى»، والأصل: حَبَّةُ البَقْلَةِ الحَمَقَاءِ، وَصَلَاةُ السَّاعَةِ الأُولَى، فالحمقاء: صفة للبقلة، لا للحبة، والأولى صفة للساعة، لا للصلاة، ثم حذف المضاف إليه - وهو البقلة والساعة - وأقيمت صفته مُقَامَه، فصار: «حبة الحمقاء، وصلاة الأولى»، فلم يُضَفِ الموصوف إلى صفته، بل إلى صفة غيره.

٣٩٥ - وَرَبُّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوْلاً تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ لِحَدْفِ مُوهَلًا^(٢)

قد يكتسب المضاف المُذَكَّرُ من المؤنَّث المضاف إليه التأنيث، بشرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مُقَامَه، وَيُفْهَمُ منه ذلك المعنى، نحو: «قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ» فَصَحَّ تَأْنِيثُ «بعض» لإضافته إلى أصابع وهو مؤنَّث؛ لصحة الاستغناء بأصابع عنه، فتقول: «قُطِعَتْ أَصَابِعُهُ» ومنه قوله: [الطويل]

= نزع الخافض «وأول» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «موهماً» مفعول به لأول «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان «ورد» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «موهَم» والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجوابها محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(١) هذا من باب إضافة العام إلى الخاص، ولا يجوز العكس، فلا يُقال: خميسُ اليوم؛ إذ لا فائدة فيه.

(٢) «وربما» رب: حرف تقليل وجر شبهه بالزائد، وما: كافة «أكسب» فعل ماضٍ «ثانٍ» فاعل أكسب «أولاً» مفعول أول لأكسب «تأنيثاً» مفعول ثانٍ لأكسب «إن» شرطية «كان» فعل ماضٍ ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله: أولاً «لحذف» جار ومجرور متعلق بقوله: موهلاً، الآتي «موهلاً» خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

ش ٢٢٣ - مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهُتٌ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ^(١)
فَأَنْتَ الْمَرُّ لِإِضَافَتِهِ إِلَى الرِّيَّاحِ، وَجَازَ ذَلِكَ لَصِحَّةِ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنِ الْمَرِّ بِالرِّيَّاحِ، نَحْوُ:
«تَسْفَهُتِ الرِّيَّاحُ».

وَرَبِمَا كَانَ الْمِضَافُ مُؤَنَّثًا فَاسْتَسَبَّ التَّذْكِيرَ مِنَ الْمَذْكَرِ الْمِضَافِ إِلَيْهِ بِالشَّرْطِ الَّذِي تَقَدَّمَ،
كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] فـ«رحمة» مؤنث،
وَاسْتَسَبَّتِ التَّذْكِيرَ بِإِضَافَتِهَا إِلَى «اللَّهِ» تَعَالَى.

فَإِنْ لَمْ يَصْلُحِ الْمِضَافُ لِلحذفِ وَالِاسْتِغْنَاءِ بِالْمِضَافِ إِلَيْهِ، عَنْهُ لَمْ يَجْزِ التَّأْنِيثُ؛ فَلَا
تَقُولُ: «خَرَجَتْ غُلامٌ هِنْدٍ» إِذْ لَا يُقَالُ: «خَرَجَتْ هِنْدٌ» وَيُفْهَمُ مِنْهُ خُرُوجُ الْغُلامِ.
٣٩٦ - وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِي لَفْظًا مُفْرَدًا^(٢)

(١) هذا البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة.

اللُّغَةُ: «اهْتَزَّتْ» مَالَتْ وَاضْطَرَبَتْ «تَسْفَهُتٌ» مِنْ قَوْلِهِمْ: تَسْفَهُتِ الرِّيَّاحُ الْغُصُونُ: إِذَا أَمَالَتْهَا وَحَرَكَتْهَا
«النَّوَاسِمِ» جَمْعُ نَاسِمَةٍ، وَهِيَ الرِّيَّاحُ اللَّيْنَةُ أَوَّلُ هَبُوبِهَا، وَأَرَادَ مِنَ الرَّمَاحِ الْأَغْصَانِ.
الْمَعْنَى: يَقُولُ: إِنَّ هَؤُلَاءِ النَّسُوءِ قَدْ مَشِينٌ فِي اهْتِزَازٍ وَتَمَائِيلٍ، فَهِنَّ يَحَاكِينَ رِمَاحًا - أَيْ غُصُونًا - مَرَّتْ بِهَا
رِيحٌ فَأَمَالَتْهَا.

الإِعْرَابُ: «مَشِينٌ» فَعْلٌ وَفَاعِلٌ «كَمَا» الْكَافُ جَارَةٌ، وَمَا: مُصَدَّرَةٌ «اهْتَزَّتْ» اهْتَزَّتْ: فَعْلٌ مَاضٍ، وَالتَّاءُ
لِلتَّأْنِيثِ «رِمَاحٌ» فَاعِلٌ اهْتَزَّتْ، وَ«مَا» الْمُصَدَّرَةُ وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ مُصَدَّرِ مَجْرُورٍ بِالْكَافِ، وَالْجَارُ
وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَحذُوفٍ، أَيْ: مَشِينٌ مَشِيًّا كَأَنَّهَا كَاهْتِزَازٌ. . إلخ «تَسْفَهُتٌ»
تَسْفَهُ: فَعْلٌ مَاضٍ، وَالتَّاءُ لِلتَّأْنِيثِ «أَعَالِيهَا» أَعَالِي: مَفْعُولٌ بِهِ لَتَسْفَهُ، وَأَعَالِي مِضَافٌ، وَهَا: مِضَافٌ إِلَيْهِ
«مَرٌّ» فَاعِلٌ تَسْفَهُتْ، وَمَرٌّ مِضَافٌ، وَ«الرِّيَّاحِ» مِضَافٌ إِلَيْهِ «النَّوَاسِمِ» صِفَةٌ لِلرِّيَّاحِ.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قَوْلُهُ: «تَسْفَهُتٌ... مَرُّ الرِّيَّاحِ» حَيْثُ أَنْتَ الْفِعْلُ بَتَاءِ التَّأْنِيثِ مَعَ أَنْ فَاعِلَهُ مَذْكَرٌ، وَهُوَ قَوْلُهُ: مَرٌّ،
وَالَّذِي جَلَبَ لَهُ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ الْمِضَافُ إِلَيْهِ، وَهُوَ الرِّيَّاحِ.

(٢) «وَبَعْضٌ» مُبْتَدَأُ «الْأَسْمَاءِ» مِضَافٌ إِلَيْهِ «يُضَافُ» فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ
جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ، وَالجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ «أَبَدًا» مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ «وَبَعْضٌ» مُبْتَدَأٌ، وَبَعْضُ
مِضَافٌ، وَ«ذَا» اسْمٌ إِشَارَةٌ: مِضَافٌ إِلَيْهِ «قَدْ» حَرْفٌ تَقْلِيلٌ «يَأْتِ» فَعْلٌ مُضَارِعٌ، وَقَدْ حَذَفَ لَامَهُ - وَهِيَ الْيَاءُ
- ضُرُورَةً، وَالفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى «بَعْضُ ذَا»، وَالجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ
الْمُبْتَدَأِ «لَفْظًا» مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، أَوْ بِإِسْقَاطِ الْخَافِضِ، وَعَلَى هَذَيْنِ يَكُونُ قَوْلُهُ: «مُفْرَدًا» حَالًا مِنْ
الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِّ فِي قَوْلِهِ: «يَأْتِي» وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: «لَفْظًا» هُوَ الْحَالُ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: «مُفْرَدًا» نَعْتًا لَهُ.

من الأسماء ما يلزم الإضافة^(١)، وهو قسمان:

أحدهما: ما يلزم الإضافة لفظاً ومعنى، فلا يستعمل مفرداً، أي: بلا إضافة، وهو المراد بِشَطْرِ البَيْتِ، وذلك نحو: «عِنْدَ، وَكَلْدَى، وَسِوَى، وَقُصَارَى الشَّيْءِ، وَحُمَاذَاهُ: بمعنى غايته».

والثاني: ما يلزم الإضافة معنى دون لفظ، [نحو: «كُلُّ، وَبَعْضٌ، وَأَيٌّ»]، ويجوز أن يستعمل مفرداً، أي: بلا إضافة، وهو المراد بقوله: «وَبَعْضٌ ذَا» أي: وبعض ما لزم الإضافة [معنى] قد يُستعمل مفرداً لفظاً، وسيأتي كلٌّ من القسمين.

٣٩٧ - وَبَعْضٌ مَا يُضَافُ حَتْمًا اِمْتَنَعَ إِيْلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ^(٢)

٣٩٨ - كَوَحْدَ لَبِّي وَدَوَالِي سَعْدِي وَشَدَّ إِيْلَاءُ «يَدِي» لَلْبِي^(٣)

من اللازم للإضافة لفظاً ما لا يُضَافُ إلا إلى المضمَر، وهو المراد هنا، نحو: «وَحْدَكَ» أي: مفرداً^(٤)، و«لَبِّي» أي: إقامة على إجابتك بعد إقامة، و«دَوَالِيكَ» أي: إدالة بعد إدالة، و«سَعْدِيكَ» أي: إسعاداً بعد إسعاد، وشَدَّ إضافة «لَبِّي» إلى ضمير الغيبة، ومنه قوله: [الرجز]

(١) ومنها ما تمتنع إضافته كالمضمرات والإشارات، وكغير «أَيٍّ» من الموصولات، ومن أسماء الشروط، ومن أسماء الاستفهام. «شرح الأشموني» ٣٧٧/٢.

(٢) «بعض» مبتدأ، وبعض مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «يضاف» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة «حتماً» مفعول مطلق لفعل محذوف «امتنع» فعل ماض «إيلاء» فاعل امتنع، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وإيلاء مضاف، والضمير مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول «اسماً» مفعول ثان لإيلاء «ظاهراً» نعت لقوله: اسماً «حيث» ظرف متعلق بامتنع «وقع» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «بعض ما يضاف» والجملة في محل جر بإضافة «حيث» إليها.

(٣) «كوحده» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «لبي»، ودوالي سعدي» معطوفات على «وحد» بعاطف محذوف من بعضها «وشد» فعل ماض «إيلاء» فاعل شد، وإيلاء مضاف، و«يدي» مضاف إليه «للبي» جار ومجرور متعلق بإيلاء على أنه مفعوله الثاني، ومفعوله الأول المضاف إليه.

(٤) هذا هو الذي يُضَافُ إلى جميع الضمائر من بين ما يُلَازِمُ الإضافة، فتقول: «وحدتي»، «وحده»، «وحدك» وكل ما عده مما سيأتي يلزم الإضافة إلى ضمير المخاطب دون غيره.

ش ٢٢٤ - إِنَّكَ لَو دَعَوْتَنِي وَدُونِي زَوْرَاءُ ذَاتُ مُثْرَجٍ بَيْوَنٍ
لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي^(١)

وشدَّ إضافةً «لَبَّيْ» إلى الظاهر، أنشد سيبويه: [المتقارب]

ش ٢٢٥ - دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدَيَّ مِسُورًا^(٢)

(١) هذه الأبيات من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «زوراء» بفتح فسكون: الأرض البعيدة الأطراف «مترع» ممتد «بيون» بزنة صبور: البئر البعيدة القعر، وقيل: هي الواسعة الجالين، وقيل: التي لا يصيبها رشاؤها، وقيل: الواسعة الرأس الضيقة الأسفل «لبيه» في هذا اللفظ التفات من الخطاب إلى الغيبة، والأصل أن يقول: لقلت لك: لبيك.

المعنى: يقول: إنك لو ناديتني وبيننا أرض بعيدة الأطراف، واسعة الأرجاء، ذات ماء بعيد الغور؛ لأجبتك إجابة بعد إجابة، يريد أنه لا تتوقه عن إجابته صعب ولا شداثد.

الإعراب: «إنك» إن: حرف توكيد ونصب، والكاف ضمير المخاطب اسمه «لو» شرطية غير جازمة «دعوتني» دعا: فعل ماض، وضمير المخاطب فاعله، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والجملة شرط «لو» «ودوني» الواو للحال، دون: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ودون مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «زوراء» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال «ذات» صفة لزوراء، وذات مضاف، و«مترع» مضاف إليه «بيون» صفة لمترع «لقلت» اللام واقعة في جواب لو، قلت: فعل وفاعل، والجملة جواب «لو» وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر «إن» في أول الأبيات.

الشاهد فيه: قوله: «لبيه» حيث أضاف «لبي» إلى ضمير الغائب، وذاك شاذ، وقد أنشد سيبويه (١٧٦/١) البيت التالي لهذا البيت (رقم ٢٢٥) للاستدلال به على أن «لبيك» مثنى وليس اسماً مفرداً بمنزلة لدى والفتى، ووجه الاستدلال أن الشاعر أثبت الياء مع الإضافة للظاهر كما تثبتها في إضافة المثنى، نحو: «غلامي زيد، وكتابي بكر» ولو كان مفرداً لقال: «لبي يَدَيَّ» بالألف، كما تقول: لدى زيد، وفتى العرب، وسيوضحه الشارح أتمَّ توضيح.

(٢) هذا البيت من شواهد سيبويه التي لا يُعلم قائلها.

اللغة: «لما نابني» نزل بي من ملمات الدهر «مسوراً» بزنة درهم: اسم رجل «لبي» أجاز دعائي وأغاثني. الإعراب: «دعوت» فعل وفاعل «لما» اللام حرف جر للتعليل، ما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بدعوت «نابني» ناب: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «مسوراً» مفعول به لدعوت «فلبى» الفاء عاطفة، لبي: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مسور، والجملة معطوفة على جملة «دعوت مسوراً» وقوله: «فلبى يدي مسور» الفاء للتعليل، =

كذا ذكر المصنف، ويُفهم من كلام سيبويه أن ذلك غير شاذ في «لَبِّي» و«سَعْدِي»^(١).
ومذهب سيبويه أن «لَبَّيْكَ» وما ذكر بعده مُثَنَّى، وأنه منصوب على المصدرية بفعلٍ محذوف، وأن تثنيته المقصودُ بها التكرير؛ فهو على هذا مُلْحَقٌ بالمثنى^(٢)، كقوله تعالى: ﴿يَمْ آتِجِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤] أي: كَرَاتٍ، فـ«كَرَّتَيْنِ» ليس المراد به مرتين فقط؛ لقوله تعالى: ﴿يَقْلَبُ إِلَيْكَ الْبَصَرَ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ [الملك: ٤] أي: مزدجرًا وهو كليلٌ، ولا ينقلبُ البصرُ مزدجرًا كليلاً من كَرَّتَيْنِ فقط، فتعيَّن أن يكونَ المرادُ بـ«كَرَّتَيْنِ» التكرير، لا اثنين فقط، وكذلك «لَبَّيْكَ» معناه: إقامةٌ بعد إقامةٍ كما تقدم، فليس المرادُ الاثنين فقط، وكذا باقي أخواته، على ما تقدَّم في تفسيرها.

ومذهبُ يونسَ أنه ليس بمثنَّى، وأن أصله لَبِّي، وأنه مقصور، قُلبت ألفه ياءً مع المضمر، كما قُلبت ألف «لَدَى، وَعَلَى» مع الضمير في «لَدَيْهِ»، و«عَلَيْهِ».
وردَّ عليه سيبويه بأنه لو كان الأمرُ كما ذكر، لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياءً كما لا تنقلب ألف «لَدَى» و«عَلَى»، فكما تقول: «عَلَى زَيْدٍ» و«لَدَى زَيْدٍ» كذلك كان ينبغي أن يقال: «لَبِّي زَيْدٍ» لكنهم لما أضافوه إلى الظاهر قلبوا الألف ياءً، فقالوا:

فَلَبَّيْ يَدِي مَسُورٍ [ش ٢٢٥]

فدلَّ ذلك على أنه مُثَنَّى، وليس بمقصورٍ كما زعم يونس^(٣).

= ولي: مصدر منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف، وهو مضاف، ويدي مضاف إليه، ويدي مضاف، و«مسور» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «فليدي مسور» حيث أضاف «لبي» إلى اسم ظاهر، وهو قوله: «يدي» شذوذاً، وفيه دليل على أن «لبيك» مثنى كما ذهب إليه سيبويه، وليس مفرداً مقصوراً كالفتى كما ذهب إليه يونس بن حبيب، وقد بينا ذلك في شرح الشاهد السابق، وبَيَّنَّه الشارح.

(١) «الكتاب» ١/ ٣٥١ - ٣٥٢.

(٢) «الكتاب» ١/ ٣٥٢ - ٣٥٣.

(٣) في «الكتاب» ١/ ٣٥١ - ٣٥٢ حكاية قول يونس ومناقشته من سيبويه!

٣٩٩ - وَأَلْزَمُوا إِصَافَةً إِلَى الْجُمْلِ «حَيْثُ» وَ«إِذُ» وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ^(١)

٤٠٠ - إِفْرَادُ إِذٍ وَمَا كَادَ مَعْنَى كَادُ أَضِفَ جَوَازًا نَحْوُ «حِينَ جَانِبُ»^(٢)

من المُلازِم للإضافة ما لا يُضَاف إلا إلى الجملة، وهو: «حيث، وإذ، وإذا».

فأما «حيث» فتضاف إلى الجملة الاسمية، نحو: «اجْلِسْ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ»^(٣) وإلى الجملة الفعلية، نحو: «اجْلِسْ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ» أو «حَيْثُ يَجْلِسُ زَيْدٌ»، وشذَّ إضافتها إلى مفرد، كقوله: [الرجز]

ش ٢٢٦ - أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعَا [نَجْمًا يَضِيءُ كَالشَّهَابِ لَامِعًا]^(٤)

(١) «وألزموا» الواو عاطفة، ألزموا: فعل وفاعل «إضافة» مفعول ثانٍ مقدم على المفعول الأول «إلى الجمل» جارٍ ومجرور متعلق بإضافة، أو بمحذوف صفة له «حيث» قصد لفظه: مفعول أول لألزموا «وإذ» معطوف على حيث «وإن» شرطية «ينون» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «إذ» وقوله: «يحتمل» فعل مضارع مبني للمجهول، جواب الشرط.

(٢) «إفراء» نائب فاعل «يحتمل» في البيت السابق، وإفراء مضاف، و«إذ» قصد لفظه: مضاف إليه «وما» اسم موصول: مبتدأ «كإذ» جارٍ ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «معنى» تمييز، أو منصوب بإسقاط الخافض «كإذ» جارٍ ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «أضف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جوازاً» مفعول مطلق «نحو» خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، وما بعده جملة في محل جر بإضافة نحو إليها.

(٣) وإذا أضيفت «حيث» إلى جملة اسمية، فالأحسن ألا يكون الخبر فيها فعلاً، نحو: «جلست حيث زيد حبسته» أو: «جلست حيث زيد نهيته» فإذا أردت أن يكون هذان المثالان غير قبيحين، فانصب الاسم لتكون حيث مضافة إلى جملة فعلية.

(٤) البيت أحد الشواهد المجهول قائلها.

اللغة: «سهيل» نجم تضحج الفواكه عند طلوعه ويتقضي القيط «الشهاب» شعلة النار.

الإعراب: نريد أن نذكر لك أن للنحويين في إعراب هذا البيت تكلفات عسيرة القبول وتمحلات لا تخلو عن وهن، وهاك إعرابه، وسنذكر لك في أثنائه إشارات إلى بعض الوجوه التي قالوها لتعلم ما فلناه لك «أما» الهمزة للاستفهام، ما: نافية، أو الكلمة كلها أداة استفتاح «ترى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حيث» مفعول به مبني على الضم في محل نصب، وحيث مضاف، و«سهيل» مضاف إليه «طالعا» قيل: هو حال من سهيل، ومجيء الحال من المضاف إليه مع كونه قليلاً قد ورد في الشعر، وهذا منه، وقيل: هو حال من «حيث» والمراد بحيث هنا مكان خاص، مع أن وضعه على أنه اسم مكان مبهم، و«نجمًا» منصوب على المدح بفعل محذوف «يضيء» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه =

وأما «إذ» فتضاف أيضاً إلى الجملة الاسمية^(١)، نحو: «جِئْتُكَ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ»، وإلى الجملة الفعلية، نحو: «جِئْتُكَ إِذْ قَامَ زَيْدٌ»، ويجوز حذف الجملة المضاف إليها، ويؤتى بالتنوين عوضاً عنها، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ جِينِدٍ نَنْظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤]، وهذا معنى قوله: «وَإِنْ يُنَوِّنْ يَحْتَمِلُ إِفْرَادَ إِذٍ» أي: وإن ينون «إذ» يحتمل إفرادها، أي: عدم إضافتها لفظاً؛ لوقوع التنوين عوضاً عن الجملة المضاف إليها.

وأما «إذا» فلا تضاف إلا إلى جملة فعلية، نحو: «آتَيْكَ إِذَا قَامَ زَيْدٌ»، ولا يجوز إضافتها إلى جملة اسمية؛ فلا تقول: «آتَيْكَ إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ» خلافاً لقوم، وسيذكرها المصنف^(٢). وأشار بقوله: «وَمَا كَذَا مَعْنَى كَذَا» إلى أن ما كان مثل «إذ» - في كونه ظرفاً ماضياً غير محدود^(٣) - يجوز إضافته إلى ما تضاف إليه «إذ» من [الجملة، وهي] الجمل الاسمية والفعلية، وذلك نحو: «حين، ووقت، وزمان، ويوم»؛ فتقول: «جِئْتُكَ حِينَ جَاءَ زَيْدٌ، وَوَقْتُ جَاءَ عَمْرُو، وَزَمَانٌ قَدِمَ بَكْرٌ، وَيَوْمٌ خَرَجَ خَالِدٌ»، وكذلك تقول: «جِئْتُكَ حِينَ زَيْدٌ قَائِمٌ»، وكذلك الباقي.

= جوازاً تقديره هو يعود إلى نجم، والجملة في محل نصب صفة لنجم «كالشهاب» جار ومجرور متعلق بـ «لامعا» حال مؤكدة.

الشاهد فيه: قوله: «حيث سهيل» فإنه أضاف «حيث» إلى اسم مفرد، وذلك شاذ عند جمهرة النحاة، وإنما تضاف عندهم إلى الجملة، وقد أجاز الكسائي إضافة «حيث» إلى المفرد، واستدل بهذا البيت ونحوه، واعلم أنه يُروى هكذا:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعٌ

برفع «سهيل» على أنه مبتدأ، ورفع «طالع» على أنه خبره، و«حيث» مضافة إلى الجملة؛ فلا شاهد فيه حينئذ، ولكن يبقى أن القوافي منصوبة كما ترى في البيت التالي له.

(١) ويحسن أن تكون الجملة الاسمية التي تضاف إليها إذ غير ماضوية العجز، بأن يكون الخبر اسماً، كمثال الشارح، أو فعلاً مضارعاً، نحو: «جئت إذ زيد يقرأ».

(٢) سيأتي ذلك ص ٥٥.

ومثل «إذا» في هذا الحكم «لما» الظرفية الزمانية، لا على قول من يجعلها حرف ربط، فالحروف لا شأن لها بالإضافة.

(٣) غير المحدود: ما ليس له اختصاص، أي: لا يدل على عدد مثل «أسبوع، شهرين...» أو وقت معين مثل: «أمس، غد...».

وإنما قال المصنف: «أُضِيفَ جَوَازاً» لِيُعْلَمَ أن هذا النوع - أي: ما كان مثل «إِذْ» في المعنى - يضاف إلى ما يضاف إليه «إِذْ» - وهو الجملة - جوازاً، لا وجوباً.

فإن كان الظرف غير ماضٍ أو محدوداً، لم يُجْرَ مُجْرَى «إِذْ» بل يُعَامَلُ غير الماضي - وهو المستقبل - مُعَامَلةً «إِذَا» فلا يضاف إلى الجملة الاسمية^(١)، بل إلى الفعلية؛ فتقول: «أَجِيْتُكَ حِينَ يَجِيءُ زَيْدٌ»، ولا يضاف المحدود إلى جملة، وذلك نحو: «شَهْرٍ، وَحَوْلٍ» بل لا يضاف إلا إلى مفرد، نحو: «شَهْرٌ كَذَا، وَحَوْلٌ كَذَا».

٤٠١ - وَابْنٌ أَوْ أَعْرَبٌ مَا كَذَا قَدْ أُجْرِيَا وَأَخْتَرْنَا مَثَلُو فِعْلٍ بُنِيَا^(٢)

٤٠٢ - وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ أَعْرَبٌ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا^(٣)

تَقَدَّمَ أن الأسماء المُضَافَةَ إلى الجملة على قسمين: أحدهما: ما يضاف إلى الجملة لزوماً، والثاني: ما يضاف إليها جوازاً.

وأشار في هذين البيتين إلى أن ما يضاف إلى الجملة جوازاً يجوز فيه الإعراب والبناء، سواء أُضِيفَ إلى جملة فعلية صُدِّرَتْ بماضٍ، أو جملة فعلية صُدِّرَتْ بمضارع، أو جملة اسمية، نحو: «هذا يومٌ جاء زيدٌ، ويومٌ يقوم عمرو، أو يومٌ بكرٌ قائمٌ». وهذا مذهب الكوفيين، وتبعهم الفارسي والمصنف، لكن المختار فيما أُضِيفَ إلى جملة فعلية صُدِّرَتْ

(١) تعلقه بفعلٍ مستقبلٍ يجعله محدوداً بالمستقبل، فهذا سبب معاملته معاملةً «إِذَا».

(٢) «وابنٌ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» عاطفة «أعرب» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل «ما» اسم موصول تنازعه الفعلان قبله «كإذ» متعلق بقوله: «أجريا» الآتي «قد» حرف تحقيق «أجريا» أجري: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة لا محل لها صلة، والألف للإطلاق «واختر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بنا» مقصور للضرورة: مفعول به لاختر، وبنا مضاف، و«متلو» مضاف إليه، و«متلو مضاف، و«فعل» مضاف إليه، وجملة «بنا» من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر صفة لـ«فعل».

(٣) «قبل» ظرف متعلق بقوله: «أعرب الآتي، وقبل مضاف، و«فعل» مضاف إليه «معرب» صفة لفعل «أو» عاطفة «مبتدأ» معطوف على فعل «أعرب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ومن» اسم موصول مبتدأ، وجملة «بني» وفاعله المستتر فيه جوازاً لا محل لها صلة، وجملة «فلن يفندا» من الفعل المضارع المبني للمجهول المنصوب بلن ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو الاسم الموصول، والفاء زائدة في خبر الموصول لشبهه بالشرط.

بماضٍ البناء، وقد روي بالبناء والإعراب قوله: [الطويل]

ش ٢٢٧ - عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا^(١)

بفتح نون «حين» على البناء، وكسرها على الإعراب.

وما وَقَعَ قبل فِعْلٍ مُعْرَبٍ، أو قبل مبتدأ؛ فالمختارُ فيه الإعرابُ، ويجوز البناء، وهذا معنى قوله: «وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا» أي: فلن يُغَلَطَ، وقد قرئ في السبعة: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] بالرفع على الإعراب، وبالفتح على البناء^(٢)، هذا ما اختاره المصنف.

ومذهبُ البصريين أنه لا يجوز فيما أُضِيفَ إلى جملة فعلية صُدِّرَتْ بمضارع أو إلى

(١) هذا صدر بيت للنابغة الذبياني، وعجزه قوله:

فَقُلْتُ أَلْمَا أَضْحُ وَالشَّيْبُ وَأَزْعُ

اللغة: «عاتبت» لمت في تسخط «الصبا» بكسر الصاد: اسم للصوبة، وهي الميل إلى هوى النفس واتباع شهواتها «المشيب» هو ابيضاض المسود من الشعر، وقد يراد به الدخول في حده «أصح» فعل مضارع مأخوذ من الصحو، وهو زوال السكر «وازع» زاجر، كاف، ناه.

الإعراب: «على» حرف جر، ومعناه هنا الظرفية «حين» يروى بالجر معرباً، ويروى بالفتح مبنياً، وهو المختار، وعلى كل حال هو مجرور بعلى لفظاً أو محلاً، والجار والمجرور يتعلق بقوله: «كفكف» في بيت سابق، وهو قوله:

فَكَفَّكَفْتُ مِنِّي دَمْعَةً فَرَدَدْتُهَا عَلَى النَّحْرِ مِنْهَا مُسْتَهْلٌ وَدَامِعٌ

«عاتبت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «حين» إليها «المشيب» مفعول به لعابت «على الصبا» جار ومجرور متعلق بعابت «فقلت» فعل وفاعل، والجملة معطوفة بالفاء على جملة عابت «ألما» الهمزة للإنكار، لما: نافية جازمة، وفيها معنى توقع حصول مجزومها «أصح» فعل مضارع مجزوم بلما، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «والشيب وازع» الواو واو الحال، والجملة بعدها مبتدأ وخبر في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «على حين» فإنه يروى بوجهين: بجر «حين» وفتحه، وقد بينا ذلك في الإعراب، فدل ذلك على أن كلمة «حين» إذا أُضِيفت إلى مبني كما هنا جاز فيها البناء؛ لأن الأسماء المبهمة التي تجب إضافتها إلى الجملة إذا أُضِيفت إلى مبني فقد تكتسب البناء منه، كما أن المضاف قد يكتسب التذكير أو التأنيث من المضاف إليه، ويجوز فيها الإعراب على الأصل.

(٢) الفتحُ قراءةٌ نافعٍ وحده من بين العشرة - لا السبعة فحسب - كما في «النشر في القراءات العشر» ١٩٦/٢.

جملة اسمية إلا الإعراب، ولا يجوز البناء إلا فيما أُضِيفَ إلى جملة فعلية صُدِّرَتْ بـماض^(١).
هذا حكم ما يضاف إلى الجملة جوازاً، وأما ما يضاف إليها وجوباً، فَلَازِمٌ للبناء؛ لشبهه
بالحرف في الافتقار إلى الجملة، كحَيْثُ، وَإِذُ، وَإِذَا.

٤٠٣ - وَأَلْزَمُوا «إِذَا» إِضَافَةً إِلَى جُمَلِ الْأَفْعَالِ كـ«هُنَّ إِذَا اغْتَلَى»^(٢)
أشار في هذا البيت إلى ما تقدّم ذكره من أن «إذا» تلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية^(٣)،
ولا تُصَافُ إلى الجملة الاسمية، خلافاً للأخفش والكوفيين، فلا تقول: «أَجِيئُكَ إِذَا زَيْدٌ
قَائِمٌ»، وأمّا «أَجِيئُكَ إِذَا زَيْدٌ قَامَ» فـ«زيد» مرفوع بفعل محذوف، وليس مرفوعاً على
الابتداء، هذا مذهب سيبويه^(٤).

وخالفه الأخفش؛ فجوّز كونه مبتدأ خبره الفعل الذي بعده^(٥).

وزعم السيرافي أنه لا خلاف بين سيبويه والأخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد إذا،
وإنما الخلاف بينهما في خبره؛ فسيبويه يُوجِبُ أن يكون فعلاً، والأخفش يُجَوِّزُ أن يكون
اسماً؛ فَيَجُوزُ في «أَجِيئُكَ إِذَا زَيْدٌ قَامَ» جعلُ «زَيْدٌ» مبتدأ عند سيبويه والأخفش، ويجوز
«أَجِيئُكَ إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ» عند الأخفش فقط^(٦).

(١) وعلّلوا قولهم بأن سبب البناء مع الماضي هو طلب المشاكلة، ولا وجه له مع الاسم والفعل المعرب! وقد
وجّهوا الآية بأن اسم الإشارة عائدٌ للمذكور قبله، و«يومٌ» ظرف متعلق بمحذوفٍ خبره.

(٢) «وألزموا» فعل وفاعل «إذا» قصد لفظه: مفعول أول لألزم «إضافة» مفعول ثانٍ لألزموا «إلى جمل» جار
ومجرور متعلق بقوله: إضافة، أو بمحذوف صفة له، وجمل مضاف، و«الأفعال» مضاف إليه «كهن» الكاف
جارة لقول محذوف، هن: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إذا» ظرف تضمن معنى
الشرط، وجملة «اعتلى» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجواب «إذا»
محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٣) الماضية على الأكثر، والمضارعية على الأقل، وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب الهذلي:
والنفس راغبة إذا رغبت لها وإذا تُردُّ إلى قليل تقنع
ولزومها الإضافة إلى الجملة الفعلية؛ لتضمّنها معنى الشرط غالباً مع عدم كونها جازمة.

(٤) «الكتاب» ١٠٦/١ - ١٠٧.

(٥) وهو رأي الكوفيين كذلك، كما عند السيوطي في «التهج» ص ٢١٧.

(٦) قد يستدل للأخفش بقول الشاعر:

٤٠٤ - لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعْرَفٍ بِلَا تَفَرُّقٍ أُضِيفَ «كِلْتَا» و«كِلَا»^(١) من الأسماء المُلازِمة للإضافة لفظاً ومعنى «كِلْتَا» و«كِلَا»، ولا يُضَافَانِ إلا إلى معرفةٍ مثنى لفظاً [ومعنى]، نحو: «جَاعَني كِلَا الرَّجُلَيْنِ، وَكِلْتَا المرأتَيْنِ»، أو معنى دون لفظ، نحو: «جَاعَني كلاهما، وكِلتاها» ومنه قوله: [الرملة]

ش ٢٢٨ - إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدَى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلٌ^(٢) وهذا هو المراد بقوله: «لمفهم اثنين معرف»، واحترز بقوله: «بلا تفرق» من معرفٍ أفهمٍ الاثنين بتفرق^(٣)، فإنه لا يضاف إليه «كلا، وكِلتا» فلا تقول: «كلا زيد وعمرو جاء»، وقد جاء شاذاً، كقوله: [البسيط]

= إِذَا بَاهِلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُدْرَعُ وَأَنْصَارُ سَبِيوِيهِ يَخْرُجُونَ هَذَا الْبَيْتَ عَلَى أَنَّ «كَانَ» مَضْمُورَةٌ بَعْدَ إِذَا، وَكَانَهُ قَدْ قَالَ: إِذَا كَانَ بَاهِلِي؛ فَتَكُونُ إِذَا مَضَافَةً إِلَى جُمْلَةٍ فَعَلِيَّةٍ، وَهُوَ تَكْلُفٌ.

(١) «لمفهم» جار ومجرور متعلق بقوله: «أضيف الآتي، ومفهم مضاف، و«اثنين» مضاف إليه «معرف» صفة لمفهم «بلا تفرق» الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة ثانية لمفهم «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول «كلتا» نائب فاعل «وكلا» معطوف على كلتا.

(٢) البيت لعبد الله بن الزبير، أحد شعراء قريش المعدودين، وكان في أول الدعوة الإسلامية مشركاً يهجو المسلمين، ثم أسلم، والبيت من كلمة له يقولها - وهو مشرك - في يوم أحد.

اللغة: «مدى» غاية ومنتهى «وجه» جهة «وقبل» - بفتح القاف والباء جميعاً - له عدة معان، ومنها المحجة الواضحة.

المعنى: يقول: إن للخير وللشر غاية ينتهي إليها كل واحد منهما، وإن ذلك أمر واضح لا يخفى على أحد.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «للخير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «إن» مقدم على اسمه «وللشر» معطوف على «للخير»، «مدى» اسم «إن» مؤخر عن خبره «وكلا» مبتدأ، وكلا مضاف، واسم الإشارة في «ذلك» مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «وجه» خبر المبتدأ «وقبل» معطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله: «وكلا ذلك» حيث أضاف «كلا» إلى مفرد لفظاً، وهو «ذلك» لأنه مثنى في المعنى؛ لعوده على اثنين وهما الخير والشر.

(٣) فقد صارت شروط ما تضاف كلا وكلتا إليه ثلاثة؛ أولها: أن يكون المضاف إليه معرفة، وثانيها: أن يدل على اثنين أو اثنتين، وثالثها: أن يكون لفظاً واحداً، كرجلين، وامرأتين، وخيلين.

- ش ٢٢٩ - كَلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا
 ٤٠٥ - وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ
 ٤٠٦ - أَوْ تُنَوِّ الْأَجْزَا وَاحْضُصْ بِالْمَعْرِفَةِ
 ٤٠٧ - وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا
 فِي النَّائِبَاتِ وَالْمَامِ الْمُلِمَاتِ^(١)
 «أَيًّا» وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ^(٢)
 مَوْضُولَةً أَيًّا وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةَ^(٣)
 فَمُطْلَقًا كَمَلَّ بِهَا الْكَلَامَا^(٤)

(١) البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء لها قائلاً معيناً فيما نعلم.

اللغة: «عضداً» معيناً وناصرياً «النائبات» جمع نائبة، وهي ما ينتاب الإنسان ويعرض له من نوازل الدهر «إمام» نزول «المللمات» جمع ملمة، وهي ما ينزل بالمرء من المحن والمصائب.

المعنى: يقول: كل من أخي وصديقي يجدني عوناً له وناصرياً عندما تنزل به نازلة أو تنتابه محنة، فإنني أقف إلى جواره وأخذ بيده حتى يزول ما نزل به.

الإعراب: «كلا» مبتدأ، وكلا مضاف، وأخ من «أخي» مضاف إليه، وأخ مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه «وخليلي» معطوف على أخي «واجدي» واجد: خبر المبتدأ، وواجد مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الأول، وإفراد الخبر مع أن المبتدأ مثنى لأن «كلا» لفظه لفظ الواحد ومعناه معنى المثنى، وتجاوز مراعاة لفظه كما تجوز مراعاة معناه (انظر مباحث المثنى وما ألحق به في أول الكتاب) «عضداً» مفعول ثانٍ لواجد «في النائبات» جار ومجرور متعلق بواجد «والمام» معطوف على النائبات، وإمام مضاف، و«المللمات» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «كلا أخي وخليلي» حيث أضاف «كلا» إلى متعدد مع التفرق بالعطف، وهو شاذ.

(٢) «ولا» ناهية «تضف» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لمفرد» جار ومجرور متعلق بتضف «معرف» نعت لمفرد «أياً» مفعول به لتضف «وإن» شرطية «كررتها» فعل ماضٍ فعل الشرط، وفاعله ومفعوله «فأضف» الفاء لربط الجواب بالشرط، أضف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

(٣) «أو» عاطفة «تنو» فعل مضارع معطوف على «كررتها» وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الأجزاء» مفعول به لتنوي «واخصصن» اخصص: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون نون التوكيد «بالمعرفة» جار ومجرور متعلق باخصص «موصولة» حال من «أي» قدم على صاحبه «أياً» مفعول به لاخصص «وبالعكس الصفة» مبتدأ وخبر.

(٤) «وإن» شرطية «نكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على أي «شرطاً» خبر تكن «أو» عاطفة «استفهاماً» معطوف على قوله: «شرطاً» «فمطلقاً» الفاء لربط الجواب بالشرط، مطلقاً: مفعول مطلق عامله «كمل» الآتي، وأصله صفة لمصدر محذوف، أي: تكميلاً مطلقاً «كمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بكمل «الكلاما» مفعول به لكمل، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

من الأسماء الملازمة للإضافة معنًى «أيٌّ»^(١)، ولا تضاف إلى مفرد معرفةٍ إلا إذا تكرر، ومنه قوله: [الطويل]

ش ٢٣٠ - أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّي وَأَيُّكُمْ غَدَاةَ التَّقِينَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا^(٢)
 أو قَصَدْتَ الْأَجْزَاءَ، كقولك: «أَيُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ؟» أَي: أَيُّ أَجْزَاءِ زَيْدٍ أَحْسَنُ، ولذلك
 يجاب بالأجزاء، فيقال: «عَيْنُهُ، أو أَنْفُهُ» وهذا إنما يكون فيما إذا قصد بها الاستفهام^(٣)^(٤).
 وأيُّ تكون: استفهامية، وشرطية، وصيغة، وموصولة.

(١) اعلم أولاً أن «أي» على أربعة أنواع كما سيذكره الشارح: الشرطية، والموصولة، والاستفهامية، والوصفية، وكل واحدة من الثلاثة الأولى قد تتكرر، وقد ينوي بها الأجزاء، فأما الوصفية بنوعها فلا يجوز تكرارها، ولا يجوز أن تنوي بها الأجزاء، ثم اعلم ثانياً أن مثل إرادة الأجزاء أن تقصد الجنس بالمضاف إليه، وذلك نحو أن تقول: أي الكسب أطيب؟ وأي الدينار دينارك؟ ومثله أيضاً المعطوف بالواو، كأن تقول: أي زيد وعمرو أفضل؟

(٢) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.
 الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبية «تسألون» فعل مضارع وفاعله «الناس» مفعول به لتسألون «أيي» أي: مبتدأ، وأي مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه «وأيكُم» معطوف على أيي «غداة» ظرف زمان متعلق بكان الآتية عند من يجوز تعليق الظروف بالأفعال الناقصة، وأما من لا يجيزون ذلك، فإنهم يعلقونه بقوله: «خيراً وأكرماً» الذي هو الخبر «التقينا» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة قوله: «غداة» إليها «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أيي وأيكُم «خيراً» خبر كان «وأكرماً» معطوف على قوله: «خيراً»، والجملة من «كان» واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو أي، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لتسألون.

الشاهد فيه: قوله: «أيي، وأيكُم» حيث أضاف «أيًا» إلى المعرفة، وهي ضمير المتكلم في الأول وضمير المخاطبين في الثاني، والذي سوَّغ ذلك تكرارها.
 (٣) قد علمت مما ذكرناه قريباً أن الشرطية والموصولة قد يتكرران، وقد يراد بكل واحدة منهما الأجزاء؛ فالحصر الذي ذكره الشارح هنا غير مسلم له.

(٤) مثال الشرطية المتكررة: «أني وأنتك جاء بكرم». ومثال الموصولة المتكررة: «اضرب أيَّ زيد وأيَّ عمرو هو قائم». ومثال الشرطية التي يراد بها الأجزاء: «أيُّ زيد أعجبك أعجبني». ومثال الموصولة التي يراد بها الأجزاء: «اقطع أيَّ زيد هو قبيح».

فأما الموصولة، فذكر المصنف أنها لا تضاف إلا إلى معرفة؛ فتقول: «يعجبني أيهم قائم»، وذكر غيره أنها تضاف أيضاً إلى نكرة، ولكنه قليل، نحو: «يعجبني أيُّ رَجُلَيْنِ قَما». وأما الصفة، فالمراد بها ما كان صِفَةً لنكرة أو حَالاً من معرفة، ولا تضاف إلا إلى نكرة، نحو: «مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ، ومررتُ بزيدٍ أيِّ فتى»، ومنه قوله: [الطويل]

ش ٢٣١ - فَأَوْمَاتُ إِيْمَاءٍ خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ فَلِلَّهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيِّمًا فَتَى^(١)

وأما الشرطية والاستفهامية، فيضافان إلى المعرفة وإلى النكرة مطلقاً، أي: سواء كانا مُثْنِيَيْنِ، أو مجموعَيْنِ، أو مفردَيْنِ، إلا المفردَ المعرفة؛ فإنَّهما لا يضافان إليه، إلا الاستفهامية؛ فإنها تضاف إليه كما تقدّم ذكره.

واعلم أن «أَيًّا» إن كانت صفة أو حالاً، فهي ملازمة للإضافة لفظاً ومعنى، نحو: «مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ، ويزيدٍ أيِّ فتى»، وإن كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة، فهي ملازمة للإضافة معنى لا لفظاً، نحو: «أيُّ رجلٍ عندك؟ وأيُّ عندك؟»^(٢) وأيُّ رجلٍ تَضْرِبُ أَضْرَبُ، وأيًّا تَضْرِبُ أَضْرَبُ^(٣)، ويُعجبني أيهم عندك، وأيُّ عندك»^(٤) ونحو: «أيُّ الرَّجُلَيْنِ تَضْرِبُ أَضْرِبُ، وأيُّ رَجُلَيْنِ تَضْرِبُ أَضْرِبُ، وأيُّ الرَّجَالِ تَضْرِبُ أَضْرِبُ، وأيُّ رَجَالٍ تَضْرِبُ أَضْرِبُ، وأيُّ الرجلين عندك؟ وأيُّ الرجال عندك؟ وأيُّ رجلٍ، وأيُّ رجلين، وأيُّ رجالٍ؟».

(١) البيت للراعي النميري.

اللغة: «أومآت» الإيماء: الإشارة باليد أو بالحاجب أو نحوهما.

المعنى: يقول: إني أشرت إلى حبتَر إشارة خفية؛ فما كان أحدٌ بصره وأنفذه! لأنه رأي مع خفاء إشارتي. الإعراب: «فأومآت» فعل وفاعل «إيماء» مفعول مطلق «خفياً» صفة لإيماء «لحبتَر» جار ومجرور متعلق بأومآت «فلله» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عينا» مبتدأ مؤخر، وعينا مضاف، و«حبتَر» مضاف إليه، وقد قصد بهذه الجملة الخبرية إنشاء التعجب «أيما» أي: حال من حبتَر، وما: زائدة، وأي مضاف، و«فتى» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «أيما فتى» حيث أضاف «أَيًّا» الوصفية إلى النكرة.

(٢) هذان مثالان للاستفهامية المقطوعة عن الإضافة لفظاً.

(٣) هذان مثالان للشرطية المقطوعة عن الإضافة لفظاً.

(٤) هذان مثالان للموصولة المقطوعة عن الإضافة لمعرفة لفظاً.

٤٠٨ - وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ «لَدُنْ» فَجَزَّ وَنَضَبُ «عُدْوَةٌ» بِهَا عَنْهُمْ نَدَرُ^(١)

٤٠٩ - وَمَعَ مَعَ فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلَ فَتَّحَّ وَكَسَرَ لِسْكَونٍ يَتَّصِلُ^(٢)

من الأسماء الملازمة للإضافة: «لَدُنْ، وَمَعَ».

فأما «لَدُنْ» فلابتداء غاية زمانٍ أو مكانٍ، وهي مَبْنِيَّةٌ عند أكثر العرب؛ لشبهها بالحرف في لزوم استعمالٍ واحدٍ - وهو الظرفية وابتداء الغاية - وعدم جواز الإخبار بها، ولا تخرج عن الظرفية إلا بجرّها بيمين، وهو الكثير فيها، ولذلك لم تَرِدْ في القرآن إلا بيمين، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]، وقوله تعالى: ﴿لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِمَّنْ لَدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢] وَقَيْسٌ تُعْرِبُهَا، ومنه قراءة أبي بكر عن عاصم: ﴿لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِمَّنْ لَدُنْهِ﴾ لكنه أسكن الدال وأشَمَّهَا الضم^(٣).

قال المصنف: ويحتمل أن يكون منه قوله: [الرجز]

ش ٢٣٢ - تَنْتَهَضُ الرَّعْدَةُ فِي ظُهَيْرِي مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى العُصَيْرِ^(٤)

(١) «وألزموا» فعل وفاعل «إضافة» مفعول ثانٍ لـ«ألزم» قدم على المفعول الأول، و«لَدُنْ» قصد لفظه: مفعول أول لـ«ألزم» «فجر» الفاء عاطفة، جر: فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لَدُنْ «ونصب» مبتدأ، ونصب مضاف، و«عدوة» مضاف إليه «بها» جار ومجرور متعلق بنصب «عنهم» جار ومجرور متعلق بندر الآتي «ندر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نصب، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «نصب عدوة».

(٢) «ومع» معطوف على «لَدُنْ» في البيت السابق «مع» قصد لفظه: مبتدأ «فيها» جار ومجرور متعلق بقليل الآتي «قليل» خبر المبتدأ «ونقل» فعل ماضٍ مبني للمجهول «فتح» نائب فاعل نقل «وكسر» معطوف على فتح «لسكون» تنازعه كل من فتح وكسر «يتصل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سكون، والجملة في محل جر صفة لسكون.

(٣) أبو بكر - إذا نسيّت - هو شعبة الراوي عن عاصم، وروايته بإسكان الدال وإشمامها الضمّ وكسر النون والهاء ووصلها بياء باللفظ.

وانفرد نفظويه عن الصريفي عن يحيى عن أبي بكر بكسر الهاء من غير صلوة، وهي رواية خلف عن يحيى، وقرأ الباقون [من العشرة] بضمّ الهاء والدال وإسكان النون. «النشر» ٢/٢٣٦.

(٤) هذا الشاهد من الأبيات المجعولة نسبتها، وكل ما قيل فيه: إنه لراجز من طيء.

اللغة: «تنتهض» تتحرك وتسرع «الرعدة» بكسر الراء: اسم للارتعاد، وهو الارتعاش والاضطراب، وأراد بها الحمى، وما ذكره أعراض الحمى التي تسمى الآن (الملاريا) «ظهيري» تصغير ظهر مقابل البطن «العصير» مصغر عصر، للوقت المعروف.

ويجرُّ ما ولي «لُدُن» بالإضافة، إلا «عُدُوَّة» فإنهم نصبوها بعد «لُدُن» كقوله: [الطويل]
 ش ٢٣٣ - وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ لُدُنُ عُدُوَّةٍ حَتَّى ذَنْتَ لِغُرُوبٍ^(١)
 وهي منصوبة على التمييز^(٢)، وهو اختيار المصنف، ولهذا قال: «وَنَصَبُ غَدُوَّةٍ بِهَا عَنْهُمْ
 نَدْرٌ» وقيل: هي خبر لكان المحذوفة، والتقدير: لدن كانت الساعة غدوةً.
 ويجوز في «غدوة» الجر، وهو القياس، وَنَصَبُهَا نَادِرٌ فِي الْقِيَاسِ؛ فَلَوْ عَطَفْتَ عَلَى
 «غدوة» المنصوبة بعد «لدن» جاز النصب عطفاً على اللفظ، والجرُّ مراعاةً للأصل، فتقول:
 «لدن غدوةً وعشيّةً، وعشيّةً» ذكر ذلك الأَخْفَشُ.

= المعنى: إن الحمى تصيبني فيسع الارتعاد إليّ، ويستمر هذا الارتعاد من وقت الظهر إلى وقت العصر.
 الإعراب: «تنتهض» فعل مضارع «الرعدة» فاعل «في ظهيري» الجار والمجرور متعلق بـ«تنتهض»، وظهير
 مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه «من لدن» جار ومجرور متعلق بـ«تنتهض» أيضاً، ولدن مضاف، و«الظهر»
 مضاف إليه «إلى العصور» جار ومجرور متعلق بـ«تنتهض» أيضاً.
 الشاهد فيه: قوله: «من لدن» حيث كسر نون لدن وقبلها حرف جر، فيحتمل أنه أعرب «لدن» على لغة
 قيس، فجرها بالكسرة، ويحتمل أنها مبنية على السكون في محل جر وأن هذا الكسر للتخلص من التقاء
 الساكنين، لا للإعراب، ولهذا لم يستدل به العلامة ابن مالك للغة قيس، وإنما قال: إنه يحتمل أن يكون
 قد جاء عليها، فتفتن لذلك.

(١) هذا البيت أيضاً من الشواهد التي لا يعلم قائلها.
 اللغة: «مزجر الكلب» أصله اسم مكان من الزجر، أي: المكان الذي يُطرد ويُنحَى الكلب إليه، والمراد به
 البعد (انظر مباحث المفعول فيه من هذا الكتاب).
 المعنى: يقول: ما زال مهري بعيداً عنهم من أول النهار إلى آخره.

الإعراب: «ما زال» ما: نافية، زال: فعل ماض ناقص «مهري» مهر: اسم زال، ومهر مضاف، وباء
 المتكلم مضاف إليه «مزجر» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال، ومزجر مضاف، و«الكلب» مضاف إليه
 «منهم» جار ومجرور متعلق بمزجر؛ لأنه في معنى المشتق، أي البعيد «لدن» ظرف لابتداء الغاية مبني على
 السكون في محل نصب متعلق بزال أو بخبرها «غدوة» منصوب على التمييز؛ لأن غدوة تدل على أول
 زمان مبهم، وقد قصدوا تفسير هذا الإبهام بغدوة «حتى» ابتدائية «ذنت» دنا: فعل ماض، والتاء للتأنيث،
 والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على الشمس المفهومة من المقام، كما في قوله تعالى:
 ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢] «لغروب» جار ومجرور متعلق بدنت.

الشاهد فيه: قوله: «لدن غدوة» حيث نصب «غدوة» بعد «لدن» على التمييز ولم يجره بالإضافة.

(٢) في نصب غدوة ثلاثة أقوال ذكر الشارح اثنين منها، وثالثها: أنه على التشبيه بالمفعول به.

وحكى الكوفيون الرَّفْعَ في «غدوة» بعد «لُدُن» وهو مرفوع بكان المحذوفة، والتقدير: لدن كانت غدوةً، [و«كان» تامة].

وأما «مع» فاسمٌ لمكان الاصطحاب أو وَقْفِهِ، نحو: «جلس زيد مع عمرو، وجاء زيد مع بكرٍ» والمشهورُ فيها فتحُ العينِ، وهي مُعْرَبَةٌ، وفتحَتْهَا فتحة إعراب، ومن العرب من يسكنها، ومنه قوله: [الوافر]

ش ٢٣٤ - فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامًا^(١)
وزعم سيبويه أن تسكينها ضرورة^(٢)، وليس كذلك، بل هو لغة ربيعة^(٣)، وهي عندهم مبنية على السكون، وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرفٌ، وأدعى النَّحَّاسُ الإجماعَ على ذلك، وهو فاسد؛ فإن سيبويه زعم أن ساكنة العين اسمٌ^(٤).

(١) البيت لجريز بن عطية، من قصيدة له يمدح فيها هشام بن عبد الملك بن مروان.
اللغة: «ريشي» الريش والرياش يطلقان على عدة معان، منها اللباس الفاخر، والخصب، والمعاش، والقوة «لماماً» بكسر اللام: متقطعة، بعد كل حين مرة.
الإعراب: «فريشي»: ريش: مبتدأ، وهو مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه «منكم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وهو» هوى: مبتدأ، وهوى مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه «معكم» مع: ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ومع مضاف، والضمير مضاف إليه «وإن» الواو واو الحال، إن: قال العيني وغيره: زائدة «كان» فعل ماضٍ «زيارتكم» زيارة: اسم كان، وزيارة مضاف، والضمير مضاف إليه، من إضافة المصدر لمفعوله، والفاعل محذوف؛ لأن العامل مصدر، فيجوز معه حذف الفاعل، أي: زيارتي إياكم، ويجوز أن تكون من إضافة المصدر لفاعله، أي: زيارتكم إياي «لماماً» خبر كان.
الشاهد فيه: قوله: «معكم» حيث سكن العين من «مع» وهو عند سيبويه ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر، لكن الذي نقله غيره من العلماء أن قومًا من العرب بأعيانهم - وهم قيس - من لغتهم تسكينها؛ فعلى هذه اللغة يجوز تسكينها في سعة الكلام، ولا شك أن من حفظ حجةً على من لم يحفظ.

(٢) «الكتاب» ٢٨٧/٣.

(٣) زاد ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣٥٣/٢ إلى ربيعة قبيلة غنم، وهم بنو غنم بن تغلب بن وائل.

(٤) يرى سيبويه أن «مع» متحركة العين معرفة وقد روى «من معيه»: «الكتاب» ٤٢٠/١، وهو يرى أن إسكان العين ضرورة؛ كما سلف، وبذا يُخرَج قول المصنف، لا أن سيبويه نصَّ على ما قاله.
والدليل على اسمية «مع» أنها تُفَرَّدُ عن الإضافة وتُنصَّبُ على الظرفية، وقيل: على الحالية، تقول: «أتينا معاً».

هذا حكمها إن وليها متحرك، أعني أنها تفتح، وهو المشهور، وتسكن، وهي لغة ربيعة، فإن وليها ساكنٌ، فالذي ينصبها على الظرفية يُبقي فتحها فيقول: «مَعَ ابْنِكَ» والذي يبينها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين فيقول: «مَعَ ابْنِكَ».

٤١٠ - وَاضْمُمُ بِنَاءً «غَيْرًا» اِنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيفَ نَاوِيًا مَا عُدِمَا^(١)

٤١١ - قَبْلُ كَغَيْرِ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ وَدُونُ وَالجِهَاتُ أَيضًا وَعَلُ^(٢)

٤١٢ - وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا «قَبْلًا» وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا^(٣)

هذه الأسماء المذكورة، وهي: غير، وقبل، وبعد، وحَسْبُ، وأول، ودون، والجهات الست - وهي: أمامك، وخَلْفَكَ، وفَوْقَكَ، وتحتك، ويمينك، وشمالك - وَعَلُ؛ لها أربعة أحوال: تُبْنَى في حالة منها، وتُعْرَبُ في بقيتها.

فتعرب إذا أُضيفت لفظاً، نحو: «أَصَبْتُ دِرْهَمًا لَا غَيْرُهُ، وَجِئْتُ مِنْ قَبْلِ زَيْدٍ»، أو حُذِفَ ما تضاف إليه ونُويَ اللفظ، كقوله: [الطويل]

(١) «واضمم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بناء» مفعول مطلق على حذف مضاف، أي: اضمم ضم بناء «غيراً» مفعول به لاضمم «إن» شرطية «عدم» عدم: فعل ماض فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعل «ما» اسم موصول: مفعول به لـ«عدم» «له» جار ومجرور متعلق بقوله: أُضيف، الآتي «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد الضمير المجرور محلاً باللام «ناوياً» حال من فاعل اضمم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لناو، وجملة «عدما» من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول.

(٢) «قبل» مبتدأ «كغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «بعد، حسب، أول، ودون، والجهات» معطوفات على «قبل» باعطف مقدر في بعضهن «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «وعل» معطوف على قبل.

(٣) «وأعربوا» فعل وفاعل «نصباً» حال من الفاعل، أي: ناصبين «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «نكرا» نكر: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المذكور، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «قبلاً» مفعول به لأعربوا السابق «وما» الواو عاطفة، ما: اسم موصول معطوف على قوله: «قبلاً» «من بعده» الجار والمجرور متعلق بقوله: «ذكرنا» الآتي، وبعد مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «ذكرنا» ذكر: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» الموصولة، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة.

ش ٢٣٥ - وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةً فَمَا عَطَفَتْ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ^(١)
وتبقى في هذه الحالة كالمضاف لفظاً؛ فلا تُنَوَّنُ إلا إذا حذف ما تضاف إليه ولم يُنَوِّ لفظه
ولا معناه، فتكون [حينئذ] نكرةً، ومنه قراءةٌ مَنْ قرأ: «لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ» [الروم: ٤]
بجر «قبل، وبعد» وتونينهما^(٢)، وكقوله: [الوافر]

ش ٢٣٦ - فَسَاعَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ^(٣)

(١) هذا البيت من الشواهد التي استشهد بها النحاة ولم ينسبها إلى قائل معين.

الإعراب: «من قبل» جار ومجرور متعلق بقوله: «نادى» الآتي «نادى» فعل ماضٍ «كل» فاعل نادى، وكل مضاف، و«مولى» مضاف إليه «قراية» مفعول به لنادى «فما» الفاء عاطفة، وما: نافية «عطف» عطف: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «مولى» مفعول به لعطفت «عليه» جار ومجرور متعلق بعطف «العواطف» فاعل عطفت. الشاهد فيه: قوله: «من قبل» حيث أعرب «قبل» من غير تونين؛ لأنه حذف المضاف إليه ونوى لفظه، وكأنه قد قال: ومن قبل ذلك، مثلاً، والمحذوف المنوي الذي لم يقطع النظر عنه مثل الثابت، وهو لو ذكر هذا المحذوف لم يُنَوَّن.

(٢) قرأ كذلك أبو السمال والجحدري وعون العقيلي؛ كما في «البحر المحيط» ١٥٨/٧.

(٣) البيت ليزيد بن الصعق، حدث أبو عبيدة قال: كانت بلاد غطفان مخصبة فرعت بنو عامر بن صعصعة ناحية منها، فأغار الربيع بن زياد العبسي على يزيد بن الصعق، وكان يزيد في جماعة من الناس، فلم يستطعه الربيع، فأقبل على سروح بني جعفر والوحيد ابني كلاب، فأخذ نَعْمَه، فحرَّم يزيد على نفسه النساء والطيب حتى يغير عليه، فجمع قبائل شتى، فاستاق نعمًا كثيرة له ولغيره، وأصاب عصافير النعمان بن المنذر، وهي إبل معروفة عندهم، ففي ذلك يقول يزيد بن الصعق أبياتاً منها بيت الشاهد، ومنها قوله:

أَلَا أَبْلِغُ لَدَيْكَ أَبَا حُرَيْثٍ وَعَاقِبَةَ الْمَلَامَةِ لِلْمُلِيمِ
فَكَيْفَ تَرَى مُعَاقِبَتِي وَسَعْيِي بِأَدْوَادِ الْقَصِيبَةِ وَالْقَصِيمِ

وهذا دليل على أن من روى عجز البيت: «بالماء الفرات» لم يصب.

اللغة: «ساع» سهل جريانه في الحلق «أغص» مضارع من الغصص، بالتحريك، وهو اعتراض اللقمة ونحوها في الحلق حتى لا تكاد تنزل «الماء الحميم» هو هنا البارد، وهو من الأضداد، يطلق على الحار وعلى البارد «المليم» الذي فعل ما يلام عليه.

المعنى: يقول: لم يكن يهنا لي طعام ولا يلذ لي شراب بسبب ما كان لي من الشار عند هؤلاء، فلما غزوتهم وأطفأت لهيب صدري بالغلبة عليهم ساع شرابي ولذت حياتي.

الإعراب: «فساع» فعل ماضٍ «لي» جار ومجرور متعلق بساع «الشراب» فاعل ساع «وكننت» الواو للحال، كان: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير المتكلم اسمه «قبلاً» منصوب على الظرفية يتعلق بكان «أكاد» فعل مضارع، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أغص» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً =

هذه هي الأحوال الثلاثة التي تُعَرَّبُ فيها.

أما الحالة [الرابعة] التي تُبْنَى فيها، فهي إذا حُذِفَ ما تضاف إليه وَنُوِيَ مَعْنَاهُ دون لفظه؛ فإنها تبني حينئذٍ على الضم، نحو: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] وقوله: [الرجز:]
ش ٢٣٧ - أَقْبُ مِنْ تَحْتِ عَرِيضٍ مِنْ عَلٍ^(١)

وحكى أبو علي الفارسي: «أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوْلٍ» بضم اللام وفتحها وكسرها؛ فالضمُّ على البناء لنية المضاف إليه مَعْنَى، والفتحُ على الإعراب لعدم نية المضاف إليه لفظاً ومعنى، وإعرابها إعراب ما لا ينصرف للصفة ووزن الفعل، والكسرُ على نية المضاف إليه لفظاً.
فقولُ المصنف: «واضمم بناء.. البيت» إشارة إلى الحالة الرابعة.
وقوله: «ناوياً ما عُدما» مُرَادُهُ أَنْكَ تَبْنِيهَا عَلَى الضمِّ إِذَا حَذَفْتَ مَا تَضَافُ إِلَيْهِ وَنَوَيْتَهُ مَعْنَى لا لفظاً.

= تقديره أنا، والجملة في محل نصب خبر أكاد، وجملة «أكاد» واسمها وخبرها في محل نصب خبر «كان» وجملة كان واسمها وخبرها في محل نصب حال «بالماء» جار ومجرور متعلق بقوله: «أغص» و«الحميم» صفة للماء.

الشاهد فيه: قوله: «قبلاً» حيث أعربه منوناً؛ لأنه قطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى.

(١) هذا البيت لأبي النجم العجلي يصف فيه الفرس، من أرجوزة له يصف فيها أشياء كثيرة، وأول هذه الأرجوزة قوله:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ الواسِعِ الْفَضْلِ الْوَهُوبِ الْمُجَزِلِ

اللغة: «أقب» مأخوذ من القب، وهو دقة الخصر وضمور البطن.

الإعراب: «أقب» خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو أقب «من» حرف جر «تحت» ظرف مبني على الضم في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بقوله: «أقب»، وقوله: «عريض» خبر ثان «من عل» جار ومجرور متعلق بعريض.

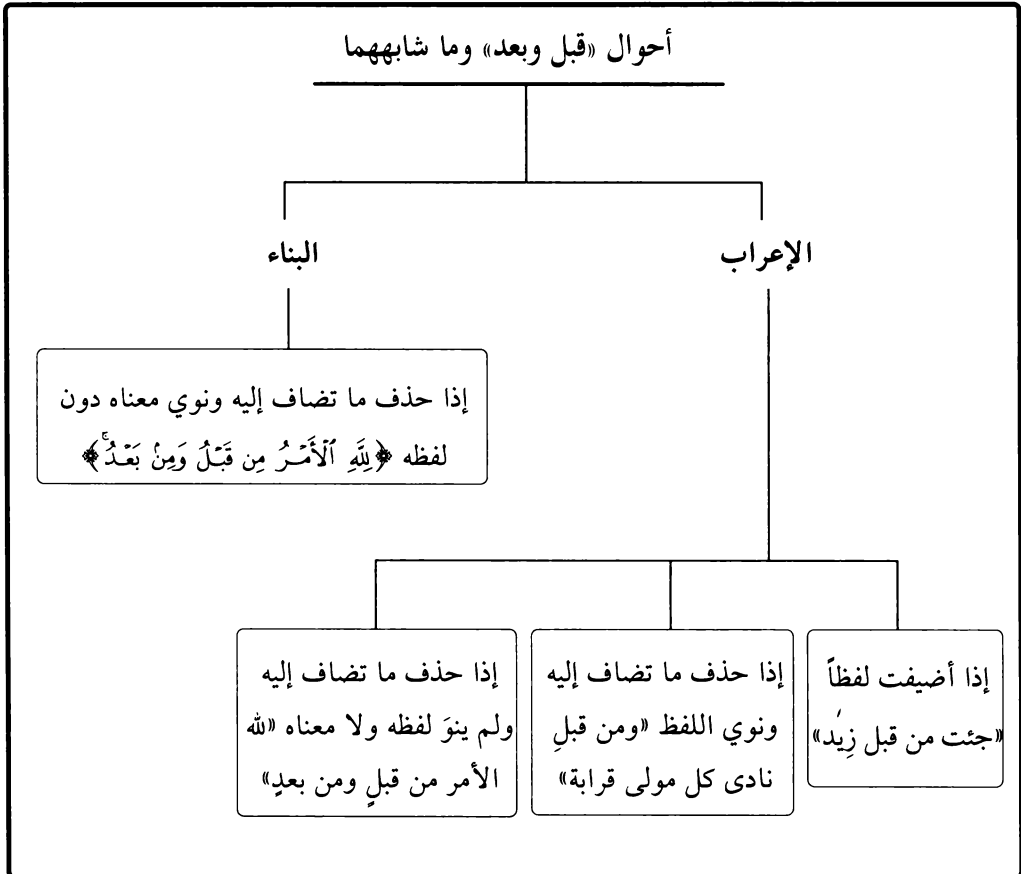
الشاهد فيه: ذكروا أن مكان الاستشهاد بهذا البيت في قوله: «من تحت، ومن عل» حيث بُني الظرفان على الضم؛ لأن كلاً منهما قد حذف منه لفظ المضاف إليه ونوي معناه.

هكذا قالوا، وهو كلام خال عن التحقيق؛ لأن قوافي الأرجوزة كلها مجرورة كما رأيت في البيتين اللذين أنشدناهما في أول الكلام على هذا الشاهد؛ فيكون قوله: «من عل» مجروراً لفظاً بمن، ويكون من الحالة الثانية التي حذف فيها المضاف إليه ونوي لفظه، ويكون الاستشهاد للحالة الرابعة بقوله: «من تحت» وحده، فاحفظ ذلك، ولا تكن أسير التقليد.

وأشار بقوله: «وأعرّبوا نصباً» إلى الحالة الثالثة، وهي ما إذا حذف المضاف إليه ولم يُنَوِّ لفظه ولا معناه؛ فإنها تكون حينئذٍ نكرةً معربة.

وقوله: «نصباً» معناه أنها تنصب إذا لم يدخل عليها جار، فإن دَخَلَ [عليها] جُرَّتْ، نحو: «مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ».

ولم يتعرض المصنف للحالتين الباقيتين - أعني الأولى والثانية - لأن حكمهما ظاهرٌ معلومٌ من أول الباب - وهو الإعراب وسقوط التنوين - كما تقدّم [في كل ما يفعل بكل مضاف مثلها].



- ٤١٣ - وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الْأَعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا^(١)
يُحَذَفُ الْمُضَافُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ، وَيُقَامُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، فَيَعْرَبُ بِإِعْرَابِهِ^(٢)،
كقوله تعالى: ﴿وَأَسْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمْ أَلْعَجَلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣] أي: حُبَّ الْعَجَلِ،
وكقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] أي: أَمْرُ رَبِّكَ، فحذف المضاف - وَهُوَ «حُبَّ»
وَأَمْرٌ - وَأُعْرِبَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ - وَهُوَ «الْعَجَلُ» وَرَبُّكَ - بِإِعْرَابِهِ.
- ٤١٤ - وَرَبِّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبَقُوا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ^(٣)
- ٤١٥ - لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ^(٤)

(١) «وما» اسم موصول مبتدأ «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما «المضاف» مفعول به يلي، والجملة لا محل لها صلة الموصول «يأتي» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «خلفاً» حال من الضمير المستتر في يأتي «عنه» جار ومجرور متعلق بقوله: «خلفاً» «في الإعراب» جار ومجرور متعلق بقوله: «يأتي» «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «حذفاً» حذف: فعل ماضٍ مبني للمجهول تضمن معنى الشرط، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المضاف، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجوابها محذوف، وتقدير البيت: والمضاف إليه الذي يلي المضاف يأتي خلفاً عنه في الإعراب إذا حُذِفَ المضاف.

(٢) ويقوم مقامه كذلك في التذكير والتأنيث والحكم.

(٣) «وربما» رب: حرف تقليل وجر، ما: كافة «جروا» فعل وفاعل «الذي» مفعول به لجر «أبقوا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة «كما» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف «قد» حرف تحقيق «كان» فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «قبل» ظرف متعلق بمحذوف خبر كان، والجملة من «كان» واسمه وخبره لا محل لها صلة ما، وقبل مضاف، و«حذف» مضاف إليه، وحذف مضاف، و«ما» اسم موصول بمعنى الذي مضاف إليه، والجملة من «تقدماً» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، لا محل لها صلة «ما».

(٤) «لكن» حرف استدراك «بشرط» جار ومجرور، قال المعربون: إنه متعلق بمحذوف حال: إما من فاعل «جروا» في البيت السابق، وإما من مفعوله، وعندني أنه لا يمتنع أن يكون متعلقاً بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: لكن ذلك الجر كائن بشرط... إلخ «أن» مصدرية «يكون» فعل مضارع ناقص منصوب بأن «ما» اسم موصول اسم يكون، وجملة «حذف» ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة «مماثلاً» خبر يكون «لما» جار ومجرور متعلق بمماثل «عليه» جار ومجرور متعلق بعطف الآتي، وجملة «عطف» مع نائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة ما الموصولة المجرورة محللاً باللام.

قد يُحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجروراً، كما كان عند ذكر المضاف، لكن بشرط أن يكون المحذوف مماثلاً لما عليه قد عطف^(١)، كقول الشاعر: [المتقارب]

ش ٢٣٨ - أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَاراً^(٢)

[و]التقدير: «وَكُلَّ نَارٍ» فحذف «كل» وبقي المضاف إليه مجروراً كما كان عند ذكرها، والشرط موجودٌ، وهو العطف على مماثل المحذوف، وهو «كل» في قوله: «أَكُلَّ امْرِئٍ». وقد يُحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على جرّه، والمحذوف ليس مماثلاً للملفوظ، بل مقابل له، كقوله تعالى: «تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ» [الأنفال: ٦٧] في قراءة من جرَّ «الآخِرَةَ»^(٣) والتقدير: «وَاللَّهُ يُرِيدُ بَاقِيَ الْآخِرَةِ» ومنهم من يقدِّره: «وَاللَّهُ يُرِيدُ عَرَضَ

(١) وبعبارة أخرى: أن يكون المحذوف معطوفاً على مضافٍ بمعناه؛ كما في البيت التالي.

(٢) البيت لأبي دواد الإيادي، واسمه جارية بن الحجاج.

الإعراب: «أكل» الهمزة للاستفهام الإنكاري، كل: مفعول أول لتحسين مقدم عليه، وكل مضاف، و«امرئ» مضاف إليه «تحسين» فعل وفاعل «امرأ» مفعول ثانٍ «ونار» الواو عاطفة، والمعطوف محذوف، والتقدير: وكل نار، فنار مضاف إليه في الأصل، وذلك المعطوف المحذوف - وهو المضاف - هو المعطوف على «كل امرئ» المتقدم «توقد» أصله: تتوقد، فحذف إحدى التائين، وهو فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نار، والجملة صفة لنار «بالليل» جار ومجرور متعلق بتوقد «ناراً» معطوف على قوله: «امرأ» المنصوب السابق.

الشاهد فيه: قوله: «ونار» حيث حذف المضاف - وهو «كل» الذي قدرناه في إعراب البيت - وأبقى المضاف إليه مجروراً كما كان قبل الحذف؛ لتحقيق الشرط، وهو أن المضاف المحذوف معطوف على مماثل له، وهو «كل» في قوله: «أكل امرئ».

وإنما لم نجعل «نار» المجرور معطوفاً على «امرئ» المجرور؛ لأنه يلزم عليه أن يكون الكلام مشتقاً على شيئين - وهما «نار» و«ناراً» - معطوفين على معمولين - وهما «امرئ» و«امرأ» - لعاملين مختلفين، وهما «كل» العامل في «امرئ» المجرور بناءً على أن انجرار المضاف إليه بالمضاف، والعامل الثاني «تحسين» العامل في «امرأ» المنصوب، والعاطف واحد، وهو الواو، وذلك لا يجوز، ولكننا جعلنا «نار» المجرور مجروراً بتقدير المضاف المحذوف، وجعلنا هذا المحذوف معطوفاً على «كل» لم يبق إلا عامل واحد في المعطوف عليهما، وهو «تحسين» إذ هو عامل في «كل» وفي «امرأ» المنصوبين على أنهما مفعولان لتحسين، والعطف على معمولين لعامل واحد جائز بالإجماع، وهذا واضح بعد هذا البيان إن شاء الله.

(٣) هي قراءة سليمان بن جَمَاز المدني؛ كما في «البحر المحيط» ٥١٤/٤.

الآخرة» فيكون المحذوف على هذا مماثلاً للملفوظ به^(١)، والأوّل أوّلَى، وكذا قدّره ابن أبي الربيع في شرحه لـ«الإيضاح».

- ٤١٦ - وَيُحَذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الْأَوَّلُ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ^(٢)
 ٤١٧ - بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَصْفَتِ الْأَوَّلَا^(٣)
 يُحَذَفُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَيَبْقَى الْمُضَافُ كَحَالِهِ لَوْ كَانَ مُضَافًا؛ فَيُحَذَفُ تَنْوِينُهُ.

وأكثرُ ما يكون ذلك إذا عُطِفَ على المضاف اسمٌ مُضَافٌ إلى مثل المحذوف من الاسم الأول، كقوله: «قَطَعَ اللهُ يَدَ رَجُلٍ مَن قَالَهَا» التقدير: «قطع الله يدَ مَنْ قَالَهَا، وَرَجُلٍ مَن قَالَهَا» فحذف ما أضيف إليه «يد» وهو «مَن قَالَهَا» لدلالة ما أضيف إليه «رَجُلٍ» عليه، ومثله قوله: [الطويل]

ش ٢٣٩ - سَقَى الْأَرْضِينَ الْعَيْثُ سَهْلًا وَحَزْنَهَا^(٤)

(١) قال ابن جني في «المحتسب» ٢٨١/١:

وجهُ جواز ذلك على عزته وقلة نظيره أنه لما قال: ﴿تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا﴾ فجرى ذكرُ ذلك العرصِ فصار كأنه أعاده ثانية فقال: «عرض الآخرة»، ولا يُنكرُ نحو ذلك، ألا ترى إلى بيت «الكتاب» [٦٦/١]:
 أكلٌ امرئٍ

وفي «الكامل» للمبرد ص ١٩٩: وأنشد سيبويه لعدي بن زيد، وكرر نسبه له في ص ٥٠٣.
 والحقيقة أن سيبويه نسبه لأبي دؤاد، وهو له في قصيدة في «الأصمعيات» ص ١٩١.

- (٢) «ويحذف» فعل مضارع مبني للمجهول «الثاني» نائب فاعل يحذف «فيبقى» فعل مضارع «الأول» فاعل يبقى «كحاله» الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الأول، وحال مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «إذا» ظرف متعلق بالحال «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «يتصل» الآتي «يتصل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأول، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها.
- (٣) «بشرط» جار ومجرور متعلق بقوله: «يحذف» في البيت السابق، وشرط مضاف، و«عطف» مضاف إليه «وإضافة» معطوف على عطف «إلى مثل» جار ومجرور متعلق بإضافة، ومثل مضاف، و«الذي» اسم موصول: مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بأضفت الآتي «أضفت» فعل وفاعل «الأول» مفعول به لأضفت، والجملة لا محل لها صلة الذي.

(٤) هذا صدر بيت أنشده الفراء ولم ينسبه إلى قائل معين، وعجزه قوله:

فَنَيْطَطُ عُرَى الْأَمَالِ بِالرِّزْعِ وَالصَّرْعِ

اللغة: «الحزن» ما غلظ من الأرض، و«السهل» بخلافه «نيطت» أي: عقلت و«عرى» جمع عروة، وإضافته =

[التقدير: «سَهْلَهَا وَحَزَنَهَا»] فحذف ما أضيف إليه «سَهْل»؛ لدلالة ما أضيف إليه «حَزَن» عليه.

هذا تقريرُ كلام المصنف، وقد يُفعل ذلك وإن لم يُعْطَف مضافٌ إلى مثل المحذوف من الأول، كقوله: [الطويل]

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةً فَمَا عَطَفَتْ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ
[ش ٢٣٥] ^(١)

فحذف ما أضيف إليه «قبل» وأبقاه على حاله لو كان مضافاً، ولم يُعْطَف عليه مضافٌ إلى

= إلى الآمال كإضافة الأظفار إلى المية في قولهم: نسبت أظفار المنية بفلان «الضرع» هو لذات الظلف كالثدي للمرأة.

المعنى: أن المطر قد عم الأرض سهلها وحزنها، أي كلها، فقوي رجاء الناس في نماء الزرع وغزارة الألبان.

الإعراب: «سقى» فعل ماض «الأرضين» مفعول به لسقى قُدِّم على الفاعل «الغيث» فاعل سقى «سهل» بدل من الأرضين بدل بعض من كل «وحزنها» الواو حرف عطف، وحزن: معطوف على سهل، والضمير الراجع إلى الأرضين مضاف إليه «فنيطت» نيط: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث «عري» نائب فاعل نيط، وعري مضاف، و«الآمال» مضاف إليه «بالزرع» جار ومجرور متعلق بنيطت «والضرع» معطوف على الزرع.

الشاهد فيه: قوله: «سهل وحزنها» حيث حذف المضاف إليه وأبقى المضاف - وهو قوله: سهل - على حاله قبل الحذف، من غير تنوين، وذلك لتحقيق الشرطين: العطف، وكون المعطوف مضافاً إلى مثل المحذوف، وكان أصل الكلام: سقى الغيث الأرضين سهلها وحزنها.
ومن ذلك قول الشاعر:

مَهْ عَاذِلِي فَهَائِمًا لَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

أصل الكلام: بمثل شمس الضحى أو أحسن من شمس الضحى، فحذف «شمس الضحى» الذي أضيف له «مثل» لدلالة عامل آخر عليه، وإن لم يكن العمل هو الجر بالإضافة.

(١) هذا هو الشاهد رقم ٢٣٥، وقد تقدم الكلام على هذا الشاهد مستوفى، والشاهد فيه معنا قوله: «قبل» حيث حذف المضاف إليه وأبقى المضاف على حاله الذي كان قبل الحذف من غير تنوين، مع أن الشرطين - وهما العطف والمماثلة - غير متحققين؛ لأنه ليس معطوفاً عليه اسم مضاف إلى مثل المحذوف، وهذا قليل.

مثل المحذوف، والتقدير: «ومن قبل ذلك»، ومثله قراءة مَنْ قرأ شذوذاً: «فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ» أي: فلا خوف شيءٍ عليهم^{(١)(٢)}.

وهذا الذي ذكره المصنّف - من أن الحذف من الأول، وأن الثاني هو المضاف إلى المذكور - هو مذهب المبرّد.

ومذهب سيبويه أن الأصل: «قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرَجَلَ مَنْ قَالَهَا» فحذف ما أضيف إليه «رَجَلَ» فصار «قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرَجَلَ» ثم أُفْجِمَ قوله: «ورجل» بين المضاف - وهو «يَدَ» - والمضاف إليه - الذي هو «مَنْ قَالَهَا» - فصار: «قطع اللهُ يَدَ وَرَجَلَ مَنْ قَالَهَا»^(٣).

فعلى هذا يكون الحذف من الثاني لا من الأول، وعلى مذهب المبرّد بالعكس.

(١) هي قراءة ابن محيصر، بضم الفاء من «خوف» من غير تنوين، على أن «لا» مهملة أو عاملة عمل ليس، وقرأ يعقوب بفتح الفاء من «خوف» بلا تنوين أيضاً، ويجوز على هذه القراءة أن تكون «لا» عاملة عمل إن، والفتحة فتحة بناء، ولا شاهد في الآية على ذلك، كما يجوز أن تكون عاملة عمل إن والفتحة فتحة إعراب، والمضاف إليه منوي، أي: فلا خوف شيء، فيكون الكلام مما نحن بصده أيضاً.

(٢) قال أبو حيان في «البحر المحيط» ١/٣٢٢:

قرأ الجمهور بالرفع والتنوين، وقرأ الزهري وعيسى [بن عمر] الثقفى ويعقوب بالفتح في جميع القرآن، وقرأ ابن محيصر باختلاف عنه بالرفع من غير تنوين ...

وأما قراءة ابن محيصر فخرّجها ابن عطية [المحرر الوجيز]: ١/١٣٢ على أنه من إعمال «لا» عمل «ليس»، وأنه حذف التنوين تخفيفاً للاستعمال.

(٣) ومثل هذا المثال قول الفرزدق همام بن غالب:

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَسْرُبُهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْبِهِهِ الْأَسَدِ

وقد جرى الخلاف المذكور بين المبرّد وسيبويه في قول الشاعر، وهو من شواهد المسألة أيضاً:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْأَةِ عَمْرٍ

وقول الآخر، وهو من شواهد المسألة أيضاً:

يَا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الدُّبَلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْنِكَ فَانزِلِ

إذا نصبت أول النداءين، فقال المبرّد: المنادى الأول مضاف إلى مماثل للمذكور مع الثاني، وقال سيبويه: الأول مضاف إلى ما بعد الثاني، وقد حذف الذي يضاف الثاني إليه، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه.

قال بعضُ شُرَّاحِ الكتاب: وعند الفَرَّاءِ^(١) يكون الاسمان مُضَافَيْنِ إلى «مَنْ قَالَهَا» ولا حَذَفَ في الكلام: لا من الأول، ولا من الثاني.

٤١٨ - فَضَلَ مِضَافٍ شَبَهَ فِعْلٍ مَا نَصَبَ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ وَلَمْ يُعَبَّ^(٢)

٤١٩ - فَضَلَ يَمِينٍ وَأَضْطَرَّارًا وَجَدًا بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا^(٣)

أجاز المصنّف أن يُفَصَّلَ في الاختيار بين المضاف الذي هو شِبْهُ الفِعل - والمرادُ به المصدرُ واسمُ الفاعِلِ - والمضافِ إليه بما نَصَبَهُ المُضَافُ: من مفعولٍ به، أو ظرفٍ، أو شِبْهِه. فمثالُ ما فُصِّلَ فيه بينهما بمفعولِ المضافِ قولُه تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] في قراءة ابن عامرٍ بنصب «أولاد» وجر «الشركاء»^(٤).

(١) الفراء يخص هذا بلفظين يكثر استعمالهما معًا، كاليد والرجل في «قطع الله يد رجل من قالها»، والربع والنصف في نحو: «خذ ربع ونصف هذا»، وقبل وبعد في قولك: «رضيت عنك قبل وبعد ما حدث»، بخلاف نحو: «هذا غلام ودار هند» من كل لفظين لا يكثر استعمالهما معًا.

(٢) «فصل» مفعول به مقدم لأجز، وفصل مضاف، و«مضاف» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «شبه» نعت لمضاف، وشبه مضاف، و«فعل» مضاف إليه «ما» اسم موصول: فاعل المصدر «نصب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة لا محل لها صلة ما، والعاث محذوف، وأصله ما نصبه «مفعولاً» حال من «ما» الموصولة «أو» عاطفة «ظرفاً» معطوف على قوله: مفعولاً «أجز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ولم» نافية جازمة «يعب» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون.

(٣) «فصل» نائب فاعل ليعب في البيت السابق، وفصل مضاف، و«يمين» مضاف إليه «واضطراراً» مفعول لأجله «وجدا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فصل «بأجنبي» جار ومجرور متعلق بوجد «أو بنعت» معطوف على بأجنبي «أو ندا» معطوف على نعت، وقصر قوله: ندا، للضرورة، وأصله نداء.

(٤) «النشر في القراءات العشر» ٢٠١/٢ وقال:

وجمهور نحاة البصريين على أن هذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وتكلم في هذه القراءة بسبب ذلك حتى قال الزمخشري: والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف «شركائهم» مكتوباً بالياء، ولو قرأ بجر «الأولاد» و«الشركاء»؛ لأن الأولاد شركائهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة.

قلت [هو ابن الجزري]: والحق في غير ما قاله الزمخشري، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي، وهل يحلّ لمسلم القراءة بما يجد في الكتابة من غير نقل؟ بل الصواب جواز مثل هذا الفصل... وذكر كلاماً طويلاً!!

ومثال ما فُصِّل فيه بين المضاف والمضاف إليه بظرفٍ نصَّبَه المضاف الذي هو مصدرٌ، مَا حُكِيَ عن بعض مَنْ يُوثِقُ بعربيته: «تَرَكُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا سَعِي لَهَا فِي رَدَاهَا».

ومثال ما فُصِّل فيه بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف الذي هو اسمُ فاعلٍ، قراءة بعض السلف: «فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعَدَّهُ رُسُلِهِ» [إبراهيم: ٤٧] بنصب «وعد» وجر «رُسُل»^(١).

ومثال الفصل بشبه الظرف قوله ﷺ في حديث أبي الدرداء: «هل أنتم تاركو لي صاجبي»^(٢) وهذا معنى قوله: «فُضِّلَ مضاف . . إلى آخره».

وجاء الفصل أيضاً في الاختيار بالقسم، حكى الكسائي: «هذا غلامٌ والله زيد» ولهذا قال المصنف: «ولم يُعَبَّ فُضِّلُ يمين».

وأشار بقوله: «واضطراباً وُجِدَا» إلى أنه قد جاء الفُضْلُ بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة: بأجنبي من المضاف، وبنعت المضاف، وبالنداء.

فمثال الأجنبي قوله: [الوافر]

ش ٢٤٠ - كَمَا حُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ^(٣)

(١) لم يُسَمَّ أبو حيان من قرأ بتلك القراءة وذكرها في موضعين من «تفسيره» ٤٢٧/٥، و ٢٣٢/٤ إلا أنه قال هنا: وقرأ بعض السلف!

وأغفلها ابن جني في «المحتسب».

ولم أهد إلى من قرأ بها، والله أعلى وأعلم.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ البخاري في «صحيحه» برقم (٣٦٦١) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

(٣) البيت لأبي حية النميري، يصف رسم دار.

اللغة: «يهودي» إنما خص اليهودي لأنهم كانوا أهل الكتابة حينذاك «يقارب» أي: يضم بعض ما يكتبه إلى بعض «أو يزيل» يفرق بين كتابته.

المعنى: يشبه ما بقي متناثراً من رسوم الديار هنا وهناك بكتابة اليهودي كتاباً جعل بعضه متقارباً وبعضه متفرقاً.

الإعراب: «كما» الكاف حرف تشبيه وجر، وما: مصدرية «خط» فعل ماض مبني للمجهول «الكتاب» نائب

فاعل خط «بكف» جار ومجرور متعلق بخط «يوماً» منصوب على الظرفية يتعلق بخط أيضاً، وكف مضاف،

و«يهودي» مضاف إليه، وقد فصل بينهما بالظرف، و«ما» مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف،

والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: رسم هذه الدار كائن كخط الكتاب . . .

إلخ، وجملة يقارب وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو العائد إلى اليهودي في محل جر صفة ليهودي،

وجملة يزيل مع فاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو العائد لليهودي أيضاً معطوفة على جملة الصفة بأو. =

فَفَصَّلَ بـ «يَوْمًا» بَيْنَ «كَف» وَ«يَهُودِي» وَهُوَ أَجْنَبِيٌّ مِنْ «كَف»؛ لِأَنَّهُ مَعْمُولٌ لـ «خُطَّ»^(١).
ومثالُ النعتِ قولُه: [الطويل]

ش ٢٤١ - نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبٍ^(٢)

= الشاهد فيه: قوله: «بكف يومًا يهودي» حيث فصل بين المضاف، وهو كف، والمضاف إليه، وهو يهودي، بأجنبي من المضاف، وهو يومًا، وإنما كان الفاصل أجنبيًّا؛ لأن هذا الظرف ليس متعلقًا بالمضاف، وإنما هو متعلق بقوله: «خط»، وقد بينه الشارح.

(١) مثلُ بالفصلِ بمعمولٍ غيرِ المضافِ إذا كان ظرفاً!

ويكون كذلك فاعلاً؛ كقول الأعشى:

أعجب أيام والداه به إذ نجلاه فنغم ما نجلاه

أي: أنجب والداه به أيام إذ نجلاه.

ويكون مفعولاً؛ كقول جرير:

تسقي امتياحاً نوى المسواك ريقتها كما تضمّن ماء المزنة الرصف

أي: تسقي ندى ريقتها المسواك.

ينظر: «شرح الأشموني» ٤١٩/٢، و«شرح المرادي» ٨٢٧/٢ - ٨٢٩.

وزاد المرادي أنه يكون مجروراً كقولها:

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مِنْ لَا أَخَا لَهُ.

(٢) نسبوا هذا البيت لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالى عنهما.

اللغة: «المرادي» نسبة إلى مراد، وهي قبيلة من اليمن، ويريد بالمرادي قاتلَ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وهو عبد الرحمن بن ملجم لعنه الله، وحديثه أشهر من أن يقال عنه شيء «الأباطح» جمع أبطح، وهو المكان الواسع، أو المسبل فيه دقاق الحصى، وأراد بالأباطح مكة، وأراد بشيخها أبا طالب بن عبد المطلب عم الرسول ﷺ ووالد علي ﷺ، وقد كان أبو طالب من وجوه مكة وعظماؤها.

الإعراب: «نجوت» فعل وفاعل «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق «بل» فعل ماضٍ «المرادي» فاعل بل «سيفه» سيف: مفعول به لب، وسيف مضاف، والضمير مضاف إليه «من ابن» جار ومجرور متعلق ببل، وابن مضاف، و«أبي» مضاف إليه «شيخ الأباطح» نعت لأبي ومضاف إليه، وأبي مضاف، و«طالب» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «أبي شيخ الأباطح طالب» حيث فصل بين المضاف - وهو أبي - والمضاف إليه - وهو طالب - بالنعت، وهو شيخ الأباطح، وأصل الكلام: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح.

الأصل: «من ابن أبي طالبٍ شيخ الأباطح» وقولُه: [الكامل]

ش ٢٤٢ - وَلَيْتُنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لِأَحْلِفُنْ بِيَمِينِ أَصْدَقٍ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمٌ^(١)

الأصل: «بيمين مُقسِمٍ أَصْدَقٍ من يمينك».

ومثالُ النداءِ قولُه: [السيط]

ش ٢٤٣ - وَفَاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذُكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةِ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرٍ^(٢)

(١) هذا البيت للفرزدق همام بن غالب.

اللغة: «على يدك» أراد: على فعل يدك، فحذف المضاف، والمقصود بفعل يديه العطاء والجود والكرم وسعة الإنفاق.

المعنى: يقرر أنه متأكد من كرم المخاطب وجوده، حتى إنه لو حلف عليه لكان حلفه يمين مقسم صادق لا يشوب حلفه شك، وبين ذلك بأن يمينه أكد من يمين الممدوح على فعل نفسه.

الإعراب: «لئن» اللام موثقة للقسم، إن: شرطية «حلفت» حلف: فعل ماض فعل الشرط، وتاء المتكلم فاعله «على يدك» الجار والمجرور متعلق بحلفت، ويدي مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه «لأحلفن» اللام واقعة في جواب القسم المدلول عليه باللام، أحلفن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم، وجواب الشرط محذوف وجوباً يدل عليه جواب القسم «بيمين» جار ومجرور متعلق بأحلف «أصدق» نعت ليمين «من يمينك» الجار والمجرور متعلق بأصدق، ويمين الثاني مضاف، وكاف المخاطب مضاف إليه، ويمين الأول مضاف، و«مقسم» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «بيمين أصدق من يمينك مقسم» حيث فصل بين المضاف، وهو يمين، والمضاف إليه، وهو مقسم، بنعت المضاف، وهو «أصدق من يمينك» كما في البيت السابق، وأصل الكلام: بيمين مقسم أصدق من يمينك.

وفي البيت شاهد آخر، وهو في قوله: «لأحلفن» حيث أتى بجواب القسم وحذف جواب الشرط؛ لكون القسم الموطأ له باللام في قوله: «لئن» مقدماً على الشرط.

(٢) هذا البيت لبجير بن أبي سلمى المزني، يقوله لأخيه كعب بن زهير، وكان بجير قد أسلم قبل كعب، فلامه كعب على ذلك، وتعرض للرسول ﷺ فقال بلسانه منه، فأهدر النبي دمه.

اللغة: «وفاق» مصدر وافق فلان فلاناً، إذا فعل مثل فعله «تهلكة» أي هلاك «سقر» اسم من أسماء النار التي هي دار العذاب.

المعنى: يقول: إن فعلك يا كعب مثل فعل أخيك بجير - يريد الإسلام - ينقذك من الوقوع في الهلكة ومن

الخلود يوم الآخرة في دار العذاب.

وقوله: [الرجز]

ش ٢٤٤ - كَانَ بَرْدُونَ أَبَا عَصَامٍ زَيْدٌ حِمَارٌ دُقٌّ بِاللِّجَامِ^(١)
الأصلُ: «وَفَاقٌ بُجَيْرٍ يَا كَعْبُ»، و«كَانَ بَرْدُونَ زَيْدٌ يَا أَبَا عَصَامٍ».

= الإعراب: «وفاق» مبتدأ «كعب» منادى بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب، ووافق مضاف، و«بجير» مضاف إليه «منقذ» خبر المبتدأ «لك» جار ومجرور متعلق بمنقذ «من تعجيل» جار ومجرور متعلق بمنقذ أيضًا، وتعجيل مضاف، و«تهلكة» مضاف إليه «والخلد» معطوف على تعجيل «في سقر» جار ومجرور متعلق بالخلد.

الشاهد فيه: قوله: «وفاق كعب بجير» حيث فصل بين المضاف - وهو «وفاق» - والمضاف إليه - وهو بجير - بالنداء، وهو قوله: «كعب» وأصل الكلام: وفاق بجير يا كعب منقذ لك.

(١) هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبها إلى قائل معين.

اللغة: «بردون» البردون من الخيل ما ليس بعربي.

المعنى: يصف بردون رجل اسمه زيد بأنه غير جيد ولا ممدوح، وأنه لولا اللجام الذي يظهره في مظهر الخيل، لكان في نظر من يراه حمارًا؛ لصغره في عين الناظر ولضعفه.

الإعراب: «كَانَ» حرف تشبيه ونصب «بردون» اسم كأن «أبا» منادى حذف منه حرف النداء منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وأبا مضاف، و«عصام» مضاف إليه، وبردون مضاف، و«زيد» مضاف إليه «حمار» خبر كأن «دق» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى حمار، والجملة في محل رفع نعت لحمار «باللجام» جار ومجرور متعلق بدق.

الشاهد فيه: قوله: «كَانَ بَرْدُونَ أَبَا عَصَامٍ زَيْدٌ» حيث فصل بين المضاف - وهو «بردون» - والمضاف إليه - وهو «زيد» - بالنداء، وهو قوله: «أبا عصام» وأصل الكلام: كَانَ بَرْدُونَ زَيْدٌ يَا أَبَا عَصَامٍ، كما ذكره الشارح العلامة رحمه الله.

ومما هو من باب الضرورة - في الفصل بين المضاف والمضاف إليه - الفصل بينهما بفاعل المضاف، ومن ذلك قول الشاعر:

نَرَى أَسْهَمًا لِلْمَوْتِ تُضْمِي وَلَا تُنْمِي وَلَا نَرَعَوِي عَن نَّقْضِ أَهْوَاؤُنَا الْعَزْمِ

الشاهد فيه قوله: «نقض أهواؤنا العزم» حيث فصل بين المضاف - وهو قوله: «نقض» - والمضاف إليه - وهو قوله: «العزم» - بفاعل المضاف، وهو قوله: «أهواؤنا» الذي هو فاعل المضاف؛ لأن «نقض» مصدر يحتاج إلى فاعل، وأصل الكلام: «عن نقض العزم أهواؤنا».

ومثل ذلك قول الآخر:

مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طَبِّ وَلَا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبِّ

الشاهد فيه قوله: «قهر وجد صب» حيث فصل بين المضاف - وهو قوله: «قهر» - والمضاف إليه - وهو قوله: «صب» - بفاعل المضاف، وهو قوله: «وجد»؛ لأن المضاف مصدر، وأصل الكلام: «قهر صب وجد».

المُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

- ٤٢٠ - آخِرَ مَا أُضِيفَ لِيَا أَكْسِرُ إِذَا لَمْ يَكْ مُعْتَلًّا كَرَامٍ وَقَدَى^(١)
 ٤٢١ - أَوْ يَكْ كَابْنَيْنِ وَزَيْدِينَ فَذِي جَمِيعَهَا يَا بَعْدُ فَتَحُّهَا اخْتِذِي^(٢)
 ٤٢٢ - وَتُدْعُمُ يَا فِيهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ مَا قَبْلَ وَإِوِضُمَّ فَاكْسِرُهُ يَهْنُ^(٣)

(١) «آخر» مفعول مقدم على عامله وهو قوله: اكسر، الآتي، وآخر مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة «لِيا» جار ومجرور متعلق بأضيف «اكسر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافية جازمة «يك» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكنون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه «معتلاً» خبر يك، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «كرام» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «وقدى» معطوف على «رام» وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٢) «أو» عاطفة «يك» معطوف على يك السابق في البيت الذي قبله، وفيه ضمير مستتر هو اسمه «كابنين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك «وزيدين» معطوف على ابنين «فذي» اسم إشارة: مبتدأ أول «جميعها» جميع: توكيد لاسم الإشارة، وجميع مضاف، وها مضاف إليه «اليا» مبتدأ ثان «بعد» ظرف مبني على الضم في محل نصب متعلق بمحذوف حال «فتحها» فتح: مبتدأ ثالث، وفتح مضاف، والضمير مضاف إليه «اختذي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فتحها، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثالث، وجملة المبتدأ الثالث وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٣) «وتدغم» فعل مضارع مبني للمجهول «اليا» نائب فاعل لتدغم «فيه» جار ومجرور متعلق بتدغم، والضمير يعود إلى ياء المتكلم، وذكره لتأويله باللفظ «والواو» معطوف على الياء «وإن» شرطية «ما» اسم موصول: نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، أي: وإن ضم ما قبل... إلخ، وذلك الفعل المحذوف في محل جزم فعل الشرط «قبل» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول، وقبل مضاف، و«واو» مضاف إليه «ضم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها مفسرة «فاكسره» الفاء لربط الجواب بالشرط، اكسر: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجملة في محل جزم جواب الشرط «بهن» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر.

٤٢٣ - وَأَلْفًا سَلَّمَ وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ هُدَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنًا^(١)
يُكْسَرُ آخِرُ الْمِضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ^(٢) إِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْصُورًا، وَلَا مَقْصُوصًا، وَلَا مِثْنِي، وَلَا
مَجْمُوعًا جَمَعَ سَلَامَةً لِمَذْكَرٍ، كَالْمَفْرَدِ، وَجَمْعِي التَّكْسِيرِ الصَّحِيحِينَ، وَجَمَعَ السَّلَامَةَ
لِلْمِؤنَّثِ، وَالْمَعْتَلِّ الْجَارِي مَجْرَى الصَّحِيحِ^(٣)، نَحْوُ: «غَلَامِي، وَغَلْمَانِي، وَفَتَيَاتِي،
وَدَلُوبِي، وَظَبْيِي».

وَإِنْ كَانَ مَعْتَلًّا: فَمَا أَنْ يَكُونَ مَقْصُورًا أَوْ مَقْصُوصًا، فَإِنْ كَانَ مَقْصُوصًا، أُدْغِمَتْ يَأُوهُ فِي
يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ وَفُتِحَتْ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ؛ فَتَقُولُ: «قَاضِيٌّ» رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا، وَكَذَلِكَ تَفْعَلُ بِالْمِثْنِي
وَجَمَعَ الْمَذْكَرَ السَّالِمَ فِي حَالَةِ الْجَرِّ وَالنَّصْبِ؛ فَتَقُولُ: «رَأَيْتُ غَلَامِيَّ وَزَيْدِيَّ» وَ«مَرَرْتُ
بِغَلَامِيَّ وَزَيْدِيَّ» وَالْأَصْلُ: بِغَلَامَيْنِ لِي وَزَيْدَيْنِ لِي، فَحُذِفَتِ النُّونُ وَاللَّامُ لِلْإِضَافَةِ^(٤)، ثُمَّ
أُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ وَفُتِحَتْ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ.

وَأَمَّا جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ - فِي حَالَةِ الرَّفْعِ - فَتَقُولُ فِيهِ أَيْضًا: «جَاءَ زَيْدِيَّ»، كَمَا تَقُولُ

(١) «وَأَلْفًا» مَفْعُولٌ بِهِ مَقْدَمٌ عَلَى عَامِلِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: سَلَّمَ، الْآتِي «سَلَّمَ» فَعَلَ أَمْرًا، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا
تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «وَفِي الْمَقْصُورِ» عَنْ هُدَيْلٍ جَارَانِ وَمَجْرُورَانِ يَتَعَلَّقَانِ بِقَوْلِهِ: «حَسَنًا» الْآتِي فِي آخِرِ الْبَيْتِ
«انْقِلَابُهَا» انْقِلَابٌ: مُبْتَدَأٌ، وَانْقِلَابٌ مُضَافٌ، وَهَا: مُضَافٌ إِلَيْهِ، مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِفَاعِلِهِ «يَاءً» مَفْعُولٌ
الْمَصْدَرِ «حَسَنًا» خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ.

(٢) اعْلَمْ أَنَّ لَكَ فِي يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ خَمْسَةَ أَوْجُهٍ: الْأَوَّلُ: بِقَاوُهَا سَاكِنَةً، وَالثَّانِي: بِقَاوُهَا مُفْتَوِّحَةً، وَالثَّلَاثُ:
حَذْفُهَا مَعَ بَقَاءِ الْكِسْرَةِ قَبْلُهَا لِتَدَلُّ عَلَيْهَا، وَالرَّابِعُ: قَلْبُهَا أَلْفًا بَعْدَ فَتْحِ مَا قَبْلُهَا، نَحْوُ: «غَلَامًا»،
وَالخَامِسُ: حَذْفُهَا بَعْدَ قَلْبِهَا أَلْفًا وَإِبْقَاءِ الْفَتْحِ لِتَدَلُّ عَلَيْهَا.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْوُجُوهَ الْخَمْسَةَ إِنَّمَا تَجْرِي فِي الْإِضَافَةِ الْمُحَضَّةِ، نَحْوُ: غَلَامِي وَأَخِي، فَمَا الْإِضَافَةُ
الْلَفْظِيَّةُ فَلَيْسَ لَكَ إِلَّا وَجْهَانِ، إِثْبَاتُهَا سَاكِنَةً أَوْ مُفْتَوِّحَةً؛ لِأَنَّهَا فِي الْإِضَافَةِ اللَّفْظِيَّةِ عَلَى نِيَّةِ الْإِنْفِصَالِ، فَهِيَ
كَلِمَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَعْتَبَرَهَا كَجُزءٍ كَلِمَةً.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْوُجُوهَ الْخَمْسَةَ لَا تَخْصُ بِيَابِ النَّدَاءِ، خِلَافًا لِابْنِ مَالِكٍ فِي «تَسْهِيلِهِ» (وَانظُرِ الْهَامِشَةَ رَقْمَ
١ فِي ص ٨١ الْآتِيَةِ) وَمَا قَالَهُ الشَّارِحُ هُنَاكَ.

(٣) وَتَكُونُ عَلَامَةُ الْإِعْرَابِ مَقْدَّرَةً عَلَى مَا قَبْلَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، مَنَعٌ مِنْ ظُهُورِهَا اشْتِغَالِ الْمَحَلِّ بِالْكَسْرَةِ الْمُنَاسِبَةِ
لِلْيَاءِ!

(٤) الْمَحْذُوفُ لِلْإِضَافَةِ هُوَ النُّونُ، وَأَمَّا اللَّامُ، فَحَذْفُهَا لِلتَّخْفِيفِ.

في حالة النصب والجر، والأصلُ: زَيْدُويَ، اجتمعت الواو والياء وسُبِقَتْ إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، ثم قلبت الضمَّة كسرةً لِتَصِحَّ الياء؛ فصار اللفظ: زَيْدِيَّ.

وأما المثنى - في حالة الرفع - فَتَسْلَمُ أَلْفُهُ وتُفْتَحُ ياءُ المتكلم بعده، فتقول: «زَيْدَايَ، وِعَلَّامَايَ» عند جميع العرب.

وأما المقصور، فالمشهور في لغة العرب جَعَلُهُ كالمثنى المرفوع؛ فتقول: «عَصَايَ، وِفْتَايَ».

وهَذَيْلٌ تَقْلِبُ أَلْفَهُ ياءً وتُدْغِمُهَا فِي ياءِ المتكلم وتَفْتَحُ ياءَ المتكلم؛ فتقول: «عَصَيَّ»، ومنه قوله: [الكامل]

ش ٢٤٥ - سَبَقُوا هَوِيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتُحْرَمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ^(١)

فالحاصل أن ياء المتكلم تُفْتَحُ مع المنقوص: ك«راميَّ»، والمقصور: ك«عصايَّ»،

(١) هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي، من قصيدة له يرثي فيها أبنائه، وكانوا قد ماتوا في سنة واحدة، وأول هذه القصيدة قوله:

أَمِنَ الْمَنُونِ وَرَيْبِهِ تَتَوَجَّعُ وَالذَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتَبٍ مَنْ يَجْرَعُ

اللغة: «هوي» أصل هذه اللغة: هواي، بألف المقصور وياء المتكلم، فقلبت ألف المقصور ياء، ثم أَدْغَمَتْ فِي ياءِ المتكلم، والهوى: ما تهواه النفس وترغب فيه وتحرص عليه، و«أعنقوا» بادروا وسارعوا، مأخوذ من الإعناق، وهو العَنَقُ، بفتحتين: ضرب من السير فيه سرعة «فتخرموا» بالبناء للمجهول، أي: استَوْصَلُوا وَأَفْتَتَهُمُ المنية «جنب» هو ما تحت الإبط «مصرع» مكان يصرع فيه.

المعنى: يقول: إن هؤلاء الأولاد سبقوا ما أرغب فيه لهم وأحرص عليه، وهو بقاؤهم، وبادروا مسرعين إلى ما يهوونه ويرغبون فيه، وهو الموت - وجعله هوى لهم من باب المشاكلة - وليس الموت مختصاً بهم، وإنما هو أمر يلاقه كل إنسان.

الإعراب: «سبقوا» فعل وفاعل «هوي» مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء منع من ظهورها التعذر، وهوى مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «وأعنقوا» فعل وفاعل «لهواهم» الجار والمجرور متعلق بأعنقوا، وهوى مضاف، وهم: مضاف إليه «فتخرموا» فعل ماض مبني للمجهول، وواو الجماعة نائب فاعل «لكل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وكل مضاف، و«جنب» مضاف إليه «مصرع» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله: «هوي» حيث قلب ألف المقصور ياء ثم أَدْغَمُهَا فِي ياءِ المتكلم، وأصله: «هواي» على ما بيناه لك، وهذه لغة هذيل.

والمثنى: كـ «غَلَامَايَ» رَفَعًا، و«غَلَامَيَّ» نَصَبًا وَجَرًّا، وجمع المذكر السالم: كـ «زَيْدِيَّ» رَفَعًا وَنَصَبًا وَجَرًّا^(١).

وهذا معنى قوله: «فَيْدِي . . . جَمِيعُهَا لِيَا بَعْدُ فَتُنْحَهَا اِخْتِذِي».

وأشار بقوله: «وتُدغم» إلى أن الواو في جمع المذكر السالم، والياء في المنقوص وجمع المذكر السالم والمثنى، تُدغم في ياء المتكلم.

وأشار بقوله: «وإن ما قبلَ واو ضَمِّ» إلى أن ما قبل واو الجمع: إن انضَمَّ عند وجود الواو يجب كسره عند قلبها ياء؛ لتسلم الياء، فإن لم ينضم، بل انفتَحَ، بقي على فتحه، نحو: «مُضْطَفُون»؛ فتقول: «مُضْطَفِي».

(١) وعلّة فتحها الهروبُ من التّقاء ساكّنين، وإلا فالأصلُ التّسكين.

وندر إسكانها بعد الألف في قراءة نافع لقوله تعالى: ﴿وَمَخْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]؛ كما ذكر ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣٨٣/٢.

قلت: على خلافٍ عنه ذكره في «النشر» ٢٠٤/٢.

وقد قرأ الأعمش والحسن ﴿هِيَ عَصَايَ﴾ بكسر الياء؛ كما في «أوضح المسالك» ٣٨٣/٢ - ٣٨٤، وقال: وهو مطرد في لغة بني يربوع في الياء المضاف إليها جمعُ المذكر السالم، وعليه قراءة حمزة ﴿بِمُضْرِيخِي﴾ [إبراهيم: ٢٢].

وذكر مثله في «النشر» ٢٢٨/٢، ثم قال: نصّ على ذلك قطرب، وأجازها هو والفراء وإمام اللغة والنحو والقراءة أبو عمرو بن العلاء، وقال القاسم بن معين النحوي: هي صوابٌ ولا عبرة بقول الزمخشري وغيره ممن ضعفها أو لحنها؛ فإنها قراءة صحيحة اجتمعت فيها الأركان الثلاثة، وقرأ بها أيضاً يحيى بن وثاب، وسليمان بن مهران الأعمش، وحرمان بن أعين، وجماعة من التابعين، وقياسها في النحو صحيح، وذلك أن الياء الأولى - وهي ياء الجمع - جَرَّتْ مَجْرَى الصَّحِيحِ لِأَجْلِ الإِدْغَامِ، فدخلت ساكنةً عليها ياءُ الإِضَافَةِ وَحُرِّكَتْ بِالكسْرِ عَلَى الأَصْلِ فِي اجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ، وَهَذِهِ اللُّغَةُ بَاقِيَةٌ شَائِعَةٌ ذَائِعَةٌ فِي أَفْوَاهِ أَكْثَرِ النَّاسِ إِلَى اليَوْمِ، وَيَقُولُونَ: «مَا فِي أَفْعَلِ كَذَا»، وَيَطْلِقُونَهَا فِي كُلِّ يَاءَاتِ الإِضَافَةِ المُدْغَمِ فِيهَا، فيقولون: «ما عليّ منك» و«لا أمرك إليّ»، وَبَعْضُهُمْ يُبَالِغُ فِي كسْرِهَا حَتَّى تَصِيرَ يَاءً! انتهى عن «النشر».

قلت: والأركان الثلاثة التي ذكرها القاسم بن معين هي:

أ - موافقة رسم المصحف.

ب - موافقة النحو.

ج - الإسناد الصحيح للقراءة.

وأشار بقوله: «وَأَلْفًا سَلَّمَ» إلى أن ما كان آخره ألفاً - كالمثنى والمقصور - لا تُقَلَّبُ أَلْفُهُ يَاءً، بل تَسَلَّمُ، فتقول: «عَلَامَايَ» و«عَصَايَ».

وأشار بقوله: «وفي المقصور» إلى أن هُذَيْلًا تقلب ألف المقصور خاصة؛ فتقول: «عَصَايَ».

وأما ما عدا هذه الأربعة^(١)، فيجوز في الياء معه الفتح والتسكين؛ فتقول: «عَلَامِي، وَعَلَامِي»^(٢).



(١) ما عدا هذه الأربعة هو أربعة أخرى: أولها: المفرد الصحيح الآخر، كغلام. وثانيها: جمع التكسير الصحيح الآخر، كغلمان. وثالثها: المفرد المعتل الشبيه بالصحيح، وهو ما آخره واو أو ياء ساكن ما قبلها، نحو: ظبي ودلو. ورابعها: جمع المؤنث السالم، كفتيات، وقد قدمنا لك (ص ٧٨) أن الوجوه الجائزة في ياء المتكلم مع هذه الأربعة خمسة أوجه.

(٢) وبقي نوع من الأسماء وهو ما آخره ياء مشددة، نحو: كرسي، وبني تصغير ابن، فهذا النوع من المعتل الشبيه بالصحيح، وإذا أضفته إلى ياء المتكلم قلت: كرسيّ وبنيّ، بثلاث ياءات، ويجوز لك إبقاء الياءات الثلاث، وحذف إحداهن، وقد ذكر القوم أن الوجه الثاني - وهو حذف إحدى الياءات لتوالي الأمثال - واجب لا يجوز غيره، وليس ما ذهبوا إليه بسديد؛ لأن توالي الأمثال يجيز ولا يوجب، ولأنه قد ورد بقاء ثلاث الياءات في قول أمية بن أبي الصلت يذكر قصة إبراهيم الخليل وهمّه بذبح ابنه:

يَا بُنَيَّيْ إِنِّي نَذَرْتُكَ لِيَلِّ - يَ شَحِيظًا فَاصْبِرْ فِدَى لِكَ خَالِي

إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

- ٤٢٤ - بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ أَلْحَقَ فِي الْعَمَلِ مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ^(١)
- ٤٢٥ - إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ «أَنْ» أَوْ «مَا» يَحُلُّ مَحَلَّهُ وَلَا سِمَ مَصْدَرٍ عَمَلٍ^(٢)
- يعمل المصدرُ عملَ الفعلِ^(٣) في موضعين :

أحدهما : أن يكون نائباً مَنَابَ الفعلِ، نحو : «ضَرَبًا زِيدًا» فـ «زِيدًا» منصوبٌ بـ«ضرباً» لنيابته مَنَابَ «اضْرِبْ»، وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما في «اضْرِبْ»، وقد تقدّم ذلك في باب المصدر^(٤).

والموضع الثاني : أن يكون المصدر مُقَدَّرًا بـ«أَنْ» والفعلِ، أو بـ«مَا» والفعلِ، وهو المراد بهذا الفصل؛ فيقدر بـ«أَنْ» إذا أريد المضيُّ أو الاستقبالُ، نحو : «عجبت من ضَرْبِكَ

(١) «بفعله» الجار والمجرور متعلق بألحق الآتي، وفعل مضاف، والهاء مضاف إليه «المصدر» مفعول به تقدم على عامله، وهو ألحق «ألحق» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في العمل» جار ومجرور متعلق بألحق أيضاً «مضافاً» حال من المصدر «أو مجرداً، أو مع ال» معطوفان على الحال الذي هو قوله : «مضافاً».

(٢) «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط «فعل» اسم كان «مع» ظرف متعلق بمحذوف نعت لفعل، ومع مضاف، و«أن» قصد لفظه : مضاف إليه «أو» عاطفة «ما» معطوف على أن «يحل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل الذي هو اسم كان، والجملة في محل نصب خبر كان «محله» محل : منصوب على الظرفية المكانية، ومحل مضاف، والهاء العائد إلى المصدر مضاف إليه «ولاسم» الواو للاستئناف، لاسم : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، واسم مضاف، و«مصدر» مضاف إليه «عمل» مبتدأ مؤخر.

(٣) وذلك في اللزوم والتعدّي بنفسه وبالحرف.

ويخالف المصدرُ فعلُهُ في أمرين :

أ - أن في رفعه نائب الفاعل خلافاً، ومذهب البصريين جوازه، وهو مذهب الناظم في «شرح التسهيل».

ب - أن فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل، وإذا حذف لم يتحمل ضميره.

ينظر : «توضيح المقاصد والمسالك» ٨٣٩/٢، و«شرح الأشموني» ٤٢٨/٢، و«شرح التسهيل» لابن مالك

١٠٩/٣، ١١٢.

(٤) يريد باب المفعول المطلق.

زيداً أمس، أو غداً» والتقديرُ: من أنْ ضَرَبْتَ زِيداً أمس، أو من أنْ تَضْرِبَ زِيداً غداً، ويقدر بـ«ما» إذا أريد به الحالُ، نحو: «عجبت من ضَرَبِكَ زِيداً الآن» التقديرُ: ممَّا تَضْرِبُ زِيداً الآن.

وهذا المصدرُ المُقَدَّرُ يعمل في ثلاثة أحوال: مضافاً، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرَبِكَ زِيداً» ومجرداً عن الإضافة وأل، وهو المنونُ، نحو: «عجبت من ضَرَبِ زِيداً»، ومُحَلِّي بالألف واللام، نحو: «عجبت من الضَّرْبِ زِيداً».

وإعمالُ المضاف أكثرُ من إعمال المنونِ، وإعمالُ المنون أكثرُ من إعمال المحلِّي بـ«أل»، ولهذا بدأ المصنف بذكر المضاف، ثم المجرد، ثم المحلِّي^(١).

ومن إعمال المنون قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْجَبٍ﴾ [البند: ١٤ - ١٥] فـ«يتيماً» منصوبٌ بـ«إطعام»، وقول الشاعر: [الوافر]

ش ٢٤٦ - بَضْرِبِ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَرْزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ^(٢)

(١) قال الأشموني في «شرح» ٤٣٠/٢:

لا خلاف في إعمال المضاف، وفي كلام بعضهم ما يُشعر بالخلاف! والثاني أجازهُ البصريون ومنعه الكوفيون، فإن وقع بعده مرفوعٌ أو منصوبٌ فهو عندهم بفعل مُضَمَّر، وأما الثالث فأجازهُ سيبويه ومن وافقه، ومنعهُ الكوفيون وبعضُ البصريين.

(٢) البيت للمرّار - بفتح الميم وتشديد الراء - ابن منقذ التميمي، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٦٧٧) وشواهد سيبويه (١/٦٠، ٩٧).

اللغة: «هام» جمع هامة، وهي الرأس كلها «المقيل» أصله موضع النوم في القائلة، فنقل في هذا الموضع إلى موضع الرأس؛ لأن الرأس يستقر في النوم حين القائلة.

المعنى: يصف قومه بالقوة والجلادة، فيقول: أزلنا هام هؤلاء عن مواضع استقرارها فضربنا بالسيف رؤوسهم.

الإعراب: «بضرب» جار ومجرور متعلق بقوله: «أزلنا» الآتي «بالسيف» جار ومجرور متعلق بضرب، أو بمحذوف صفة له «رؤوس» مفعول به لضرب، ورؤوس مضاف، و«قوم» مضاف إليه «أزلنا» فعل وفاعل «هامهن» هام: مفعول به لأزال، وهام مضاف، والضمير مضاف إليه «عن المقيل» جار ومجرور متعلق بأزلنا.

الشاهد فيه: قوله: «بضرب... رؤوس» حيث نصب بضرب - وهو مصدر منون - مفعولاً به كما ينصبه بالفعل، وهذا المفعول به هو قوله: «رؤوس قوم».

ف«رُؤُوسَ» منصوبٌ بـ«ضَرْبٍ».

ومن إعماله وهو مُحَلَّى بـ«أل» قوله: [المتقارب]

ش ٢٤٧ - ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ^(١)

وقوله: [الطويل]

ش ٢٤٨ - فَإِنَّكَ وَالتَّابِينَ عُرْوَةٌ بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَيَّدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ^(٢)

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه (٩٩/١) التي لم يعرفوا لها قاتلاً، وهو من شواهد الأشموني أيضاً (رقم ٦٧٨).

اللغة: «النكايه» بكسر النون: مصدر نكيت في العدو؛ إذا أثرت فيه «يخال» يظن «الفرار» بكسر الفاء: النكول والتولي والهرب «يراحي» يؤجل.

المعنى: يهجو رجلاً ويقول: إنه ضعيف عن أن يؤثر في عدوه، وجبان عن الثبات في مواطن القتال، ولكنه يلجأ إلى الهرب ويظنه مؤخرًا لأجله.

الإعراب: «ضعيف» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو ضعيف، وضعيف مضاف، و«النكايه» مضاف إليه «أعداءه» أعداء: مفعول به للنكايه، وأعداء مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «يخال» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه «الفرار» مفعول أول ليخال «يراحي» فعل مضارع، والضمير المستتر فيه الذي يعود إلى الفرار فاعل «الأجل» مفعول به ليراحي، والجمله في محل نصب مفعول ثان ليخال.

الشاهد فيه: قوله: «النكايه أعداءه» حيث نصب بالمصدر المحلى بأل - وهو قوله: «النكايه» - مفعولاً - وهو قوله: «أعداءه» - كما تنصبه بالفعل.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف والشارح هو ما رآه إماما النحويين سيبويه والخليل بن أحمد.

وذهب أبو العباس المبرد إلى أن نصب المفعول به بعد المصدر المحلى بأل ليس بالمصدر السابق، وإنما هو بمصدر منكر يقدر في الكلام؛ فتقدير الكلام عنده: «ضعيف النكايه نكايه أعداءه» وفي هذا من التكلف ما ليس يخفى عليك.

وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن «أعداءه» ونحوه منصوب بنزع الخافض، وتقدير الكلام: «ضعيف النكايه في أعدائه» وفيه أن النصب بنزع الخافض سماعي؛ فلا يخرج عليه كلام إلا إذا لم يكن للكلام محمل سواه.

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لا يُعرف قائلها، وبعده:

لَكَالرَّجُلِ الْحَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى وَطَيْرُ الْمَنَابِيَا فَوْقَهُنَّ أَوَاقِعُ

اللغة: «التأبين» مصدر أبَّن الميت، إذا أثنى عليه وذكر محاسنه، و«أل» فيه عوض من المضاف إليه، وأصله: فإنك وتأبينك «عورة» اسم رجل «شوارع» جمع شارعة، وهي الممتدة المرتفعة «الحادي» سائق الإبل «تلع الضحى» كناية عن ارتفاع الشمس «أواقع» جمع واقعة، وأصله واقع؛ فقلب الواو الأولى =

وقوله: [الطويل]

ش ٢٤٩ - لَقَدْ عَلِمْتَ أُولَى الْمُغْيِرَةِ أَنْبِي
كَرَزْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا^(١)

= همزة لاستئصال واوين في أول الكلمة، ونظير ذلك قولهم: «أواقي» في «وواقي» جمع واقي، ومن ذلك قول المهلهل، وهو عدي بن ربيعة أخي كليب:

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الْأَوَاقِي

المعنى: يندد برجل استنجد به صديق له فلم ينجده، فلما مات أقبل عليه يرثيه، ويقول: إن حالتك هذه في بكائك عروة والثناء عليه - بعد استغاثته بك ودعائه إياك إلى الأخذ بناصره في حال امتداد سيوفنا إليه - تشبه حال رجل يحدو بإبله ويهيجها للسير وقت ارتفاع الشمس والحال أن طيور المنايا منقضة عليها وواقعة فوقها.

الإعراب: «فإنك» إن: حرف توكيد ونصب، والكاف اسمه «والتأين» يجوز أن يكون معطوفاً على اسم إن، فالواو عاطفة، ويجوز أن يكون مفعولاً معه، فالواو واو المعية «عروة» مفعول به للتأين «بعد» ظرف متعلق بالتأين «ها» مصدرية «دعاك» دعا: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عروة، والكاف مفعول به لدعا، و«ما» المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه، والتقدير: بعد دعائه إياك «وأيدينا» الواو واو الحال، أيدي: مبتدأ، وأيدي مضاف، ونا: مضاف إليه «إليه» جار ومجرور متعلق بشوارع «شوارع» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال، وخبر «إن» في البيت الذي أنشدناه أول الكلام على هذا البيت، وهو متعلق بقوله: «كالرجل».

الشاهد فيه: قوله: «والتأين عروة» حيث نصب بالمصدر المحلى بأل - وهو قوله: «التأين» - مفعولاً به، وهو قوله: «عروة» وفيه خلاف العلماء الذين ذكرناهم وذكرنا أقوالهم في شرح الشاهد السابق.

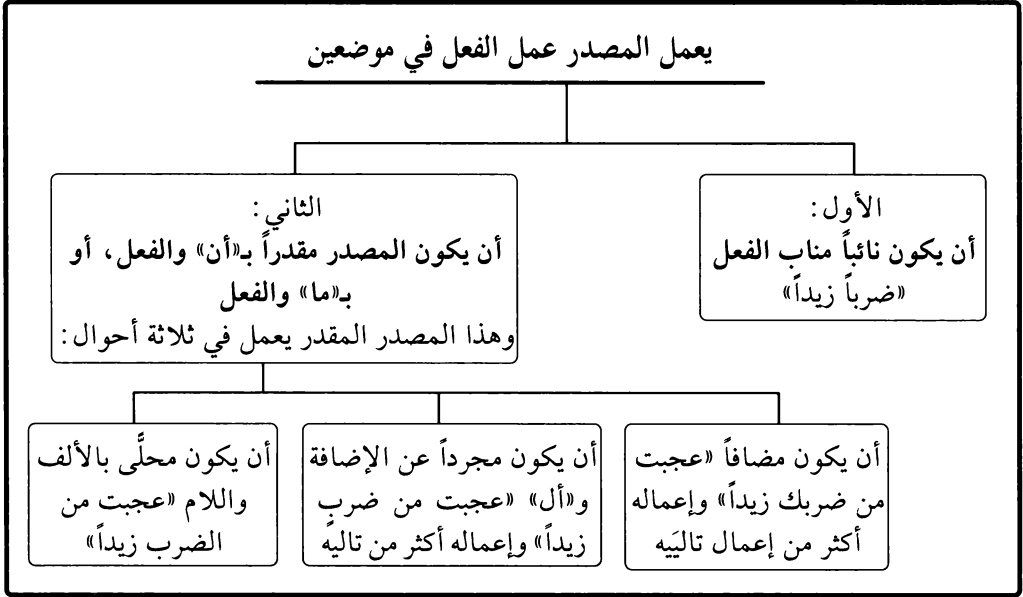
(١) هذا البيت لمالك بن زُعبه، بضم الزاي وسكون الغين، أحد بني باهلة، وقد أنشده سيبويه (٩٩/١) والأشموني في باب التنازع (رقم ٤٠٩) وفي باب إعمال المصدر.

اللغة: «أولى المغيرة» أراد به أول المغيرة، والمغيرة: صفة لموصوف محذوف، ويحتمل أن يكون مراده الخيل المغيرة، وأن يكون إنما قصد الجماعة المغيرة، وهو على كل حال اسم فاعل من أغار على القوم إغارة، أي: كَرَّ عليهم، ويروى: «لقيت» في مكان «كررت» «أنكل» مضارع من النكول، وهو الرجوع عن قتال العدو جبناً.

المعنى: يصف نفسه بالشجاعة ويقول: قد علمت الجماعة التي هي أول المغيرين وفي طليعتهم أنبي جريء القلب شجاع، وأنني صرفتهم عن وجههم هازماً لهم، ولحقت بهم، فلم أنكل عن ضرب مسمع رئيسهم وسيدهم، وخص أول المحاربين ليشير إلى أنه كان في مقدم الصفوف الأولى.

الإعراب: «لقد» اللام واقعة في جواب قسم محذوف، أي: والله لقد... إلخ، قد: حرف تحقيق «علمت» علم: فعل ماض، والتاء للتأنيث «أولى» فاعل علمت، وأولى مضاف، و«المغيرة» مضاف إليه «أنبي» أن: =

ف«أَعْدَاءُهُ»: منصوبٌ بـ«النَّكَايَةِ»، و«عُرْوَةَ» منصوبٌ بـ«التَّأْيِينِ»، و«مِسْمَعًا» منصوبٌ بـ«الضَّرْبِ»^(١).



= حرف توكيد ونصب، والنون بعدها للوقاية، وياء المتكلم اسم أن «كررت» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر أن، وجملة أن واسمه وخبره سدت مسد مفعولي علم «فلم» نافية جازمة «أنكل» فعل مضارع مجزوم بلم «عن الضرب» جار ومجرور متعلق بأنكل «مسمعا» مفعول به للضرب. الشاهد فيه: قوله: «الضرب مسمعا» حيث أعمل المصدر المحلي بأل - وهو قوله: «الضرب» - عمل الفعل، فنصب به المفعول به، وهو قوله: «مسمعا».

(١) واعلم أن لإعمال المصدر شروطاً هي باختصار:

أ - أن يكون مُظْهِراً، فلو أُضْمِرَ لم يعمل؛ لعدم حروف الفعل، خلافاً للكوفيين، وأجاز ابن جني في «الخصائص» والرماني إعماله في المجرور - ونُقل عن الفارسي - وقياسه في الظرف.

ب - أن يكون مكبراً غير مُصَغَّر.

ج - أن يكون غير محدود بالتاء، وهي تاء المرة، وورد شاذاً.

د - أن يكون غير منعوتٍ قبل تمام عمله؛ لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول، فلا يُفصلُ بنعتٍ بينهما، وما وردَ قُدِّرَ له بعد النعت فعلٌ يتعلّق به المعمول المتأخّر، فلو نُعِتَ بعد تمامه لم يمنع.

هـ - أن يكون مُفْرَداً لا مثني ولا جمعاً على خلاف، فقد أجازاه قومٌ منهم ابن عصفور.

ينظر: «توضيح المقاصد والمسالك» ٢/٨٤٢ - ٨٤٤، و«شرح الأشموني» ٢/٤٣٢ - ٤٣٣.

وأشار بقوله: «ولاسم مَصْدَرٍ عمل» إلى أن اسم المصدر قد يعمل عَمَلَ الفعل^(١)، والمراد باسم المصدر: ما سَاوَى الْمَصْدَرَ في الدلالة [على معناه]^(٢) وَخَالَفَهُ بِخُلُوهٍ - لفظاً وتقديراً - من بعض ما في فعله دون تعويض، كَعَطَاءٍ، فَإِنَّهُ مُسَاوٍ لِإِعْطَاءٍ مَعْنَى، ومخالفٌ له بخُلُوهٍ من الهمزة الموجودة في فعله، وهو خَالَ مِنْهَا لفظاً وتقديراً، ولم يُعَوِّضْ عنها شيء.

واحترز بذلك مما خلا من بعض ما في فعله لفظاً ولم يَخْلُ مِنْهُ تقديراً، فإنه لا يكون اسْمَ مَصْدَرٍ، بل يكون مصدرأ، وذلك نحو: «قِتَالٍ» فإنه مصدرٌ «قَاتَلَ» وقد خلا من الألف التي قبل التاء في الفعل، ولكن خلا منها لفظاً ولم يَخْلُ [منها] تقديراً، ولذلك نُطِقَ بها في بعض المواضع، نحو: «قَاتَلَ قَيْتَالاً، وضارَبَ ضَيْرَاباً» لكن انقلبت الألف ياءً لكسر ما قبلها.

واحترز بقوله: «دون تعويض» ممَّا خلا من بعض ما في فعله لفظاً وتقديراً، ولكن عُوِّضَ عنه شيء، فإنه لا يكون اسْمَ مصدر، بل هو مصدرٌ، وذلك نحو: عِدَّةٌ؛ فإنه مصدرٌ «وَعَدَ» وقد خلا من الواو التي في فعله لفظاً وتقديراً، ولكن عُوِّضَ عنها التاء.

(١) أجازوه الكوفيون والبغداديون، ومنعهُ البصريون، وتأولوا ما ورد منه.

ينظر: «البهجة المرضية» ص ٢٣٢، و«شرح المرادي» ٨٤٤/٢، و«شرح الأشموني» ٤٣٥/٢.

(٢) اعلم أولاً أن العلماء يختلفون فيما يدل عليه اسم المصدر؛ فقال قوم: هو دال على الحدث الذي يدل عليه المصدر، وعلى هذا يكون معنى المصدر واسم المصدر واحداً، وقال قوم: اسم المصدر يدل على لفظ المصدر الذي يدل على الحدث؛ فيكون اسم المصدر دالاً على الحدث بواسطة دلالة على لفظ المصدر، وعلى هذا يكون معنى المصدر ومعنى اسم المصدر مختلفين.

واعلم ثانياً أن المصدر لا بد أن يشتمل على حروف فعله الأصلية والزائدة جميعاً: إما بتساو، مثل: تغافل تغافلاً، وتصدق تصدقاً، وإما بزيادة، مثل: أكرم إكراماً، وزلزل زلزلة، وأنه لا ينقص فيه من حروف فعله شيء، إلا أن يحذف لعلّة تصريفية، ثم تارة يعوض عن ذلك المحذوف حرف فيكون المحذوف كالمذكور، نحو: أقام إقامة، ووعد عدة، وتارة يُحذف لفظاً لا لعلّة تصريفية ولكنه منوي معنى، نحو: قاتل قتالاً، ونازلته نزالاً، والأصل فيهما: قيتالاً ونيزالاً، وقد أوضح لك الشارح ذلك.

فإن نقص الدال على الحدث عن حروف فعله ولم يعوض عن ذلك الناقص ولم يكن الناقص منوياً، كان اسم مصدر، نحو: أعطى عطاءً، وتوضأ وضوءاً، وتكلم كلاماً، وأجاب إجابة، وأطاع طاعة، وسلّم سلاماً، وتطهر طهوراً.

وإن كان المراد به اسم الذات، مثل الكحل والدهن، فليس بمصدر ولا باسم مصدر حتى لو اشتمل على حروف الفعل، وقد اتضح لك من هذا البيان اسم المصدر اتصاحاً لا لبس فيه.

وزعم ابن المصنّف أن «عطاء» مصدرٌ، وأن همزته حذفت تخفيفاً، وهو خلاف ما صرّح به غيره من النحويين.

ومن إعمال اسم المصدر قوله: [الوافر]

ش ٢٥٠ - أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِئَةَ الرَّتَاعًا^(١)

فـ«المئة» منصوبٌ بـ«عطائك»، ومنه حديثُ «الموطأ»: «من قُبِلَتِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ»^(٢)، فـ«امرأته» منصوبٌ بـ«قُبِلَت» وقوله: [الطويل]

(١) البيت للقطامي، واسمه عمير بن شبيب، وهو ابن أخت الأخطل، من كلمه له يمدح فيها زفر بن الحارث الكلابي، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٦٨٤).

اللغة: «أكفراً» جحوداً للنعمة ونكراناً للجميل «رد» منع «الرتاع» جمع راتعة، وهي من الإبل التي ترك كي ترعى كيف شاءت لكرامتها على أصحابها.

المعنى: أنا لا أجد نعمتك ولا أنكر صنيعك معي، ولا يمكن أن أصنع ذلك بعد إذ منعت عني الموت وأعطيتني مئة من خيار الإبل.

الإعراب: «أكفراً» الهمزة للاستفهام الإنكاري، كفراً: مفعول مطلق لفعل محذوف، أي: أكفراً كفراً «بعد» ظرف متعلق بمحذوف صفة لكفراً، و«بعد» مضاف، و«رد» مضاف إليه، ورد مضاف، و«الموت» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله، وقد حذف فاعله، وأصله: ردك الموت «عني» جار ومجرور متعلق بـ«بعد» و«بعد» معطوف على الظرف السابق، وبعد مضاف، وعطاء من «عطائك» اسم مصدر: مضاف إليه، وعطاء مضاف، والكاف مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله «المئة» مفعول به لاسم المصدر الذي هو عطاء «الرتاعا» صفة للمئة.

الشاهد فيه: قوله: «عطائك المئة» حيث أعمل اسم المصدر - وهو قوله: «عطاء» - عمل الفعل؛ فنصب به المفعول به - وهو قوله: «المئة» - بعد أن أضاف اسم المصدر لفاعله.

(٢) ذكره بهذا اللفظ مالك في «الموطأ» ٤٩/١ باب الوضوء من القبلة من قول ابن مسعود موقوفاً عليه بلاغاً برقم (١١٨)، ومن قول الزهري برقم (١١٩). وأخرج قول ابن مسعود مسنداً البيهقي في «معرفة السنن والآثار» برقم (٩٥١)، وأخرج قول الزهري برقم (٩٩١).

«معرفة السنن والآثار» للحافظ البيهقي. وثق أصوله وخرج حديثه وقارن مسائله وصنع فهرسه وعلق عليه: الدكتور عبد المعطي أمين قلعي.

الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية - كراتشي باكستان. دار قتيبة للطباعة والنشر - دمشق وبيروت. دار الوعي - حلب والقاهرة. دار الوفاء للطباعة والنشر - المنصورة القاهرة.

ط١: القاهرة: ١/١ - ١٤١٢ - ١٢/٧/١٩٩١.

وقد جعله من قول عائشة المرادي في «شرحه» ٢/٨٤٤، وهو وهم!

ش ٢٥١- إِذَا صَحَّ عَوْنُ الْخَالِقِ الْمَرْءِ لَمْ يَجِدْ عَسِيرًا مِنَ الْأَمَالِ إِلَّا مُسِيرًا^(١)
وقوله: [الوافر]

ش ٢٥٢- بِعِشْرَتِكَ الْكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ فَلَا تُرَيْنَ لِغَيْرِهِمْ أَلُوفًا^(٢)
وإعمالُ اسمِ الْمُضَدَّرِ قَلِيلٌ، وَمَنْ أَدَّعَى الْإِجْمَاعَ عَلَى جَوَازِ إِعْمَالِهِ فَقَدْ وَهَمَ؛ فَإِنَّ

(١) البيت من الشواهد التي لا يُعلم قائلها، وقد أنشده الأصمعي ولم يعزه لقائل معين.
اللغة: «عون» اسم بمعنى الإعانة، والفعل المستعمل هو أعان، تقول: أعان فلان فلانًا يعينه؛ تريد: نصره وأخذ بيده فيما يعتزم عمله.

الإعراب: «إذا» ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط «صح» فعل ماضٍ «عون» فاعل صح، وعون مضاف، و«الخالق» مضاف إليه، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله «المرء» مفعول به لاسم المصدر منصوب بالفتحة الظاهرة، والجملة من «صح» وفاعله في محل جر بإضافة «إذا» إليها «لم» نافية جازمة «يجد» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى المرء «عسيرًا» مفعول أول ليجد «من الأمال» جار ومجرور متعلق بعسير أو بمحذوف صفة له «إلا» أداة استثناء ملغاة «ميسيرًا» مفعول ثانٍ ليجد.

الشاهد فيه: قوله: «عون الخالق المرء» حيث أعمل اسم المصدر - وهو قوله: «عون» - عمل الفعل؛ فنصب به المفعول - وهو قوله: «المرء» - بعد إضافته لفاعله كما بيناه في إعراب البيت.

(٢) البيت من الشواهد التي لا يُعلم قائلها، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٦٨٥).
اللغة: «بعشرتك» العشرة، بكسر العين: اسم مصدر بمعنى المعاشرة «ألوفًا» بفتح الهمزة وضم اللام، أي: محبًا، وروى:

فَلَا تُرَيْنَ لِغَيْرِهِمُ الْوَفَاءَ

ببناء ترى للمعلوم، والمراد نهيهِ عن أن ينطوي قلبه على الوفاء لغير كرام الناس.

الإعراب: «بعشرتك» الجار والمجرور متعلق بقوله: «تعد» الآتي، وعشرة مضاف، والكاف مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله «الكرام» مفعول به لعشرة «تعد» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وهو المفعول الأول لتعد «منهم» جار ومجرور متعلق بتعد، وهو المفعول الثاني «فلا» الفاء فاء الفصيحة، لا: ناهية «ترين» فعل مضارع مبني للمجهول مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وهو المفعول الأول «لغيرهم» الجار والمجرور متعلق بقوله: «ألوفًا» الآتي، وغير مضاف، والضمير مضاف إليه «ألوفًا» مفعول ثانٍ لترى.

الشاهد فيه: قوله: «بعشرتك الكرام» فإنه قد أعمل اسم المصدر - وهو قوله: «عشرة» - عمل الفعل؛ فنصب به المفعول به - وهو قوله: «الكرام» - بعد إضافته إلى فاعله.

الخلاف في ذلك مشهور^(١)، وقال الصيمري: إعماله شاذ، وأنشد: أكفراً... البيت [٢٥٠] وقال ضياء الدين بن العلي في «البيسط»: ولا يبعد أن ما قام مقام المصدر يعمل عمله. ونقل عن بعضهم أنه قد أجاز ذلك قياساً.

٤٢٦ - وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَلٌ يَنْصُبُ أَوْ يَرْفَعُ عَمَلَهُ^(٢)

يُضَافُ الْمَصْدَرُ إِلَى الْفَاعِلِ فِيَجْرَهُ ثُمَّ يَنْصُبُ الْمَفْعُولَ، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ زَيْدٍ الْعَسَلِ»، وإلى المفعول ثم يرفع الفاعل، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ الْعَسَلِ زَيْدًا»، ومنه قوله: [البيسط]

ش ٢٥٣ - تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيِ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ^(٣)

(١) اسم المصدر إما أن يكون علماً مثل يسار وبرة وفجار، وإما أن يكون مبدوءاً بميم زائدة كالمحمدة والمتربة، وإما ألا يكون واحداً منهما؛ فالأول لا يعمل إجماعاً، والثاني يعمل إجماعاً، والثالث هو محل الخلاف.

(٢) «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «كامل» الآتي، وبعد مضاف، وجر من «جره» مضاف إليه، وجر مضاف، والضمير مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «الذي» اسم موصول: مفعول به للمصدر الذي هو جر «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي «له» جار ومجرور متعلق بأضيف، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها صلة الموصول «كامل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بنصب» جار ومجرور متعلق بكامل «أو» عاطفة «برفع» معطوف على بنصب «عمله» عمل: مفعول به لكامل، وعمل مضاف، والهاء مضاف إليه.

(٣) البيت للفرزدق يصف ناقه، وهو من شواهد سيبويه (١٠/١)، ومن شواهد الأشموني (رقم ٦٨٩)، وابن هشام في قطر الندى (رقم ١٢٤)، وفي أوضح المسالك (رقم ٥٦٧).

اللغة: «تنفي» تدفع، وبابه رمى «الحصى» جمع حصة «هاجرة» هي نصف النهار عند اشتداد الحر (انظر شرح الشاهد الآتي ٢٥٤) «الدراهم» جمع درهم، وزيدت فيه الياء كما حذف من جمع مفتاح في قوله تعالى: ﴿رَبِّعْدُوْهُ مَفَاتِيْحُ الْفَيْبِ﴾ [الأنعام: ٥٩] وقيل: لا حذف ولا زيادة، بل مفاتيح جمع مفتاح، ودراهم جمع دراهم «تنقاد» مصدر نقد، وتاؤه مفتوحة، وهو مثل تذكار وتقتال وتبياع بمعنى الذكر والقتل والبيع «الصياريف» جمع صيرفي.

المعنى: إن هذه الناقة تدفع يدها الحصى عن الأرض في وقت الظهيرة واشتداد الحر كما يدفع الصيرفي الناقد الدراهم، وكنتي بذلك عن سرعة سيرها وصلابتها وصبرها على السير، وخص وقت الظهيرة لأنه الوقت الذي تعيا فيه الإبل ويأخذها الكلال والتعب، فإذا كانت فيه جليدة فهي في غيره أكثر جلادة وأشد اصطباراً.

وليس هذا الثاني مخصوصاً بالضرورة، خلافاً لبعضهم، وجُعِلَ منه قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] فأعرب «مَنْ» فاعلاً بـ«حجَّ» ورُدَّ بأنه يصيرُ المعنى: والله على جميع الناس أن يحج البيت المستطیع، وليس كذلك^(١)؛ فـ«مَنْ»: بدلٌ من «الناس»، والتقدير: والله على الناس مستطیعهم حج البيت، وقيل: «مَنْ» مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: من استطاع منهم فعله ذلك^(٢).

ويُضَافُ الْمَصْدَرُ أَيْضاً إِلَى الظرف ثم يرفع الفاعل وينصب المفعول، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ الْيَوْمِ زَيْدٌ عَمْرًا»^(٣).

٤٢٧ - وَجُرَّ مَا يَتَّبَعُ مَا جُرَّ وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنٌ^(٤)

= الإعراب: «تنفي» فعل مضارع «يذاها» يدا: فاعل تنفي مرفوع بالألف لأنه مثنى، ويذا مضاف، وها مضاف إليه «الحصى» مفعول به لتنفي «في كل» جار ومجرور متعلق بتنفي، وكل مضاف، و«هاجرة» مضاف إليه «نفي» مفعول مطلق عاملة تنفي، ونفي مضاف، و«الدراهم» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله «تنقاد» فاعل المصدر الذي هو نفي، وتنقاد مضاف، و«الصياريف» مضاف إليه، من إضافة المصدر لفاعله.

الشاهد فيه: قوله: «نفي الدراهم تنقاد» حيث أضاف المصدر - وهو قوله: «نفي» - إلى مفعوله - وهو قوله: «الدراهم» - ثم أتى بفاعله مرفوعاً، وهو قوله: «تنقاد».

(١) إن جعل «من» فاعلاً للمصدر في الآية يجعل المعنى: والله على الناس [جميعهم دون تخصيص بالاستطاعة] أن يحج البيت المستطیع، فلَزِمَ بذلك تأييم جميع الناس بتخلف المستطیع عن الحج!
(٢) إن ما رُدَّ من كون «من» فاعلاً لـ«حج» ينصُرُه الحديث الذي أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» برقم (٢٥٧٠) عن النبي ﷺ الذي ذَكَرَ فيه أركان الإسلام، وفيه: «وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً» أي: وأن يحج البيت المستطیع.

(٣) ذكر المصنّف هنا ثلاثة أحوال، وثمة حالان أغفلهما يمكن أن نعدّهما متفرّعتين عن الأوليين:

أ - أن يضاف المصدر إلى الفاعل، ويُحذَفُ المفعول؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ اسْتِغْفَارُ لِبَرِّهِمْ لَأَيِّهِ﴾ [التوبة: ١١٤] أي: استغفار إبراهيم ربّه لأبيه.

ب - أن يضاف إلى المفعول، ويحذف الفاعل، كقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] أي: من دعائه الخير.

والأكثر في المصدر إذا أُضيف إلى المفعول أن يُحذَفَ الفاعل.

(٤) «جر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لجر «يتبع» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «ما» =

إذا أضيف المصدرُ إلى الفاعل ففاعله يكون مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاً؛ فيجوز في
تابعه - من الصفة والعطف وغيرهما - مراعاة اللفظ فيجبر، ومراعاة المحل فيرفع، فتقول:
«عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ زَيْدِ الظَّرِيفِ، والظَّرِيفُ».
ومن إِتْبَاعِهِ [على] المحلِّ قَوْلُهُ: [الكامل]
ش ٢٥٤ - حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرُّوَّاحِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ^(١)

= اسم موصول: مفعول به ليتبع «جر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة «ومن» اسم شرط مبتدأ «راعى» فعل ماض فعل الشرط
«في الاتباع» جار ومجرور متعلق بـراعى «المحل» مفعول به لراعى «فحسن» الفاء لربط الجواب بالشرط،
حسن: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: فهو حسن، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط،
وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر عن اسم الشرط الواقع مبتدأ، وقيل: جملة الشرط فقط،
وقيل: جملة الجواب فقط، وهو خلاف معروف بين النحاة.

(١) البيت لليد بن ربيعة العامري، يصف حماراً وحشياً وأتانه، شبه به ناقته.

اللغة: «تهجر» سار في وقت الهاجرة، وقد سبق قريباً (في شرح الشاهد ٢٥٣) أنها نصف النهار عند اشتداد
الحر «الرواح» هو الوقت من زوال الشمس إلى الليل، ويقابله الغدو «هاجها» أزعجها «المعقب» الذي
يطلب حقه مرة بعد أخرى «المظلوم» الذي مطله المدين بدين عليه له.

المعنى: يقول: إن هذا المسحل - وهو حمار الوحش - قد عجل رواحه إلى الماء وقت اشتداد الهاجرة،
وأزعج الأتان، وطلبها إلى الماء مثل طلب الغريم الذي مطله مدين بدين له؛ فهو يلح في طلبه المرة بعد
الأخرى.

الإعراب: «تهجر» فعل ماض، وفيه ضمير مستتر جوازاً يعود إلى مسحل هو فاعله «في الرواح» جار
ومجرور متعلق بتهجر «وهاجها» الواو عاطفة، هاج: فعل ماض، وفيه ضمير مستتر - يعود إلى الحمار
الوحشي الذي عبر عنه بالمسحل في بيت سابق - فاعل، وها: مفعول به، وهي عائدة إلى الأتان «طلب»
مصدر تشبيهي مفعول مطلق عامله «هاجها»، أي: هاجها لكي تطلب الماء طلباً حثيثاً مثل طلب
المعقب... إلخ، وطلب مضاف، و«المعقب» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله «حقه» حق:
مفعول به للمصدر الذي هو طلب، ويجوز أن يكون مفعولاً للمعقب؛ لأنه اسم فاعل، ومعناه الطالب
«المظلوم» نعت للمعقب باعتبار المحل؛ لأنه - وإن كان مجرور اللفظ - مرفوع المحل؛ لأنه فاعل.

الشاهد فيه: قوله: «طلب المعقب... المظلوم» حيث أضاف المصدر - وهو «طلب» - إلى فاعله - وهو
المعقب - ثم أتبع الفاعل بالنعت - وهو «المظلوم» - وجاء بهذا التابع مرفوعاً نظراً لمحل المتبوع.

فرفع «المظلوم» لكونه نعتاً لـ «المعقب» على المحل.
 وإذا أضيف إلى المفعول، فهو مجرور لفظاً، منصوب محلاً؛ فيجوز - أيضاً - في تابعه
 مراعاة اللفظ والمحل، ومن مراعاة المحل قوله: [الرجز]
 ش ٢٥٥ - قَدْ كُنْتُ دَايِنْتُ بِهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا^(١)
 فـ «اللِّيَانَا»، معطوف على محل «الإفلاس»^(٢).



(١) البيت لزيادة العنبري، ونسبه في كتاب سيبويه (٩٧/١) إلى رؤية بن العجاج.
 اللغة: «داينت بها» أخذتها بدلاً عن دين لي عنده، والضمير المجرور محلاً بالياء في بها يعود إلى أمة
 «الليان» بفتح اللام وتشديد الياء المثناة: المَظَلُّ والليُّ والتسويق في قضاء الدين.
 المعنى: يقول: قد كنت أخذت هذه الأمة من حسان بدلاً عن دين لي عنده؛ لمخافتتي أن يفلس، أو
 يمطلني فلا يؤديني حقي.
 الإعراب: «قد» حرف تحقيق «كنت» كان فعل ماض ناقص، والتاء ضمير المتكلم اسمه «داينت» فعل
 وفاعل، والجملة في محل نصب خبر كان «بها» جار ومجرور متعلق بداين «حسانا» مفعول به لداين
 «مخافة» مفعول لأجله، ومخافة مضاف، و«الإفلاس» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله، وقد
 حذف فاعله «والليانا» معطوف على محل الإفلاس، وهو النصب، لكون الإفلاس مفعولاً به للمصدر.
 الشاهد فيه: قوله: «والليانا» حيث عطفه بالنصب على «الإفلاس» الذي أضيف المصدر إليه، نظراً إلى
 محله.

(٢) الإبتاعُ على المحلِّ جائزٌ في جميع التوابع عند الكوفيين، وبعض البصريين، ولم يجزه سيبويه ومن وافقه
 من البصريين، وفصل أبو عمرو فأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت، والظاهر الجواز لورود
 السماع، والتأويل خلافاً للظاهر.

إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ (١)

٤٢٨ - كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنَّ كَانَ عَنِ مُضِيِّهِ بِمَعْرُزٍ (٢)

لا يخلو اسمُ الفاعِلِ من أن يكون مُعَرَّفًا بأل، أو مجرداً.

فإن كان مجرداً، عَمِلَ عَمَلَ فَعْلِهِ من الرفع والنصب (٣)، إن كان مستقبلاً أو حالاً، نحو: «هذا ضاربٌ زيداً - الآن، أو غداً».

وإنما عمل لجريانه على الفعل الذي هو بمعناه، وهو المضارع، ومعنى جريانه عليه: أنه مُوافق له في الحركات والسكنات؛ لموافقة «ضارب» لـ «يَضْرِبُ»، فهو مُشْبِهٌ للفعل الذي هو بمعناه لفظاً ومعنى.

وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل؛ لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه، فهو مُشْبِهٌ له معنى لا لفظاً، فلا تقول: «هذا ضاربٌ زيداً أمس»، بل يجب إضافته، فتقول: «هذا ضاربٌ زيدٌ أمس»، وأجاز الكسائي إعماله، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَكَلَّبَهُمْ بَسِطَ﴾

(١) عَرَّفَ ابن مالك في «تسهيله» اسم الفاعل بأنه «الصفة الدالة على فاعل الحدث، الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها، في حالتي التذكير والتأنيث المفيدة لمعنى المضارع أو الماضي».

(٢) «كفعله» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وفعل مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «اسم» مبتدأ مؤخر، واسم مضاف، و«فاعل» مضاف إليه «في العمل» متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق الواقع خبراً «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم فاعل «عن مضيه» الجار والمجرور متعلق بقوله: «معزل» الآتي، ومضي مضاف، والضمير مضاف إليه «بمعزل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقدير الكلام: إن كان بمعزل عن مضيه فهو كفعله في العمل.

(٣) قال المكودي في «شرحه» ص ١٧٩ - ١٨٠:

يعني أن اسم الفاعل يعمل عمله فيرفع الفاعل إن كان فعله لازماً؛ نحو «أقائم زيد»، وينصب المفعول إن كان فعله متعدياً لواحد؛ نحو: «أضاربٌ زيدٌ عمراً»، وينصب مفعولين إن كان فعله متعدياً إلى اثنين؛ نحو «أُعطي زيدٌ عمراً درهماً».

زَرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ ﴿ [الكهف: ١٨] «فذرأعيه» منصوب بـ«باسط»، وهو ماضٍ، وَخَرَجَهُ غَيْرِهِ عَلَى أَنَّهُ حِكَايَةٌ حَالٍ مَاضِيَةٍ^(١).

٤٢٩ - وَوَلِيَّ اسْتِفْهَامًا أَوْ حَرْفَ نِدَا أَوْ نَفِيًّا أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدًا^(٢)

أشار بهذا [البيت] إلى أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد على شيء قبله^(٣)، كأن يقع بعد

الاستفهام، نحو: «أضاربُ زيدُ عمراً؟».

أو حرفِ النداء، نحو: «يا طالعاً جبلاً».

أو النفي، نحو: «ما ضاربُ زيدُ عمراً».

أو يقع نعتاً، نحو: «مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً».

أو حالاً، نحو: «جاء زيد راكباً فرساً».

ويشمل هذين [النوعين] قوله: «أو جا صفة»، وقوله: «أو مسندا» معناه: أنه يعمل إذا وقع خبراً، وهذا يشمل خبرَ المبتدأ، نحو: «زيدُ ضاربٌ عمراً» وخبرَ ناسخه أو مفعولهُ، نحو: «كان زيد ضارباً عمراً، وإنَّ زيداً ضاربٌ عمراً، وظننت زيداً ضارباً عمراً، وأعلّمتُ زيداً عمراً ضارباً بكرةً».

(١) معنى حكاية الحال: أن يقدر المتكلم نفسه موجوداً في وقت حصول الحادثة فيتكلم على ما يقتضيه، والدليل على صحة ذلك في الآية الكريمة قوله سبحانه: ﴿وَنَقَلْنَاهُمْ﴾ [الكهف: ١٨] ولا يخفى عليك أن المراد بالمتكلم الذي يفرض نفسه غير الله تعالى.

(٢) «وولي» فعل ماضٍ، ويحتمل أن تكون الواو عاطفة فيكون معطوفاً على «كان» ويحتمل أن تكون الواو والحال، فالجملة منه ومن فاعله المستتر فيه في محل نصب حال، وقبلها «قد» مقدرة «استفهاماً» مفعول به لولي «أو» عاطفة «حرف» معطوف على قوله: «استفهاماً» وحرف مضاف، و«ندا» قصر للضرورة: مضاف إليه «أو نفياً» معطوف على «استفهاماً» «أو» عاطفة «جا» قصر للضرورة: فعل ماضٍ معطوف على ولي، وفيه ضمير مستتر فاعل «صفة» حال من فاعل جاء «أو» حرف عطف «مسنداً» معطوف على قوله: «صفة».

(٣) ويرى الكوفيون والأخفش أنه لا يشترط له الاعتماد. «شرح المرادي» ٨٥١/٢، و«شرح الأشموني» ٤٤٤/٢.

٤٣٠ - وَقَدْ يَكُونُ نَعْتٌ مَحذُوفٌ عُرِفَ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفَ^(١)

قد يعتمد اسمُ الفاعلِ على موصوفٍ مُقَدَّرٍ فيعملَ عَمَلَ فَعْلِهِ، كما لو اعتمد على مذكور^(٢)، ومنه قوله: [الطويل]

ش ٢٥٦ - وَكَمْ مَالِيَّ عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبَيْضُ كَالْدُمَى^(٣)

فـ«عَيْنِيهِ»: منصوبٌ بـ«مالي» و«مالي»: صفةٌ لموصوفٍ محذوف، وتقديره: وكم شخص مالي، ومثله قوله: [البيسط]

(١) «وقد» حرفٌ لتقليل «يكون» فعلٌ مضارعٌ ناقصٌ، واسمه ضميرٌ مستترٌ فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسمِ الفاعلِ «نعت» خبرٌ يكون، ونعتٌ مضاف، و«محذوف» مضافٌ إليه «عرف» فعلٌ ماضٍ مبنيٌ للمجهول، ونائبُ الفاعلِ ضميرٌ مستترٌ فيه جوازاً تقديره هو، والجملةُ في محلِّ جرِّ نعتٍ لقوله: «محذوف» «يستحق» فعلٌ مضارعٌ معطوفٌ بالفاءِ على يكون، وفاعله ضميرٌ مستترٌ فيه «العمل» مفعولٌ به ليستحق «الذي» اسمٌ موصولٌ: نعتٌ للعمل، وجملةٌ «وصف» من الفعلِ الماضي المبني للمجهول ونائبُ الفاعلِ المستترِ فيه لا محلُّ لها صلةٌ الذي.

(٢) استشهد المصنفُ بمثالين من الشعر، والأولى أن يستشهد بالقرآن الكريم، وذلك بقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالذَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مِثْلُ مَنْزِلِكُمْ كَذَلِكَ﴾ [فاطر: ٢٨] والتقدير: صنفتُ مختلفاً. ينظر «البهجة المرضية» ص ٢٣٥.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي.

اللغة: «الجمرة» مجتمعُ الحصى بمنى «البيض» جمعٌ بيضاء، وهو صفةٌ لموصوفٍ محذوف، أي: النساءُ البيضُ مثل «الدمى» جمعٌ دمية، بضم الدالِ فيهما، كقولك: غرفةٌ وغرف، والدمية: الصورة من العاج، وبها تشبه النساءُ في الحسن والبياض تخالطه صفرة.

المعنى: يقول: كثيرٌ من الناس يتطلعون إلى النساء الجميلات المشبهات للدمى في بياضهن وحسنهن وقت ذهابهن إلى الجمرات بمنى، ولكن الناظر إليهن لا يفيد شيئاً.

الإعراب: «وكم» خبريةٌ مبتدأ «مالي» تمييزٌ لكم مجرورٌ بمن المقدره أو بإضافة «كم» إليه، على الخلاف المعروف، وفي مالي ضميرٌ مستترٌ فاعل، وخبر المبتدأ - وهو كم - محذوفٌ تقديره: لا يفيد من نظره شيئاً، أو نحو ذلك «عينيهِ» مفعولٌ به لمالي، والضمير مضافٌ إليه «من شيء» جارٌ ومجرورٌ متعلقٌ بمالي، وشيءٌ مضاف، وغير من «غيره» مضافٌ إليه، وغير مضاف، وضمير الغائب مضافٌ إليه «إذا» ظرفيةٌ «راح» فعلٌ ماضٍ «نحو» منصوبٌ على الظرفية المكانية يتعلق براح، ونحو مضاف، و«الجمرة» مضافٌ إليه «البيض» فاعلٌ راح «كالدمى» جارٌ ومجرورٌ متعلقٌ بمحذوفٍ حالٍ من البيض.

الشاهد فيه: قوله: «مالي عينيهِ» حيث عمل اسمُ الفاعل - وهو قوله: «مالي» - النصب في المفعول به، بسبب كونه معتمداً على موصوفٍ محذوفٍ معلومٍ من الكلام، وتقديره: وكم شخص مالي... إلخ.

ش ٢٥٧ - كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ^(١)
التقدير: كَوَعِلِ نَاطِحِ صَخْرَةٍ^(٢).
٤٣١ - وَإِنْ يَكُنْ صِلَةً أَلْ فَفِي الْمُضِيِّ وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ اِزْتُضِي^(٣)

(١) البيت للأعشى ميمون بن قيس، من لاميته المشهورة، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٦٩٨).
اللغة: «ليوهنها» مضارع أوهن الشيء: إذا أضعفه، ومن الناس من يرويه: «ليوهيها» على أنه مضارع أوهى الشيء يوهيه، مثل أعطاه يعطيه، ومعناه أضعف أيضاً «يضرها» مضارع ضاره يضره ضيراً، أي: أضر به «وأوهى» أضعف «الوعل» بزنة كنف: ذَكَرَ الْأَزْوَى.
المعنى: إن الرجل الذي يكلف نفسه ما لا سبيل له إليه، ولا مطمع له فيه، كالوعل الذي ينطح الصخرة ليضعفها؛ فلا يؤثر فيها شيئاً، بل يضعف قرنه ويؤذيه.
الإعراب: «كناطح» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو كائن كناطح، ونحوه، وناطح - في الأصل - صفة لموصوف محذوف، وأصل الكلام: كوعل ناطح، فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه، كقوله تعالى: ﴿أَنْ أَمَلَّ سَيِّغَتٍ﴾ [سبأ: ١١] أي: اعمل دروعات سابغات، وفي «ناطح» ضمير مستتر فاعل «صخرة» مفعول به لناطح «يومًا» ظرف زمان متعلق بناطح «ليوهنها» اللام لام كي، يوهن: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، وها: مفعول به «فلم» نافية جازمة «يضرها» يضر: فعل مضارع مجزوم بلم، وفيه ضمير مستتر فاعل، وها: مفعول به «وأوهى» فعل ماضٍ «قرنه» قرن: مفعول به تقدم على الفاعل، والضمير المتصل به يعود على الفاعل المتأخر في اللفظ، وساغ ذلك لأن رتبته التقديم على المفعول «الوعل» فاعل أوهى، وقد استعمل الظاهر مكان المضمّر، والأصل أن يقول: «فلم يضرها وأوهى قرنه» فيكون في «أوهى» ضمير مستتر هو الفاعل. الشاهد فيه: قوله: «كناطح صخرة» حيث أعمل اسم الفاعل - وهو قوله: «ناطح» - عمل الفعل، ونصب به مفعولاً - وهو قوله: «صخرة» - لأنه جارٍ على موصوف محذوف معلوم من الكلام، كما تقدم في البيت قبله، وكما قرناه في إعراب هذا البيت.

(٢) ومن شروط عمل اسم الفاعل المجرد ألا يكون مصغراً ولا موصوفاً خلافاً للكسائي فيهما؛ لأنهما يختصان بالاسم فيُعدان الوصف عن الفعلية.

«شرح المرادي» ٨٥٧/٢ - ٨٥٢، و«شرح الأشموني» ٤٤٤/٢.

(٣) «وإن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الفاعل «صلة» خبر يكن، وصلة مضاف، و«أل» قصد لفظه: مضاف إليه «ففي المضي» الفاء لربط الجواب بالشرط، والجار والمجرور متعلق بارتضي الآتي في آخر البيت «وغيره» الواو عاطفة، و«غير»: معطوف بالواو على المضي، و«غير مضاف، والهاء مضاف إليه «إعماله» إعمال: مبتدأ، وإعمال مضاف، والهاء مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «ارتضي» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إعمال، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

إذا وقع اسمُ الفاعلِ صلَّةً للألف واللام عَمِلَ: ماضياً، ومستقبلاً، وحالاً؛ لوقوعه حينئذٍ مَوْقِعَ الفعلِ، إذ حَقَّ الصلة أن تكون جملة؛ فتقول: «هذا الضَّارِبُ زَيْدًا - الآن، أو غَدًا، أو أمسٍ».

هذا هو المشهور من قول النحويين، وزعم جماعة من النحويين - منهم الرُّمَّانِيُّ - أنه إذا وقع صلَّةٌ لـ «أل» لا يعمل إلا ماضياً، ولا يعمل مستقبلاً، ولا حالاً، وزعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقاً، وأن المنصوب بعده منصوبٌ بإضمار فعل، والعَجَبُ أن هذين المذهبين ذكرهما المصنَّفُ في «التسهيل»^(١)، وزعم ابنُه بدرُ الدين في شرحه أن اسم الفاعل إذا وقع صلة للألف واللام عَمِلَ: ماضياً، ومستقبلاً، وحالاً، باتفاقٍ، وقال بعد هذا أيضاً: ارتضى جميعُ النحويين إِعْمَالَه؛ يعني إذا كان صلة لأل.

٤٣٢ - فَعَالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ فِي كَثْرَةٍ عَنِ فَاعِلٍ بَدِيلٌ^(٢)

٤٣٣ - فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ وَفِي فَعِيلٍ قَلٌّ ذَا وَفَعِيلٍ^(٣)

يُصَاغُ للكثرة: فَعَالٌ، وَمِفْعَالٌ، وَفَعُولٌ، وَفَعِيلٌ، وَفَعِيلٌ؛ فيعمل عَمَلَ الفعلِ على حَدِّ

(١) «شرح التسهيل» للناظم ٧٢/٣ - ٧٣.

وقد ذكر المرادي قولين آخرين هما:

- أن المنتصب بعده مشبهُ بالمفعول؛ لأن «أل» ليست موصولة.

بل حرف تعريف، ودخولها يُبطل عمله؛ كما يُبطله التصغير والوصف؛ لأنه يبعد عن الفعل، وهذا مذهب الأخفش، وأصحاب الأخفش يقولون: إن قصد بـ«أل» العهد، فالنصب على التشبيه، وإن قصد معنى «الذي» فالنصب باسم الفاعل.

- أنه لا عمل له، والمنصوب بعده منصوبٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ!

«شرح المرادي» ٨٥٢/٢ - ٨٥٣.

(٢) «فعال» مبتدأ، وليس نكرة، بل هو علم على زنة خاصة «أو مفعال» معطوف عليه «أو فَعُول» معطوف على مفعال «في كثرة، عن فاعل» متعلقان بقوله: بدليل، الآتي «بدليل» خبر المبتدأ.

(٣) «فيستحق» الفاء للتفريع، يستحق: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المذكور من الصيغ «ما» اسم موصول: مفعول به ليستحق «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «من عمل» بيان لما «وفي فعيل» جار ومجرور متعلق بقوله: «قل» الآتي «قل» فعل ماضٍ «ذا» اسم إشارة: فاعل «قل» «وفعل» معطوف على فعيل.

اسم الفاعل، وإِعْمَالُ الثلاثة الأَوَّلِ أَكْثَرُ من إِعْمَالِ فَعِيلٍ وَفَعِيلٍ، وإِعْمَالُ فَعِيلٍ أَكْثَرُ من إِعْمَالِ فَعِيلٍ.

فمن إِعْمَالِ فَعْعَالٍ ما سمعه سيبويه من قول بعضهم: «أما العَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ»^(١)،^(٢)

وقول الشاعر: [الطويل]

ش ٢٥٨ - أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جَلَّالَهَا وَلَيْسَ بِوَلَّاجِ الْحَوَالِفِ أَعْقَلًا^(٣)
ف«العَسَلُ» منصوبٌ بـ«شَرَّابٍ»، و«جَلَّالَهَا» منصوبٌ بـ«لَبَّاسٍ».

(١) ذكر هذا المثال وأسند روايته عن العرب إلى سيبويه الثقة للإشارة إلى رد مذهب الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنه لا يجوز أن يتقدم معمول هذه الصفة عليها، وسيأتي ذكر ذلك في شرح الشاهد رقم ٢٥٩، وانظر كتاب سيبويه (١/٥٧).

(٢) «الكتاب» ١١١/١ ط. هارون.

(٣) البيت للفلاخ - بقاف مضمومة، وفي آخره خاء معجمة - ابن حزن بن جناب، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٦٨٨)، وابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٣٧٢).

اللغة: «إليها» إلى بمعنى اللام، أي: لها «جلالها» بكسر الجيم: جمع جل، وأراد به ما يُلبس في الحرب من الدرع ونحوها «ولاج» كثير الولوج، وهو الدخول «الخوالف» جمع خالفة، وهو في الأصل عمود الخباء، ولكنه أراد به هنا نفس الخيمة «أعقلا» مأخوذ من العقل، وهو التواء الرجل من الفزع، أو اصطكاك الركبتين، يريد أنه قوي النفس ثابت مقدم عندما يجدُّ الجد وقت حدوث الذعر.

المعنى: يقول: إنك لا تراني إلا مواخياً للحرب كثير لبس الدروع، لكثرة ما أقتحم نيران الحرب، وإذا حضرت الحرب واشتد أوارها فلست ألج الأخبية هرباً من الفرسان وخوفاً من ولوج المآزق، يصف نفسه بالشجاعة وملازمة الحرب.

الإعراب: «أخا» حال من ضمير مستتر في قوله: «بأرفع» في بيت سابق، وهو قوله:

فَإِنْ تَكُ فَاتَتْكَ السَّمَاءُ فَيَنْزِي بِأَرْفَعِ مَا حَوْلِي مِنَ الْأَرْضِ أَطْوَلًا

وأخا: مضاف، و«الحرب» مضاف إليه «لباساً» حال أخرى، أو صفة لأخا الحرب «إليها» جار ومجرور متعلق بلباس «جلالها» جلال: مفعول به لقوله: «لباساً» و«لباساً» و«جلال مضاف، وها ضمير الحرب مضاف إليه «وليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «بولاج» الباء زائدة، ولاج: خبر ليس، وولاج مضاف، و«الخوالف» مضاف إليه «أعقلا» خبر ثان ليس.

الشاهد فيه: قوله: «لباساً... جلالها» فإنه قد أعمل «لباساً» - وهو صيغة من صيغ المبالغة - إعمال الفعل؛ فنصب به المفعول - وهو قوله: «جلالها» - لاعتماده على موصوف مذكور في الكلام، وهو قوله: «أخا الحرب».

ومن إعمالٍ مفعالٍ قولُ بعض العرب: «إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكُهَا»^(١) فـ«بَوَائِكُهَا» منصوبٌ بـ«مِنْحَارٍ».

ومن إعمالٍ فَعُولٍ قولُ الشاعر: [الطويل]

ش ٢٥٩ - عَشِيَّةٌ سَعْدَى لَوْ تَرَاءَتْ لِرَاهِبٍ بِدُومَةٍ تَجْرُ دُونَهُ وَحَجِيجُ
قَلَى دِينَهُ وَاهْتِاجَ لِلشُّوقِ إِنَّهَا عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانَ الْعَزَاءِ هَيُوجُ^(٢)
فـ«إِخْوَانَ» منصوبٌ بـ«هَيُوج».

(١) «الكتاب» ١/١١٢.

(٢) «البيتان للراعي، وهما من شواهد الأسموني (رقم ٧٠١) وثانيتها من شواهد سيبويه (٥٦/١).

اللغة: «تراءت» ظهرت وبدت «لراهب» الراهب: عابد النصرى «دومة» حصن واقع بين المدينة المنورة والشام، ويسمى دومة الجندل «تجر» اسم جمع لتاجر، مثل شرب وصحب وسفر «حجيج» اسم جمع لحاج «قلَى» كره «اهتاج» ثار «الشوق» نزاع النفس إلى شيء.

المعنى: يقول: كان الأمر الفلاني في العشية التي لو ظهرت فيها سعدى لعابد من عباد النصرى مقيم بدومة الجندل وكان عنده تجار وحجاج يلتمسون ما عنده، لأبغض دينه وتركه وثار شوقاً لها.

الإعراب: «عشية» منصوب على الظرفية «سعدى» مبتدأ «لو» شرطية غير جازمة «تراءت» تراءى: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى سعدى «لراهب» جار ومجرور متعلق بتراءت، والجملة شرط «لو»، «بدومة» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لراهب «تجر» مبتدأ «دونه» دون: ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ودون مضاف، وضمير الغائب العائد إلى راهب مضاف إليه، و«حجيج» معطوف على «تجر» وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة أخرى لراهب «قلَى» فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على راهب «دينه» دين: مفعول به لقلَى، ودين مضاف، والهاء مضاف إليه، والجملة جواب «لو» وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «سعدى» وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة الظرف - وهو «عشية» - إليها «واهتاج» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى راهب، والجملة معطوفة على جملة الجواب «للشوق» جار ومجرور متعلق باهتاج «إنها» إن: حرف توكيد ونصب، وها: اسم «على الشوق» جار ومجرور متعلق بقوله: «هيوج» الآتي «إخوان» مفعول به لهيوج، وإخوان مضاف، و«العزاء» مضاف إليه «هيوج» خبر إن.

الشاهد فيه: قوله: «إخوان العزاء هيوج» حيث أعمل قوله: «هيوج» وهو من صيغ المبالغة إعمال الفعل؛ فنصب به المفعول، وهو قوله: «إخوان»، وهو معتمد على المسند إليه الذي هو اسم إن.

وفي البيت دليل على أن هذا العامل - وإن كان فرعاً عن الفعل - لم يضعف عن العمل في المعمول المتقدم عليه، ألا ترى أن قوله: «إخوان العزاء» متقدم مع كونه مفعولاً لقوله: «هيوج» وقد قدمنا أن قول العرب: =

ومن إعمال فَعِيلٍ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ: «إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دُعَاءٌ مِّنْ دَعَاةٍ»^(١) فدُعَاءٌ منصوبٌ بـ«سَمِيعٍ».

ومن إعمال فَعِلٍ ما أنشده سيبويه^(٢): [الكامل]

ش ٢٦٠ - حَذِرَ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنَ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ^(٣)
وقوله: [الوافر]

ش ٢٦١ - أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي جَحَاشُ الْكِرْمَلَيْنِ لَهَا قَدِيدٌ^(٤)
فـ«أُمُورًا» منصوبٌ بـ«حَذِرَ»، و«عِرْضِي» منصوبٌ بـ«مَزِقَ».

«أما العسلَ فأنا شرَّاب» الذي رواه سيبويه الثقة يدل على ذلك أيضًا، وأن هذا يرد ما ذهب إليه الكوفيون من أن معمول هذه الصفة لا يتقدم عليها، زعموا أنها فرع في العمل عن فرع؛ لأنها فرع عن اسم الفاعل، وهو فرع عن الفعل المضارع، وأن ذلك سبب في ضعفها، وأن ضعفها يمنع من عملها متأخرة، والجواب: أنه لا قياس مع النص.

(١) «توضيح المقاصد والمسالك» ٨٥٥/٢، «البهجة المرضية» ص ٢٣٦، وقد ذكره الناظم في «شرح الكافية» ١٠٣٧/٢ عن الثقات.

(٢) «الكتاب» ١١٣/١.

(٣) زعموا أن البيت مما صنعه أبو يحيى اللاهقي ونسبه للعرب، قال المازني: زعم أبو يحيى أن سيبويه سأله: هل تعدي العرب فَعِيلًا؟ قال: فوضعت له هذا البيت ونسبته إلى العرب، وأثبتته هو في كتابه، والبيت من شواهد سيبويه (٥٨/١) واستشهد به الأشموني (رقم ٧٠٣) وستعرف في شرح الشاهد الآتي (رقم ٢٦١) رأينا في هذه الأقصوصة.

الإعراب: «حذِرَ» خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: هو حذِرَ، أو نحوه، وفي حذِرَ ضمير مستتر فاعل «أُمُورًا» مفعول به لحذر «لا» نافية «تضير» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوارًا تقديره هي يعود إلى «أُمُورًا» هو فاعله، والجملة في محل نصب صفة لأُمُور «وَأَمِنَ» معطوف على حذِرَ، وفيه ضمير مستتر فاعل «ما» اسم موصول: مفعول به لآمن «ليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «منجيه» منجي: خبر ليس، ومنجي مضاف، والهاء مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «من الأقدار» جار ومجرور متعلق بمنج، وجملة «ليس» واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله: «حذِرَ أُمُورًا» حيث أعمل قوله: «حذِرَ» - وهو من صيغ المبالغة - عمل الفعل؛ فنصب به المفعول، وهو قوله: «أُمُورًا».

(٤) البيت لزيد الخيل، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٧٠٢)، وقد ذكره الأعمش الشنمري في شرحه لشواهد سيبويه (٥٨/١) ليبين أن أقصوصة اللاهقي لا تضر سيبويه.

٤٣٤ - وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلَ فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلَ^(١)

ما سوى المفرد هو المثنى والمجموع، نحو: الضَّارِبَيْنِ، والضَّارِبَتَيْنِ، والضَّارِبِينَ، والضَّرَابِ، والضَّوَارِبِ، والضَّارِبَاتِ، فحُكْمُهَا حُكْمُ الْمُفْرَدِ فِي الْعَمَلِ وَسَائِرِ مَا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ مِنَ الشُّرُوطِ؛ فَتَقُولُ: «هَذَا الضَّارِبَانِ زَيْدًا، وَهَؤُلَاءِ الْقَاتِلُونَ بَكْرًا»، وكذلك الباقي، ومنه قوله: [الرجز]

= اللغة: «جحاش» جمع جحش، وهو ولد الأتان، وهي أنثى الحمار «الكرملين» تثنية كرمل - بزنة زبرج - وهو ماء بجبل من جبلي طيء «فديد» صوت.

المعنى: يقول: بلغني أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضي والنيل منه بالطنع والقذح، وهم عندي بمنزلة الجحاش التي ترد هذا الماء وهي تصوت، يريد أنه لا يعبا بهم ولا يكثر لهم.

الإعراب: «أتاني» أتى: فعل ماضٍ، والنون للوقاية، والياء مفعول به «أنهم» أن: حرف توكيد ونصب، والضمير اسمه «مزقون» خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل أتى «عرضي» مفعول به لمزقون، ومضاف إليه «جحاش» خبر لمبتدأ محذوف، أي: هم جحاش، ونحو ذلك، وجحاش مضاف و«الكرملين» مضاف إليه «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فديد» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من «جحاش الكرملين».

الشاهد فيه: قوله: «مزقون عرضي» حيث أعمل «مزقون» وهو جمع مزق الذي هو صيغة مبالغة، إعمال الفعل؛ فنصب به المفعول، وهو قوله: «عرضي».

والعلماء رحمهم الله يذكرون هذا البيت في الاستشهاد على إعمال صيغة فعل كحذر، بعد ذكرهم بيت اللاحقي السابق ليردوا ما نسبته اللاحقي إلى سيبويه من أنه أخذ بيته الذي اختلقه له واستدل به في كتابه، وهو إنما يرمي بذلك إلى الطعن في كتاب سيبويه بأن فيه ما لا أصل له، وإنما أورد أئمة العربية هذا البيت ليبرهنوا على أن الذي أصله سيبويه من القواعد جار على ما هو ثابت معروف في لسان العرب الذين يوثق بلسانهم وينسب القول إليهم، فلا يضره أن يكون في كتابه شاهد غير معروف النسبة أو مختلق، وسيبويه إنما ذكر بيت اللاحقي مثلاً لا شاهداً؛ لأن القاعدة ثابتة بدونه.

(١) «وما» اسم موصول مبتدأ «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول، وسوى مضاف، و«المفرد» مضاف إليه «مثله» مثل: مفعول ثانٍ لجعل مقدم عليه «جعل» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو المفعول الأول، والجملة من جعل ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ «في الحكم» جار ومجرور متعلق بجعل «والشروط» معطوف بالواو على الحكم «حيثما» حيث: ظرف متعلق بجعل، وما: زائدة «عمل» فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جر بإضافة «حيث» إليها.

ش ٢٦٢ - أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرُقِ الْحَمِي (١)

[أصله: الحَمَامِ]، وقوله: [الرمل]

ش ٢٦٣ - ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفْرٌ ذَنْبَهُمْ غَيْرُ فُخْرٍ (٢)
٤٣٥ - وَأَنْصَبَ بِذِي الإِعْمَالِ تَلَوًّا وَأَخْفِضَ وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي (٣)

(١) البيت للعجاج من أرجوزة طويلة، وهو من شواهد سيبويه في «باب ما يحتمل الشعر» وانظره في كتاب سيبويه (٨/١، ٦٦) والأشموني (رقم ٧٠٧).

اللغة: «أوالف» جمع آفة؛ وهو اسم الفاعل المؤنث، وفعله: ألف يألف، بوزن علم يعلم، ومعناه أحب، ووقع في كتاب سيبويه مرة: «قواطناً» وهو جمع قاطنة، ومعناه ساكنة «مكة» اسم لبلد الله الحرام «ورق» جمع ورقاء، وهي أنثى الأورق، وأراد الحمام الأبيض الذي يضرب لونه إلى سواد «الحمي» بفتح الحاء وكسر الميم: أصله الحمام، فحذف الميم في غير النداء ضرورة ثم قلب الكسرة فتحة والألف ياء. الإعراب: «أوالفًا» حال من القاطنات المذكور في بيت سابق، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «مكة» مفعول به لأوالف «من ورق» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأوالف، وورق مضاف، و«الحمي» مضاف إليه، وانظر باب الترخيم الآتي.

الشاهد فيه: قوله: «أوالفًا مكة» حيث نصب مكة بأوالف الذي هو جمع تكسير لاسم الفاعل.

(٢) البيت لطرفة بن العبد البكري، من قصيدة له مطلعها:

أَصْحَوْتُ الْيَوْمَ أُمَّ شَأَقْتِكَ هِرْ
وَمِنْ الْحُبِّ جُنُونٌ مُسْتَعْرِزْ

وهو من شواهد سيبويه (٨/١) والأشموني (رقم ٧٠٦).

اللغة: «غفر» جمع غفور «فخر» جمع فخور، مأخوذ من الفخر، وهو المباهاة بالمكانم والمآثر والمنابع. الإعراب: «زادوا» فعل وفاعل «أنهم» أن: حرف توكيد ونصب، والضمير اسمه «في قومهم» الجار والمجرور متعلق بـ «زادوا»، وقوم مضاف، والضمير مضاف إليه «غفر» خبر أن، وفيه ضمير مستتر فاعل «ذنبهم» ذنب: مفعول به لغفر، وذنب مضاف، والضمير مضاف إليه، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لـ «زادوا»، والتقدير: ثم زادوا غفرانهم ذنوب قومهم «غير» خبر ثان لأن، وغير مضاف، و«فخر» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «غفر ذنبهم» حيث أعمل قوله: «غفر» الذي هو جمع غفور الذي هو صيغة مبالغة، إعمال الفعل؛ فنصب به المفعول، وهو قوله: «ذنبهم».

(٣) «وانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بذي» جار ومجرور متعلق بانصب، وذو مضاف، و«الإعمال» مضاف إليه «تلوًّا» مفعول به لانصب «واخفض» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وهو» ضمير منفصل مبتدأ «لنصب» جار ومجرور متعلق بقوله: «مقتضي» الآتي في آخر =

يجوز في اسمِ الفاعلِ العاملِ إِصَابَتُهُ إِلَى ما يليه من مفعولٍ وَنَصْبُهُ لَهُ^(١)، فتقول: «هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٌ، وَضَارِبٌ زَيْدٌ» فَإِنْ كَانَ لَهُ مَفْعُولَانِ وَأَصْفَتُهُ إِلَى أَحَدِهِمَا وَجِبَ نَصْبُ الْآخَرِ؛ فتقول: «هَذَا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهَمًا، وَمُعْطِي دِرْهَمٍ زَيْدًا».

٤٣٦ - وَأَجْرُزٌ أَوْ أَنْصَبَ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضَ كـ «مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا مَنْ نَهَضَ»^(٢)

يجوز في تابع معمولٍ اسمِ الفاعلِ المجرورِ بالإضافة: الجُرُّ، والنصبُ، نحو: «هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَعَمْرٌ»؛ فالجرُّ مراعاةٌ للفظ، والنصبُ على إضمارِ فِعْلٍ - وهو الصحيح - والتقدير: «ويضربُ عمرًا»^(٣)، أو مراعاةً لمحلِّ المخفوض، وهو المشهور^(٤)، وقد رُوِيَ بالوجهين قولُه: [الكامل]

= البيت، ونصب مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «سواء» سوى: ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول، وسوى مضاف، والهاء مضاف إليه «مقتضي» خبر المبتدأ الذي هو الضمير المنفصل.

(١) وأما غير العامل - وهو الذي يُراد به الماضي - فإضافته متعيّنة!

وتقديمه النصب يُوحى بأنه أولى، وهو ظاهر كلام سيبويه.

وقال الكسائي: هما سواء.

وقيل: الإضافة أولى للخفة.

وَأَسْتَدِلُّ لِلأولِ بِأَنْ حَفِصًا انْفَرَدَ بِأَنَّهُ قَرَأَ ﴿إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرِهِ﴾ [الطلاق: ٣] وسائر العشرة وروايتهم قرؤوا ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ «النشر» ٢/٢٩٦.

وقد قرأ أبو عمرو ويعقوب البصريان ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾ و﴿مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾ [الزمر: ٣٨]،

وقرأ الباقر من العشرة بغير تنوين وخفض «ضُرِّهِ» و«رَحْمَتِهِ». «النشر» ٢/٢٧٦.

(٢) «اجرر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» عاطفة «انصب» فعل أمر، وفيه ضمير

مستتر وجوباً تقديره أنت فاعله «تابع» تنازعه الفعلان قبله، وكل منهما يطلبه مفعولاً، وتابع مضاف،

و«الذي» اسم موصول: مضاف إليه «انخفض» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود

إلى الذي، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

(٣) وهو قول سيبويه في «الكتاب» ١/١٧١ - ١٧٢ قال: ولو قلت: «هذا ضارب عبد الله وعمرًا» جاز على

إضمار فعل، أي: وضرب زيداً.

(٤) وهو قول الناظم في «شرح الكافية» ٢/١٠٤٧ حيث قال:

ولك في المعطوف على ما خُفِضَ بإضافته إليه:

الجُرُّ حملاً على اللفظ، والنصبُ حملاً على الموضع... ولا حاجةً إلى تقدير ناصبٍ غير ناصبِ المعطوفِ

عليه، وإن كان التقدير قول سيبويه!

ش ٢٦٤ - الْوَاهِبُ الْمِئَةُ الْهَجَانِ وَعَبْدُهَا عُوذًا تُزَجِّي بَيْنَهَا أَظْفَالَهَا^(١)

بنصب «عَبْدٍ» وَجَرُّهُ، وَقَالَ الْآخِرُ: [الْبَسِط]

ش ٢٦٥ - هَلْ أَنْتَ بَاعَتْ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدٍ رَبِّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقٍ^(٢)

= «شرح الكافية الشافية» لابن مالك. حققه وقدم له: د. عبد المنعم أحمد هريدي. الأستاذ المشارك في معهد اللغة العربية لغير الناطقين بها: جامعة أم القرى - مكة المكرمة. دار المأمون للتراث. ط ١: ١٤٠٢/١٩٨٢.

(١) البيت للأعشى ميمون بن قيس.

اللغة: «الواهب» الذي يعطي بلا عوض «الهجان» بكسر الهاء: البيض، وهو لفظ يستوي فيه المذكور والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع، وإنما خص الهجان بالذكر لأنها أكرم الإبل عندهم «عوذًا» جمع عائد، وهي الناقة إذا وضعت وبعد ما تضع أيامًا حتى يقوى ولدها، وسميت عائدًا لأن ولدها يعوذ بها، أي: يلجأ إليها، وهو جمع غريب، ويندر مثله في العربية «تزجي» تسوق.

المعنى: يمدح قيسًا بأنه يهب المئة من النوق البيضاء العهد بالنتاج مع أولادها ورعاتها.

الإعراب: «الواهب» يجوز أن يكون مجرورًا نعتًا لقيس المذكور في بيت سابق على بيت الشاهد، ويجوز أن يكون مرفوعًا على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو الواهب... إلخ، وفي الواهب ضمير مستتر يعود على قيس فاعل، والواهب مضاف، و«المئة» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «الهجان» بالجر بإضافة المئة إليه على مذهب الكوفيين الذين يرون تعريف اسم العدد وتعريف المعدود معًا، أو نعت له على اللفظ «وعبدها» يُروى بالنصب وبالجر؛ فأما الجر فعلى العطف على لفظ المئة، وأما النصب فعلى العطف على محله، أو بإضمار عامل، ويصح تقدير هذا العامل فعلاً كما يصح تقديره وصفًا منونًا «عوذًا» نعت للمئة، وهو تابع للمحل «تزجي» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازًا تقديره هي يعود على المئة فاعل «بينها» بين: ظرف متعلق بتزجي، وبين مضاف، وها: مضاف إليه «أطفالها» أطفال: مفعول به لتزجي، وأطفال مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى النوق مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «وعبدها» فإنه رُوي بالوجهين: الجر، والنصب؛ تبعًا للفظ الاسم الذي أُضيف إليه اسم الفاعل أو محله، وقد بينا وجه كل واحد منهما كما بينا ما يجوز من تقدير العامل على رواية النصب.

(٢) هذا البيت من الشواهد المجهول قائلها، ويقال: إنه من صنع النحويين، وهو من شواهد سيبويه (١/٨٧)، والأشموني (رقم ٧٠٨).

اللغة: «باعث» مرسل «دينار» اسم رجل، أو اسم جارية، أو هو اسم لقطعة النقد المعروفة، والأول أولى؛ لكونه قد عطف عليه «عبد رب» ويُنَّ أنه أخو عون بن مخراق.

الإعراب: «هل» حرف استفهام «أنت» مبتدأ «باعث» خبر المبتدأ، و«باعث مضاف، و«دينار» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله «لحاجتنا» الجار والمجرور متعلق بباعث، وحاجة مضاف، ونا: مضاف إليه =

بنصب «عَبْدٌ» [عَظْفًا] على محل «دينار» أو على إضمار فعل، والتقدير: «أو تبعث عَبْدَ رَبِّ».

٤٣٧ - وَكُلُّ مَا قَرَّرَ لِاسْمِ فَاعِلٍ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلا تَفَاضِلٍ (١)

٤٣٨ - فَهُوَ كَفِعْلِ صِيغٍ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كـ «المُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي» (٢)

جميع ما تَقَدَّمَ في اسم الفاعل - من أنه إن كان مجرداً عَمِلَ إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال، بشرط الاعتماد، وإن كان بالألف واللام عمل مطلقاً - يَثْبُتُ لاسم المفعول،

= «أو» عاطفة «عبد» يروى بالنصب على أنه معطوف على دينار باعتبار محله، أو على أنه معمول لعامل مقدر، وهذا العامل يجوز أن تقدره فعلاً، أي: تبعث عبد رب، ويجوز أن تقدره وصفاً منوناً، أي: باعث عبد رب، وعبد مضاف، و«رب» مضاف إليه «أخا» صفة لعبد أو عطف بيان عليه، وأخا مضاف، و«عون» مضاف إليه «ابن» صفة لعون، وابن مضاف، و«مخراق» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «أو عبد... عون» حيث عطف بالنصب على محل ما أضيف إليه اسم الفاعل، كما بيّناه في الإعراب، ويجوز فيه وجه ثان: وهو الجر بالعطف على اللفظ، وقد مر تفصيل ذلك في البيت السابق. ومثله قول رجل من قيس عيلان (وأنشده سيبويه ٨٧/١):

فَبَيْنَا نَحْنُ نَطْلُبُهُ أَتَانَا مَعْلَقَ وَفِضَّةٍ وَزَنَادَ رَاعٍ

فنصب «زنادر» بالعطف على محل «وفضة» والوفضة: الكنانة التي توضع فيها السهام.

(١) «وكل» مبتدأ، وكل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «قرر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة «لاسم» جار ومجرور متعلق بقرر، واسم مضاف، و«فاعل» مضاف إليه «يعطى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو المفعول الأول «اسم» مفعول ثان ليعطى، واسم مضاف، و«مفعول» مضاف إليه، وجملة الفعل ومفعوليها في محل رفع خبر المبتدأ «بلا تفاضل» الجار والمجرور متعلق ب«يعطى» و«لا» التي هي هنا اسم بمعنى غير مضاف، و«تفاضل» مضاف إليه، وقد سبق نظيره مراراً.

(٢) «فهو» ضمير منفصل مبتدأ «كفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «صيع» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جر صفة لفعل «للمفعول» جار ومجرور متعلق بصيع «في معناه» الجار والمجرور متعلق بما تضمنه الكاف في قوله: كفعل، من معنى التشبيه، ومعنى مضاف، والضمير مضاف إليه «كالمعطى» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً، و«أل» في قوله: «المعطى» موصولة مبتدأ يكون إعرابها على ما بعدها، وفي «المعطى» ضمير مستتر يعود على «أل» نائب فاعل، وهذا الضمير مفعول أول «كفافاً» مفعول ثان للمعطى، وجملة «يكتفي» من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو آل الموصولة.

فتقول: «أَمْضَرُوبُ الزَّيْدَانِ - الْآنَ، أَوْ غَدًا»، أو «جَاءَ الْمَضْرُوبُ أَبُوهُمَا - الْآنَ، أَوْ غَدًا، أَوْ أُمْسٍ».

وحكمه في المعنى والعملِ حُكْمُ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ، فيرفع المفعول كما يرفعه فَعْلُهُ؛ فكما تقول: «ضَرِبَ الزَّيْدَانِ» تقول: «أَمْضَرُوبُ الزَّيْدَانِ؟» وإن كان له مفعولان رَفَعَ أَحَدَهُمَا وَنَصَبَ الْآخَرَ، نحو: «الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي» فالمفعول [الأول] ضمير مستتر عائد على الألف واللام، وهو مرفوع لقيامه مَقَامَ الْفَاعِلِ، و«كَفَافًا» المفعول الثاني.

٤٣٩ - وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَعْنَى كَـ «مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ»^(١)

يجوز في اسم المفعول أن يُضَافَ إِلَى مَا كَانَ مَرْفُوعًا بِهِ، فتقول في قولك: «زَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ»: «زَيْدٌ مَضْرُوبٌ الْعَبْدِ»، فتضيف اسم المفعول إلى ما كان مرفوعاً به، ومثله: «الْوَرَعُ مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ»، والأصل: «الْوَرَعُ مَحْمُودٌ مَقَاصِدُهُ»، ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل^(٢)، فلا تقول: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبِ الْأَبِ زَيْدًا» تريد: «ضَارِبِ أَبُوهُ زَيْدًا».



(١) «وقد» حرف تقليل «يضاف» فعل مضارع مبني للمجهول «ذا» نائب فاعل يضاف «إلى اسم» جار ومجرور متعلق بـ«يضاف» «مرتفع» صفة لاسم «معنى» تمييز، أو منصوب بنزع الخافض «كمحمود» الكاف اسم بمعنى مثل خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك مثل، محمود: خبر مقدم، ومحمود مضاف، و«المقاصد» مضاف إليه «الورع» مبتدأ مؤخر.

(٢) اسم الفاعل إما أن يكون فعله قاصراً، كضامر وطاهر، وإما أن يكون فعله متعدياً لواحد، كراحم وضارب، وإما أن يكون فعله متعدياً لاثنين، كالمعطي والسائل، فإن كان اسم الفاعل من فعل قاصر، جازت إضافته إلى مرفوعه إجمالاً إن أريد به الدوام، ويصير حينئذ صفة مشبهة، كضامر البطن وطاهر النفس ومانع الجار وحامي الذمار، وإن كان من فعل متعد لاثنين، امتنعت إضافته لمرفوعه إجمالاً، وإن كان من فعل متعد لواحد، فللنحاة فيه ثلاثة أقوال: أولها: لا يجوز أن يضاف لمرفوعه مطلقاً، وهو رأي جمهرة النحاة. وثانيها: تجوز إضافته لمرفوعه إن لم يلتبس فاعله بمفعوله، كالمثال الذي ذكره الشارح. وثالثها: تجوز إضافته إن حذف مفعوله، وهو رأي ابن عصفور، ويشهد له قول الشاعر:

مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبِ ظَلَامًا وَإِنْ ظَلَمًا وَلَا الْكَرِيمُ بِمَنَاعٍ وَإِنْ بَخِيلًا

فقد أضاف «الراحم» إلى «القلب» وأصله فاعله.

أَبْنِيَّةُ الْمَصَادِرِ

٤٤٠ - فَعَلٌ قِيَاسٌ مَصْدَرِ الْمُعْدَى مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَـ «رَدَّ رَدًّا»^(١)
 الفعل الثلاثي [المتعدي] يجيء مَصْدَرُهُ على «فَعْلٍ» قياساً مُطَرِّدًا، نصَّ على ذلك سيبويه
 في مواضع^(٢)؛ فتقول: رَدَّ رَدًّا، وَضَرَبَ ضَرْبًا، وَفَهِمَ فَهْمًا، وزعم بعضهم أنه لا ينقاسُ،
 وهو غير سديد.

٤٤١ - وَفَعِلَ اللَّازِمُ بِأَبْنِيَّةِ فَعَلٍ كَفَرِحَ وَكَجَوَى وَكَشَلَلُ^(٣)
 أي: يجيء مصدر فَعِلَ اللّازِمِ على فَعَلٍ قياساً، كَفَرِحَ فَرِحًا، وَجَوِيَ جَوَى، وَشَلَّتْ يَدُهُ
 شَلًّا^(٤).

- (١) «فعل» مبتدأ «قياس» خبر المبتدأ، وقياس مضاف، و«مصدر» مضاف إليه، ومصدر مضاف، و«المتعدي» مضاف إليه، وأصله نعت لمحذوف، أي: مصدر الفعل المتعدي «من ذي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المتعدي، وذي مضاف، و«ثلاثة» مضاف إليه «كرد» الكاف جارة لقول محذوف، رد: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه «رَدًّا» مفعول مطلق.
 (٢) لم ينصَّ على ذلك حرفيًا بل استنبط المصنّف ذلك من كلام سيبويه رحمه الله، فقد قال سيبويه في «الكتاب» ٥/٤:

هذا بناء الأفعال التي هي أعمالٌ تعدّك إلى غيرك، وتوقعها به، ومصادرُها:
 فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: على «فَعَلٌ يَفْعَلُ»، و«فَعَلٌ يَفْعَلُ»، و«فَعِلَ يَفْعَلُ»، ويكون المصدرُ «فَعْلًا»، والاسمُ «فاعلاً» ١هـ.

واعلم أن المصنّف لم يضبط عبارته بشأن ما ذكر من القياس، فمذهب سيبويه والأخفش أنه لا يُقاسُ مع وجود السماع. وقال الفراء - كما في ظاهر كلامه -: يجوز القياس مع ورود السماع بغيره.
 انظر: «شرح المرادي» ٨٦٢/٢، و«شرح الأشموني» ٥٩٩/٢.

- (٣) «وفعل» مبتدأ أول «اللازم» نعت «بابه» باب: مبتدأ ثان، وباب مضاف، والهاء مضاف إليه «فعل» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «كفرح» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «وكجوى وكشلال» معطوفان على كفرح.
 (٤) يُسْتثنى من ذلك ما دل على لون، فإن الغالب على مصدره «الفُعْلَةُ»؛ كقولك: سَمِرَ سُمْرَةً، وَشَهَبَ شُهْبَةً. وكذا ما دل على «حرفة» فقياسه «الفُعَالَةُ»؛ كقولك: وَلِيَّيَ وَلَايَةً.

- ٤٤٢ - وَفَعَلَ اللَّازِمُ مِثْلَ قَعَدَا لَهُ فُعُولٌ بِأَطْرَادٍ كَعَدَا^(١)
 ٤٤٣ - مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالًا أَوْ فَعَلَانًا فَآذِرٍ أَوْ فَعَالًا^(٢)
 ٤٤٤ - فَأَوَّلُ لِيذِي امْتِنَاعٍ كَأَبِي وَالثَّانِي لِّلَّذِي اقْتَضَى تَقْلُبًا^(٣)
 ٤٤٥ - لِلدَّاءِ فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ وَشَمَلٌ سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهْلٍ^(٤)

يأتي مصدر فَعَلَ اللّازِمِ على فُعولٍ قياساً، فتقول: «قَعَدَ قُعُودًا، وَعَدَا عُذُودًا، وَبَكَرَ بُكُورًا».

وأشار بقوله: «ما لم يكن مستوجباً فِعَالًا.. إلى آخره» إلى أنه إنما يأتي مصدره على فُعولٍ إذا لم يستحقَّ أن يكون مصدره على: فِعَالٍ، أَوْ فَعَلَانٍ، أَوْ فُعَالٍ. فالذي استحقَّ أن يكون مصدره على فِعَالٍ هو: كل فعلٍ دلَّ على امتناع، كأبي إِبَاءٍ، وَنَفَرٍ نِفَارًا، وَشَرَدَ شِرَادًا، و[هذا] هو المراد بقوله: «فَأَوَّلُ لِيذِي امْتِنَاعٍ».

(١) «وفعل» مبتدأ أول «اللازم» نعت «مثل» حال من الضمير المستتر في اللازم، ومثل مضاف، و«قعدا» قصد لفظه: مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فُعول» مبتدأ ثان مؤخر، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «باطراد» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر «كعدا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كعدا.

(٢) «ما» مصدرية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه «مستوجباً» خبر يكن، وفي مستوجب ضمير مستتر فاعل «فعالاً» مفعول به لمستوجباً «أو فعلاً» معطوف على قوله: «فعالاً» «فادر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه لا محل لها من الإعراب «أو فعالاً» معطوف على قوله: «فعالاً».

(٣) «فأول» مبتدأ «الذي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وذي مضاف، و«امتناع» مضاف إليه «كأبي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «والثان» مبتدأ «للذي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «اقتضى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه «تقلباً» مفعول به لاقتضى، والجملة لا محل لها صلة.

(٤) «للداء» قصر ضرورة: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فعال» مبتدأ مؤخر «أو» عاطفة «لصوت» جار ومجرور معطوف على قوله: للداء «وشمل» فعل ماض «سيراً» مفعول به مقدم على الفاعل «وصوتاً» معطوف عليه «الفعليل» فاعل شمل «كصهل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كصهل.

والذي استحق أن يكون مصدره على فَعْلَان هو: كلُّ فعلٍ دلَّ على تَقَلُّبٍ، نحو: «طافَ طَوْفَانًا، وَجَالَ جَوْلَانًا، وَنَزَا نَزْوَانًا»، وهذا معنى قوله: «والثان للذي اقتضى تقلباً».

والذي استحق أن يكون مصدره على فُعَال هو: كلُّ فعلٍ دلَّ على داء، أو صوت، فمثالُ الأول: «سَعَلَ سُعَالًا، وَزُكِمَ زُكَامًا، وَمَسَى بَطْنُهُ مَسَاءً».

ومثالُ الثاني: «نَعَبَ الغرابُ نُعَابًا، وَنَعَقَ الراعي نُعَاقًا، وَأَزَّتِ القِدْرُ أَزَازًا» وهذا هو المرادُ بقوله: «للدَّاءُ فُعَالٌ أو لصوت»⁽¹⁾.

وأشار بقوله: «وشمل سيراً وصوتاً الفَعِيلُ» إلى أن فَعِيلًا يأتي مصدرًا لما دلَّ على سَيْرٍ، ولِما دلَّ على صَوْتٍ؛ فمثالُ الأول: ذَمَلَّ ذَمِيلًا، وَرَحَلَ رَحِيلًا، ومثالُ الثاني: نَعَبَ نَعِيْبًا، وَنَعَقَ نَعِيْقًا، [وَأَزَّتِ القِدْرُ أَزِيْرًا، وَصَهَلَتِ الخيلُ صَهِيْلًا]⁽²⁾.

٤٤٦ - فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعْلًا كَسَهَلَ الأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزَلًا⁽³⁾

إذا كان الفعل على فُعَلٍ - [ولا يكون إلا لازماً] - يكون مصدره عَلَى فُعُولَةٍ، أو عَلَى فَعَالَةٍ، فمثالُ الأول: سَهَلَ سُهُولَةٌ، وَصَعَبَ صُعُوبَةٌ، وَعَذَبَ عَذُوبَةٌ، ومثالُ الثاني: جَزَلُ جَزَالَةٌ، وَفَضَحَ فَضَاحَةٌ، وَضَحَمَ ضَحَامَةٌ.

٤٤٧ - وَمَا أَتَى مُخَالَفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النُّقْلُ كَسُخِطَ وَرَضِيَ⁽⁴⁾

(1) وقد يجتمع «فُعَالٌ» و«فَعِيلٌ»، تقول: نَعَبَ الغرابُ نُعَابًا ونَعِيْبًا، وَنَعَقَ نَعِيْقًا ونُعَاقًا، وَأَزَّتِ القدرُ أَزِيْرًا وَأَزَازًا.

وهذا - كما ترى - لِمَا دلَّ على صوتٍ، لا لِمَا دلَّ على داء.

(2) ويُسْتَنَى من «فَعَلٍ» اللازم ما دلَّ على حرفَةٍ، فالقياسُ فيه، «فَعَالَةٌ»؛ كقولك: نَجَرَ تجارةً، وأَمَرَ إمارةً.

(3) «فُعُولَةٌ» مبتدأ «فَعَالَةٌ» معطوف عليه بإسقاط العاطف «لفعلاً» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «كسهل» الكاف جارة لقول محذوف، وسهل: فعل ماضٍ «الأمر» فاعل سهل «وزيد» مبتدأ، والجملة من «جزلاً» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(4) «وما» اسم شرط: مبتدأ «أتى» فعل ماضٍ، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه «مخالفًا» حال من الفاعل المستتر «لما» جار ومجرور متعلق بمخالف، والجملة من «مضى» وفاعله الضمير المستتر فيه لا محل لها صلة «ما» المجرور محلاً باللام «فبابه» الفاء واقعة في جواب الشرط، باب: مبتدأ، وباب مضاف، والهاء مضاف إليه «النقل» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر اسم الشرط المبتدأ به.

يعني أن ما سبق ذكْرُهُ في هذا الباب هو القياسُ الثابتُ في مصدر الفعل الثلاثي، وما ورد على خلاف ذلك فليس بِمَقْيَسٍ، بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع، نحو: سَخَطَ سَخَطًا، وَرَضِيَ رِضًا، وَدَهَبَ دَهَابًا، وَشَكَرَ شُكْرًا، وَعَظَّمَ عَظْمَةً.

- ٤٤٨ - وَعَيْرُ ذِي ثَلَاثَةِ مَقْيَسٍ مَصْدَرِهِ كَقُدْسِ التَّقْدِيسِ (١)
 ٤٤٩ - وَزَكَّهُ تَرْكِيَةً وَأَجْمَلًا إِجْمَالَ مَنْ تَجَمَّلًا تَجْمَلًا (٢)
 ٤٥٠ - وَاسْتَعِيدَ اسْتِعَادَةً ثُمَّ أَقِمَ إِقَامَةً وَعَالِبًا ذَا التَّلَاذُمِ (٣)
 ٤٥١ - وَمَا يَلِي الْأَخْرُ مَدًّا وَافْتَحَا مَعَ كَسْرِ تَلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتَحَا (٤)
 ٤٥٢ - بِهَمْزٍ وَضَلٍ كَاصْطَفَى وَضُمَّ مَا يَزْبَعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمَّمَا (٥)

(١) «وغير» مبتدأ أول، وغير مضاف، و«ذي» مضاف إليه، و«ذي» مضاف، و«ثلاثة» مضاف إليه «مقيس» مبتدأ ثان، ومقيس مضاف، ومصدر من «مصدره» مضاف إليه، ومصدر مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «كقدس» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المضاف إليه «التقديس» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٢) «وزكّه» زك: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «تركيه» مفعول مطلق «وأجملاً» فعل أمر، وألفه منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إجمال» مفعول مطلق، وإجمال مضاف، و«من» اسم موصول مضاف إليه «تجملاً» مصدر تقدم على عامله «تجملاً» فعل ماض، وألفه للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجمله لا محل لها صلة «من».

(٣) «وغالباً» حال تقدم على صاحبه، وهو الضمير المستتر في قوله: «لزم» الآتي في آخر البيت «ذا» اسم إشارة: مبتدأ «التا» قصر للضرورة: بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة، والجمله من «لزم» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٤) «وما» اسم موصول: مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: مد، الآتي «يلمي» فعل مضارع «الآخر» فاعل يلمي، ومفعوله محذوف، أي: ما يليه الآخر، والجمله لا محل لها صلة «مد» فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وافتحا» الواو عاطفة، افتتحا: فعل أمر، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة، وفيه ضمير مستتر وجوباً فاعل «مع» ظرف متعلق بمد، ومع مضاف، و«كسر» مضاف إليه، وكسر مضاف، و«تلو» مضاف إليه، وتلو مضاف، و«الثان» مضاف إليه «مما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «تلو» والجمله من «افتتحا» ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً بمن.

(٥) «بهمز» جار ومجرور متعلق بافتتحا في البيت السابق، وهمز مضاف، و«وصل» مضاف إليه «كاصطفي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «وضم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت =

ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْأَيَّاتِ مَصَادِرَ غَيْرِ الثَّلَاثِي (١)، وَهِيَ مَقْيَسَةٌ كُلِّهَا.

فَمَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فَعَّلَ، فِيمَا أَنْ يَكُونَ صَحِيحاً أَوْ مَعْتِلاً:

فَإِنْ كَانَ صَحِيحاً فَمَصْدَرُهُ عَلَى تَفْعِيلٍ، نَحْوُ: «قَدَّسَ تَقْدِيساً»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمْ

يَأْتِنَا كِذَابًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وَيَأْتِي - أَيْضاً - عَلَى وَزْنِ فِعَالٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَذَّبُوا

بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾ [النبأ: ٢٨]، وَيَأْتِي عَلَى فِعَالٍ بِتَخْفِيفِ الْعَيْنِ، وَقَدْ قُرِئَ: «وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا»

بِتَخْفِيفِ الذَّالِ (٢).

وَإِنْ كَانَ مَعْتِلاً فَمَصْدَرُهُ كَذَلِكَ، لَكِنْ يُحذف ياء التفعيل، وَيَعْوِضُ عَنْهَا التَّاءُ؛ فَيَصِيرُ

مَصْدَرُهُ عَلَى تَفْعِلَةٍ (٣)، نَحْوُ: «زَكَّى تَزْكِيَةً»، وَنَدَرَ مَجِيئُهُ عَلَى تَفْعِيلٍ، كَقَوْلِهِ: [الرجز]

= «مَا» اسْمٌ مَوْصُولٌ: مَفْعُولٌ بِهِ لِضْمٍ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ «يُرِيعُ» وَفَاعِلُهُ الْمُسْتَتِرُ فِيهِ لَا مَحَلَّ لَهَا صَلَةٌ «فِي أَمْثَالِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِضَمٍّ، وَأَمْثَالٌ مُضَافٌ، وَقَوْلُهُ: «قَدْ تَلَمَّمَا» قَصْدُ لَفْظِهِ: مُضَافٌ إِلَيْهِ.

(١) وَشَمِلَ مَزِيدَ الثَّلَاثِي، وَرِبَاعِي الْأَصُولِ، وَمَزِيدَ الرَّبَاعِي.

(٢) قَالَ أَبُو حِيَّانٍ فِي «الْبَحْرِ الْمَحِيطِ» ٤٠٦/٨:

وَقَرَأَ عَلِيٌّ وَعَوْفُ الْأَعْرَابِيِّ وَأَبُو رَجَاءٍ وَالْأَعْمَشُ وَعَيْسَى بِخِلَافٍ عَنْهُ بِخَفِّ الذَّالِ.

قَالَ صَاحِبُ اللُّوَامِعِ: عَلِيٌّ وَعَيْسَى الْبَصْرَةُ وَعَوْفُ الْأَعْرَابِيِّ (كِذَابًا) كِلَاهِمَا بِالتَّخْفِيفِ.

وَذَلِكَ لِغَةِ الْيَمَنِ بِأَنْ يَجْعَلَ مَصْدَرَ «كَذَّبَ» مُخَفَّفاً «كِذَابًا» بِالتَّخْفِيفِ مِثْلَ «كُتِبَ كِتَابًا»، فَصَارَ الْمَصْدَرُ هُنَا

مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ لَفْظِهِ مِثْلَ أُعْطِيَتْهُ عَطَاءً. انْتَهَى. وَقَالَ الْأَعْمَشِيُّ:

فَصَدَّقْتُهَا وَكَذَّبْتُهَا وَالْمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُهُ

انْتَهَى بِطَوْلِهِ مِنْ «الْبَحْرِ الْمَحِيطِ».

وَقَالَ ابْنُ الْجَزْرِيِّ فِي «النَّشْرِ» ٣٠٣/٢: وَاخْتَلَفُوا فِي ﴿وَلَا كِذَابًا﴾ [النبأ: ٣٥] فَقَرَأَ الْكَسَائِيُّ بِتَخْفِيفِ

الذَّالِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ [مِنْ الْعَشْرَةِ] بِتَشْدِيدِهَا. وَاتَّفَقُوا عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾ [النبأ: ٢٨]

فِي هَذِهِ السُّورَةِ أَنَّهُ بِالتَّشْدِيدِ لَوْجُودِ فِعْلِهِ مَعَهُ.

(٣) مَجِيءُ مَصْدَرِ فِعْلِ الْمَضْعَفِ الْعَيْنِ عَلَى مِثَالِ التَّفْعِلَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ: وَاجِبٌ، وَكَثِيرٌ، وَنَادِرٌ، فَأَمَّا الْوَاجِبُ

فَيَكُونُ فِي مَصْدَرِ الْمَعْلِ اللَّامِ مِنْهُ، نَحْوُ: زَكَّى تَزْكِيَةً، وَوَفَى تَوْفِيَةً، وَأَدَى تَأْدِيَةً، وَأَمَّا الْكَثِيرُ فَيَكُونُ فِي

مَهْمُوزِ اللَّامِ مِنْهُ، نَحْوُ: خَطَأَتْهُ تَخْطِئَةً، وَهَنَأَتْهُ تَهْنِئَةً، وَحَلَأَتْهُ تَحْلِئَةً، وَجَزَأَتْهُ تَجْزِئَةً، وَنَشَأَتْهُ تَنْشِئَةً، وَأَمَّا

النَّادِرُ فَيَكُونُ فِي الصَّحِيحِ اللَّامِ مِنْهُ، نَحْوُ: قَدَّمَ تَقَدَّمَ، وَجَرَّبَ تَجْرِبَةً، وَجَاءَ فِي الْمَضَاعِفِ نَحْوُ: حَلَلْتَهُ

تَحَلَّلْتَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ وَضَّ اللَّهُ لَكُمْ لِكُلِّ حَلَةٍ أَيْمَنَكُمْ﴾ [التَّحْرِيمِ: ٢] أَيْ: تَحْلِيلُهَا بِالْكَفَّارَةِ.

ش ٢٦٦ - بَاتَتْ تُنَزِّي دَلُوهَا تَنْزِيًّا كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةً صَبِيًّا^(١)
 وإن كان مهموزاً - ولم يذكره المصنف هنا - فمصدره على تَفْعِيلٍ، وعلى تَفْعَلَةٍ، نحو:
 حَطَّأً تَحْطِيطًا وَتَحْطِطَةً، وَجَزَأً تَجْزِيتًا وَتَجْزِئَةً، وَنَبَأً تَنْبِيتًا وَتَنْبِئَةً.
 وإن كان على «أَفْعَلٍ» فقياسُ مصدره على إِفْعَالٍ، نحو: أكرم إكْرَامًا، وَأَجْمَلَ إَجْمَالًا،
 وَأَعْطَى إِعْطَاءً.

هذا إذا لم يكن معتلَّ العين؛ فإن كان مُعْتَلَّ العينِ نُقِلَتْ حركة عينه إلى فاء الكلمة
 وحذفت^(٢)، وَعُوِّضَ عنها تاء التأنيث غالباً، نحو: أقام إِقَامَةً، والأصل: إِفْوَامًا، فنُقلت
 حركة الواو إلى القاف، وحُذفت، وَعُوِّضَ عنها تاء التأنيث، فصار: إِقَامَةٌ.
 وهذا هو المراد بقوله: «ثم أقم إقامة». وقوله: «وغالباً ذا التا لَزِمَ» إشارة إلى ما ذكرناه مِنْ

(١) هذا البيت من الشواهد التي لا يُعلم قائلها.

اللغة: «باتت» يطلق على معنيين، أحدهما - وهو الأشهر - أن يقصد به تخصيص الفعل بالليل؛ فيقابل
 «ظل» الذي يقصد به تخصيص الفعل بالنهار. والثاني: أن يكون بمعنى صار فلا يختص بوقت دون وقت
 «تنزي» تحرك «شهلة» هي المرأة العجوز.
 المعنى: يصف امرأة بالضعف وذهاب المُتَّة وهي تجذب دلوها من البئر؛ فيقول: إنها تحركه حركة ضعيفة
 تشبه تحريك المرأة العجوز لطفل تداعبه.

الإعراب: «باتت» بات: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي
 «تنزي» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه «دلوها» دلو: مفعول به لتنزي، ودلو مضاف، وها: مضاف
 إليه، والجملة في محل نصب خبر بات، فإذا قدرته فعلاً تاماً فالجملة في محل نصب حال من فاعله
 المستتر فيه «تنزيا» مفعول مطلق «كما» الكاف جارة، وما: مصدرية «تنزي» فعل مضارع «شهلة» فاعل
 «تنزي»، «صبيًا» مفعول به لتنزي، و«ما» المصدرية ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار
 والمجرور متعلق بقوله: «تنزيًا» أو محذوف صفة له، أي: تنزية مشابهة تنزية العجوز صبيًا.

الشاهد فيه: قوله: «تنزيًا» حيث ورد بوزن التفعيل وهو مصدر فَعَّل - بتضعيف العين - المعل اللام، وذلك
 نادر، والقياس التفعلة، كالتزكية، والترضية، والتوفية، والتأدية، والتولية، والتخلية، والتحلية.

(٢) أصل «إقامة» مثلاً: إقوام كإكرام، نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم يقال: تحركت الواو
 بحسب أصلها وانفتح ما قبلها الآن، فقلبت هذه الواو ألفًا، فاجتمع ألفان، فحُذفت إحداهما وعُوِّضَ منها
 التاء، فصار إقامة، وقد ذهب سيبويه إلى أن المحذوفة من الألفين هي الألف الزائدة، وذهب الفراء
 والأخفش إلى أن المحذوفة هي المنقلبة عن العين.

أَنَّ التَّاءَ تُعْوَضُ غَالِبًا، وَقَدْ جَاءَ حَذْفُهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾ [الأنبياء: ٧٣] (١).
 وَإِنْ كَانَ عَلَى وَزْنِ تَفَعَّلَ، فَمِقْيَاسُ مَصْدَرِهِ تَفَعَّلُ، بِضَمِّ الْعَيْنِ، نَحْوُ: تَجَمَّلَ تَجْمَلًا،
 وَتَعَلَّمَ تَعَلَّمًا، وَتَكَرَّمَ تَكَرَّمًا.

وَإِنْ كَانَ فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةٌ وَصَلَّ كُسِرَ ثَالِثُهُ، وَزَيْدٌ أَلْفٌ قَبْلَ آخِرِهِ، سِوَاءَ كَانَ عَلَى وَزْنِ
 انْفَعَلَ، أَوْ افْتَعَلَ، أَوْ اسْتَفَعَلَ، نَحْوُ: انْطَلَقَ انْطِلَاقًا، وَاضْطَفَى اضْطِطْفَاءً، وَاسْتَخْرَجَ
 اسْتِخْرَاجًا، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدًّا وَافْتِحَا».

فَإِنْ كَانَ اسْتَفْعَلَ مَعْتَلًّا الْعَيْنِ، نُقِلَتْ حَرَكَةُ عَيْنِهِ إِلَى فَاءِ الْكَلِمَةِ وَحُذِفَتْ، وَعُوِّضَ عَنْهَا تَاءٌ
 التَّأْنِيثِ لَزُومًا، نَحْوُ: اسْتَعَاذَ اسْتِعَاذَةً، وَالْأَصْلُ: اسْتِعْوَاذًا، فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الْوَاوِ إِلَى الْعَيْنِ،
 وَهِيَ فَاءُ الْكَلِمَةِ، [وَحُذِفَتْ] وَعُوِّضَ عَنْهَا التَّاءُ، فَصَارَ: اسْتِعَاذَةً، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ:
 «وَاسْتَعِذْ اسْتِعَاذَةً».

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «وَضَمُّ مَا يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمَّمَا»: أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْفِعْلُ عَلَى وَزْنِ «تَفَعَّلَ»
 يَكُونُ مَصْدَرُهُ عَلَى تَفَعَّلُ، بِضَمِّ رَابِعِهِ، نَحْوُ: «تَلَمَّمْ تَلَمُّمًا، وَتَدَخَّرَجْ تَدَخَّرُجًا».

٤٥٣ - فَعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلًا وَاجْعَلْ مَقْيَسًا ثَانِيًا لَا أَوْلَا (٢)

يَأْتِي مَصْدَرُ فَعْلَلٌ عَلَى فَعْلَالٍ، كَدَخَّرَجَ دِخْرَاجًا، وَسَرَهَفَ سِرْهَافًا، وَعَلَى فَعْلَلَةٍ، وَهُوَ
 الْمَقْيَسُ فِيهِ، نَحْوُ: «دَخَّرَجَ دَخْرَجَةً، وَبَهَّرَجَ بَهْرَجَةً، وَسَرَهَفَ سَرَهَفَةً» (٣).

(١) ذهب جمهور النحاة إلى أن حذف هذه التاء شاذ مطلقًا، واختار ابن مالك أنه إذا أضيف المصدر ذو التاء المعوض بها جاز في السعة حذف هذه التاء، وهذا هو الصواب؛ لوروده في القرآن الكريم والحديث النبوي.

(٢) «فعلال» مبتدأ «أو فعللة» معطوف على فعلال «لفعللا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «واجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مقيساً» مفعول ثان تقدم على المفعول الأول «ثانياً» مفعول أول لاجعل «لا أولاً» لا: حرف عطف، أولاً: معطوف على قوله: «ثانياً».

(٣) سرهفة: أحسن غذاءه.

وكلام الناظم والشارح يفيد أن «فعللاً» غير قياسي، وقد قال الناظم في «التسهيل»: ومصدر «فَعْلَلٌ» والملحق به بزيادة هاء التأنيث في آخره، أو بكسر أوله وزيادة ألف قبل آخره. وأكد ابن عقيل في «المساعد» ٦٢٣/٢ أنه ليس بمقيس. اهـ.

واختلِفَ في فتح الفاء من «فعلال» فقيل: يجوز في المضاعف منه فتح وكسر أوله.

وقيل: المصدر بالكسر والاسم بالفتح. وقيل: المكسور والمفتوح مصدران!

٤٥٤ - لِفَاعِلِ الْفِعَالِ وَالْمُفَاعَلَةِ وَعَیْبُرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهُ^(١)
 كلُّ فعلٍ على وزن فاعلٍ، فَمَصْدَرُهُ الْفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَةُ، نحو: «ضَارَبَ ضِرَابًا وَمُضَارَبَةً،
 وَقَاتَلَ قِتَالًا وَمِقَاتَلَةً، وَخَاصَمَ خِصَامًا وَمُخَاصَمَةً».

وأشار بقوله: «وَعَیْبُرُ مَا مَرَّ . . إلخ» إلى أن ما ورد من مَصَادِرِ غير الثلاثي على خلاف ما
 مَرَّ يُحْفَظُ وَلَا يُفَاسَ عَلَيْهِ، ومعنى قوله: «عَادَلَهُ»: كان السماعُ له عديلاً، فلا يُقَدَّمُ عليه إلا
 بَثْبِتٍ، كقولهم في مصدر فَعَلَ المعتل: تفعيلاً، نحو:

بَاتَتْ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيًا [ش ٢٦٦]

والقياسُ تَنْزِيَةً، وقولهم في مصدر حَوَقَلَ: حَيْقَالًا، وقياسُه حَوْقَلَةٌ، نحو: «دَحْرَجَ
 دَحْرَجَةً» ومن ورود «حَيْقَال» قوله: [الرجز]

ش ٢٦٧ - يَا قَوْمٍ قَدْ حَوَقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَشَرُّ حَيْقَالِ الرَّجَالِ الْمَوْتُ^(٢)

(١) «الفاعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الفعال» مبتدأ مؤخر «والمفاعلة» معطوف على الفاعل
 «وغير» مبتدأ أول، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه، والجملة من «مر» وفاعله المستتر فيه
 جوازاً لا محل لها صلة الموصول «السماع» مبتدأ ثان، والجملة من «عادلته» وفاعله المستتر فيه جوازاً في
 محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.
 (٢) البيت من الشواهد المجهولة نسبتها.

اللغة: «حوقلت» كبرت وضعفت «أو دنوت» قربت من هذا.

المعنى: يقول: إني قد كبرت سني، وضعفت عن القيام بأمر نفسي، أو قربت من ذلك، وشر الكبر
 الموت، أي: القرب منه، والكلام خبر لفظاً، ولكن المعنى على إنشاء التحسر والتحزن على الفارط من
 شبابه وقوته.

الإعراب: «يا» حرف نداء «قوم» منادى، وهو مضاف، وياء المتكلم المحذوفة للتخفيف والاجتزاء عنها
 بالكسرة مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «حوقلت» فعل وفاعل «أو» عاطفة «دنوت» فعل وفاعل، والجملة
 معطوفة بأو على جملة حوقلت «وشر» مبتدأ، وشر مضاف، و«حيقال» مضاف إليه، و«حيقال» مضاف،
 و«الرجال» مضاف إليه «الموت» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: «حيقال» حيث ورد على زنة فعال - بكسر فسكون - وهو مصدر «حوقل» الملحوق
 بدحرج، فحق مصدره أن يكون بزنة الفُعَللة.

وقولهم في مصدر تَفَعَّلَ: تَفَعَّلَا، نحو: تَمَلَّقَ تِمْلَاقًا^(١)، والقياسُ: تَفَعَّلَ تَفَعَّلًا، نحو: تَمَلَّقَ تَمَلَّقًا.

٤٥٥ - وَفَعَلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلَسَتْهُ وَفَعَلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَتْهُ^(٢)
إذا أريدَ بيانُ المرَّةِ من مصدرِ الفعلِ الثلاثي قيل: فَعَلَةٌ، بفتحِ الفاءِ، نحو: ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً، وَقَتَلْتُهُ قَتْلَةً.

هذا إذا لم يُبَيَّنْ المصدرُ على تاءِ التانيثِ، فإن بُنيَ عليها وُصِفَ بما يدل على الوَحْدَةِ^(٣)، نحو: نَعْمَةٌ، وَرَحْمَةٌ، فإذا أريدَ المرَّةُ وصفٌ بواحدة.

وإن أريدَ بيانُ الهيئَةِ منه قيل: فِعْلَةٌ، بكسرِ الفاءِ، نحو: جَلَسَ جِلْسَةً حَسَنَةً، وَقَعَدَ قَعْدَةً، ومات مَيْتَةً.

٤٥٦ - فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّاءِ الْمَرَّةُ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْخِمْرَةِ^(٤)

(١) مما ورد من ذلك قول الشاعر:

ثَلَاثَةٌ أَحْبَابٍ فَحُبُّ عِلَاقَةٍ وَحُبُّ تِمْلَاقٍ وَحُبُّ هُوَ الْقَتْلُ

والتماق، بكسر التاء والميم جميعًا، وفتح اللام مشددة: هو التودد والتلطف.

(٢) «وفعلة» مبتدأ «المرّة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «كجلسة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وقوله: «وفعلة لهيئة كجلسة» في الإعراب مثل الشطر الأول.

(٣) المصدر المبني على التاء إما أن يكون أوله مفتوحًا، كرحمة ونعمة، وإما أن يكون أوله مضمومًا، مثل: كدرة وزرقة وحمرة، وإما أن يكون أوله مكسورًا، نحو: نشدة وذربة؛ فإن كان أوله مفتوحًا وأريد الدلالة على المرّة منه، وصف بالواحدة كما قال الشارح؛ ليمتيز الدال على الحدث من الدال على المرّة، أما إن كان أوله مضمومًا أو مكسورًا وأريد الدلالة على المرّة منه، فإنه يكفي فتح أوله، وبهذا الفتح يتمتيز الدال على المرّة من الدال على الحدث، ومن تقرير الكلام على هذا التفصيل تعلم أن إطلاق الشارح غير مستقيم.

(٤) «في غير» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال مقدم على صاحبه، وهو الضمير المستكن في خبر المبتدأ الآتي، وغير مضاف، و«ذي» مضاف إليه، و«الثلاث» مضاف إليه «بالتاء» قصر ضرورة: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «المرّة» مبتدأ مؤخر «وشذ» فعل ماضٍ «فيه» جار ومجرور متعلق بشذ «هيئة» فاعل شذ «كالخمرّة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف.

إذا أُريد بيان المرة من مصدر المزيد على ثلاثة أحرفٍ، زيدَ على المصدر تاء التأنيث، نحو: أكرمته إكرامَةً، ودخرجته دِخْرَاجَةً.

وشذ بناء فِعْلَةٌ للهيئة من غير الثلاثي، كقولهم: «هي حَسَنَةُ الخِمْرَةِ»، فَبَنَوْا فِعْلَةً من «اختمر»، و«هو حسنُ العِمَّةِ» فبنوا فِعْلَةً من «تَعَمَّمَ»⁽¹⁾.



(1) لم يتكلم المصنّف رحمه الله ومن قبله الناظم عن المصدر الميميّ، ويصاغُ مُطلقاً من الفعل الثلاثيّ على زنة «مَفْعَلٍ» بفتح الميم والعين، وسكون الفاء.

وشذَّ عنها ما جاء بكسر العين نحو «المرْجِع»، وشذَّ كذلك أن تُزاد التاء في آخره من مفتوح العين نحو «المَظْلَمَة» أو مكسورها نحو «المَعْتَبَة».

وشذَّ منها ما جاء بفتح العين وكسرها نحو «مَعْجَزَة» و«مَعْجِزَة»، أو بالحركات الثلاث على العين نحو «مَأْدَبَة» و«مَأْدِبَة» و«مَأْدُبَة».

ويصاغ من غير الثلاثي على زِنَةِ اسم المفعول نحو «مُتَأَخَّر».

ومن المصادر أيضاً المصدر الصنّاعي، وهو يصاغ من اللفظ بزيادة ياءٍ مشددة وتاء في آخره نحو «الحرّيّة».

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات بها

٤٥٧ - كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمُ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ يَكُونُ كَغَذَا^(١)

إذا أريد بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي، جيء به على مثال «فَاعِلٍ»، وذلك مقيس في كل فعل كان على وزن فَعَلَّ، بفتح العين، متعدياً كان أو لازماً، نحو: ضرب فهو ضارب، وذهب فهو ذاهب، وغذا فهو غَاذ^(٢).

فإن كان الفعل على وزن فَعِلَّ، بكسر العين، إما أن يكون متعدياً، أو لازماً؛ فإن كان متعدياً، فقياسه أيضاً أن يأتي اسم فاعله على فاعِلٍ، نحو: رَكِبَ فهو راكب، وَعَلِمَ فهو عالم، وإن كان لازماً، أو كان الثلاثي على فَعَلَّ بضم العين، فلا يقال في اسم الفاعل منهما فاعل إلا سماعاً، وهذا هو المراد بقوله:

(١) «كفاعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال مقدم على صاحبه، وهو قوله: «اسم فاعل» الآتي «صغ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «اسم» مفعول به لصغ، واسم مضاف، و«فاعل» مضاف إليه «إذا» ظرف متعلق بصغ «من ذي» جار ومجرور متعلق بقوله: «يكون» الآتي، وذي مضاف، و«ثلاثة» مضاف إليه «يكون» فعل مضارع تام، وفاعله ضمير مستتر فيه «كغذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك: غذا.

(٢) غذا الماء: سال. هذا اللازم! وغذا الصبي يَغْذُوه باللبن: إذا أطعمه إياه مراراً ورباه عليه. هذا المتعدّي!

٤٥٨ - وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعَلْتُ وَفَعِلْتُ غَيْرَ مُعَدَّى بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلٌ (١)(٢)

٤٥٩ - وَأَفْعَلٌ فَعْلَانٌ نَحْوُ أَشْرٍ وَنَحْوُ صَدَيَانَ وَنَحْوُ الْأَجْهَرِ (٣)

أي: إثبات اسم الفاعل على وزن فاعلٍ قليلٍ في فَعَلٍ بضم العين، كقولهم: حَمَضَ فهو حَامِضٌ، وفي فَعِلٍ - بكسر العين - غير متعدّد، نحو: أَمِنَ فهو آمِنٌ، [وسَلِمَ فهو سَالِمٌ،

(١) يحسن أن يُرافقك في شرح هذا البيت والثلاثة التي بعده هذا التنبيه:

قال المكودي في «شرحه» ص ١٩٠:

ذَكَرَ [أي: الناظم] لاسم الفاعل من «فَعَلٌ» اللازم ثلاثة أوزان: «فَعِلٌ» و«أَفْعَلٌ»، و«فَعْلَانٌ» وتَجَوَّزَ في إطلاق «اسم الفاعل» عليها، وإنما هي «صفات مُشَبَّهَةٌ باسم الفاعل».

وقال المرادي في «توضيح المقاصد والمسالك» ٨٧٠/٢:

فإن قلت: كيف يطلق على هذه الأوزان «اسم فاعل» وإنما هي من الصفة المشبّهة؟

قلت: يطلق اسم الفاعل في اللغة كثيراً، وفي الاصطلاح قليلاً على كل وصفٍ مشاركٍ للفعل في مادة حروف الاشتقاق، وتحمل ضمير الفاعل، وفي مشهور الاصطلاح على ما تقدّم وحده في بابه. ا. هـ.

وقال الأشموني في «شرحه» ٤٧٥/٢ - ٤٧٦:

جميع هذه الصفات صفاتٌ مشبّهةٌ إلا «فاعلاً» كـ«ضاربٍ» و«قائمٍ»؛ فإنه اسمٌ فاعلٍ، إلا إذا أُضيف إلى مرفوعه، وذلك فيما إذا دلّ على الثبوت كـ«طاهر القلب»، و«شاحط الدار»، أي: بعيدّها، فهو صفة مشبّهةٌ. ا. هـ.

قال كاتب هذه السطور: كلامهم يحتاج إلى زيادة إيضاح، وهاكّة:

تذكر أنّ اسم الفاعل هو الصفة الدالة على: أ - الحدث، ب - الحدوث، فاعل الحدث.

وهو كما ذكر لك الناظم والشارح من قريب مَصوغٌ على وزنِ «فاعل».

وتذكر أنّ الصفة المشبّهة باسم الفاعل هي الصفة الدالة على المعنى القائم بالموصوف بها على وجه الثبوت لا على وجه الحدوث، وهي لا ترتبط بزمان؛ لأن الزمان مُتَطَلِّبٌ لِمَا يَدُلُّ على حدثٍ عارضٍ.

إذا ذكرت ذلك فاعلم أنّ الصفة المشبّهة إذا دلت على حدوثٍ خرجت إلى أن تكون اسم فاعل.

وأن اسم الفاعل إذا دلّ على الثبوت خرج إلى أن يكون صفةً مشبّهةً.

(٢) «وهو قليل» مبتدأ وخبر «في فعلت» جار ومجرور متعلق بقليل «وفعل» معطوف على فعلت «غير» حال من

فعل، وغير مضاف، و«معدى» مضاف إليه «بل» حرف دال على الانتقال والإضراب «قياسه» قياس: مبتدأ،

وقياس مضاف، والهاء مضاف إليه «فعل» خبر المبتدأ.

(٣) «وأفعل» معطوف على فعل الواقع خبراً في البيت السابق «فعلان» معطوف على أفعل بعاطف مقدر «نحو»

خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«أشّر» مضاف إليه.

وَعَقِرَتِ الْمَرْأَةُ فَهِيَ عَاقِرٌ]، بل قياسُ اسمِ الفاعلِ من فِعَلِ الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ إِذَا كَانَ لَازِمًا أَنْ يَكُونَ عَلَى فِعْلٍ، بكسر العين، نحو: «نَصِرَ فَهُوَ نَصِيرٌ، وَبَطِرَ فَهُوَ بَطِيرٌ، وَأَشِرَ فَهُوَ أَشِيرٌ»^(١)، أو على فَعْلَانٍ، نحو: «عَطِشَ فَهُوَ عَطِشَانٌ، وَصَدِيَ فَهُوَ صَدِيَانٌ»^(٢)، أو على أَفْعَلٍ، نحو: «سَوِدَ فَهُوَ أَسْوَدٌ، وَجَهَرَ فَهُوَ أَجْهَرٌ»^(٣).

٤٦٠ - وَفَعْلٌ أَوْ لَى وَفَعِيلٌ بِفَعْلٍ كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ وَالْفِعْلُ جَمُلٌ^(٤)

٤٦١ - وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعْلٌ وَبِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ^(٥)

إذا كان الفعل على وزن فَعْلٍ، بضم العين، كثر مجيء اسم الفاعل منه على وزن فَعْلٍ، كـ«ضَخَمَ فَهُوَ ضَخْمٌ، وَشَهَمَ فَهُوَ شَهْمٌ»، وعلى فَعِيلٍ، نحو: «جَمُلَ فَهُوَ جَمِيلٌ، وَشَرَفَ فَهُوَ شَرِيفٌ». ويقلُّ مجيء اسم فاعله على أَفْعَلٍ نحو: «حَظَبَ فَهُوَ أَحْظَبٌ»^(٦) وعلى فَعْلٍ نحو: «بَطَّلَ فَهُوَ بَطْلٌ».

وتقدم أن قياس اسم الفاعل من فَعْلٍ الْمَفْتُوحِ الْعَيْنِ أَنْ يَكُونَ عَلَى فَاعِلٍ، وقد يأتي اسمُ الفاعلِ منه على غير فاعل قليلاً، نحو: طَابَ فَهُوَ طَيِّبٌ، وَشَاحَ فَهُوَ شَيْخٌ، وَشَابَ فَهُوَ أَشِيْبٌ، وهذا معنى قوله: «وَبِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ».

- (١) وهو مُطَرِّدٌ فِي «الْأَعْرَاضِ» وَهِيَ الْمَعْنَى الطَّارِئَةُ الزَّائِلَةُ، نَحْوُ «الْفَرْحِ»، «الْأَلَمِ»..
- (٢) وهو مُطَرِّدٌ فِي مَا دَلَّ عَلَى امْتِلَاءٍ أَوْ خَلْقٍ، أَوْ عَلَى حَرَارَةِ الْبَاطِنِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَطْرَأُ وَلَكِنَّهُ يَزُولُ ببطء.
- (٣) وهو مُطَرِّدٌ فِي مَا دَلَّ عَلَى الْأَلْوَانِ، وَالْأُمُورِ الْخَلْقِيَّةِ.
- (٤) «وَفَعْلٌ» مَبْتَدَأُ «أَوْ لَى» خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ «وَفَعِيلٌ» مَعْطُوفٌ عَلَى فَعْلٍ «بِفَعْلٍ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِقٌ بِأَوْ لَى «كَالضَّخْمِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبْرُ مَبْتَدَأِ مَحْذُوفٍ «وَالْجَمِيلِ» مَعْطُوفٌ عَلَى «الضَّخْمِ» «وَالْفِعْلُ جَمُلٌ» مَبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ.
- (٥) «وَأَفْعَلٌ» مَبْتَدَأُ «فِيهِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِقٌ بِقَوْلِهِ: «قَلِيلٌ» الْآتِي «قَلِيلٌ» خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ «وَفَعْلٌ» مَعْطُوفٌ عَلَى أَفْعَلٍ «وَبِسَوَى» الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ مَتَعَلِقٌ بِبِغْنَى، وَسَوَى مَضَافٍ، وَ«الْفَاعِلِ» مَضَافٌ إِلَيْهِ «قَدْ» حَرْفٌ تَقْلِيلٌ «يَغْنَى» فَعْلٌ مَضَارِعٌ «فَعْلٌ» فَاعِلٌ يَغْنَى.

- (٦) وَقَعَ فِي بَعْضِ النِّسَخِ: «خَضِبَ فَهُوَ أَخْضَبٌ» بِالْخَاءِ وَالضَّادِ الْمَعْجَمَتَيْنِ، وَفَسَّرَهُ بَعْضُ أَرْبَابِ الْحَوَاشِي بِأَحْمَرٍ، وَلَيْسَ بِسَدِيدٍ؛ لِأَنَّ «خَضِبَ» إِنَّمَا هُوَ بِفَتْحِ الْعَيْنِ الَّتِي هِيَ الضَّادُ هُنَا، وَفِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ: «بَكَى حَتَّى خَضِبَ دَمْعُهُ الْحَصَى» قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: الْأَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْحَدِيثِ: أَنَّهُ بَكَى حَتَّى أَحْمَرَ دَمْعَهُ فَخَضِبَ الْحَصَى. وَوَقَعَ فِي نَسَخَةٍ: «خَطَبَ فَهُوَ أَخْطَبٌ» بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَالطَّاءِ الْمَهْمَلَةِ، وَقَوْلُ: «خَطَبَ فَهُوَ أَخْطَبٌ» إِذَا كَانَ أَحْضَرَ، لَكِنَّ هَذَا الْفِعْلُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ الَّتِي هِيَ الطَّاءُ الْمَهْمَلَةُ.

- ٤٦٢ - وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمُوَاصِلِ^(١)
 ٤٦٣ - مَعَ كَسْرِ مَثَلُو الْأَخِيرِ مُطْلَقًا وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا^(٢)
 ٤٦٤ - وَإِنْ فَتَحَتْ مِنْهُ مَا كَانَ أَنْكَسَرَ صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُنتَظِرِ^(٣)

يقول: زِنَةُ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ الْفِعْلِ الزَّائِدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ زِنَةُ الْمُضَارِعِ مِنْهُ بَعْدَ زِيَادَةِ الْمِيمِ فِي أَوَّلِهِ مَضْمُومَةٌ، وَيَكْسَرُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ مُطْلَقًا، أَيِ سِوَاءِ كَانِ مَكْسُورًا مِنَ الْمُضَارِعِ أَوْ مَفْتُوحًا؛ فَتَقُولُ: «قَاتَلْ يَقَاتِلُ فَهُوَ مُقَاتِلٌ»، وَدَخَرَجٌ يُدَخِّرُ فَهُوَ مُدَخِّرٌ، وَوَاصِلٌ يُوَاصِلُ فَهُوَ مُوَاصِلٌ، وَتَدَخَّرَجٌ يَتَدَخَّرَجُ فَهُوَ مُتَدَخَّرَجٌ، وَتَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ فَهُوَ مُتَعَلَّمٌ^(٤).

فَإِنْ أَرَدْتَ بِنَاءَ اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنَ الْفِعْلِ الزَّائِدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ أَتَيْتَ بِهِ عَلَى وَزْنِ اسْمِ الْفَاعِلِ، وَلَكِنْ تَفْتَحُ مِنْهُ مَا كَانَ مَكْسُورًا - وَهُوَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ - نَحْوُ: مُضَارَبٍ، وَمُقَاتِلٍ، وَمُنتَظِرٍ.

(١) «وزنة» خير مقدم، وزنة مضاف، و«المضارع» مضاف إليه «اسم» مبتدأ مؤخر، واسم مضاف، و«فاعل» مضاف إليه «من غير» جار ومجرور متعلق بزنة، وغير مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«الثلاث» مضاف إليه «كالمواصل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف.

(٢) «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من قوله: «المضارع» في البيت السابق، ومع مضاف، و«كسر» مضاف إليه، وكسر مضاف، و«متلو» مضاف إليه، و«متلو» مضاف، و«الأخير» مضاف إليه «مطلقاً» حال من كسر «وضم» معطوف على كسر، وضم مضاف، و«ميم» مضاف إليه «زائد» نعت أول لميم، وجملة «قد سبقا» وفاعله المستتر فيه في محل جر نعت ثان لميم.

(٣) «وإن» شرطية «فتحت» فتح: فعل ماض فعل الشرط، والتاء ضمير المتكلم فاعل «منه» جار ومجرور متعلق بفتحت «ما» اسم موصول: مفعول به لفتحت «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه، والجملة من «انكسر» وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول «صار» فعل ماض ناقص، جواب الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه «اسم» خبر صار، واسم مضاف، و«مفعول» مضاف إليه «كمثل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، ومثل مضاف، و«المنتظر» مضاف إليه.

(٤) وقد ورد ما خالف ذلك من الشواذ؛ نحو: أمحلّ البلد فهو ماحل، وأورس الشجر - إذا اخضر - فهو وارس، وأعشب المكان فهو عاشب.

٤٦٥ - وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِيَّ اطْرَدُ زِنَةُ مَفْعُولِ كَاتٍ مِنْ قَصْدٍ^(١)
 إذا أُريدَ بناء اسم المفعول^(٢) من الفعل الثلاثي جيء به على زنة «مفعول» قياساً مطرداً،
 نحو: «قَصَدْتُهُ فهو مَقْصُودٌ، وَضَرَبْتُهُ فهو مَضْرُوبٌ، وَمَرَزْتُ بِهِ فهو مَمْرُورٌ بِهِ».
 ٤٦٦ - وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيلٍ نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتَى كَحِيلٍ^(٣)
 ينوب «فَعِيلٌ» عن «مفعول» في الدلالة على معناه، نحو: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ جَرِيحٍ، وَأَمْرَأَةً
 جَرِيحٍ، وَفَتَاةً كَحِيلٍ، وَفَتَى كَحِيلٍ، وَأَمْرَأَةً قَتِيلٍ، وَرَجُلًا قَتِيلٍ» فناب جريح وكحيل وقَتيل
 عن: مجروح، ومكحول، ومقتول.
 ولا ينقاس ذلك في شيء، بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع، وهذا معنى قوله: «وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ
 ذُو فَعِيلٍ».

وزعم ابن المصنّف أن نيابة «فَعِيلٍ» عن «مفعول» كثيرة، وليست مقيسة بالإجماع، وفي
 دعواه الإجماع على ذلك نظر؛ فقد قال والده في «التسهيل» في باب اسم الفاعل عند ذكره
 نيابة فعيل عن مفعول: وليس مقيساً خلافاً لبعضهم، وقال في شرحه: وزعم بعضهم أنه
 مَقْيَسٌ في كل فعل ليس له فعيل بمعنى فاعل، كجريح، فإن كان للفعل فعيل بمعنى فاعل لم
 يَنْبُ قياساً، كعليم^(٤)، وقال في باب التذكير والتأنيث: وَصَوِّغُ فَعِيلٍ بمعنى مفعول مع كثرته
 غير مقيس^(٥)، فجزم بأصح القولين كما جزم به هنا، وهذا لا يقتضي نفي الخلاف.

(١) «وفي اسم» جار ومجرور متعلق باطراد الآتي، واسم مضاف، و«مفعول» مضاف إليه، ومفعول مضاف،
 و«الثلاثي» مضاف إليه «اطرد» فعل ماض «زنة» فاعل اطراد، وزنة مضاف، و«مفعول» مضاف إليه «كآت»
 جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «من قصد» جار ومجرور متعلق بآت.

(٢) وهو اسم مشتق يدل على: أ - الحدث، ب - مَنْ وَقَعَ عليه الحدث.

(٣) «وناب» فعل ماض «نقلاً» حال من «ذو فعيل» الآتي «عنه» جار ومجرور متعلق بناب «ذو» فاعل ناب، وذو
 مضاف، و«فَعِيلٍ» مضاف إليه «نحو» خبر مبتدأ محذوف، ونحو مضاف، و«فتاة» مضاف إليه «أو فتى»
 معطوف على فتاة «كحيل» صفة.

(٤) «شرح التسهيل» ٨٨/٣ وقد تصرف ابن عقيل هنا في لفظه قليلاً.

(٥) لم أجد في «شرح التسهيل» للناظم، ولا في «المساعد على تسهيل الفوائد» لابن عقيل أن في «التسهيل»
 للناظم باباً في التذكير والتأنيث، والله تعالى أعلى وأعلم!!

وقد يُعْتَدَرُ عن ابن المصنف بأنه ادَّعى الإجماعَ على أن فعلاً لا ينوب عن مفعول،
يعني نيابة مطلقة، أي: من كل فعل، وهو كذلك، بناء على ما ذكره والده في شرح
«التسهيل» من أن القائل بقياسه يخصه بالفعل الذي ليس له فعيل بمعنى فاعل^(١).
وَبَّهَ المصنّف بقوله: «نحوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتَى كَحَيْلٍ» على أن فَعِيلاً بمعنى مفعول يستوي فيه
المذكّرُ والمؤنثُ، وستأتي هذه المسألة مبيّنة في باب التأنيث إن شاء الله تعالى.
وزعم المصنف في «التسهيل» أن فَعِيلاً ينوب عن مفعول في الدلالة على معناه، لا في
العمل؛ فعلى هذا لا تقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ جَرِيحٍ عَبْدُهُ» فترفع «عبد» بجريح، وقد صرّح
غيره^(٢) بجواز هذه المسألة^(٣)^(٤).



(١) خلاصة هذا الكلام أن كل فعل من الأفعال الثلاثية سُمع له فعيل بمعنى فاعل - مثل عليم وقدير ورحيم - لا يُصاغ من مصدره فعيل بمعنى مفعول، لأن وجود صيغة واحدة بمعنيين متقابلين يوقع في اللبس، وظاهر كلام ابن مالك أن هذا مما أجمع النحاة عليه، فإن لم يكن قد سُمع للفعل الثلاثي وصف على فعيل بمعنى فاعل فقد اختلف النحاة فيه، فقيل: يجوز أن يُشتق له فعيل بمعنى مفعول، وقيل: لا يجوز، ويقتصر فيه على ما ورد به السماع.

(٢) هو ابن عصفور؛ كما ذكر المرادي ٨٧٢/٢.

(٣) الكلام في رفع فعيل للاسم الظاهر كالمثال الذي ذكره الشارح، فأما رفعه للضمير المستتر، فإن الناظم لا يخالف في أن فعلاً يرفعه.

(٤) وينوب عنه غير «فعيل» أيضاً:

أ - «فَعَلٌ»: نحو «قَبَضَ» أي: مقبوض، و«عدد» أي: معدود.

ب - «فَعَلٌ»: نحو «ذُبِحَ» أي: مذبوح، و«طُخِنَ» أي: مطحون.

ج - «فَعَلَةٌ»: نحو «مضغّة»، أي: ممضوغ، و«عُرْفَةٌ» أي: مغروف.

د - «فَعُولٌ»: نحو «رَكوبٌ» أي: مركوب، و«جُزُورٌ» أي: مجزور.

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

٤٦٧ - صِفَةُ اسْتُخْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ^(١)

قد سبق أن المراد بالصفة: ما دلَّ على معنى وذاتٍ، وهذا يشمل: اسم الفاعل، واسم المفعول، وأفعال التفضيل، والصفة المشبهة.

وذكر المصنف أن علامة الصفة المشبهة^(٢) استحسانُ جَرِّ فاعلها بها^(٣)، نحو: «حَسَنَ الْوَجْهِ، وَمُنْطَلَقَ اللَّسَانِ، وَظَاهِرَ الْقَلْبِ» والأصل: حَسَنٌ وَجْهُهُ، وَمُنْطَلَقٌ لِسَانُهُ، وَظَاهِرٌ قَلْبُهُ؛ فوجهه: مرفوع بحسن [على الفاعلية]، ولسانه: مرفوع بمنطلق، وقلبه: مرفوع بطاهر، وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات، فلا تقول: «زَيْدٌ ضَارِبٌ الْآبِ عَمْرًا» تريد: ضارب أبوه عمراً، ولا: «زَيْدٌ قَائِمٌ الْآبِ غَدًا» تريد: زيد قائم أبوه غداً، وقد تقدَّم أن اسم المفعول يجوز إضافته إلى مرفوعه؛ فتقول: «زَيْدٌ مَضْرُوبٌ الْآبِ» وهو حينئذٍ جَارٍ

(١) «صفة» خبر مقدم «استحسن» فعل ماض مبني للمجهول «جر» نائب فاعل استحسن، وجر مضاف، و«فاعل» مضاف إليه، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع نعت لصفة «معنى» تمييز، أو منصوب بنزع الخافض «بها» جار ومجرور متعلق بجر «المشبهة» مبتدأ مؤخر، وفيه ضمير مستتر فاعل «اسم» مفعول به للمشبهة، واسم مضاف، و«الفاعل» مضاف إليه.

(٢) أشبهت الصفة المشبهة اسم الفاعل من وجهين: الأول: أن كلاً منهما يدل على الحدث ومن قام به، والثاني: أن كلاً منهما يقبل التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، ولما كانت الصفة المشبهة لا تدل على الحدث الذي يدل عليه اسم الفاعل، خالفته نوع مخالفة في أحد الوجهين؛ فلذلك انحطت عنه في العمل، ولهذا لما خالف أفعال التفضيل اسم الفاعل في الوجهين جميعاً - فإنه يدل على المشاركة والزيادة لا على الحدث، ولا يقبل التأنيث والتثنية والجمع - لم يعمل النصب أصلاً.

(٣) قال السيوطي في «البهجة المرضية» ص ٢٤١: بعد تقرير تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها. اهـ.

وأنت تذكر أنها تُشْتَقُّ من الفعل اللازم وتَدَّرُ أن تُصَاغَ من المتعدي، فإن كان الفعل متعدياً فلا استحسان. نَبَّهَ إِلَى ذَلِكَ الْأَشْمُونِي ٣/٣.

وذكر الصبان أن من أجازَ من الفعل المتعدي اشترط قصدَ الثبوت، وأَمَّنَ اللبس؛ بالإضافة إلى المفعول، وبعضهم اشترط قصدَ الثبوت وحذفَ المفعول به اقتصاراً.

وانظر المرادي ٨٧٣/٢.

مَجْرَى الصفة المشبهة^(١).

٤٦٨ - وَصَوَّغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ^(٢)
يعني أن الصفة المشبهة لا تُصاغ من فعل مُتَعَدٍّ؛ فلا [تقول: «زَيْدٌ قَاتِلُ الأبِ بَكْرًا»
تريد: قاتلُ أبوه بكرًا، بل لا] تصاغ إلا من فعل لازم، نحو: «طَاهِرِ الْقَلْبِ، وَجَمِيلِ
الظَّاهِرِ»، ولا تكون إلا للحال^(٣)، وهو المراد بقوله: «الحاضر»؛ فلا تقول: «زَيْدٌ حَسَنُ
الوَجْهِ - عَدَاً، أو أَمْسٍ».

وَنَبَّهَ بقوله: «كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ» على أن الصفة المشبهة إذا كانت من فعل
ثلاثي تكون على نوعين؛ أحدهما: ما وَازَنَ المضارع، نحو: «طاهر القلب» وهذا قليل
فيها، والثاني: ما لم يُوازنه، وهو الكثير، نحو: «جميل الظاهر، وحسن الوجه، وكريم
الأب»، وإن كانت من غير ثلاثي وَجَبَ مُوَازَنَتُهَا المضارع، نحو: «مُنْطَلِقُ اللِّسَانِ».

٤٦٩ - وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدِّدَ^(٤)

(١) في عدم الحدوث، والتجدد، وقصد الدوام.

(٢) «صوغها» صوغ: يجوز أن يكون معطوفاً على «جر» الواقع نائب فاعل في البيت السابق، أي: واستحسن
صوغها... إلخ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف، أي: وصوغها واجب من لازم... إلخ، كذا
قالوا مقتصرين على هذين الوجهين، ويجوز عندي أن يكون قوله: «صوغها» مبتدأ، وقوله: «من لازم»
متعلقاً بمحذوف خبر، وصوغ مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى الصفة المشبهة مضاف إليه «من لازم
لحاضر» جاران ومجروران متعلقان بصوغ من «صوغها» السابق على الوجهين الأولين «كطاهر» جار
ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وطاهر مضاف، و«القلب» مضاف إليه «جميل» معطوف على
طاهر بعاطف مقدر، وجميل مضاف، و«الظاهر» مضاف إليه.

(٣) إن أراد بالحال الزمن الحاضر فلا يُسَلَّمُ له بإطلاق؛ إذ ثبت الدوام للصفة المشبهة بنفي الحدوث والتجدد
عنها، وهذا يشمل الزمن الماضي، والحاضر، والمستقبل معاً.
واسمُ الفاعل يدلُّ على الحدوث، وهذا الحدوث قد يكون في الماضي، أو الحاضر، أو المستقبل!
وعليه فمجاراةُ الصفة المشبهة للحاضر غالباً لا لازمة.

(٤) «وعمل» مبتدأ، وعمل مضاف، و«اسم» مضاف إليه، و«اسم» مضاف، و«فاعل» مضاف إليه، وفاعل
مضاف، و«المعدى» مضاف إليه على تقدير موصوف محذوف، وأصل الكلام: الفعل المعدى «لها» جار
ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «على الحد» متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الجار
والمجرور الواقع خبراً «الذي» نعت للحد، والجملة من «قد حدا» ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها
صلة الذي.

أي: يثبت لهذه الصفة عمل اسم الفاعل المتعدّي، وهو الرفع والنصب^(١)، نحو: «زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ» ففي «حسن» ضمير مرفوع هو الفاعل، و«الوجه» منصوب على التشبيه بالمفعول به؛ لأن «حسناً» شبيه بـضاربٍ، فعملَ عمله، وأشار بقوله: «عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدًّا» إلى أن الصفة المشبهة تعمل على الحد الذي سبق في اسم الفاعل، وهو أنه لا بد من اعتمادها، كما أنه لا بد من اعتماده.

٤٧٠ - وَسَبِقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبٌ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ^(٢)

لما كانت الصفة المشبهة فرعاً في العمل عن اسم الفاعل قُصِرَتْ عنه؛ فلم يجز تقديم مَعْمُولِهَا عليها كما جاز في اسم الفاعل؛ فلا تقول: «زَيْدٌ الْوَجْهُ حَسَنٌ» كما تقول: «زَيْدٌ عَمراً ضاربٌ» ولم تعمل إلا في سببي، نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ»، ولا تعمل في أجنبي؛ فلا تقول: «زَيْدٌ حَسَنٌ عَمراً» واسم الفاعل يعمل في السببي والأجنبي، نحو: «زَيْدٌ ضاربٌ عَلامَةً، وَضاربٌ عَمراً»^(٣).

(١) اعلم أولاً أن الصفة المشبهة لا تعمل النصب كما يعمل اسم الفاعل؛ لأن اسم الفاعل ينصب المفعول به حقيقة، أي الواقع عليه حدثه، نحو: هذا ضارب عمراً، فأما الصفة المشبهة، فهي مأخوذة من فعل قاصر البتة، فليس لحدثها من يقع عليه، ولكن النحاة جعلوا السببي المنصوب بعدها؛ إما تمييزاً، وإما مشبهة بالمفعول به في كونه منصوباً واقعاً بعد الدالّ على الحدث ومرفوعه.

ثم اعلم ثانياً أن الصفة المشبهة تنصب الحال، والتمييز، والمستثنى، وظرف الزمان، وظرف المكان، والمفعول معه، وفي نصبها للمفعول المطلق مقال.

(٢) «وسبق» مبتدأ، وسبق مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه، والجملة من «تعمل» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «فيه» متعلق بتعمل «مجتنب» خبر المبتدأ «وكونه» كون: مبتدأ، وكون مضاف، والهاء مضاف إليه، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه «ذا» خبر الكون الناقص، وذا مضاف، و«سببية» مضاف إليه «وجب» فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) ذكر الناظم والشارح أمرين تُخالفُ فيهما الصفة المشبهة اسم الفاعل، وبقيت أمورٌ مرّت مفرّقة يحسن جمعها لك لكي تكون منها على ذكر:

أ - صوغها من اللام، إلا أن يكون المتعدي في حُكْمِهِ فُتْصَاغَ منه، وهو قليلٌ كما سلف.

ب - كونها للدوام لا للحدث كما علمت.

ج - استحسان جرّ الفاعل بها كما تقدّم أول المبحث.

- ٤٧١ - فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرِّ مَعَ أَلٍ وَدُونَ أَلٍ مَصْحُوبٍ أَلٍ وَمَا اتَّصَلَ^(١)
- ٤٧٢ - بِهَا مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً وَلَا تَجْرُزُ بِهَا مَعَ أَلٍ سُمّاً مِنْ أَلٍ خَلا^(٢)
- ٤٧٣ - وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسُمّاً^(٣)

الصفة المشبهة إما أن تكون بالألف واللام، نحو: «الحسن»، أو مجردة عنهما، نحو: «حسن»، وعلى كل من التقديرين لا يخلو المعمول من أحوال ستة:

الأول: أن يكون المعمول بأل، نحو: «الحسنُ الوجه، وحسنُ الوجه».

الثاني: أن يكون مضافاً لما فيه أَل، نحو: «الحسنُ وجهُ الأب، وحسنُ وجهِ الأب».

= د - عدم لزوم جريانها على المضارع كما مرّ.

هـ - عدم الفصل بينها وبين معمولها المرفوع أو المنصوب، فلا تقول: زيدٌ محبٌ في داره أبوه ضيفه.

(١) «فارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق برفع «وانصب، وجر» معطوفان على ارفع، وقد حذف متعلقيهما للدلالة متعلق الأول عليهما «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ها» المجرورة محلاً بالباء، ومع مضاف، و«أَل» مضاف إليه «ودون أَل» دون: ظرف معطوف على قوله: «مع أَل» السابق «مصحوب أَل» مفعول تنازعه كل من الأفعال الثلاثة السابقة، وهي: ارفع وانصب وجر «وما» موصول معطوف على «مصحوب أَل» السابق «اتصل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة.

(٢) «بها» متعلق باتصل في البيت السابق «مضافاً» حال من الضمير المستتر في «اتصل» «أو مجرداً» معطوف على «مضافاً» السابق «ولا» الواو عاطفة، ولا: ناهية «تجرر» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بتجرر «مع أَل» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ها» المجرور محلاً بالباء «سماً» مفعول به لتجرر «من أَل» متعلق بخلا الآتي «خلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب صفة لقوله: «سماً» السابق.

(٣) «ومن إضافة» معطوف على قوله: «من أَل» في البيت السابق «لتاليها» الجار والمجرور متعلق بإضافة، وتالي مضاف، وها مضاف إليه «وما» اسم شرط: مبتدأ «لم» نافية جازمة «يخل» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» والجملة فعل الشرط «فهو» الفاء لربط الشرط بالجواب، هو: ضمير منفصل مبتدأ «بالجواز» متعلق بقوله: «وسم الآتي «وسم» وسم: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، وجملتنا الشرط والجواب في محل رفع خبر عن اسم الشرط الواقع مبتدأ.

الثالث: أن يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف، نحو: «مررت بالرجل الحسن وجهه، وبرجل حسن وجهه».

الرابع: أن يكون مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: «مررت بالرجل الحسن وجهه غلامه، وبرجل حسن وجهه غلامه».

الخامس: أن يكون مجرداً من أل دون الإضافة، نحو: «الحسن وجهه أب، وحسن وجهه أب».

السادس: أن يكون المعمول مجرداً من أل والإضافة، نحو: «الحسن وجهها، وحسن وجهها».

فهذه اثنتا عشرة مسألة، والمعمول في كل واحدة من هذه المسائل المذكورة: إما أن يُرفع⁽¹⁾، أو يُنصب⁽²⁾، أو يُجر⁽³⁾.

فيتحصّل حينئذٍ ستّ وثلاثون صورةً.

وإلى هذا أشار بقوله: «فارفع بها» أي: بالصفة المشبهة «وانصب وجر مع أل» أي: إذا كانت الصفة بأل، نحو: «الحسن»، «ودون أل» أي إذا كانت الصفة بغير أل، نحو: «حسن»، «مصحوب أل» أي: المعمول المتصل بها - أي: بالصفة - إذا كان المعمول مضافاً، أو مضافاً أو مجرداً» أي: والمعمول المتصل بها - أي: بالصفة - إذا كان المعمول مضافاً، أو مجرداً من الألف واللام والإضافة، ويدخل تحت قوله: «مضافاً» المعمول المضاف إلى ما فيه أل، نحو: «وجه الأب»، والمضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: «وجهه»، والمضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف، نحو: «وجه غلامه»، والمضاف إلى المجرد من أل دون الإضافة، نحو: «وجه أب».

(1) الرفع على الفاعلية. ويرى الفارسي على أنه إبدال بعض من كل من ضمير مستتر في الصفة.

(2) النصب على التشبيه بالمفعول إن كان معرفة، وعلى التمييز إن كان نكرة.

(3) الجرّ بالإضافة.

وأشار بقوله: «ولا تَجْرُزُ بها مع أل . . إلى آخره» إلى أن هذه المسائل ليست كلُّها على الجواز، بل يمتنع منها - إذا كانت الصفة بأل - أربع مسائل:

الأولى: جَرُّ المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: «الحسنُ وَجْهٌ».

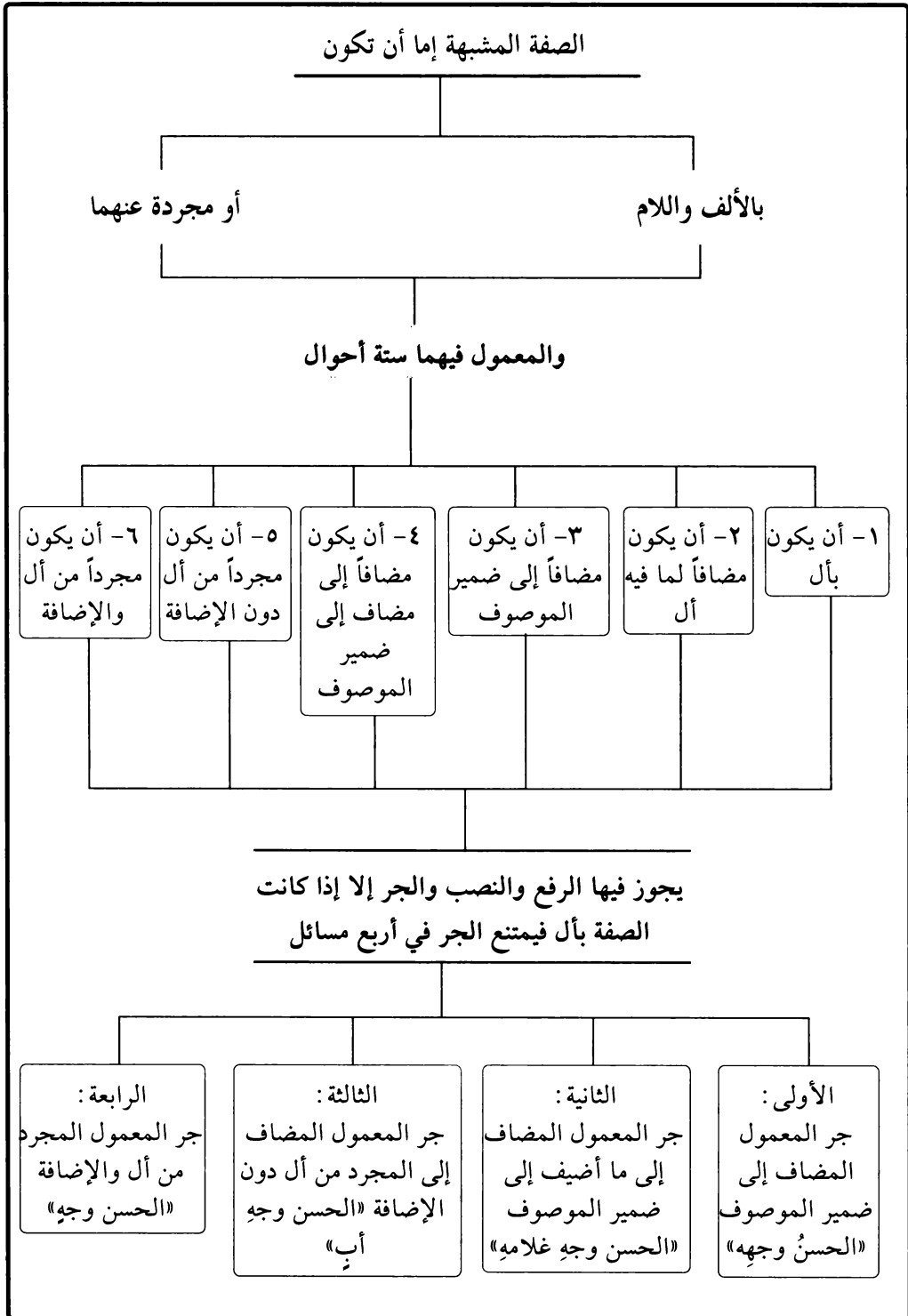
الثانية: جَرُّ المعمول المضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف، نحو: «الحسن وَجْهٌ غَلَامِهِ».

الثالثة: جَرُّ المعمول المضاف إلى المجرد من أل دون الإضافة، نحو: «الحسن وَجْهٌ أَبٌ».

الرابعة: جَرُّ المعمول المجرد من أل والإضافة، نحو: «الحسن وَجْهٌ».

فمعنى كلامه: «ولا تجرر بها» أي: بالصفة المشبهة إذا كانت الصفة مع أل اسماً خَلاً من أل أو خَلاً من الإضافة لما فيه أل، وذلك كالمسائل الأربع.

وما لم يَحُلْ من ذلك يجوز جَرُّه كما يجوز رفعه ونصبه، كالحسن الوَجْه، والحسن وَجْه الأَب، وكما يجوز جَرُّ المعمول ونصبه ورفعها إذا كانت الصفة بغير أل على كلِّ حال.



التَّعْجِبُ (١)

٤٧٤ - بِأَفْعَلٍ انْطِقَ بَعْدَ «مَا» تَعْجِبًا أَوْ جِيءَ بِـ «أَفْعِلْ» قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبِا^(٢)

٤٧٥ - وَتَلَوْا أَفْعَلَ انْصَبْنُهُ كَـ «مَا» أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِقَ بِهِمَا^(٣)

للتعجب صيغتان^(٤): إحداهما: «ما أفعله» والثانية: «أفعل به» وإليهما أشار المصنف بالبيت الأول، أي: انطق بأفعل بعد «ما» للتعجب، نحو: «ما أحسن زيداً، وما أوفى

(١) التعجب: هو استعظامُ فعلٍ ظاهرٍ المزيّة.

ومعنى كونه ظاهر المزية أنّ فيه زيادةً فيها، ويشرط أن يكون سببها خفيّاً، فإن علِمَ سببها لم يُتعجب منها! واعلم أنه لا يُتعجب من صفاتِ الله تعالى قياساً؛ لأن صفاته لا تقبل الزيادة، وجوازُه ليس بالمعنى الاصطلاحي للتعجب، بل على سبيل إثباتِ الغاية له سبحانه في الصفاتِ، وأنها مما تحار فيه العقول والقصد من ذلك الثناء على الله تعالى بذلك!

(٢) «بأفعل» جار ومجرور متعلق بقوله: «انطق» الآتي «انطق» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بعد» ظرف متعلق بانطق أيضاً، وبعد مضاف، و«ما» مضاف إليه «تعجباً» مفعول لأجله، أو حال من الضمير المستتر في «انطق» على التأويل بالمشتق، أي: انطق متعجباً «أو» عاطفة «جئ» فعل أمر معطوف على انطق «بأفعل» جار ومجرور متعلق بـ«جئ» «قبل» ظرف متعلق بـ«جئ» أيضاً، و«قبل» مضاف، و«مجرور» مضاف إليه «بِا» جار ومجرور متعلق بمجرور، وقصر المجرور للضرورة.

(٣) «تلو» مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده، أي: انصب تلو... إلخ، وتلو مضاف، و«أفعل» قصد لفظه: مضاف إليه «انصبته» انصب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للتوكيد، والهاء مفعول به «كما» الكاف جارة لقول محذوف، كما سبق غير مرة، ما: تعجبية مبتدأ «أوفى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود إلى «ما» «خليلينا» خليلي: مفعول به لأوفى، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثنى، وهو مضاف، ونا مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ «وأصدق» فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر «بهما» الباء زائدة، والضمير فاعل «أصدق».

(٤) هاتان الصيغتان هما اللتان عقد النحاة باب التعجب لبيانهما، فأما العبارات الدالة بحسب اللغة على إنشاء التعجب فكثيرة: منها قياسي، ومنها سماعي، فالقياسي: أن تحول الفعل الذي تريد التعجب من مدلوله إلى صيغة فعل، بضم العين، وسيأتي ذكر هذا في باب نعم وبئس، وأما السماعي، فنحو قولهم: لله دره فارساً! وقولهم: سبحان الله.

خَلِيلَيْنَا»، أو جئ بأفْعِلْ قبل مجرور بيا، نحو: «أَحْسِنُ بِالزَّيْدَيْنِ، وَأُضِدِّقُ بِهِمَا»^(١).
 فما: مبتدأ، وهي نكرة تامة عند سيبويه^(٢)، و«أَحْسَنَ» فعلٌ ماضٍ^(٣)، فَاعِلُهُ ضميرٌ مستتر
 عائد على «ما»^(٤)، و«زِيداً» مفعولٌ أَحْسَنَ، والجملة خبر عن «ما»، والتقدير: «شيءٌ أَحْسَنَ
 زِيداً» أي: جعله حسناً، وكذلك: «مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا».

وأما أَفْعِلْ ففعل أمر^(٥)، ومعناه التعجُّبُ لا الأمر، وفاعله المجرور بالباء، والباء زائدة.
 واستدل على فعلية أَفْعِلْ بلزوم نون الوقاية له إذا اتَّصَلَتْ به ياء المتكلم، نحو: «ما
 أَفْقَرَنِي إِلَى عَفْوِ اللَّهِ»، وعلى فعلية «أَفْعِلْ» بدخول نون التوكيد عليه في قوله: [الطويل]
 ش ٢٦٨ - وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضَبِي صُرِيمَةً فَأَخْرِبَ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَخْرِبَا^(٦)

(١) وهما صيغتان وضعيتان لا تحتاجان إلى قرينةٍ للدلالة على التعجب، بخلاف الصيغ الأخرى. لكن قد
 تضمنتا معاني أخرى غير التعجب كالذم أو المدح..

(٢) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٧٤/٣:

قال سيبويه: هي نكرة تامة بمعنى شيء، وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب، وما بعدها خبرٌ فموضعه رفع. اهـ.
 قلت: ليس في «الكتاب» هذا القول، ولا تصريحٌ لسيبويه بكون «ما» هنا نكرة تامة، فلعلَّ النحاة على
 اختلافهم جَوَّزوا لأنفسهم نسبة ما استنبطوه من كلامه إلى كلامه!! والله أعلى وأعلم.

(٣) وهو قول البصريين والكسائي واستدلوا لذلك بلزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية تقول: ما أحوَجَنِي إلى
 فضلك!

وقال الكوفيون غير الكسائي: هو اسمٌ لمجيئه مصغراً، تقول: «ما أَحْيَيْتُهُ» وفتحته بناءً على الرفع في محل
 خبر، أو إعرابٌ لمخالفته للمبتدأ.

ورُدَّ عليهم أن هذا التصغير شذوذ لا عبرة به.

(٤) وعودة هذا الضمير الدليلُ على اسمية «ما» وابتدائها.

(٥) المشهور عند النحاة البصريين أنها فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر، والمجرور بالباء الزائدة وجوباً هو
 فاعله، وأصل الكلام: «أحسن زيد» أي: صار ذا حسن، ثم أرادوا أن يدلوا به على إنشاء التعجب،
 فحولوا الفعل إلى صورة الأمر ليكون بصورة الإنشاء، ثم أرادوا أن يسندوه إلى زيد، فاستقبحوا إسناد
 صورة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزادوا الباء ليكون على صورة الفضلة، نحو: امرر يزيد، ثم التزموا ذلك.

(٦) هذا البيت مما استشهد به ثعلب ولم يعزه لقائل معين، وأنشده في «اللسان» (غ ض ب) عن ابن الأعرابي
 ولم يعزه إلى قائل معين، ورُوي صدره: «ومستخلف من بعد غضبي» وقد أنشده ابن السكيت في كتاب

«الألفاظ» (ص ٣٧) كما أنشده صاحب «اللسان».

أراد: «وَأَحْرَيْنَ» بنون التوكيد الخفيفة، فأبدلها ألفاً في الوقف.
وأشار بقوله: «وَتَلَوْا أَفْعَلَ» إلى أن تالي «أَفْعَلَ» يُنصَبُ لكونه مفعولاً، نحو: «ما أَوْفَى خَلِينَنَا».

ثم مثَّلَ بقوله: «وَأَصْدِقْ بِهِمَا» للصيغة الثانية.

وما قَدَّمَاهُ من أن «ما» نكرة تامة هو الصحيح، والجملة التي بعدها خَبَرٌ عنها، والتقدير: «شيءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا» أي: جعله حسناً، وذهب الأَخْفَشُ⁽¹⁾ إلى أنها موصولة والجملة التي بعدها صلُّتها، والخبر محذوف، والتقدير: «الَّذِي أَحْسَنَ زَيْدًا شَيْءٌ عَظِيمٌ»، وذهب بعضهم

= اللغة: «غضبي» بفتح الغين وسكون الضاد المعجمتين وفتح الباء الموحدة: اسم للمئة من الإبل، وهي معرفة لا تتون ولا تدخل عليها أل، ذكر ذلك الجوهري والصاغاني وابن سيده والزجاجي، وقال المجد: إنه تصحيف، وإن صوابه: «غضيا» بالمشناة التحتية مقصوراً، وكأنه سمي بذلك على التشبيه بمنبت الغضى لكثرة «صريمة» تصغير صرمة، بكسر أوله، وهي القطعة من الإبل ما بين العشرين والثلاثين، ويقال غير ذلك، ويجوز أن نقرأ صريمة بفتح الصاد، والصريمة: القطعة من النخل والإبل أيضاً، ومن الأول قول عمر رضي الله عنه: «أدخل رب الصريمة والغنيمة» يريد صاحب الإبل القليلة والغنم القليلة.

الإعراب: «ومستبدل» الواو واو رب، مستبدل: مبتدأ مرفوع تقديرًا، وفيه ضمير مستتر فاعله «من بعد» جار ومجرور متعلق بمستبدل، وبعد مضاف، و«غضبي» مضاف إليه «صريمة» مفعول به لمستبدل «فأحر» أحر: فعل ماض جاء على صورة الأمر «به» الباء زائدة، والضمير فاعل أحر «من طول» جار ومجرور متعلق بأحر، و«من» فيه بمعنى الباء، ويروى: «لطول فقر» وطول مضاف، و«فقر» مضاف إليه «وأحريا» الواو عاطفة، وأحريا: فعل ماض جاء على صورة الأمر، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة في الوقف.

الشاهد فيه: قوله: «وأحريا» حيث أكد صيغة التعجب بالنون الخفيفة، وقد علمت أن نون التوكيد يختص دخولها بالأفعال، فيكون ذلك دليلاً على فعلية صيغة التعجب، خلافاً لمن ادعى اسميتها.

فإن قلت: ألستم تدعون أن هذه الصيغة فعل ماض؟ فإذا كان هذا صحيحاً فما بال نون التوكيد - كما تدعون - قد اتصلت به، ونون التوكيد فيما نعلم إنما تتصل بالأمر والمضارع؟

قلنا: الجواب على ذلك من وجهين: أحدهما: أن اتصال نون التوكيد بالفعل الماضي - وإن يكن نادراً - ليس كاتصالها بالاسم، فإن اشتراك الماضي مع المضارع والأمر في الفعلية يجعل بينه وبينهما قرباً واتصالاً، فسهل من أجل هذا دخول النون عليه. والثاني: أنه إنما ألحقت النون هذه الصيغة مراعاة لصورتها، فإنها في صورة فعل الأمر، وإن يكن معناها معنى الماضي، وهذا على المشهور عند الجمهور، وقد ذكر الشارح أنها فعل أمر، فلا يرد هذا الاعتراض عليه.

(1) وطائفة من الكوفيين.

إلى أنها استفهامية^(١)، والجملته التي بعدها خبر عنها، والتقدير: «أَيُّ شَيْءٍ أَحْسَنَ زَيْدًا؟»
 وذهب بعضهم إلى أنها نكرة موصوفة^(٢)، والجملته التي بعدها صفة لها، والخبر محذوف،
 والتقدير: «شَيْءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا عَظِيمًا».

٤٧٦ - وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحَ إِنَّ كَانَ عِنْدَ الْحَذَفِ مَعْنَاهُ يَضِحُ^(٣)
 يجوز حذف المتعجب منه، وهو المنصوب بعد أفعلَ والمجرورُ بالباء بعد أفعلُ إذا دلَّ
 عليه دليلٌ؛ فمثالُ الأول قولُه: [الطويل]

ش ٢٦٩ - أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءَ عَلَى عَمْرٍو وَمَا كَانَ أَضْبَرَا^(٤)

(١) هو قول الفراء وابن درستويه، ويُنسبُ إلى الكوفيين.

(٢) هو قولُ آخرٍ للأخفش.

وعنه روايةٌ كقول سيبويه، فالأقوال عنه ثلاثة!

انظر «توضيح المقاصد والمسالك» ٢/ ٨٨٦ - ٨٨٧.

(٣) «حذف» مفعول به مقدم على عامله، وهو قوله: استبح، الآتي، وحذف مضاف، و«ما» اسم موصول:
 مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق بتعجب الآتي «تعجبت» فعل ماضٍ وفاعله، والجملته لا محل لها صلة
 «استبح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «كان» فعل ماضٍ ناقص، فعل
 الشرط «عند» ظرف متعلق بقوله: «يضح» الآتي، وعند مضاف، و«الحذف» مضاف إليه «معناه» معنى: اسم
 كان، ومعنى مضاف، والهاء مضاف إليه، والجملته من «يضح» وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر
 كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٤) البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي.

اللغة: «أم عمرو» يريد به عمرو بن قميئة البشكري صاحبه في سفره إلى قيصر الروم «تحدرًا» انصب،
 وانسكب.

المعنى: يقول: إن عهدي بأم عمرو أن أراها صابرة متجلدة، فما بالها اليوم قد كثر بكائها على عمرو؟!
 الإعراب: «أرى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أم» مفعول به لأرى، وأم
 مضاف، و«عمرو» مضاف إليه «دمعها» دمع: مبتدأ، ودمع مضاف، و«ها» مضاف إليه، والجملته من
 «تحدرًا» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملته المبتدأ وخبره في محل نصب حال من أم
 عمرو؛ لأن «أرى» هنا بصرية، فلا تحتاج لمفعول ثانٍ «بكاء» مفعول لأجله «على عمرو» جار ومجرور
 متعلق بكاء «وما» تعجبية مبتدأ «كان» زائدة «أصبرًا» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو
 يعود على ما التعجبية، والمفعول محذوف، أي: أصبرها، والجملته في محل رفع خبر المبتدأ، وهو ما
 التعجبية.

التقدير: «وما كان أصبرَها» فحذف الضمير - وهو مفعول أفعَلَ - للدلالة عليه بما تقدّم، ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] التقديرُ والله أعلم: وأبصر بهم، فحذف «بهم» لدلالة ما قبله عليه، وقول الشاعر: [الطويل]

ش ٢٧٠ - فَذَلِكَ إِنْ يَلْتَقِ الْمَنِيَّةَ يَلْقَاهَا حَمِيداً وَإِنْ يَسْتَغْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرِ^(١)

= الشاهد فيه: قوله: «وما كان أصبراً» حيث حذف المتعجب منه، وهو الضمير المنصوب الذي يقع مفعولاً به لفعل التعجب كما قدرناه.

ومثل هذا البيت ما يُنسب إلى أبي السبطين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه:

جَزَى اللهُ قَوْمًا قَاتَلُوا فِي لِقَائِهِمْ لَدَى الرَّوْعِ قَوْمًا مَا أَعَزَّ وَأَكْرَمًا

يريد: ما أعزهم وأكرمهم، فحذف الضميرين.

(١) البيت لعروة بن الورد، الملقب بعروة الصعاليك.

المعنى: هذا الفقير - الذي وصفه في أبيات سابقة - إذا صادف الموت صادفه محموداً، وإن يستغن يوماً فما أحقه بالغنى وما أجدره باليسار!

الإعراب: «فذلك» اسم الإشارة مبتدأ، واللام للدلالة على بعد المشار إليه، والكاف حرف يدل على الخطاب «إن» شرطية «يلق» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه «المنية» مفعول به ليلق «يلقها» يلق: فعل مضارع جواب الشرط، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فاعل، وها: مفعول به، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ «حميداً» حال من فاعل «يلق» المستتر فيه «وإن» شرطية «يستغن» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «يوماً» ظرف زمان متعلق ب«يستغن» «فأجدر» الفاء لربط الجواب بالشرط، أجدر: فعل ماض جاء على صورة الأمر، وقد حذف فاعله والباء التي تدخل عليه، والأصل: فأجدر به، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله: «فأجدر» حيث حذف المتعجب منه، وهو فاعل «أجدر» كما أوضحناه في الإعراب.

واعلم أن الحذف إنما يكثر إذا كان «أفعلٌ» معطوفاً على مثله قد ذكر معه المتعجب منه، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] أي: بهم، أما في مثل هذا البيت فالحذف شاذ؛ لعدم وجود المعطوف عليه المشتمل على مثل المحذوف.

ثم اعلم أن ما ذكرناه - من أنه يكثر حذف المتعجب منه في صيغة «أفعل به» إذا كان قد عطف على مماثل مشتمل على مثل المحذوف - هو رأي جماعة من النحاة، وهؤلاء يخصون الدليل الدال على المحذوف بالمعطوف عليه، بالشرط المذكور، ومنهم من ذهب إلى أن العبرة بوضوح المقصد، سواء أكان بالعطف أم بغيره، وعلى هذا لا يكون الحذف من بيت الشاهد شاذاً، فاعرف ذلك.

أي: فأجدر به [فحذف المتعجب منه بعد «أفعل» وإن لم يكن معطوفاً على أفعل مثله، وهو شاذ^(١)].

٤٧٧ - وفي كلا الفعلين قدماً لزمًا منع تصريف بحكم حتماً^(٢) لا يتصرف فعلا التعجب، بل يلزم كل منهما طريقة واحدة؛ فلا يستعمل من أفعل غير الماضي، ولا من أفعل غير الأمر، قال المصنف: وهذا مما لا خلاف فيه.

٤٧٨ - وضغهما من ذي ثلاث صرفاً قابل فضل تم غير ذي انتفاً^(٣)

٤٧٩ - وغير ذي وصف يضاهي أشهلاً وغير سالك سبيل فعلاً^(٤) يشترط في الفعل الذي يصاغ منه فعلا التعجب شروط سبعة:

أحدها: أن يكون ثلاثياً؛ فلا يُنبئان مما زاد عليه، نحو: دحرج، وانطلق، واستخرج. الثاني: أن يكون متصرفاً؛ فلا يُنبئان من فعل غير متصرف، كنعم، وبئس، وعسى، وليس.

(١) إذا شترط لجواز هذا المحذوف أن يكون «أفعل» معطوفاً على «أفعل» آخر مذكور معه المتعجب منه. وقد جاز هذا الحذف مع كون المحذوف فاعلاً في المعنى؛ لأن لزومه للجر كسائه صورة الفضلة، فجاز فيه ما جاز فيها!

ينظر «شرح الأشموني» ٢٩/٣.

(٢) «وفي كلا» جار ومجرور متعلق بقوله: «لزم» الآتي، وكلا مضاف، و«الفعلين» مضاف إليه «قدماً» ظرف متعلق بلزم «لزم»: فعل ماضٍ، والألف للإطلاق «منع» فاعل لزم، ومنع مضاف، و«تصرف» مضاف إليه «بحكم» جار ومجرور متعلق بلزم، والجملة من «حتماً» ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر صفة لحكم.

(٣) «وضغهما» صغ: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير البارز المتصل مفعول به «من ذي» جار ومجرور متعلق بصغ، وذي مضاف، و«ثلاث» مضاف إليه، والجملة من «صرفاً» ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر صفة لذي ثلاث «قابل فضل، تم، غير ذي انتفا» نعوت أيضاً لذي ثلاث: بعضها مفرد، وبعضها جملة.

(٤) «وغير» معطوف على «غير» في البيت السابق، وغير مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«وصف» مضاف إليه، وجملة «يضاهي أشهلاً» في محل جر صفة لوصف «وغير» عطف على غير السابق، وغير مضاف، و«سالك» مضاف إليه، وفيه ضمير مستتر فاعل «سبيل» مفعول به لسالك، وسبيل مضاف، و«فعلاً» قصد لفظه: مضاف إليه.

الثالث: أن يكون معناه قابلاً للمفاضلة؛ فلا يُبَيَّنَانِ من «مات» و«فني» ونحوهما، إذ لا مزيةً فيهما لشيء على شيء.

الرابع: أن يكون تاماً، واحترز بذلك من الأفعال الناقصة، نحو: «كان» وأخواتها؛ فلا تقول: «ما أُكُونُ زيداً قائماً»، وأجازه الكوفيون.

الخامس: ألا يكون منفيّاً، واحترز بذلك من المنفي لزوماً، نحو: «ما عَاجَ فلان بالدَّواءِ» أي: ما انتفع به، أو جوازاً، نحو: «ما ضَرَبْتُ زيداً».

السادس: ألا يكون الوصفُ منه على أفعلٍ، واحترز بذلك من الأفعال الدالة على الألوان: كسَوِدَ فهو أَسْوَدٌ، وحمِرَ فهو أَحْمَرٌ، والعيوب: كحَوَلَ فهو أَحْوَلٌ، وعَوِرَ فهو أَعْوَرٌ؛ فلا تقول: «ما أَسْوَدَهُ» ولا «ما أَحْمَرَهُ» ولا «ما أَحْوَلَهُ» ولا «ما أَعْوَرَهُ» ولا «أَعْوِرَ بِهِ» ولا «أَحْوِلَ بِهِ».

السابع: ألا يكون مبنيّاً للمفعول، نحو: «ضَرِبَ زَيْدٌ»؛ فلا تقول: «ما أَضْرَبَ زيداً!» تريد التعجب من ضَرْبٍ أَوْقَعَ به؛ لئلا يلتبس بالتعجب من ضَرْبٍ أَوْقَعَهُ.

شروط الفعل الذي يصاغ منه فعلا التعجب

- ١- أن يكون ثلاثياً
- ٢- أن يكون متصرفاً
- ٣- أن يكون معناه قابلاً للمفاضلة
- ٤- أن يكون تاماً
- ٥- ألا يكون منفيّاً
- ٦- ألا يكون الوصف منه على أفعل
- ٧- ألا يكون مبنيّاً للمفعول

٤٨٠ - وَأَشْدِدْ أَوْ أَشَدُّ أَوْ شَبَّهُهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضُ الشَّرُوطِ عَدِمًا^(١)

٤٨١ - وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبُ وَيَسْغَدُ أَفْعَلُ جَرُّهُ بِالْبَا يَجِبُ^(٢)

يعني أنه يُتَوَصَّلُ إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بأشدد ونحوه وبأشدَّ ونحوه، ويُنْصَبُ مصدرُ ذلك الفعل العادمِ الشرط بعد «أفعل» مفعولاً، ويُجَرُّ بعد «أفعل» بالباء؛ فتقول: «مَا أَشَدَّ دَحْرَجَتُهُ، واستخراجه!» و«أشددُ بِدَحْرَجَتِهِ، واستخراجه!» و«مَا أَفْبَحَ عَوْرَهُ، وَأَفْبَحَ بَعَوْرِهِ! وما أَشَدَّ حُمْرَتُهُ، وَأَشْدِدُ بِحُمْرَتِهِ!».

٤٨٢ - وَبِالنَّدُورِ أَحْكَمُ لِغَيْرِ مَا ذُكِرَ وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أَثَرُ^(٣)

يعني أنه إذا ورد بناءُ فعل التعجب من شيء من الأفعال التي سَبَقَ أنه لا يُبْنَى منها، حُكِمَ بِنُدُورِهِ، وَلَا يُقَاسُ عَلَى مَا سُمِعَ مِنْهُ، كَقَوْلِهِمْ: «مَا أَحْصَرَهُ!» من «اِحْتَصِرَ» فَبَنَوْا أَفْعَلَ مِنْ فَعْلِ زَائِدٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَكَقَوْلِهِمْ: «مَا أَحْمَقَهُ!» فَبَنَوْا أَفْعَلَ مِنْ فَعْلِ الْوَصْفِ مِنْهُ عَلَى أَفْعَلَ، نَحْوُ: حَمِيقٌ فَهُوَ أَحْمَقُ، وَقَوْلِهِمْ: «مَا أَعْسَاهُ! وَأَعْسِ بِهِ!» فَبَنَوْا أَفْعَلَ وَأَفْعَلَ مِنْ «عسى» وهو فعل غير متصرف.

(١) «وأشدد» قصد لفظه: مبتدأ «أو أشد» معطوف عليه «أو شبههما» معطوف على أشد «يخلف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «ما» اسم موصول: مفعول به ليخلف «بعض» مفعول به مقدم على عامله، وهو قوله: «عدم» الآتي، وبعض مضاف، و«الشروط» مضاف إليه «عدما» عدم: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة «ما» الموصولة.

(٢) «ومصدر» مبتدأ، ومصدر مضاف، و«العادم» مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بـينتصب الآتي «ينتصب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «يجب» الآتي، وبعد مضاف، و«أفعل» مضاف إليه «جره» جر: مبتدأ، وجر مضاف، والهاء مضاف إليه «بالبا» قصر للضرورة: متعلق بجر، والجملة من «يجب» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) «بالندور» جار ومجرور متعلق بقوله: «احكم» الآتي «احكم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لغير» جار ومجرور متعلق باحكم أيضاً، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «ذكر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «ما» «ولا» ناهية «تقس» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «على الذي» جار ومجرور متعلق بقوله: «تقس» «منه» جار ومجرور متعلق بقوله: «أثر»، الآتي «أثر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة «الذي».

٤٨٣ - وَفَعُلْ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَ مَعْمُولُهُ وَوَصَلَهُ بِمَا الزَّمَا^(١)

٤٨٤ - وَفَضْلُهُ بظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَزْ مُسْتَعْمَلٌ وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرَّ^(٢)

لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه^(٣)؛ فلا تقول: «زيداً ما أحسن»، ولا «ما زيداً أحسن»، ولا «بزيد أحسن»، ويجب وصله بعامله؛ فلا يفصل بينهما بأجنبي، فلا تقول في «ما أحسن مُعْطِيكَ الدَّرْهَمَ»: «ما أحسن الدَّرْهَمَ معطيك»، ولا فرق في ذلك بين المجرور وغيره، فلا تقول: «ما أحسن بزيداً ماراً» تريد: «ما أحسن ماراً بزيد»، ولا «ما أحسن عندك جالساً» تريد: «ما أحسن جالساً عندك»^(٤)، فإن كان الظرف أو المجرور معمولاً لفعل

(١) «وفعل» مبتدأ، وفعل مضاف، واسم الإشارة من «هذا» مضاف إليه «الباب» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة «لن» نافية ناصبة «يقدم» فعل مضارع مبني للمجهول «معموله» معمول: نائب فاعل يقدم، ومعمول مضاف، والهاء مضاف إليه، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ «ووصله» وصل: مفعول مقدم لقوله: «الزما» الآتي، ووصل مضاف، والضمير مضاف إليه «بما» جار ومجرور متعلق بوصل «الزما» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف متقلبة عن نون التوكيد الخفيفة.

(٢) «وفصله» مبتدأ ومضاف إليه «بظرف» جار ومجرور متعلق بفصل «أو بحرف» معطوف على ظرف، وحرف مضاف، و«جر» مضاف إليه «مستعمل» خبر المبتدأ «والخلف» مبتدأ «في ذاك» جار ومجرور متعلق بالخلف، والجملة من «استقر» وفاعله المستتر فيه جوازاً في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) فعل التعجب جامد غير متصرف كما علمت، والفعل الجامد ضعيف في ذاته، فلا يتصرف في معموله بتغيير موضعه، لا بتقديمه عليه، ولا بالفصل بينه وبينه.

(٤) جزم الناظم ووافقه الشارح في عدم جواز الفصل بغير الظرف أو الجار والمجرور، والكلام عليهما آتٍ! وقد أنكر الخلاف في «شرح الكافية» ١٠٩٦/٢ رغم أنه نقله بعد ذلك؛ فلعله يحكم بخطئه! وهو مفهوم صنيع الشارح هنا. وصرح به السيوطي في «البهجة المرضية» ص ٢٤٥.

إلا أن الخلاف منقول في الحال، أجازته الجرمي من البصريين وهشام من الكوفيين؛ كقولهم: «ما أحسن مجردة هندا».

وسيوّر الشارح بعد قليل قول عليّ عليه السلام، وقد قال الناظم في «شرح التسهيل» ٤١/٣: وهذا مُصَحَّحٌ للفصل بالنداء!

وقد أجاز الجرمي الفصل بالمصدر؛ كقولك: «ما أحسن إحساناً زيداً» ومنعهُ الجمهور؛ لمنعهم أن يكون لفعل التعجب مصدرٌ.

وأجاز ابن كيسان الفصل بـ«لولا» ومصحوبها؛ نحو «ما أحسن لولا بخله زيداً».

ينظر: «شرح المرادي» ٨٩٩/٢ - ٩٠١، «شرح الأشموني» ٣٦/٣ - ٣٧.

التعجب، ففي جواز الفِضْلِ بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلاف، والمشهور جوازه، خلافاً للأخفش والمبرِّد^(١) ومَنْ وافقهما، ونسب الصيمريُّ المنعَ إلى سيبويه، ومما ورد فيه الفصلُ في النثر قولُ عمرو بن معد يكرب: «الله دُرُّ بني سُلَيْمٍ، ما أَحْسَنَ في الهَيْجاء لِقَاءَهَا! وأكْرَمَ في اللَّزْبَاتِ عَطَاءَهَا! وأثْبَتَ في المَكْرُمَاتِ بَقَاءَهَا!»^(٢)، وقولُ علي كرم الله وجهه، وقد مرَّ بِعَمَّارٍ فمَسَحَ الترابَ عن وجهه: «أَعَزَّزَ عَلَيَّ أبا اليَقْظانِ أن أراك صريعاً مُجَدِّلاً!»^(٣)، ومما ورد منه من النظم قولُ بعض الصحابة رضي الله عنهم: [الطويل]

ش ٢٧١ - وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأَحْبَبَ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا^(٤)

(١) «المقتضب» ١٧٨/٤.

(٢) قوله في خبر أسنده القالي في «الأمالى» ص ٥٩٣، وعنه في «العقد الفريد» ٢٦٧/١، وهو في «البصائر والذخائر» ١٨٩/٧.

(٣) لم أهدت إليه إلا ما ذكرته كتب النحاة في هذا الباب!

(٤) البيت للعباس بن مرداس، أحد المؤلفات لقلوبهم الذين أعطاهم رسول الله ﷺ من سبي حين مئة من الإبل. الإعراب: «وقال» فعل ماضٍ «نبي» فاعل، ونبي مضاف، و«المسلمين» مضاف إليه «تقدموا» فعل أمر وفاعله، والجملة في محل نصب مقول القول «وأحب» فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر، فعل تعجب «إلينا» جار ومجرور متعلق بأحب «أن» مصدرية «تكون» فعل مضارع ناقص منصوب بأن، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو اسمه «المقدما» خبر تكون، و«أن» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بباء زائدة مقدره، وهو فاعل فعل التعجب، وأصل الكلام: وأحب إلينا بكونك المقدم! الشاهد فيه: قوله: «إلينا» حيث فصل به بين فعل التعجب الذي هو «أحب» وفاعله الذي هو المصدر المنسب من الحرف المصدرية ومعموله، وهذا الفاصل جار ومجرور معمول لفعل التعجب، وذلك جائز في الأصح من مذاهب النحويين.

ومثل هذا البيت في كل ما اشتمل عليه من هذا الباب قول الآخر:

أَخْلِقُ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ وَمُذْمِنِ الْقَرْعِ لِلأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا

فإن المصدر المنسب من «أن يحظى بحاجته» مجرور بباء زائدة، وهو فاعل أخلق، وقد فصل بينهما بقوله: «بذي الصبر».

وقوله: [الطويل]

ش ٢٧٢ - خَلِيلِي مَا أُحْرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى صَبُورًا وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ^(١)

(١) البيت مما احتج به كثير من النحاة، منهم الجرمي، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين.

الإعراب: «خليلي» منادى حُذِفَ منه حرف النداء، وياء المتكلم مضاف إليه «ما» تعجبية مبتدأ «أحرى» فعل ماض دال على التعجب، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره هو يعود على «ما» التعجبية فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بذي» جار ومجرور متعلق بأحرى، وذي مضاف، و«اللَّب» مضاف إليه «أن» مصدرية «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، وهو المفعول الأول «صبورًا» مفعول ثان ليرى إذا قدرتها علمية؛ فإذا قدرتها بصرية اكتفت بمفعول واحد هو نائب الفاعل، ويكون قوله: «صبورًا» حالاً من نائب الفاعل، و«أن» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لفعل التعجب «ولكن» حرف استدراك «لا» نافية للجنس «سبيل» اسم لا «إلى الصبر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، أو الجار والمجرور متعلق بسبيل أو بمحذوف صفة له، وعلى هذين الوجهين يكون خبر لا محذوفاً.

الشاهد فيه: قوله: «بذي اللب» حيث فصل به بين فعل التعجب - وهو «أحرى» - ومفعوله، وهو المصدر المنسبك من الحرف المصدرية ومعموله، وهذا الفاصل جار ومجرور متعلق بفعل التعجب، وهذا الفصل جائز في الأشهر من مذاهب النحاة، على ما بيناه في شرح الشاهد السابق، وقد بين الشارح العلامة من قال بجوازه من النحاة، ومن قال بمنعه منهم.

ومثل هذا الشاهد قول أوس بن حجر:

أَقِيمُ بِدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا وَأُحْرٍ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلَا

فقد فصل بالظرف - وهو قوله: «إذا حالت» - بين فعل التعجب الذي هو قوله: «أحر» وبين معموله الذي هو قوله: «بأن أتحولا»، ومن كلام العرب: «ما أحسن بالرجل أن يصدق، وما أقبح به أن يكذب!» وفيه الفصل بين فعل التعجب الذي هو «أحسن» و«أقبح» ومعموله الذي هو «أن يصدق» و«أن يكذب» بالجار والمجرور.

نِعْمَ وَبِئْسَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهِمَا

- ٤٨٥ - فَعْلَانٍ غَيْرُ مُتَّصِرَيْنِ نِعْمَ وَبِئْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ^(١)
 ٤٨٦ - مُقَارِنِي «أَل» أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا كَـ «نِعْمَ عُقْبَى الْكُرْمَا»^(٢)
 ٤٨٧ - وَيَزْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفْسَّرُهُ مُمَيِّزٌ كَـ «نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهُ»^(٣)

مذهب جمهور النحويين أن «نِعْمَ، وَبِئْسَ» فعلان؛ بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما، نحو: «نِعْمَتِ الْمَرْأَةُ هُنْدٌ، وَبِئْسَتِ الْمَرْأَةُ دَعْدٌ». وذهب جماعة من الكوفيين - ومنهم الفراء - إلى أنهما اسْمَانِ^(٤)، واستدلوا بدخول حرف الجرّ عليهما في قول بعضهم: «نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بَيْتِ الْعَيْزِ»، وقول الآخر: «وَاللَّهِ مَا هِيَ بِنِعْمِ الْوَلَدِ، نَصْرُهَا بُكَاءٌ، وَبِرُّهَا سَرِقَةٌ» وُخْرِجَ عَلَى جَعَلِ «نعم وبئس» مفعولين لقول محذوفٍ واقع صفةً لموصوفٍ محذوفٍ،

(١) «فعلان» خبر مقدم «غير» نعت له، وغير مضاف، و«متصرفين» مضاف إليه «نعم» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «وبئس» معطوف على نعم «رافعان» خبر لمبتدأ محذوف، أي: هما رافعان، وفيه ضمير مستتر فاعل «اسمين» مفعول به لقوله: رافعان.

(٢) «مقارني» نعت لقوله: «اسمين» في البيت السابق، ومُقَارِنِي مضاف، و«أَل» قصد لفظه: مضاف إليه «أو» حرف عطف «مضافين» معطوف على قوله: «مقارني أَل» «لما» جار ومجرور متعلق بقوله: «مضافين»، و«قارنها» قارن: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه، وها: مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «كنعم عقبى الكرما» الكاف جارة لقول محذوف، نعم: فعل ماضٍ، عقبى: فاعل، وعقبى مضاف، والكرما: مضاف إليه، وقصر للضرورة، وأصله: الكرما.

(٣) «ويرفعان» فعل مضارع، وألف الاثنين فاعل «مضمراً» مفعول به «يفسره» يفسر: فعل مضارع، والهاء مفعول به «ميمز» فاعل يفسر، والجملة في محل نصب نعت لقوله: «مضمراً»، وقوله: «كنعم قوماً معشره» الكاف فيه جارة لقول محذوف، نعم: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه «قوماً» تمييز «معشره» معشر: مبتدأ خبره الجملة التي قبله، ومعشر مضاف، والهاء مضاف إليه.

(٤) هما اسمان على ما ذهب إليه أصحاب هذا الرأي بمعنى «الممدوح» و«المذموم»، وهما مبنيان على الفتح؛ لأنهما تَضَمَّنَا معنى الإنشاء، وهو من معاني الحروف.

ينظر «حاشية الصبان» ٣٨/٣.

ويعرّب الواحدُ منهما مبتدأً خبرُهُ المخصوصُ بالمدح أو الذم.

وما يعرّبُ فاعلاً على القول الآخر، يراه أصحاب هذا القول بدلاً أو عطف بيان من المبتدأ.

وهو المجرور بالحرف، لا «نعم وبئس»، والتقدير: «نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى عَيْرٍ مَقُولٍ فِيهِ: بئس العير» و«ما هي بولِدِ مَقُولٍ فِيهِ: نِعْمَ الْوَلْدُ»، فحذف الموصوف والصفة، وأقيم المعمول مُقَامَهُمَا مع بقاء «نعم وبئس» على فعليتهما.

وهذان الفعلان لا يتصرفان؛ فلا يُسْتَعْمَلُ مِنْهُمَا غَيْرُ الْمَاضِي^(١)، ولا بُدَّ لهما من مرفوع هو الفاعل، وهو على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون مُحَلَّىً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، نحو: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ»، ومنه قوله تعالى: ﴿نِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾ [الأنفال: ٤٠]؛ واختلف في هذه اللام؛ فقال قوم: هي للجنس حقيقة، فمدحت الجنس كله من أجل زيد، ثم خَصَصْتُ زَيْدًا بِالذِّكْرِ؛ فتكون قد مدحته مرتين، وقيل: هي للجنس مجازاً، وكأنك [قد] جعلت زيدا الجنس كله مبالغة، وقيل: هي للعهد^(٢).

الثاني: أن يكون مضافاً إلى ما فيه «أل»، كقوله: «نِعْمَ عُقْبَى الْكُرْمَا»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِنِعْمِ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠].

الثالث: أن يكون مُضْمَرًا مُفَسَّرًا بِنَكْرَةٍ بَعْدَهُ مَنْصُوبَةٍ عَلَى التَّمْيِيزِ، نحو: «نِعْمَ قَوْمًا مَعَشْرُهُ» ففي «نعم» ضميرٌ مستتر يفسره «قوماً»، و«معشره» مبتدأ، وزعم بعضهم أن «معشره» مرفوع بنعم وهو الفاعل، ولا ضمير فيها، وقال بعض هؤلاء: إن «قوماً» حال، وبعضهم: إنه تمييز، ومثلُ «نعم قوماً معشره» قوله تعالى: ﴿يَتَسَّ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠] وقول الشاعر: [البسيط]

ش ٢٧٣ - لِنِعْمِ مَوْتِلًا الْمَوْلَى إِذَا حُذِرَتْ بِأَسَاءِ ذِي الْبَغْيِ وَاسْتِيْلَاءِ ذِي الْإِحْنِ^(٣)

(١) وذلك لأنهما شداً عما تفيداه الأفعال من إفادة الحدث وزمانه، ولزومهما إنشاء المدح والذم.

(٢) العهد - عند من قال: إن أل في فاعل نعم وبئس للعهد - قيل: هو العهد الذهني؛ لأن مدخولها فرد مبهم، وذلك كقول القائل: ادخل السوق واشتر اللحم، ثم بعد ذلك فسر هذا الفرد المبهم بزيد تفخيماً لقصد المدح أو الذم، ومن الناس من ذهب إلى أن العهد هو العهد الخارجي، والمعهود هو الفرد المعين الذي هو المخصوص بالمدح أو الذم؛ فالرجل في «نعم الرجل زيد» هو زيد، وكأنك قلت: نعم زيد هو، فوضعت الظاهر - وهو المخصوص - موضع المضمّر، قصدًا إلى زيادة التقرير والتفخيم.

(٣) البيت من الشواهد التي لا يُعْلَمُ قائلها.

اللغة: «موتلاً» الموتل هو الملجأ والمرجع «حذرت» مبني للمجهول، أي: خيفت «بأساء» هي الشدة

«الإحْن» جمع إحنة، بكسر الهمزة فيهما، وهي الحقد وإضمار العداوة.

وقول الآخر: [الرجز]

ش ٢٧٤ - تَقُولُ عَرَسِي وَهِيَ لِي فِي عَوْمَرَةَ بِئْسَ امْرَأً وَإِنِّي بِئْسَ الْمَرَّةَ^(١)

فاعل «نعم وبئس» على ثلاثة أقسام

الأول:	الثاني:	الثالث:
أن يكون محلّي بالألف واللام «نعم الرجل زيد»	أن يكون مضافاً إلى ما فيه الألف واللام «نعم عقبى الكرماء»	أن يكون مضمراً مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز «نعم قوماً معشره»

= الإعراب: «نعم» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه «موتلاً» تمييز «المولى» مبتدأ، والجملة قبله في محل رفع خبره، أو هو خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير: الممدوح المولى «إذا» ظرف زمان متعلق بنعم «حذرت» حذر: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء للتأنيث «بأساء» نائب فاعل حذر، وبأساء مضاف، و«ذي» مضاف إليه، و«ذي» مضاف، و«البعي» مضاف إليه «واستيلاء» الواو عاطفة، استيلاء: معطوف على بأساء، واستيلاء مضاف، و«ذي» مضاف إليه، و«الإحن» مضاف إليه. الشاهد فيه: قوله: «لنعم موتلاً» فإن «نعم» قد رفع ضميراً مستتراً، وقد فسر التمييز - الذي هو قوله: موتلاً - هذا الضمير.

(١) البيت لراجز لم يعينه أحد ممن اطلعنا على كلامهم.

اللغة: «عرسي» عرس الرجل، بكسر أوله: امرأته «عومرة» صباح وجلبة وصخب وضجيج.

الإعراب: «تقول» فعل مضارع «عرسي» عرس: فاعل تقول، وعرس مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه «وهي» الواو واو الحال، هي: ضمير منفصل مبتدأ «لي في عومره» جاران ومجروران متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال «بئس» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه «امراً» تمييز، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب مقول القول «وإنني» الواو حرف عطف، إن: حرف توكيد ونصب، والنون للوقاية، وباء المتكلم اسم إن «بئس» فعل ماضٍ «المره» فاعل، وجملة الفعل وفاعله - بحسب الظاهر - في محل رفع خبر إن، وعند التحقيق: في محل نصب مقول لقول محذوف يقع خبراً لإن، وتقدير الكلام: وإنني مقول في حقي: بئس المرة، وجملة «إن» واسمه وخبره في محل نصب معطوفة على جملة مقول القول.

الشاهد فيه: «بئس امراً» حيث رفع «بئس» ضميراً مستتراً، وقد فسر التمييز الذي بعده - وهو قوله: امراً - هذا الضمير، وقد وقع فيه ما ظاهره أن خبر إن جملة إنشائية، وهي جملة «بئس المره» وذلك شاذ أو مؤول على تقدير قول محذوف يقع خبراً لإن، وتقع هذه الجملة معمولة له، وانظر مطلع باب إن وأخواتها في الجزء الأول من هذا الكتاب.

٤٨٨ - وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشْتَهَرَ^(١)
 اختلف النحويون في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في «نعم» وأخواتها؛
 فقال قوم: لا يجوز ذلك، وهو المنقول عن سيبويه^(٢)؛ فلا تقول: «نعم الرجل رجلاً زيداً»،
 وذهب قوم إلى الجواز^(٣)، واستدلوا بقوله: [البيسط]

ش ٢٧٥ - وَالتَّغْلِيْبِيُّونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحَلًّا وَأُمَّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِيقٌ^(٤)

(١) «وجمع» مبتدأ أول، وجمع مضاف، و«تمييز» مضاف إليه «وفاعل» معطوف على تمييز، وجملة «ظهر»
 وفاعله المستتر فيه في محل جر صفة لفاعل «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «خلاف» مبتدأ
 ثان مؤخر، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو جمع «عنهم» جار
 ومجرور متعلق باشتهر الآتي، وجملة «قد اشتهر» وفاعله المستتر فيه العائد إلى خلاف في محل رفع صفة
 لخلاف.

(٢) ليس في مطبوع «الكتاب» تصريح بذلك، وقد اشتهر عنه، وعلله ابن يعيش في «شرح المفصل» ١٣٢/٧ - ١٣٣
 باسماً حُجَّتْ! وينظر «المرادي» ٩١٤/٢، و«الأشموني» ٤١/٣.

(٣) منهم المبرد؛ كما في «المقتضب» ١٤٨/٢، وابن السراج، والفارسي؛ كما حكى المرادي ٩١٤/٢.

(٤) البيت لجرير بن عطية، من كلمة له يهجو فيها الأخطل التغلبي.

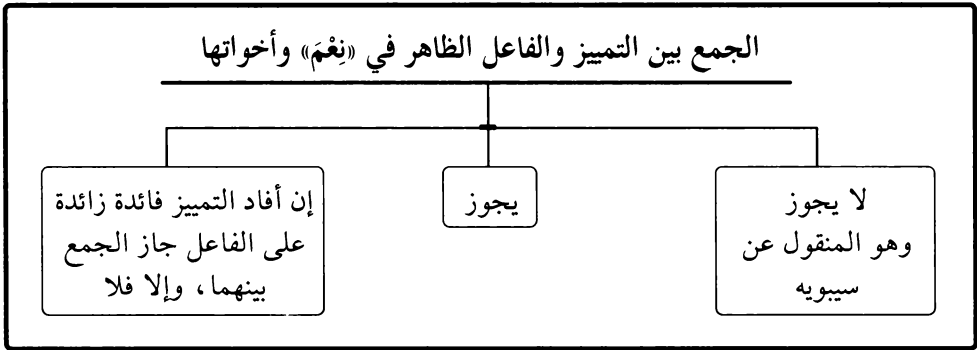
اللغة: «زلاء» بفتح الزاي وتشديد اللام، وآخره همزة: المرأة إذا كانت قليلة لحم الأليتين «منطيق» المراد
 به هنا التي تنازرت بما يعظم عجيزتها، وأراد بذلك الكناية عن كونها ممتهنة؛ فهي هزيلة ضعيفة الجسم من
 أجل ذلك.

المعنى: يذمهم بدناء الأصل، ولؤم التجار، وبأنهم في شدة الفقر، وسوء العيش، حتى إن المرأة منهم
 لثمتهن في الأعمال، وتبتذل في الخدمة؛ فيذهب عنها اللحم - وذلك عند العرب مما تُذم به المرأة -
 فتضطر إلى أن تتخذ حشيشة - وهي كساء غليظ خشن - تعظم بها أليتها وتكبرها سترًا الهزالها ونحافة جسمها.
 الإعراب: «التغليبيون» مبتدأ «بئس» فعل ماض لإنشاء الذم «الفحل» فاعل بئس، والجملة من الفعل والفاعل
 في محل رفع خبر مقدم، وقوله: فحل، من «فحلهم» مبتدأ مؤخر، وفحل مضاف، والضمير مضاف إليه،
 والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي في أول الكلام «فحلاً» تمييز «وأهم» الواو
 للاستئناف، أو هي عاطفة، أم: مبتدأ، وأم مضاف، والضمير مضاف إليه «زلاء» خبر المبتدأ «منطيق»
 نعت لزلاء، أو خبر ثان.

الشاهد فيه: قوله: «بئس الفحل... فحلاً» حيث جَمَعَ في كلام واحد بين فاعل بئس الظاهر - وهو قوله:
 «الفحل» - والتمييز، وهو قوله: «فحلاً».

وقوله: [الوافر]

ش ٢٧٦ - تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادَ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادَ أَبِيكَ زَادًا^(١)
 وَفَصَّلَ بَعْضَهُمْ^(٢) فَقَالَ: إِنَّ أَفَادَ التَّمْيِيزِ فَائِدَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى الْفَاعِلِ جَازَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا،
 نَحْوُ: «نِعْمَ الرَّجُلُ فَارِسًا زَيْدًا»، وَإِلَّا فَلَا، نَحْوُ: «نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدًا».
 فَإِنْ كَانَ الْفَاعِلُ مَضْمَرًا، جَازَ الْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّمْيِيزِ اتِّفَاقًا، نَحْوُ: «نِعْمَ رَجُلًا زَيْدًا».



(١) البيت لجرير بن عطية، من قصيدة له يمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان.
 اللغة: «تزود» أصل معناه: اتخذ زادًا، وأراد منه هنا السيرة الحميدة، والعيشة الطيبة، وحسن المعاملة.
 المعنى: سر فينا السيرة الحميدة التي كان أبوك يسيرها، وعش بيننا العيشة المرضية التي كان يعيشها أبوك،
 واتخذ عندنا من الأيادي والمنن كما كان يتخذها أبوك، فقد كانت سيرة أبيك عاطرة، وأنت خليق بأن تقفو أثره.
 الإعراب: «تزود» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «مثل» مفعول به لتزود، ومثل
 مضاف، و«زاد» مضاف إليه، وزاد مضاف، وأبي من «أبيك» مضاف إليه، وأبي مضاف، والكاف ضمير
 المخاطب مضاف إليه «فينا» جار ومجرور متعلق بتزود «فنعم» الفاء للتعليل، نعم: فعل ماض لإنشاء
 المدح «الزاد» فاعل نعم، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم «زاد» مبتدأ مؤخر، وزاد
 مضاف، وأبي من «أبيك» مضاف إليه، وأبي مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه «زادًا» تمييز.
 الشاهد فيه: قوله: «فنعم الزاد... زادًا» حيث جمع في الكلام بين الفاعل الظاهر. وهو قوله: «الزاد» -
 والتمييز، وهو قوله: «زادًا» كما في البيت السابق، وذلك غير جائز عند جمهرة البصريين.
 وقوم منهم يعربون «زادًا» في آخر هذا البيت مفعولاً به لقوله: «تزود» الذي في أول البيت، وعلى هذا يكون
 قوله: «مثل» حالاً من «زادًا»، وأصله نعت له، فلما تقدم عليه صار حالاً، وتقدير البيت على هذا: تزود
 زادًا مثل زاد أبيك فينا، فنعم الزاد زاد أبيك.

(2) وصححه ابن عصفور؛ كما ذكر المرادي ٩١٨/٢، والأشْمُونِي ٥٠/٣.

٤٨٩ - «مَا» مُمَيِّزٌ وَقِيلَ فَاعِلٌ فِي نَحْوِ «نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ»^(١)
 تقع «ما» بعد «نعم، وبئس» فتقول: «نِعْمَ ما» أو «نِعْمًا»، و«بئس ما»، ومنه قوله تعالى:
 ﴿إِنْ تَبُدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وقوله تعالى: ﴿يَسْمَا أَشْرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾
 [البقرة: ٩٠]. واخْتَلَفَ فِي «مَا» هَذِهِ؛ فَقَالَ قَوْمٌ: هِيَ نَكْرَةٌ مَنْصُوبَةٌ عَلَى التَّمْيِيزِ^(٢)، وَفَاعِلُ
 «نِعْمَ» ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ، وَقِيلَ: هِيَ الْفَاعِلُ، وَهِيَ اسْمٌ مَعْرِفَةٌ، وَهَذَا مَذْهَبُ ابْنِ خُرُوفٍ، وَنَسَبَهُ
 إِلَى سَيَّبُوهِ^(٣).

٤٩٠ - وَيُذَكِّرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا^(٤)
 يُذَكِّرُ بَعْدَ «نِعْمَ، وَبِئْسَ» وَفَاعِلُهُمَا اسْمٌ مَرْفُوعٌ، هُوَ الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ، وَعَلَامَتُهُ
 أَنْ يَصْلِحَ لَجْعَلِهِ مُبْتَدَأً، وَجَعَلَ الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ خَبْرًا عَنْهُ، نَحْوُ: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَبِئْسَ
 الرَّجُلُ عَمْرٌو، وَنِعْمَ غُلَامُ الْقَوْمِ زَيْدٌ، وَبِئْسَ غُلَامُ الْقَوْمِ عَمْرٌو، وَنِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ، وَبِئْسَ
 رَجُلًا عَمْرٌو»، وَفِي إِعْرَابِهِ وَجِهَانٌ مَشْهُورَانِ:
 أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَالْجُمْلَةُ قَبْلَهُ خَبْرٌ عَنْهُ.

(١) «وما» مبتدأ «مميز» خبر المبتدأ «وقيل» فعل ماضٍ مبني للمجهول «فاعل» خبر مبتدأ محذوف، أي: هو فاعل، مثلاً، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع نائب فاعل قيل، وهذه الجملة هي مقول القول «في نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «ما» أو من الضمير في خبره «نعم» فعل ماضٍ لإنشاء المدح، وفاعله ضمير مستتر فيه، «ما»: تمييز، وقيل: ما فاعل، وجملة «يقول الفاضل» في محل نصب نعت لما على الأول، وفي محل رفع نعت لمخصوص بالمدح محذوف - تقديره: نعم الشيء يقوله الفاضل - على الثاني.

(٢) كما ذكر الزمخشري. «شرح ابن عيش» ٦/ ١٣٠ - ١٣٤، و«البهجة المرضية» ص ٢٤٧ وقال: وكثير من المتأخرين.

وهو مذهب الأخفش والزجاج وأحد قولَي الفارسي. «توضيح المقاصد» ٢/ ٩١٩.

(٣) نقله المصنف في «التسهيل» عن سيبويه والكسائي. ينظر «شرح التسهيل» ٣/ ٨.

(٤) «ويذكر» فعل مضارع مبني للمجهول «المخصوص» نائب فاعل «بعد» ظرف متعلق ب«يذكر»، مبني على الضم في محل نصب «مبتدأ» حال من المخصوص «أو» عاطفة «خبر» معطوف على مبتدأ، وخبر مضاف، و«اسم» مضاف إليه «ليس» فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه، وجملة «يدو» وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس، وجملة ليس واسمه وخبره في محل جر نعت لقوله: اسم «أبدًا» منصوب على الظرفية، وعامله «يدو».

والثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير: «هو زيد، وهو عمرو» أي: الممدوحُ زيدٌ، والمذمومُ عمرو.

ومنع بعضهم الوجه الثاني، وأوجب الأول^(١).

وقيل: هو مبتدأ خبره محذوف^(٢)، والتقدير: «زيد الممدوح».

٤٩١ - وَإِنْ يُقَدِّمُ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَالْعِلْمِ نِعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى^(٣)

إذا تقدّم ما يدُلُّ على المخصوص بالمدح أو الذم أغنى عن ذكره آخرأ، كقوله تعالى في أيوب: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٤٤] أي: نعم العبد أيوب؛ فحذف المخصوص بالمدح - وهو أيوب - للدلالة ما قبله عليه.

٤٩٢ - وَاجْعَلْ كِبَيْسَ «سَاءً» وَاجْعَلْ فَعْلًا مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كِنَعِمٍ مُسَجَّلًا^(٤)

تستعمل «ساء» في الذم استعمال «بئس»؛ فلا يكون فاعلها إلا ما يكون فاعلاً لبئس - وهو المحلّي بالألف واللام، نحو: «ساء الرجلُ زيدٌ»، والمضافُ إلى ما فيه الألف واللام،

(١) هو سيبويه، كما نُقِلَ عنه. «شرح التسهيل» ١٦/٣، «الأشْمُونِي» ٥٢/٣، «المرادي» ٩٢٢/٢.

والقول الثاني هو للسيرافي وأبي علي والصيمري كما ذكر الأشْمُونِي ٥٢/٣ - ٥٣.

(٢) أجازَه ابن عصفور كما في «شرح الأشْمُونِي» ٥٣/٣، وخطأه المصنف في «شرح التسهيل» ١٧/٣.

(٣) «وإن» شرطية «يقدم» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «مشعر» نائب فاعل يقدم «به» جار ومجرور متعلق بمشعر «كفى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه، وهو جواب الشرط «كالعلم» الكاف جارة لقول محذوف، العلم: مبتدأ «نعم» فعل ماضٍ لإنشاء المدح «المقتنى» فاعل لنعم «والمقتنى» معطوف على المقتنى، وجملة نعم وفاعلها في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول المحذوف المجرور بالكاف، وتقدير الكلام: كقولك: العلم نعم المقتنى.

(٤) «واجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كبئس» جار ومجرور متعلق بواجعل، وهو مفعوله الثاني «ساء» قصد لفظه: مفعول أول لاجعل «واجعل» الواو عاطفة، اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملته معطوفة على جملة اجعل السابقة «فعلاً» مفعول أول لاجعل «من ذي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فعلاً، وذي مضاف، و«ثلاثة» مضاف إليه «كنعم» جار ومجرور متعلق بواجعل، وهو مفعوله الثاني «مسجلاً» حال من نعم.

(٥) قال الأشْمُونِي في «شرحه» ٥٥/٣:

مُسَجَّلًا: أي: مُطْلَقًا، يُقال: أسجَلْتُ الشيءَ: إذا أمكنتُ من الانتفاع به. مطلقاً: أي: يكون له ما لهما من عدم التصرف وإفادة المدح أو الذم، واقتضاء فاعلٍ كفاعلها [أي: فاعل بئس ونعم].

نحو: «سَاءَ غُلَامُ الْقَوْمِ زَيْدٌ»، والمضمَرُ المفسَّرُ بنكرة بعده، نحو: «سَاءَ رَجُلًا زَيْدٌ»، ومنه قوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ [الأعراف: ١٧٧] - ويُذكَرُ بعدها المخصوصُ بالذم، كما يذكر بعد «بئس»، وإعرابه كما تقدم.

وأشار بقوله: «واجعل فَعَلًا» إلى أن كلَّ فعلٍ ثلاثي يجوز أن يُبْنَى منه فعلٌ على فَعَلٍ لقصد المدح أو الذم، ويُعَامَلُ معاملةً «نعم، وبئس» في جميع ما تقدم لهما من الأحكام؛ فتقول: «شَرَفَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَلَوْمَ الرَّجُلِ بَكْرٌ، وَشَرَفَ غُلَامُ الرَّجُلِ زَيْدٌ، وَشَرَفَ رَجُلًا زَيْدٌ». ومقتضى هذا الإطلاق أنه يجوز في عَلِمَ أن يقال: «عَلِمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ»، بضم عَيْنِ الكلمة، وقد مَثَّلَ هو وابنه به، وصرَّحَ غيره أنه لا يجوز تحويل «علم، وجهل، وسمع» إلى فَعَلٍ بضم العين؛ لأن العرب حين استعملتها هذا الاستعمال أبقتُها على كسرة عينها، ولم تحوِّلها إلى الضم؛ فلا يجوز لنا تحويلها، بل نُبْقِيها على حالها كما أبَقُوها؛ فتقول: «عَلِمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَجَهَلَ الرَّجُلُ عَمْرُو، وَسَمِعَ الرَّجُلُ بَكْرٌ».

٤٩٣ - وَمِثْلُ نِعْمَ «حَبْدًا» الْفَاعِلُ «ذَا» وَإِنْ تُرِدُ ذَمًّا فَقُلْ «لَا حَبْدًا»^(١)(٢)

(١) «ومثل» مبتدأ، ومثل مضاف، و«نعم» قصد لفظه: مضاف إليه «حبذا» قصد لفظه أيضاً: خبر المبتدأ «الفاعل ذا» مبتدأ وخبر «وإن» شرطية «ترد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذمًا» مفعول به لترد «فقل» الفاء واقعة في جواب الشرط، قل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لا» نافية «حبذا» فعل وفاعل، والجملة مقول القول في محل نصب، وجملة قل ومعمولاته في محل جزم جواب الشرط.

(٢) قال المكودي في «شرحه» ص ٢٠٨:

ومثل نِعْمَ حَبْدًا: يعني أن «حَبْدًا» مثل «نِعْم» مع فاعلها في المعنى لا في الحكم؛ لاختلاف بعض أحكامها. إلا أن في «حَبْدًا» زيادة على «نِعْم»، وهي الحب والتقريب من القلب. اهـ.

واعلم أن «حَبْ» تماثل «نِعْم» في أنهما منقولتان لإنشاء المدح، وفِعْلَانِ عَلَى الرَّاجِحِ، وهما فعْلَانِ ماضيان، جامدان.

وفاعلاهما لا يجوز إتيانه؛ إلا أن «حَبْدًا» تختلف في أحكامٍ عن «نِعْم»، فمن ذلك:

أ - عدم جواز تقدُّم مخصص «حَبْدًا» بخلاف مخصص «نِعْم».

ب - عدم عمل النواسخ في مخصص «حَبْدًا» بخلاف مخصص «نِعْم».

يُقَالُ فِي الْمَدْحِ: «حَبْدًا زَيْدًا»، وَفِي الذَّمِّ: «لَا حَبْدًا زَيْدًا»، كَقَوْلِهِ: [الطويل]

ش ٢٧٧ - أَلَا حَبْدًا أَهْلُ الْمَلَا غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتْ مَيِّ فَلَا حَبْدًا هِيَ^(١)

وَاخْتَلَفَ فِي إِعْرَابِهَا؛ فَذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ فِي «الْبَغْدَادِيَّاتِ»^(٢) وَابْنُ بَرَّهَانَ، وَابْنُ

خُرُوفٍ - وَزَعَمَ أَنَّهُ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ^(٣)، وَأَنَّ مَنْ نَقَلَ عَنْهُ غَيْرَهُ فَقَدْ أَخْطَأَ عَلَيْهِ - وَاخْتَارَهُ

(١) الْبَيْتَ لِكُنْزَةِ - بِكَافٍ مَفْتُوحَةٍ فَنُونٌ سَاكِنَةٌ - أَمْ شَمْلَةٌ بِنِ بَرْدِ الْمَنْقَرِيِّ، مِنْ أَيْبَاتٍ تَهْجُو فِيهَا مِئَةٌ صَاحِبَةُ ذِي الرِّمَّةِ، كَذَا قَالَ أَبُو تَمَامٍ، وَقِيلَ: الْبَيْتُ لِذِي الرِّمَّةِ نَفْسِهِ، قَالَهُ التَّبْرِيزِيُّ شَارِحَ «الْحِمَاسَةِ»، وَرَوَى بَعْدَ بَيْتِ الشَّاهِدِ قَوْلَهُ:

عَلَى وَجْهِ مَيِّ مَسْحَةٌ مِنْ مَلَا حَةٍ وَتَحْتَ الثِّيَابِ الْعَارُ لَوْ كَانَ بَادِيًا

اللُّغَةُ: «الْمَلَا» بِالْقَصْرِ: الْفَضَاءُ الْوَاسِعُ.

الإِعْرَابُ: «أَلَا» أَدَاةُ اسْتِفْتَاحٍ وَتَنْبِيهِ «حَبْدًا» فَعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَالجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ «أَهْلُ» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَأَهْلٌ مُضَافٌ، وَ«الْمَلَا» مُضَافٌ إِلَيْهِ «غَيْرِ» نَصَبٌ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ «أَنَّهُ» أَنْ: حَرْفٌ تَوْكِيدٌ وَنَصْبٌ، وَضَمِيرُ الْقِصَّةِ وَالشَّأْنِ اسْمُهُ «إِذَا» ظَرَفٌ تَضَمَّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ «ذَكَرْتُ» ذَكَرَ: فَعْلٌ مَاضٍ مُبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، وَالتَّاءُ لِلتَّنَائِيثِ «مَيِّ» نَائِبٌ فَاعِلٌ ذَكَرَ، وَالجُمْلَةُ مِنَ الْفَعْلِ وَنَائِبِ الْفَاعِلِ فِي مَحَلِّ جَرِّ بِإِضَافَةِ «إِذَا» إِلَيْهَا «فَلَا» الْفَاءُ وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ إِذَا، لَا: نَافِيَةٌ «حَبْدًا» فَعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَالجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ «هِيَ» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ جَوَابُ الشَّرْطِ غَيْرِ الْجَازِمِ، وَجَمَلْنَا الشَّرْطَ وَجَوَابَهُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرٍ أَنْ، وَأَنْ وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ مُجْرورٍ بِإِضَافَةِ غَيْرِ إِلَيْهِ.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قَوْلُهُ: «حَبْدًا أَهْلُ الْمَلَا، وَلَا حَبْدًا هِيَ» حَيْثُ اسْتَعْمَلَ «حَبْدًا» فِي صَدْرِ الْبَيْتِ فِي الْمَدْحِ كَاسْتِعْمَالِ «نَعَمْ» وَاسْتَعْمَلَ «لَا حَبْدًا» فِي عَجْزِ الْبَيْتِ فِي الذَّمِّ كَاسْتِعْمَالِ «بُئْسَ»، وَمِثْلُ هَذَا الْبَيْتِ فِي اسْتِعْمَالِ الْكَلِمَتَيْنِ مَعًا قَوْلُ الْآخَرِ:

أَلَا حَبْدًا عَاذِرِي فِي الْهَوَىٰ وَلَا حَبْدًا الْعَاذِلُ الْجَاهِلُ

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ الْمَخْزُومِي:

فَظَلْتُ بِمَرَأَى شَائِقٍ وَيَمَسَّمَعٍ أَلَا حَبْدًا مَرَأَى هُنَاكَ وَمَسَّمَعُ

وَمِنْ هُنَا تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي فَاعِلِ «حَبْدًا» - إِذَا اعْتَبَرْتَهَا كُلِّهَا فَعَلًا مُضَافًا - أَنْ يَكُونَ مَقْرُونًا بِأَلٍ، بَلْ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَعْرُفَةً، فَإِنَّ الْأَوَّلَ يَقُولُ: «حَبْدًا عَاذِرِي» فَآتَى بِالْفَاعِلِ مَعْرُفَةً غَيْرَ مَقْتَرَنَ بِأَلٍ، وَالثَّانِي يَقُولُ: «حَبْدًا مَرَأَى» فَآتَى بِالْفَاعِلِ نَكْرَةً.

(٢) «الْبَغْدَادِيَّاتِ» ص ٢٠١. دَرَاةٌ وَتَحْقِيقٌ: صِلَاحُ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّنْكَوَاوِيِّ.

الْجُمْهُورِيَّةُ الْعِرَاقِيَّةُ - وَزَارَةُ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُنِ الدِّينِيَّةِ - إِحْيَاءُ التَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ.

الْكِتَابُ الْحَادِي وَالْخَمْسُونَ. د. تَخ.

(٣) وَعُزِّي إِلَيْهِ فِي «أَوْضَاحِ الْمَسَالِكِ» ٣/١٠٥، وَ«تَوْضِيحِ الْمَقَاصِدِ» ٢/٩٢٨.

المصنف، إلى أن «حَبَّ» فعلٌ ماضٍ، و«ذا» فاعله، وأما المخصوص فجوِّز أن يكون مبتدأ، والجملة قبله خبره، وجوِّز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، وتقديره: «هو زيد» أي: الممدوح أو المذموم زيد، واختاره المصنف.

وذهب المبرد في «المقتضب»^(١)، وابن السراج في «الأصول»^(٢)، وابن هشام اللخمي، واختاره ابن عصفور، إلى أن: «حَبَّذا» اسمٌ، وهو مبتدأ، والمخصوص خبره، أو خبرٌ مقدم، والمخصوص مبتدأ مؤخر؛ فرُكِّبت «حَبَّ» مع «ذا» وجُعِلتا اسماً واحداً.

وذهب قومٌ - منهم ابن دُرُستويه - إلى أن «حبذا» فعلٌ ماضٍ، و«زيد» فاعله؛ فرُكِّبت «حَبَّ» مع «ذا» وجُعِلتا فعلاً، وهذا أضعف المذاهب^(٣).

٤٩٤ - وَأَوَّلِ «ذَا» الْمَخْصُوصِ أَيَّا كَانَ لَا تَعْدِلُ بِذَا فَهَوِ يُضَاهِي الْمَثَلَا^(٤)

أي: أُوِّقِعِ المخصوصَ بالمدح أو الذم بعد «ذا» على أيِّ حال كان، من الإفراد، والتذكير، والتأنيث، والتثنية، والجمع، ولا تُغَيِّرِ «ذا» لتغَيِّرِ المخصوص، بل يلزمُ الإفراد والتذكير، وذلك لأنها أشبهت المثلَّ، والمثلُّ لا يغيَّر، فكما تقول: «الصَّيْفَ صَيَّعَتِ اللَّبَنَ» للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع بهذا اللفظ، تقول: «حَبَّذا زيد، وحبذا هند، والزيدان، والهندان، والزيدون، والهندات» فلا تخرجُ «ذا» عن الإفراد والتذكير، ولو خرجت ل قيل: «حَبَّدي هند، وحبَّذان الزيدان، وحبَّتان الهندان، وحب أولئك الزيدون، أو الهندات».

(١) «المقتضب» ١٤٣/٢.

(٢) «الأصول في النحو» ١١٥/١.

(٣) قال في «توضيح المقاصد» ٩٢٩/٢: وإليه ذهب قومٌ منهم الأخفش.

قال ابن هشام في «مغني اللبيب» ١٢٣/٦ - ١٢٤: وهذا أضعف ما قيل لجواز حذف المخصوص كقوله:

ألا حبَّذا - لوما الحياء - وربَّما منحتُ الهوى ما ليس بالمتقاربِ

والفاعلُ لا يُحذفُ.

(٤) «أول» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذا» مفعول ثانٍ تقدم على المفعول الأول «المخصوص» مفعول أول لأول «أيًا» اسم شرط، خبر لكان مقدم عليه «كان» فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المخصوص «لا» ناهية «تعديل» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بذا» جار ومجرور متعلق بتعديل «فهو» الفاء للتعليل، وهو: ضمير منفصل مبتدأ، وجملة «يضاهي» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو في محل رفع خبر المبتدأ «المثلاً» مفعول به ليضاهي.

٤٩٥ - وَمَا سَوَى «ذَا» اِزْفَعُ بِحَبِّ أَوْ فَجْرُ بِالْبَاءِ وَدُونَ «ذَا» اِنْضِمَامُ الْحَا كَثُرُ^(١)
يعني: أنه إذا وَقَعَ بعد «حَبِّ» غيرُ «ذَا» من الأسماء، جاز فيه وجهان: الرفع بِحَبِّ، نحو: «حَبِّ زَيْدٍ»، والجرُّ بباء زائدة، نحو: «حَبِّ بَزِيدٍ»، وأصلُ حَبِّ: حَبَّبَ، ثم أدغمت الباء في الباء فصار حَبَّبَ.

ثم إن وقع بعد «حَبِّ» ذا، وجب فتح الحاء؛ فتقول: «حَبِّ ذَا»، وإن وقع بعدها غيرُ «ذَا» جاز ضمُّ الحاء وفتحها؛ فتقول: «حَبِّ زَيْدٍ» و«حَبِّ زَيْدٍ»، روي بالوجهين قوله: [الطويل]
ش ٢٧٨ - فَقُلْتُ أَقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمِرَاجِهَا وَحَبِّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ^(٢)

(١) «ما» اسم موصول: مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «ارفع» الآتي «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول، وسوى مضاف، و«ذَا» اسم إشارة مضاف إليه «ارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بحب» جار ومجرور متعلق ب«ارفع» أو «عاطفة» ف«فجر» الفاء زائدة، جر: فعل أمر معطوف على «ارفع»، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالبا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله: جر «ودون» الواو عاطفة، دون: ظرف متعلق بمحذوف حال، وصاحب الحال محذوف، ودون مضاف، و«ذَا» مضاف إليه، والمراد لفظ ذا «انضمام» مبتدأ، وانضمام مضاف، و«الحا» قصر للضرورة: مضاف إليه، وجملة «كثر» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وتقدير الكلام: وانضمام الحاء من «حب» حال كونه دون «ذا» كثير.

(٢) البيت للأخطل التغلبي، من كلمة يمدح فيها خالد بن عبد الله بن أسد أحد أجواد العرب.
اللغة: «اقتلوا» الضمير يعود إلى الخمر، وقتلها: مزجها بالماء؛ لأنه يدفع سُورَتِهَا ويذهب بحدتها «وحب بها» يُروى في مكانها: «وأطيب بها».
الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل «اقتلوا» فعل أمر وفاعله ومفعوله، والجملة في محل نصب مقول القول «عنكم بمراجها» جاران ومجروران متعلقان باقتلوا «وحب» الواو حرف عطف، حب: فعل ماض دال على إنشاء المدح «بها» الباء حرف جر زائد، وها: فاعل حب مبني على السكون في محل رفع «مقتولة» تمييز، أو حال «حين» ظرف متعلق بحب «تقتل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الخمر، والجملة في محل جر بإضافة «حين» إليها.
الشاهد فيه: قوله: «وحب بها» فإنه يُروى بفتح الحاء من «حب» وضمها، والفاعل غير «ذَا»، وكلا الوجهين في هذه الحالة جائز، فإن كان الفاعل «ذَا» تعين فتح الحاء، وقد ذكر الشارح العلامة - تبعاً للمصنف - ذلك مفصلاً.

واعلم أولاً أن فاعل «حب» هذه يجوز أن يكون مجروراً بالباء كما في هذا الشاهد وكما في قول الطَّرِمَاحِ ابن حكيم:

حُبٌّ بِالزَّوْرِ الَّذِي لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامٌ =

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ (١)

٤٩٦ - صُغِيَ مِنْ مَصْوُوعٍ مِنْهُ لِلتَّعْجُبِ «أَفْعَلٌ» لِلتَّفْضِيلِ وَائِبَ اللَّذْ أُبِي (٢)
يُصَاغُ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي يَجُوزُ التَّعْجُبُ مِنْهَا (٣) لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّفْضِيلِ وَصُفِّ عَلَى وَزْنِ
«أَفْعَلٍ» (٤)(٥) فَنَقُولُ: «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَأَكْرَمُ مِنْ خَالِدٍ»، كَمَا نَقُولُ: «مَا أَفْضَلُ
زَيْدًا! وَمَا أَكْرَمَ خَالِدًا!».

= واعلم ثانيًا أن هذه الباء زائدة؛ لأن الفاعل لا يكون إلا مرفوعًا كما نعلم، ولأنه قد ورد من غير الباء في
نحو قول ساعدة بن جُوَيَّة:

هَجَرَتْ غَضُوبٌ وَحَبٌّ مَنْ يَتَجَنَّبُ وَعَدَّتْ عَوَادٍ دُونَ وَلِيكَ تَشَعَّبُ

فقد دل بيت ساعدة على أن زيادة الباء في فاعل «حب» غير واجب، حيث جاء فيه فاعل حب - وهو قوله:
«من يتجنب» - غير مقترن بالباء.

(١) هذه الترجمة صارت في اصطلاح النحاة اسمًا لكل ما دل على زيادة، سواء كانت الزيادة في فضل،
كأفضل وأجمل، أم كانت زيادة في نقص، كأقبح وأسوأ، والمراد أن أصل الاسم على هذه الزنة؛ فلا
ينافي أنه قد يعرض لها التغيير كما في خير وشر.

(٢) «صغ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «من مصوع» جار ومجرور متعلق بصغ، وفي
الكلام موصوف مقدر، أي: من فعل مصوع «منه» جار ومجرور متعلق بمصوع على أنه نائب فاعل له، إذ
هو اسم مفعول «للتعجب» جار ومجرور متعلق بمصوع «أفعل» مفعول به لصغ «للتفضيل» جار ومجرور
متعلق بصغ «وايب» فعل أمر مبني على حذف الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «الذ»
اسم موصول - لغة في الذي - مفعول به لقوله: «ائب» والجملة من «أبي» ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل
لها من الإعراب صلة الموصول.

(٣) قال المرادي في «شرحه» ٩٣٣/٢:

سَوَتْ الْعَرَبُ بَيْنَ «أَفْعَلِ» التَّفْضِيلِ وَفِعْلِ التَّعْجُبِ فِيمَا يُصَاغَانِ مِنْهُ؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّنَاسُبِ.

(٤) هذا الوصف اسم؛ لقبوله علامات الأسماء؛ وهو غير متصرف؛ لكونه ملازمًا للوصفية ووزن الفعل،
ويعرف بأنه «الوصف الموازن للفعل تحقيقًا، كأفضل، أو تقديرًا، كخير وشر، في نحو قوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ
سَرٌّ مَكَانًا﴾ [يوسف: ٧٧]، وقوله سبحانه: ﴿هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨] بدليل مجيئه على
الأصل في قول الراجز:

بِلَالٌ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخْيَرِ

الدال على زيادة صاحبه في أصل الفعل».

(٥) شُدَّ حَذْفُ الْهَمْزَةِ مِنْ «خَيْرٍ»، و«سَرٍّ»، و«حَبٍّ»، والداعي كثرة الاستعمال إلا الثالث منها، مع أنه قلَّ
استعمالها دون حذف، وفيهما شذوذٌ من وجهٍ آخر وهو أنَّهما لا فاعل لهما.

وما امتنع بناءً فعلِ التَّعَجُّبِ منه امتنع بناءً أفعال التفضيل منه؛ فلا يُبْنَى من فعل زائد على ثلاثة أحرفٍ، كَدَحْرَجٍ واستَخْرَجٍ. ولا من فعل غير متصرفٍ، كِنِعْمٍ وبِئْسَ. ولا من فعل لا يَقْبَلُ الْمُفَاضِلَةَ، كَمَاتٍ وَفَيْيَ. ولا من فعل ناقصٍ، ككان وأخواتها. ولا من فعل منفي، نحو: «مَا عَاجَ بِالِدَّوَاءِ، وَمَا ضَرَبَ». ولا من فعل يأتي الوصفُ منه على أَفْعَلَ، نحو: «حَوْرَ، وَعَوْرَ». ولا من فعل مبني للمفعول، نحو: «ضَرَبَ، وَجُنَّ».

وَشَدَّ مِنْهُ قَوْلُهُمْ: «هُوَ أَحْضَرُ مِنْ كَذَا» فبنوا أفعال التفضيل من «أخْضَرَ» وهو زائد على ثلاثة أحرف، ومبني للمفعول، وقالوا: «أَسْوَدُ مِنْ حَلَكِ الْغُرَابِ، وَأَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ» فبنوا أفعال التفضيل - شذوذاً - من فعل الوصفُ منه على أَفْعَلَ.

٤٩٧ - وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وَصِلَ لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلٌ^(١)
تَقَدَّمَ فِي بَابِ التَّعَجُّبِ أَنَّهُ يُتَوَصَّلُ إِلَى التَّعَجُّبِ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَمْ تَسْتَكْمَلِ الشُّرُوطَ بِ«أَشَدَّ» وَنَحْوِهَا، وَأَشَارَ هُنَا إِلَى أَنَّهُ يُتَوَصَّلُ إِلَى التَّفْضِيلِ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَمْ تَسْتَكْمَلِ الشُّرُوطَ بِمَا يُتَوَصَّلُ بِهِ فِي التَّعَجُّبِ؛ فَكَمَا تَقُولُ: «مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ» تَقُولُ: «هُوَ أَشَدُّ اسْتِخْرَاجاً مِنْ زَيْدٍ»، وَكَمَا تَقُولُ: «مَا أَشَدَّ حُمْرَتَهُ» تَقُولُ: «هُوَ أَشَدُّ حُمْرَةً مِنْ زَيْدٍ»، لَكِنِ الْمَصْدَرُ يَنْتَصِبُ فِي بَابِ التَّعَجُّبِ بَعْدَ «أَشَدَّ» مَفْعُولاً، وَهَاهُنَا يَنْتَصِبُ تَمِيِزاً.

٤٩٨ - وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلُهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِمَنْزِلَةِ جُرْدًا^(٢)

لا يخلو أفعال التفضيل عن أحد ثلاثة أحوال:

الأول: أن يكون مجرداً.

(١) «وما» اسم موصول: مبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «وصل» الآتي على أنه نائب فاعل له تقدم عليه، وإنما ساغ ذلك لأن الجار والمجرور يتوسع فيهما «إلى تعجب» جار ومجرور متعلق بوصل، وجملة «وصل» ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «لمانع» جار ومجرور متعلق بوصل أيضاً «به إلى التفضيل» جار ومجرور يتعلقان بقوله: «صل» الآتي «صل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٢) «وأفعل» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، وأفعل مضاف، و«التفضيل» مضاف إليه «صله»: صل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «أبدًا» منصوب على الظرفية «تقديرًا» حال «أو لفظًا» معطوف عليه «بمن» جار ومجرور متعلق بصل «إن» شرطية «جردًا» جرد: فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والألف للإطلاق، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

الثاني: أن يكون مُضَافًا.

الثالث: أن يكون بالألف واللام.

فإن كان مجرداً فلا بد أن يتصل به «مِنْ»^(١): لفظاً أو تقديرًا^(٢)، جَارَةً للمفْضَلِ، نحو: «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَمَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْ عَمْرٍو»،

وقد تحذف «مِنْ» ومجرورُها للدلالة عليهما، كقوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفْرًا﴾ [الكهف: ٣٤] أي: وأعزُّ منك [نفرًا].

وفُهِمَ من كلامه أن أفْعَلَ التفضيل إذا كان بـ«أل» أو مضافاً، لا تَصْحَبُهُ «مِنْ»^(٣)؛ فلا تقول: «زَيْدٌ الأَفْضَلُ من عمرو»، ولا «زَيْدٌ أَفْضَلُ الناس من عمرو».

وأكثر ما يكون ذلك^(٤) إذا كان أفْعَلَ التفضيل خبراً، كآلية الكريمة ونحوها، وهو كثير في القرآن، وقد تُحذفُ منه وهو غير خبر، كقوله: [الطويل]

ش ٢٧٩ - دَنُوتٍ وَقَدْ خِلْنَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا فَظَلَّ فُرَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلًا^(٥)

(١) «من» التي تكون لابتداء الغاية، ويؤتى بها توصلًا لمعرفة المفْضَلِ عليه.

(٢) يجوز أن يفصل بين أفْعَلَ التفضيل ومن الجارة للمفضول بأحد شيئين: الأول: معمول أفْعَلَ التفضيل، نحو قوله تعالى: ﴿الَّتِي أُولَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، والثاني: لو الشرطية ومدخولها، نحو قول الشاعر:

وَلَقُوفُكَ أَطْيَبُ لَوْ بَدَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءٍ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْرِ

(٣) ربما جاء بعد أفْعَلَ التفضيل المقترن بأل أو المضاف «مِنْ»، كما في قول الأعشى، وسيأتي قريباً ونشرحه لك، وهو الشاهد رقم ٢٨٠:

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ

وكما في قول سعد القرقر:

نَحْنُ بِعَرَسِ الْوَدِيِّ أَعْلَمْنَا مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِي السَّدْفِ

كما جاء المجرد من أل والإضافة غير مقرون بمن في قول امرئ القيس بن حجر الكندي:

عَلَيْهَا فَتَى لَمْ تَحْمِلِ الْأَرْضُ مِثْلَهُ أَبْرَ بِمِيشَاقٍ وَأَوْفَى وَأَصْبَرَ

(٤) يريد: وأكثر ما يكون حذف «من» مع أفْعَلَ التفضيل المجرد من أل والإضافة إذا كان أفْعَلَ خبراً. . إلخ.

(٥) البيت من الشواهد التي لا يُعلم قائلها.

اللغة: «دنوت» قربت «خلناك» ظننا شأنك كذا «كالبدر» مشابهة له «أجملاً» أي: أكثر جمالاً من البدر،

وهو من معمولات دنوت، أي: دنوت حال كونك أجمل من البدر، وقد خلناك مثل البدر.

ف«أَجْمَلَ» أفعلُ تفضيلٍ، وهو منصوب على الحال من التاء في «دَنَوْتُ» وحُدِفَتْ منه «مِنْ»، والتقدير: دنوت أجملَ من البدر، وقد خلناك كالبدر.

ويلزم أفعلُ التفضيلِ المجردُ الإفرادَ والتذكيرَ، وكذلك المضافُ إلى نكرةٍ، وإلى هذا أشار بقوله:

٤٩٩ - وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ أَوْ جُرِّدًا أَلْزِمَ تَذْكَيرًا وَأَنْ يُوَحِّدًا^(١)

فتقول: «زيد أفضلُ من عمرو، وأفضلُ رجلٍ، وهند أفضلُ من عمرو، وأفضلُ امرأةٍ، والزيدان أفضلُ من عمرو، وأفضلُ رجلين، والهندان أفضلُ من عمرو، وأفضلُ امرأتين، والزيدون أفضلُ من عمرو، وأفضلُ رجالٍ، والهندات أفضلُ من عمرو، وأفضلُ نساء» فيكون «أفعل» في هاتين الحالتين مذكراً ومفرداً، ولا يُؤنَّث، ولا يُثنى، ولا يُجمع.

٥٠٠ - وَتَلَوُ «أَل» طَبَقٌ وَمَا لِمَعْرِفَةٍ أَضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَن ذِي مَعْرِفَةٍ^(٢)

= الإعراب: «دنوت» فعل وفاعل «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق «خلناك» فعل ماضٍ وفاعله ومفعوله الأول «كالبدر» جار ومجرور متعلق بـ«خلناك» وهو مفعول ثانٍ لخال، والجملة من الفعل ومفعوليه في محل نصب حال من التاء في دنوت «أجملاً» حال ثانية من التاء «فظل» فعل ماضٍ ناقص «فؤادي» فؤاد: اسم ظل، وفؤاد مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه «في هواك» الجار والمجرور متعلق بقوله: «مضلاً» الآتي، وهوى مضاف، والكاف ضمير المؤنثة المخاطبة مضاف إليه «مضلاً» خبر ظل. الشاهد فيه: قوله: «أجملاً» حيث حذف «من» الجارة للمفضول عليه مع مجرورها، وأصل الكلام: أجمل منه، ونظيره بيت امرئ القيس الذي أنشدناه قريباً ص ١٥٥.

(١) «وإن» شرطية «لمنكور» جار ومجرور متعلق بقوله: «يضف» الآتي «يضف» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعل التفضيل «أو» عاطفة «جردا» معطوف على يضيف «ألزم» فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح في محل جزم جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو المفعول الأول «تذكيراً» مفعول ثانٍ لألزم «وأن» مصدرية «بوحداً» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والمصدر المنسبك من «أن» المصدرية ومعمولها منصوب معطوف على قوله: «تذكيراً»، وتقدير الكلام: ألزم تذكيراً وتوحداً، أي إفراداً.

(٢) «وتلو» مبتدأ، وتلو مضاف، و «أل» قصد لفظه: مضاف إليه «طبق» خبر المبتدأ «وما» الواو عاطفة، ما: اسم موصول: مبتدأ «لمعرفة» جار ومجرور متعلق بقوله: «أضيف» الآتي «أضيف» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها =

٥٠١ - هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى «مِنْ» وَإِنْ لَمْ تَنْوِ فَهُوَ طَبُقَ مَا بِهِ قَرْنٌ^(١)
 إذا كان أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ بـ«أَل» لَزِمَتْ مُطَابَقَتُهُ لما قبله: في الإفراد، والتذكير، وغيرهما؛
 فتقول: «زَيْدٌ الأَفْضَلُ»، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضَلون، وهند الفضلى،
 والهندان الفضليان، والهندات الفضل، أو الفضليات، ولا يجوز عدم مطابقتِهِ لما قبله؛
 فلا تقول: «الزيدون الأفضل» ولا «الزيدان الأفضل» ولا «هند الأفضل» ولا «الهندان
 الأفضل» ولا «الهندات الأفضل»، ولا يجوز أن تقترن به «مِنْ»؛ فلا تقول: «زيد الأفضل
 من عمرو»، فأما قوله: [السريع]

ش ٢٨٠ - وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا العِزَّةُ لِلْكَائِرِ^(٢)

= من الإعراب صلة الموصول «ذو» خبر المبتدأ الذي هو ما الموصولة، وذو مضاف، و«وجهين» مضاف إليه
 «عن ذي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لوجهين، وذو مضاف، و«معرفة» مضاف إليه، والتقدير: ذو
 وجهين منقولين عن ذي معرفة.

(١) «هذا» اسم إشارة مبتدأ، وخبره محذوف، وتقديره: هذا ثابت، ونحوه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط
 «نويت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «معنى» مفعول به لنويت، ومعنى مضاف،
 و«من» قصد لفظه: مضاف إليه، وجواب «إذا» محذوف يدل عليه سابق الكلام «وإن» شرطية «لم» نافية
 جازمة «تنو» فعل مضارع مجزوم بلم، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله
 محذوف يدل عليه ما قبله، أي: وإن لم تنو معنى من «فهو» الفاء لربط الشرط بالجواب، هو: ضمير
 منفصل مبتدأ «طبق» خبر المبتدأ، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق
 بقوله: «قرن» الآتي «قرن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
 إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة، والمراد بمعنى من - الذي قد تنويه وقد لا تنويه -
 هو التفضيل.

(٢) البيت للأعشى ميمون بن قيس من كلمة له يهجو فيها علقمة بن علاثة ويمدح عامر بن الطفيل، وذلك في
 المنافرة التي وقعت بينهما، وأمرها مشهور بين المتأدبين.

اللغة: «الأكثر حصى» كناية عن كثرة عدد الأعوان والأنصار «العزة» القوة والغلبة «الكائر» الغالب في
 الكثرة، مأخوذ من قولهم: كثرتهم أكثرهم، من باب نصر، أي: غلبتهم كثرة.

الإعراب: «لست» ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المخاطب اسمه «بالأكثر» الباء حرف جر زائد، الأكثر:
 خبر ليس «منهم» جار ومجرور متعلق - في الظاهر - بالأكثر، واستعرف ما فيه «حصى» تمييز «إنما» أداة
 حصر «العزة» مبتدأ «للكائر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: «بالأكثر منهم» فإن ظاهره أنه جمع بين «أل» الداخلة على اسم التفضيل و«من» الجارة =

فِيخَرَّجُ عَلَى زِيَادَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَالْأَصْلُ: «وَلَسْتَ بِأَكْثَرَ مِنْهُمْ»، أَوْ جَعَلَ «مِنْهُمْ» مُتَعَلِّقًا بِمَحذُوفٍ مَجْرُودٍ مِنَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، لَا بِمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَالتَّقْدِيرُ: «وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ أَكْثَرَ مِنْهُمْ».

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَمَا لِمَعْرِفَةِ أَضِيفَ . . إِنْخ» إِلَى أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ إِذَا أَضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ وَقُصِدَ بِهِ التَّفْضِيلُ، جَازَ فِيهِ وَجْهَانُ:

أَحَدُهُمَا: اسْتِعْمَالُهُ كَالْمَجْرُودِ، فَلَا يَطَابِقُ مَا قَبْلَهُ؛ فَتَقُولُ: «الزَيْدَانُ أَفْضَلُ الْقَوْمِ»، وَالزَيْدُونَ أَفْضَلُ الْقَوْمِ، وَهَذَا أَفْضَلُ النِّسَاءِ، وَالْهِنْدَانُ أَفْضَلُ النِّسَاءِ، وَالْهِنْدَانُ أَفْضَلُ النِّسَاءِ.

وَالثَّانِي: اسْتِعْمَالُهُ كَالْمَقْرُونِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ؛ فَتَجِبُ مُطَابَقَتُهُ لِمَا قَبْلَهُ؛ فَتَقُولُ: «الزَيْدَانُ أَفْضَلُ الْقَوْمِ»، وَالزَيْدُونَ أَفْضَلُ الْقَوْمِ، وَأَفْضَلُ الْقَوْمِ، وَهَذَا فَضْلَى النِّسَاءِ، وَالْهِنْدَانُ فَضْلِيَا النِّسَاءِ، وَالْهِنْدَانُ فَضْلُ النِّسَاءِ، أَوْ فَضْلِيَا النِّسَاءِ، وَلَا يَتَعَيَّنُ الِاسْتِعْمَالُ الْأَوَّلُ، خِلَافًا لِابْنِ السَّرَّاجِ.

وَقَدْ وَرَدَ الِاسْتِعْمَالَانِ فِي الْقُرْآنِ؛ فَمَنْ اسْتِعْمَلَهُ غَيْرَ مُطَابِقٍ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنَجْذِبَهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٦]، وَمَنْ اسْتِعْمَلَهُ مُطَابِقًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَوْمٍ وَكِيْلًا مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]، وَقَدْ اجْتَمَعَ الِاسْتِعْمَالَانِ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «أَلَا

= للمفضول عليه، وقد أجاز الجمع بينهما أبو عمرو الجرمي مستدلًا بهذا البيت ونحوه، ومنعه الجمهور، ولهم في تخريج البيت على مذهبه ثلاثة توجيهات أشار الشارح العلامة إلى اثنين منها، وهما الثاني والثالث في كلامنا الذي نذكره.

الأول: لا نسلم أن «من» في قوله: «منهم» هي الجارة للمفضول، ولكنها تبعية؛ وهي متعلقة بمحذوف يقع حالاً من اسم ليس، والتقدير: ولست بالأكثر حصي حال كونك منهم، أي: حال كونك بعضهم. الثاني: بعد تسليم أن «من» جارة للمفضول لا نسلم أن «أل» معرفة، بل «أل» في قوله: «بالأكثر» زائدة، والممنوع هو اقتران «من» بمدخول «أل» المعرفة.

الثالث: سلمنا أن «أل» معرفة، وأن «من» جارة للمفضول، ولكن لا نسلم أن «من» متعلقة بالأكثر المذكور في الكلام، ولكنها متعلقة بأكثر منكراً محذوفاً يدل عليه هذا، وتقدير الكلام على هذا: ولست بالأكثر أكثر منهم.

أُخْبِرُكُمْ بِأَحْبَبِكُمْ إِلَيَّ، وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَنَازِلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ: أَحْسِنْتُمْ أَخْلَاقًا، الْمَوْطُونَ أَكْنَافًا، الَّذِينَ يَأْلِفُونَ وَيُؤْلَفُونَ»^(١).

والذين أجازوا الوجهين قالوا: الأفضح المطابقة، ولهذا عيب على صاحب «الفصح»^(٢) في قوله: «فاخترنا أفصحهن»^(٣) قالوا: فكان ينبغي أن يأتي بالفصحى فيقول: «فصحاهن». فإن لم يُقصد التفضيلُ تعيبت المطابقة، كقولهم: «التأقص والأشج أعدلاً بني مروان» أي: عادلاً بني مروان^(٤).

وإلى ما ذكرناه من قصد التفضيلِ وعدمِ قصدِه أشار المصنفُ بقوله: «هذا إذا نويت معنى

(١) أخرج الترمذي في «جامعه» برقم (٢٠١٨) من حديث جابر مرفوعاً: «إن من أحبكم إليّ وأقربكم مني مجلساً يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً، وإن أبغضكم إليّ وأبعدكم مني مجلساً يوم القيامة الثرثارون والمشدقون والمتفهبون».

وروى ابن حبان نحوه - وفيه موضع الشاهد - في «صحيحه» برقم (٤٨٢) من حديث أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه. وأخرج الخطيب البغدادي في «تاريخه» ٢/٢٦٢ - ٢٦٣ من حديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً: «أحبكم إلى الله أحاسنكم أخلاقاً، الموطؤون أكنافاً، الذين يألفون ويؤلفون، وإن أبغضكم إلى الله المشاؤون بالنميمة، الملتمسون لهم العثرات، المفرقون بين الإخوان». وفي إسناده أبو هذبة الفارسي. دجال.

(٢) هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، النحوي الكوفي، وله رسالة صغيرة اشتهرت باسم «فصح ثعلب».

(٣) «شرح الفصح» للزمخشري. ٨/١ ولم يتعقبه الزمخشري، ولا وقف المحقق عند هذه المسألة قط! «شرح الفصح» للزمخشري. تحقيق ودراسة: د. إبراهيم بن عبد الله بن جمهور الغامدي. جامعة أم القرى ١٤١٦هـ.

ولم يتعقب الهروي في «التلويح شرح الفصح» ثعلباً: «الطرف الأدبية» ص ٣، لكنه لم يسلم من تعقب مصححه السيد محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي. ط ١: ١٣٢٥هـ.

(٤) أما الناقص فهو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك. لُقّب بالناقص؛ لأنه اقتصد في نفقات الجيش ونقص من أعطيات الجند.

وأما الأشج، فهو عمر بن عبد العزيز، كانت به شجة في رأسه من رمحة دابة.

وقول المصنف: «لم يُقصد التفضيل» يريد به أنه لم يكن في خلفاء بني مروان عادلاً سواهما.

وقد أكثر النحاة من إيراد هذه العبارة شاهداً على «أفعل» الذي لا يراد به التفضيل، شارحين بما سلف، ذاكرين أن لا عادل في بني مروان إلا هذان، وأنا «شخصياً» أتحمق على ذلك؛ لأن نفي العدل بإطلاق لا يستقيم مع سيرة أوائل خلفاء بني مروان، مع عدم التغاضي عما كان منهم من جورٍ في أحيانٍ كثيرة، والله أعلى وأعلم!

من . . البيت» أي: جواز الوجهين - أعني المطابقة وعدَمها - مشروط بما إذا نُوي بالإضافة
معنى «من» أي: إذا نُوي التفضيلُ، وأما إذا لم يُنَو ذلك، فيلزم أن يكون طَبَق ما اقترن به.
قيل: ومن استعمال صيغة أفعلَ لغير التفضيل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ
يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] وقوله تعالى: ﴿زَبُكْرٌ أَعْلَمُ بِكَبْرِكَ﴾ [الإسراء: ٥٤]، أي:
وهو هَيِّنٌ عليه، وربُّكم عالمٌ بكم، وقولُ الشاعر:

وإن مُدَّتْ الأيدي إلى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بأعجلهم إذ أجشع القومِ أعجلُ [ش ٧٧]^(١)
أي: لم أكن بعجلهم. وقوله: [الكامل]

ش ٢٨١ - إنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ^(٢)
أي: [دعائمه] عزيزة طويلة، وهل ينقاس ذلك أم لا؟ قال المبرد: ينقاس، وقال غيره:
لا ينقاس، وهو الصحيح، وذكر صاحب «الواضح» أن النحويين لا يرون ذلك، وأن أبا
عبيدة قال في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]: إنه بمعنى هَيِّن، وفي بيت

(١) تقدم شرح هذا البيت في باب النواسخ، وهو الشاهد رقم ٧٧، فانظره هناك في مباحث زيادة الباء في خبر
الناسخ النافي، والشاهد فيه هنا قوله: «بأعجلهم» فإنه في الظاهر أفعل تفضيل، ولكن معناه معنى الوصف
الخالى من التفضيل؛ لأن ذلك هو الذي يقتضيه مدح الشاعر نفسه؛ إذ لو بقي على ظاهره لكان المعنى أنه
ينفي عن نفسه أن يكون أسرع الناس إلى الطعام، وذلك لا ينافي أن يكون سريعاً إليه، وهذا ذم لا مدح.

(٢) هذا البيت مطلع قصيدة للفرزدق، يفتخر فيها على جرير بن عطية بن الخطفي ويهجو.
اللغة: «سمك» يُستعمل فعلاً متعدياً بمعنى رفع، ومصدره السَّمَك، ويستعمل لازماً بمعنى ارتفع، ومصدره
السُّموك «البيت» أراد به بيت المجد والشرف «دعائمه» جمع دعامة، بكسر الدال المهملة، وهي
في الأصل ما يسند به الحائط إذا مال ليمنعه السقوط.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «الذي» اسم إن، وجملة «سمك السماء» من الفعل وفاعله المستتر فيه
العائد على الاسم الموصول ومفعوله لا محل لها صلة الموصول الواقع اسماً لإن، وجملة «بنى لنا» من
الفعل وفاعله المستتر فيه العائد على اسم إن في محل رفع خبر إن «بيتاً» مفعول به لبنى، وجملة «دعائمه
أعز» من المبتدأ والخبر في محل نصب صفة لقوله: «بيتاً» وقوله: «وأطول» معطوف على قوله: «أعز».

الشاهد فيه: قوله: «أعز وأطول» حيث استعمل صيغتي التفضيل في غير التفضيل؛ لأنه لا يعترف بأن لجرير
بيتاً دعائمه عزيزة طويلة حتى تكون دعائم بيته أكثر عزة وأشد طولاً، ولو بقي «أعز وأطول» على معنى
التفضيل لتضمن اعترافه بذلك.

الفرزدق - وهو الثاني - : إن المعنى : عزيزة طويلة، وأن النحويين رَدُّوا على أبي عبيدة ذلك، وقالوا : لا حجة في ذلك [له] (١).

٥٠٢ - وَإِنْ تَكُنْ بِيَلْوٍ «مِنْ» مُسْتَفْهِمًا فَلَهُمَا كُنْ أَبْدَأُ مُقَدِّمًا (٢)

٥٠٣ - كِمِثْلٍ «مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟» وَلَدَى إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًا (٣)

تقدّم أن أفعل التفضيل إذا كان مجرداً، جيء بعده «بِمن» جارة للمفضّل عليه، نحو: «زيد أفضل من عمرو»، و«مِنْ» ومجرورها معه بمنزلة المضاف إليه من المضاف؛ فلا يجوز تقديمها عليه، كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، إلا إذا كان المجرور بها

(١) قال المبرد في «الكامل» ص ٤٤٣ :

فأما قوله تعالى : ﴿وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ﴾ [الروم : ٢٧] ففيه قولان :

أحدهما - وهو المرضي عندنا - : إنما هو «هو عليه هين»؛ لأن الله جل وعز لا يكون شيءٌ أهون عليه من شيءٍ آخر . . . إلى أن قال بعد بيت الفرزدق ص ٤٤٤ :

جائز أن يكون قال للذي يخاطبه : «من بيتك» فاستغنى عن ذكر ذلك بما جرى من المخاطبة والمفاخرة. وجائز أن يكون : دعائمه عزيزة طويلة؛ كما قال :

قُبْحَتُمْ يَا آلَ زَيْدٍ نَفَرًا
الْأَمِّ قَوْمٍ أَصْغَرًا وَأَكْبَرًا

يريد : صغاراً وكباراً. اهـ.

وأما قول أبي عبيدة ففي «مجاز القرآن» ١٢١ / ٢ قال :

﴿وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ﴾ فجاز مجازه : وذلك هين؛ لأن «أفعل» يوضع في موضع الفاعل.

وذكر كلاماً قريباً من كلام الفرزدق.

وأما صاحب «الواضح» فهو أبو بكر محمد بن قاسم الأنباري، وكتابه «الواضح في النحو».

(٢) «وان» شرطية «تكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير المخاطب المستتر فيه وجوباً «بتلو»

جار ومجرور متعلق بقوله : «مستفهماً» الآتي، وتلو مضاف، و«من» قصد لفظه : مضاف إليه «مستفهماً» خبر «تكن» «فلهما» الفاء لربط الشرط بالجواب، والجار والمجرور متعلق بقوله : «مقدماً» الآتي «كن» فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أبدأ» منصوب على الظرفية متعلق بقوله : «مقدماً» الآتي «مقدماً» خبر كن، والجملة من كن واسمه وخبره في محل جزم جواب الشرط.

(٣) «كمثل» الكاف زائدة، مثل : خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير : وذلك مثل «ممن» جار ومجرور متعلق بقوله :

«خير» الآتي «أنت» مبتدأ «خير» خبر المبتدأ، والجملة في محل جر بإضافة مثل إليها «ولدى» ظرف متعلق بقوله : «ورد» الآتي، ولدى مضاف، و«إخبار» مضاف إليه «التقديم» مبتدأ «نزرًا» حال من الضمير المستتر في قوله : «ورد» الآتي «ورد» ورد : فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التقديم، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله : «التقديم».

اسم استفهام، أو مضافاً إلى اسم استفهام؛ فإنه يجب حينئذ تقديم «من» ومجرورها، نحو: «مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟ وَمِنْ أَيِّهِمْ أَنْتَ أَفْضَلُ؟» ومن غُلامِ أَيِّهِمْ أَنْتَ أَفْضَلُ؟»، وقد ورد التقديم شذوذاً في غير الاستفهام، وإليه أشار بقوله: «ولدى إخبارِ التقديمِ نَزْراً وَرِداً» ومن ذلك قوله: [الطويل]

ش ٢٨٢- فَقَالَتْ لَنَا أَهْلاً وَسَهْلاً وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ^(١)
والتقدير: بل ما زَوَّدَتْ أَطْيَبُ منه. وقولُ ذي الرُّمَّةِ يصف نسوة بالسَّمْنِ وَالكَسَلِ: [الطويل]
ش ٢٨٣- وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيْعَهَا قَطُوفٌ وَأَنْ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ^(٢)

(١) البيت للفرزدق، من أبيات يقولها في امرأة من بني دُهل بن ثعلبة قرته وحملته وزودته، وكان قد نزل من قبل بامرأة ضيية فلم تقره ولم تحمله ولم تزوده.

اللغة: «أهلاً وسهلاً» كلمتان تقولهما العرب في تحية الأضياف والحفاوة بهم «جنى النحل» ما يُجنى منه، وهو العسل، وكنى بذلك عن حسن لقائها وطيب استقبالها وحلاوة حديثها.

الإعراب: «فقالت» قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «لنا» جار ومجرور متعلق بقال «أهلاً وسهلاً» منصوبان بفعل محذوف، والأصل الأصيل فيهما أنهما وصفان لموصوفين محذوفين، أي: أنتم قوماً أهلاً ونزلتم موضعاً سهلاً «وزودت» الواو عاطفة، زود: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والتاء للتأنيث «جنى» مفعول به لزود، وجنى مضاف، و«النحل» مضاف إليه «بل» حرف دال على الإضراب الإبطالي «ما» اسم موصول مبتدأ، وجملة «زودت» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة، والعائد محذوف، أي: زودته «منه» جار ومجرور متعلق بقوله: «أطيب» الآتي «أطيب» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: «منه أطيب» حيث قدم الجار والمجرور المتعلقين بأفعل التفضيل عليه، وليس المجرور اسم استفهام ولا مضافاً إلى اسم استفهام، وذلك التقديم شاذ في غير الاستفهام، وقد جعل جماعة من النحاة قوله: «منه» متعلقاً بقوله: «زودت» أي: بل الذي زودت منه، أي: من شبيهه جنى النحل، وعلى ذلك فلا شاهد في البيت، ويكون قد جاء على المشهور الفصيح.

ومثل بيت الشاهد قول ابن دريد في مقصورته:

وَاسْتَنْزَلَ الزَّبَاءَ قَسْراً وَهِيَ مِنْ عُقَابِ لَوْحِ الْجَوِّ أَعْلَى مُنْتَمَى

فقوله: «من عقاب» متعلق بأعلى، وقد تقدم عليه، وليس الكلام استفهاماً، بل هو خبر كما يظهر بأدنى تأمل.

(٢) هذا البيت لذي الرمة، من كلمة له مطلعها:

أَلْبَرِّعَ ظَلَّتْ عَيْنُكَ الْمَاءَ تَهْمِلُ رَشَاشًا كَمَا اسْتَنَّ الْجُمَانُ الْمُفْصَلُ

اللغة: «تهمل» تسكب «استن» تبدد وتفرق «الجمان» جمع جمانة، بضم الجيم، وهي حبة من الفضة كالدرة

«قطوف» بفتح القاف: بطيء، متقارب الخطو.

[التقدير: وأن لا شيء أكسلُ منهن]. وقولُه: [الطول]

ش ٢٨٤ - إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظَعِينَةً فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ^(١)

= المعنى: يصف نساء بالسَّمَن والعبالة، وكنى عن ذلك بأنهن بطيئات السير كسالى، فهو يقول: إنه لا عيب في هؤلاء النساء إلا أن أسرعن شديدة البطء متكاسلة، وهذا مما يسميه البلغاء تأكيد المدح بما يشبه الذم، والعرب تمدح النساء بذلك؛ لأن هذا عندهم يدل على اليسار والنعمة وعدم الامتهان في العمل. الإعراب: «ولا» نافية للجنس «عيب» اسم لا «فيهن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، أو متعلق بمحذوف صفة لعيب، أو متعلق بعيب، وعلى هذين الوجهين يكون خبر لا محذوفًا، وهذا متعين على لغة طيئ «غير» أداة استثناء «أن» حرف توكيد ونصب «سريعها» سريع: اسم أن، وسريع مضاف، وها مضاف إليه «قطوف» خبر أن، وأن مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه «وأن» الواو عاطفة، أن: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف «لا شيء» لا: نافية للجنس، وشيء: اسم لا «منهن» جار ومجرور متعلق بقوله: «أكسل» الآتي «أكسل» خبر لا، والجملة من «لا» واسمها وخبرها في محل رفع خبر «أن» المخففة من الثقيلة، وأن المخففة مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بالعطف على المصدر المنسب من أن المشددة مع اسمها وخبرها.

الشاهد فيه: قوله: «منهن أكسل» حيث قدم الجار والمجرور المتعلق بأفعل التفضيل عليه، مع كون المجرور ليس استفهامًا ولا مضافًا إلى الاستفهام، وذلك شاذ، وتقدم مثله.

(١) هذا البيت لجرير بن عطية، من كلمة له مطلعها:

أَجْدَّ رَوَاحُ الْبَيْنِ أَمْ لَا تَرَوُّحُ نَعَمْ كُلُّ مَنْ يُعْنَى بِجُمْلٍ مُبْرَحُ

اللغة: «سايرت» جارت، وباهت «يومًا» المراد به مجرد الوقت، نهازا كان ذلك أم ليلاً «ظعينة» أصله الهودج تكون فيه المرأة، ثم نقل إلى المرأة في الهودج بعلاقة الحالية والمحلية، ثم توسعوا فيه فأطلقوه على المرأة مطلقًا: راكبة أو غير راكبة، ويروى بيت الشاهد هكذا:

إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظَعَائِنًا فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعَائِنِ أَمْلَحُ

المعنى: يقول: إن أسماء في غاية الملاحة وتمام الحسن، ولو أنها باهت بجمالها امرأة أخرى في وقت أي وقت، لبدأ تفوقها عليها، وظهر أنها خير منها ملاحة وأعظم جمالاً.

الإعراب: «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «سايرت» ساير: فعل ماض، والتاء للتأنيث «أسماء» فاعل سايرت، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «يومًا» ظرف متعلق بسايرت «ظعينة» مفعول به لسايرت «فأسماء» الفاء واقعة في جواب إذا، أسماء: مبتدأ «من تلك» جار ومجرور متعلق بقوله: «أملح» الآتي «الظعينة» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له «أملح» خبر المبتدأ الذي هو قوله: «أسماء». الشاهد فيه: قوله: «من تلك... أملح» حيث قدم الجار والمجرور - وهو قوله: «من تلك» - على أفعل التفضيل - وهو قوله: «أملح» - في غير الاستفهام، وذلك شاذ، وقد مضى مثله.

التقدير: فأسماء أملح من تلك الطعينة.

٥٠٤ - وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزْرًا وَمَتَى عَاقِبَ فِعْلاً فَكَثِيرًا ثَبْتًا^(١)

٥٠٥ - كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ^(٢)

لا يخلو أفعال التفضيل من أن يصلح لوقوع فعلٍ بمعناه مَوْقَعُهُ أو لا.

فإن لم يصلح لوقوع فعلٍ بمعناه مَوْقَعُهُ لم يرفع ظاهراً، وإنما يرفع ضميراً مستتراً، نحو: «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو» ففي «أفضل» ضميرٌ مستترٌ عائد على «زيد»؛ فلا تقول: «مررتُ برجلٍ أَفْضَلُ مِنْهُ أَبُوهُ» فترفع «أبوه» بـ«أَفْضَلُ» إلا في لغة ضعيفةٍ حكاهما سيبويه^(٣).

فإن صَلَحَ لوقوع فعلٍ بمعناه مَوْقَعُهُ صَلَحَ أن يرفع ظاهراً قياساً مَطْرَدًا، وذلك في كل موضع وَقَعَ فيه أَفْعَلٌ بعد نفي أو شبهه، وكان مرفوعه أجنبياً، مُفَضَّلًا على نفسه باعتبارين، نحو: «ما رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ» فـ«الكحل»: مرفوع بـ«أحسن» لصحة وقوع فعلٍ بمعناه مَوْقَعُهُ، نحو: «ما رأيت رجلاً يَحْسُنُ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ كزَيْدٍ»، ومثله قوله ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ»^(٤)،

(١) «ورفعه» رفع: مبتدأ، ورفع مضاف، والضمير مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «الظاهر» مفعول المصدر «نزر» خبر المبتدأ «ومتى» اسم شرط، وهو ظرف متعلق بقوله: عاقب، الآتي «عاقب» فعل ماضٍ فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعال التفضيل «فعلاً» مفعول به لعاقب «فكثيراً» الفاء واقعة في جواب الشرط، كثيراً: حال من الضمير المستتر في قوله: «ثبت» الآتي «ثبتا» ثبت: فعل ماضٍ، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى رفعه الظاهر، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

(٢) «كلن» الكاف جارة لقول محذوف، كما سبق مراراً، لن: حرف نفي ونصب «ترى» فعل مضارع منصوب تقديره بلن، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في الناس» جار ومجرور متعلق بترى «من» زائدة «رفيق» مفعول به لترى «أولى» اسم تفضيل، نعت لرفيق «به» جار ومجرور متعلق بأولى «الفضل» فاعل أولى «من الصديق» جار ومجرور متعلق بأولى.

(٣) «الكتاب» ٢٦/٢ بنحوه.

(٤) هذه من روايات اللغويين! فالحديث ليس في الصوم بل العمل الصالح مطلقاً، وهو على نحو هذه الرواية محل الاستشهاد في «مصنف ابن أبي شيبة» برقم (١٤١١٠) من حديث عبد الله بن عمر.

وعلى رواية الرفع «أحب» في «مسند أحمد» برقم (٦٥٠٥) من حديث عبد الله بن عمرو، وفي «المعجم الأوسط» برقم (١٧٥٦) من حديث ابن مسعود.

وقولُ الشاعر، أنشدَه سيبويه^(١): [الطويل]

ش ٢٨٥- مَرَزْتُ عَلَى وَاْدِي السَّبَاعِ وَلَا أَرَى كَوَادِي السَّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَاْدِيَا
أَقْلَ بِهِ رُكْبٌ أَتَوْهُ تَائِيَةً وَأَخُوفَ إِلَّا مَا وَقَى اللهُ سَارِيَا^(٢)
ف«رُكْبٌ» مرفوع بـ«أَقْلَ»؛ فقول المصنف: «ورفعه الظاهر نَزْرًا» إشارة إلى الحالة الأولى،
وقوله: «ومتى عاقب فعلاً» إشارة إلى الحالة الثانية.

(١) «الكتاب» ٣٢/٢ - ٣٣.

(٢) البيتان لسحيم بن وثيل الرياحي.

اللغة: «وادي السباع» اسم موضع بطريق البصرة، وهو الذي قُتل فيه الزبير بن العوام رضي الله عنه «تنية» - بفتح
التاء المثناة، وكسر الهمزة بعدها، وتشديد الياء - مصدر تأيًا بالمكان، أي: توقف وتمكث وتأنى وتمهل
«سارياً» اسم فاعل من سرى؛ أي سار في الليل.

المعنى: يقول: مررت على وادي السباع؛ فإذا هو واد قد أقبل ظلامه، واشتد جُندسه، فلا تضاهيه أودية،
ولا تماثله في تمهل مَنْ يَرِدُه من الركبان، ولا في دعر المسافرين أو خوف القادمين عليه، في أي وقت،
إلا في الوقت الذي بقي الله فيه السارين ويؤمن فزعهم، ويهدئ روعهم.

الإعراب: «مررت» فعل وفاعل «على وادي» جار ومجرور متعلق بمررت، ووادي مضاف، و«السباع»
مضاف إليه «ولا» الواو واو الحال، لا: نافية «أرى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
أنا «كوادي» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع مفعولاً ثانياً لأرى إذا قدرتها علمية، ويقع حالاً من قوله:
«واديًا» الآتي إذا قدرت رأى بصرية، ووادي مضاف، و«السباع» مضاف إليه «حين» ظرف زمان متعلق
بمحذوف حال أخرى من «واديًا» الآتي، وجملة «يظلم» مع فاعله المستتر فيه في محل جر بإضافة «حين»
إليها «واديًا» مفعول أول لأرى مؤخر عن المفعول الثاني «أقل» نعت لقوله: واديًا، وهو أفعال تفضيل «به»
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «ركب» الآتي «ركب» فاعل لأقل، وجملة «أتوه» من الفعل
والفاعل والمفعول في محل رفع صفة لركب «تنية» تمييز لأفعال التفضيل «وأخوف» معطوف على «أقل»
وقوله: «إلا» أداة استثناء ملغاة «ما» مصدرية ظرفية «وقى» فعل ماضٍ «الله» فاعل وقى، وما المصدرية مع
مدخولها في تأويل مصدر، أي: وقاية الله، وهذا المصدر منصوب على أنه نائب عن ظرف الزمان؛ لكثرة
نيابة المصدر عن ظرف الزمان، كقدوم الحاج وطلوع البُسر، وإما منصوب على نزع الخافض، وأصل
الكلام: إلا في وقاية الله، أي: في وقت وقاية الله، والمستثنى منه محذوف، وتقديره: وأخوف في كل
وقت إلا في وقت وقاية الله «سارياً» قيل: هو مفعول به لوقى، وأحسن من هذا أن يكون تمييزاً لأفعال
التفضيل الذي هو أخوف.

الشاهد فيه: قوله: «أقل به ركب» حيث رفع أفعال التفضيل اسماً ظاهراً.

(التوابح)

النعته

٥٠٦ - يَتَّبِعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأُولَى نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلٌ^(١)

التابع: هو الاسم المُشَارِكُ لما قبله في إعرابه مطلقاً. فيدخل في قولك: «الاسم المُشَارِكُ لما قبله في إعرابه» سائرُ التوابح، وخبرُ المبتدأ، نحو: «زيد قائم»، وحالُ المنصوب، نحو: «ضَرَبْتُ زَيْدًا مُجَرَّدًا». ويخرج بقولك: «مطلقاً» الخبرُ وحالُ المنصوب؛ فإنهما لا يشاركان ما قبلهما في إعرابه مطلقاً، بل في بعض أحواله، بخلاف التابع؛ فإنه يشارك ما قبله في سائر أحواله من الإعراب، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْكَرِيمِ، ورَأَيْتُ زَيْدًا الْكَرِيمِ، وجاء زَيْدٌ الْكَرِيمُ».

والتابع على خمسة أنواع: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل.

٥٠٧ - فَالْنَعْتُ تَابِعٌ مُتِّمٌ مَا سَبَقَ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمٍ مَا بِهِ اغْتَلَقَ^(٢)

(١) «يتبع» فعل مضارع «في الإعراب» جار ومجرور متعلق بـ«الأسماء» مفعول به ليتبع «الأول» نعت للأسماء «نعت» فاعل يتبع «وعطف، وتوكيد، وبدل» معطوفات على نعت.

واعلم أن الأسماء وحدها تجري فيها جميع أنواع التوابح، فلذلك خصَّها بالذكر، فلا يقدح في كلامه أن التوكيد اللفظي والبدل وعطف النسق تجري في غير الأسماء، إذ المراد أن هذه الأنواع كلها لا تجري في غير الأسماء، وذلك لا ينافي أن بعضها يجري في غير الأسماء.

ثم اعلم أن قوله: «الأول» إشارة إلى أن المتبوع من حيث هو متبوع لا يجوز أن يتأخر عن تابعه، ومن أجل هذا امتنع في الفصيح تقديم المعطوف على المعطوف عليه، خلافاً للكوفيين، كما امتنع تقديم بعض النعت على المنعوت إذا كان النعت متعدداً خلافاً لصاحب «البديع».

(٢) «فالنعته» مبتدأ «تابع» خبر المبتدأ «متم» نعت لتابع، وفيه ضمير مستتر فاعل «ما» اسم موصول: مفعول به لـ«متم»، وجملة «سبق» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «بوسمه» بوسم: جار ومجرور متعلق بـ«متم»؛ ووسم مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «أو وسم» معطوف على وسمه، ووسم مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق باعتلق باعتلق «اعتلق» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

عَرَفَ النَعْتَ بأنه «التابعُ المكمَّلُ متبوعُهُ ببيان صفة من صفاته»^(١) نحو: «مررت برجل كريم»، أو من صفات ما تعلق به، وهو سَبَبِيَّةٌ^(٢)، نحو: «مررتُ برجل كريم أبوه» فقوله: «التابع» يشملُ التوابِعَ كُلَّهَا، وقوله: «المكمَّلُ» . . إلى آخره مُخَرَّجٌ لما عدا النعت من التوابِعِ^(٣).

والنعت يكون للتخصيص، نحو: «مررت بزید الخياط»^(٤).

وللمدح، نحو: «مررت بزید الکریم»، ومنه قوله تعالى: ﴿يَسِرُّ اللَّهُ الرِّجْزَ﴾ [النمل: ٣٠].

وللذم، نحو: «مررت بزید الفاسق»، ومنه قوله [تعالى]: ﴿فَأَسْتَعِذُّ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨].

وللترحم، نحو: «مررت بزید المسكين».

وللتأكيد، نحو: «أمس الدابرُ لا يعودُ»، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٣]^{(٥)(٦)}.

(١) ويُسمى «نعتاً حقيقياً».

(٢) النعت السببيُّ: يُبين صفةً أو معنى في شيء له تعلقٌ بالمنعوت، أو المتبوع.

(٣) إنما خرج بقية التوابِعِ بهذه العبارة لأنه ليس شيء منها يدل على صفة المتبوع أو صفة ما تعلق بالمتبوع، ولهذا وجب في النعت أن يكون مشتقاً ليدل على الذات وعلى المعنى القائم بها. فإن قلت: فقد يكون عطف البيان والبدل مشتقين، فالجواب: أنهما - وإن جاز ذلك فيهما - لا يُقصد بهما التكميل بإيضاح المتبوع أو تخصيصه وضعاً.

(٤) مراد ابن عقيل رحمه الله: ما يرفعُ الاشتراكَ اللفظيَّ، أو في لفظ المنعوت. والاصطلاحُ أن ما يرفع هذا الاشتراك في المعارف يُسمى «توضيحاً»، ومثال الشارح منه. وأن ما يرفع هذا الاشتراك في النكرات يسمى «تخصيصاً».

ينظر «حاشية الصبان على شرح الأشموني» ٨٦/٣.

(٥) إنما كان قوله: «واحدة» تأكيداً؛ لأن الواحدة مفهومة من «نفخة» بسبب تحويل المصدر الذي هو النفخ إلى زنة المرة؛ لأن «نفخة» ليس من المصادر التي وضعت مقترنة بالثاء كرحمة.

(٦) ومن أغراضه أيضاً: الإبهام؛ نحو: تصدقتُ بصدقةٍ قليلةٍ أو كثيرةٍ رجوتُ ثوابها. والتفصيل: مررت برجلين عربيٍّ وعجميٍّ.

والتعميم: إن الله يرزق عباده المؤمنين والكافرين.

٥٠٨ - وَلِيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلَا كـ «أَمُرُّ بِقَوْمٍ كَرَمًا»^(١)
 النعت يجب فيه أن يتبع ما قبله في إعرابه، وتعريفه أو تنكيره، نحو: «مَرَرْتُ بِقَوْمٍ كَرَمَاءَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدِ الْكَرِيمِ» فلا تُنْعَتُ المعرفة بالنكرة؛ فلا تقول: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ كَرِيمٍ»، ولا تُنْعَتُ النكرة بالمعرفة، فلا تقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ الْكَرِيمِ».

٥٠٩ - وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفُوا^(٢)
 تَقَدَّمَ أَنَّ النعت لا بد من مطابقتها للمنوعت في الإعراب، والتعريف أو التنكير، وأما مطابقتها للمنوعت في التوحيد^(٣) وغيره - وهي التثنية والجمع - والتذكير وغيره - وهو التأنيث - فحكمه فيها حُكْمُ الفِعل.

فإن رفع ضميراً مستتراً طابق المنوعت مطلقاً^(٤)، نحو: «زَيْدٌ رَجُلٌ حَسَنٌ، وَالزَيْدَانِ رَجُلَانِ حَسَنَانِ، وَالزَيْدُونَ رَجَالٌ حَسَنُونَ، وَهَذَا امْرَأَةٌ حَسَنَةٌ، وَالْهِنْدَانِ امْرَأَتَانِ حَسَنَتَانِ، وَالْهِنْدَاتُ نِسَاءٌ حَسَنَاتٌ»، فيطابق في: التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع، كما يطابق الفعل لو [جئت مكان النعت بفعل فـ] قُلْتُ: «رَجُلٌ حَسَنٌ، وَرَجُلَانِ حَسَنَانِ، وَرَجَالٌ حَسَنُونَ، وَامْرَأَةٌ حَسَنَةٌ، وَامْرَأَتَانِ حَسَنَتَانِ، وَنِسَاءٌ حَسَنَاتٌ».

(١) «وليُعط» الواو عاطفة أو للاستئناف، واللام لام الأمر، يعط: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بحذف الألف، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو المفعول الأول «في التعريف» جار ومجرور متعلق بـ «يعط» والتذكير» معطوف على التعريف «ما» اسم موصول: مفعول ثانٍ ليعط «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الواقع مفعولاً، وجملة «تلا» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة ما المجرور محلاً باللام «كامرر» الكاف جارة لقول محذوف، امرر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بقوم» جار ومجرور متعلق بامرر «كرما» صفة لقوم، وأصله: كرماء، وقد قصره للضرورة.

(٢) «وهو» ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع «لدى» ظرف متعلق بما يتعلق به الخبر الآتي، ويجوز أن يتعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر، ولدى مضاف، و«التوحيد» مضاف إليه «والتذكير» معطوف على التوحيد «أو» عاطفة «سواهما» سوى: معطوف على التذكير، وسوى مضاف، والضمير مضاف إليه «كالفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وهو الضمير المنفصل «فاقف» فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وهو الواو، والضممة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لـ «اقف» وجملة «قفوا» من الفعل والفاعل لا محل لها صلة ما الموصولة الواقعة مفعولاً، والعائد ضمير منصوب المحل محذوف، والتقدير: فاقف ما قفوه.

(٣) أي: الأفراد.

(٤) وهذا النعتُ حقيقيٌّ.

وإن رَفَعَ - [أي: النعْث - اسماً] ظاهراً^(١)، كان بالنسبة إلى التذكير والتأنيث على حسب ذلك الظاهر، وأما في التثنية والجمع فيكون مفرداً، فيجري مجرى الفعل إذا رفع ظاهراً، فتقول: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَةِ أُمِّهِ»، كما تقول: «حَسَنْتُ أُمَّهُ»، و«بامرأتَيْنِ حَسَنِ آبَوَاهُمَا»، و«برجال حَسَنِ آبَائِهِمْ»، كما تقول: «حَسَنَ آبَوَاهُمَا، وَحَسَنَ آبَائِهِمْ».

فالحاصلُ أن النعْث إذا رفع ضميراً طابَقَ المنعوتَ في أربعة من عشرة^(٢):

واحدٍ من ألقاب الإعراب، وهي: الرفع، والنصب، والجر.

وواحدٍ من التعريف والتنكير.

وواحدٍ من التذكير والتأنيث.

وواحدٍ من الأفراد والتثنية والجمع.

وإذا رفع ظاهراً طابقه في اثنين من خمسة:

واحدٍ من ألقاب الإعراب.

وواحدٍ من التعريف والتنكير.

وأما الخمسة الباقية - وهي: التذكير، والتأنيث، والأفراد، والتثنية، والجمع - فحكمه فيها حكم الفعل إذا رفع ظاهراً، فإن أُسْنِدَ إلى مؤنَّث أنت وإن كان المنعوت مذكراً، وإن أُسْنِدَ إلى مذكر ذُكِّرَ وإن كان المنعوت مؤنثاً، وإن أُسْنِدَ إلى مفرد أو مثنى أو مجموع أُفْرِدَ وإن كان المنعوت بخلاف ذلك.

٥١٠ - وَأَنْعَتُ بِمُشْتَقِّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْتُ وَشَبَّهْتُ كَذَا وَذِي وَالْمُنْتَسِبِ^(٣)

(١) وهذا النعْث سببي.

(٢) إذا لم يمنع من الموافقة في بعضها مانع، فالوصف الذي يستوي فيه المذكر والمؤنث، كصبور وجريح ومكسال، لا يُؤنَّث ولو كان موصوفه مؤنثاً، وأفعال التفضيل المضاف إلى نكرة، كأفضل رجل أو رجلين أو رجال، أو المجرد من أل والإضافة، لا يُثَنَّى ولا يُجمع ولو كان المنعوت مثنى أو مجموعاً.

(٣) «وانعت» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بمشتق» جار ومجرور متعلق بانعت «كصعب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كصعب «وذرب» معطوف على صعب «وشبهه» الواو عاطفة، شبه: معطوف على مشتق، وشبه مضاف، والضمير مضاف إليه «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كذا، والمراد بذا اسم الإشارة «وذي، والمتنسب» معطوفان على «ذا» والمراد بذي التي بمعنى صاحب والتي هي من الأسماء الستة.

لا يُنَعْتُ إلا بمشتق، لفظاً أو تأويلاً.

والمراد بالمشتق هنا: ما أُخِذَ من المصدر للدلالة على مَعْنَى وصاحبه: كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وأفعل التفضيل.

والمؤوّل بالمشتق: كاسم الإشارة، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا» أي: المَشَارِ إليه، وكذا «ذو» بمعنى صاحب، والموصولة^(١)، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ» أي: صَاحِبِ مال، و«بِزَيْدٍ ذُو قَامٍ» أي: القائم.

والمنتسب، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُرَشِيٍّ» أي: مُتَسَبِّبٍ إلى قريش.

٥١١ - وَنَعْتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا فَأَعْطَيْتُ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبْرًا^(٢)

تقع الجملة نعتاً كما تقع خبراً وحالاً، وهي مؤوّلَةٌ بالنكرة، ولذلك لا يُنَعْتُ بها إلا النكرة، نحو: «مررت برجل قام أبوه» أو «أبوه قائم» ولا تنعت بها المعرفة، فلا تقول: «مررت بزيد قام أبوه، أو أبوه قائم» وزعم بعضهم أنه يجوز نَعْتُ المَعْرِفِ بالألف واللام الجنسية بالجملة، وجَعَلَ منه قوله تعالى: ﴿وَأَيَّاهُ لَهُمُ اللَّيْلُ سَلَّخَ مِنْهُ النَّهَارُ﴾ [يس: ٣٧]، وقول الشاعر: [الكامل]

ش ٢٨٦ - وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُونِي فَمَضَيْتُ نَمَّتْ قَلْتُ لَا يَعْنِينِي^(٣)

(١) قول الناظم: «وذِي» لا يشمل «ذو» الموصولة إلا على القول بأنها معربة، أما على القول ببنائها - وهو الفصيح - فكان يجب أن يقول «كذا وذو» ومثل «ذو» الموصولة في جواز النعت بها كل الموصولات المقترنة بأل: كالذي والتي وفروعهما، وكذا أل الموصولة، بخلاف مَنْ وما وأي.

(٢) «ونعتوا» فعل وفاعل «بجملة» جار ومجرور متعلق بنعتوا «منكراً» مفعول به لنعتوا «فأعطيت» أعطى: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء تاء التانيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى جملة، وهو المفعول الأول «ما» اسم موصول: مفعول ثانٍ لأعطيت «أعطيت» فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر يعود إلى جملة، وهو نائب فاعل أعطى، وهو المفعول الأول، والهاء مفعول ثانٍ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «خبراً» حال من نائب الفاعل.

(٣) يُروى هذا البيت أول بيتين، وينسبان لرجل سلولي من غير أن يعين أحد اسمه، والثاني:

عَظْبَانُ مُمْتَلِئًا عَلَيَّ إِهَابُهُ إِنِّي وَحَقِّكَ سَخَطُهُ يُرْضِينِي

وقد رواه الأصمعي في «الأصمعيات» ثالث خمسة أبيات، ونسبها لشمر بن عمر الحنفي، وانظر

«الأصمعيات» (ص ٦٤ لبيسك عام ١٩٠٢، وانظر الأصمعية رقم ٣٨ طبع مصر).

«نسلخ»: صفة لـ«الليل»، و«يسبني»: صفة لـ«اللثيم»، ولا يتعين ذلك؛ لجواز كون «نسلخ»، و«يسبني» حالين.

وأشار بقوله: «فأعطيت ما أعطيته خيراً» إلى أنه لا بد للجملَةِ الواقعة صفةً من ضميرٍ يَرَبُّطُهَا بالموصوف، وقد يُحذف للدلالة عليه، كقوله: [الوافر]

ش ٢٨٧ - وَمَا أَذْرِي أَعْيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ الدَّهْرِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا^(١)

= اللغة: «اللثيم» الشحيح، الدنيء النفس، الخبيث الطباع «إهابه» الإهاب، بزنة كتاب: الجلد، وامتلاؤه عليه كناية عن شدة غضبه وكثير موجدته وحقه.

المعنى: يقول: والله إنني لأمرُّ على الرجل الدنيء النفس الذي من عادته أن يسبني فأتركه وأذهب عنه وأرضى بقولي لنفسي: إنه لا يقصدني بهذا السباب.

الإعراب: «ولقد» الواو واو القسم، والمقسم به محذوف، واللام واقعة في جواب القسم، وقد: حرف تحقيق «أمر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «على اللثيم» جار ومجرور متعلق بأمر «يسبني» جملة من فعل مضارع وفاعله ومفعوله في محل جر صفة للثيم، وستعرف ما فيه «فمضيت» فعل وفاعل «ثمت» حرف عطف، والتاء لتأنيث اللفظ «قلت» فعل ماض وفاعله «لا» نافية «يعينني» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اللثيم، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والجملة في محل نصب مقول القول.

الشاهد فيه: قوله: «اللثيم يسبني» حيث وقعت الجملة نعتاً للمعرفة، وهو المقرون بأل، وإنما ساغ ذلك لأن أل فيه جنسية؛ فهو قريب من النكرة، كذا قال جماعة؛ منهم ابن هشام الأنصاري، وقال الشارح العلامة: إنه يجوز أن تكون الجملة حالية، والذي نرجحه هو ما ذهب إليه غير الشارح من تعين كون الجملة نعتاً في هذا البيت؛ لأنه الذي يلتزم معه المعنى المقصود، ألا ترى أن الشاعر يريد أن يتمدح بالوقار وأنه شديد الاحتمال للأذى؟ وهذا إنما يتم له إذا جعلنا اللثيم منعتاً بجملة «يسبني» إذ يصير المعنى: أنه يمر على اللثيم الذي شأنه سبه وديدنه النيل منه، ولا يتأتى هذا إذا جعلت الجملة حالاً؛ إذ يكون المعنى حينئذ أنه يمر على اللثيم في حال سبه إياه؛ لأن الحال قيد في عاملها، فكأن سبه حاصل في وقت مروره فقط، نعم يمكن أن يقال: إنه لو تحمل ومضى في هذه الحال فهو في غيرها أشد تحملاً، ولكن هذه دلالة التزامية، والدلالة الأولى وضعية.

(١) البيت لجريز بن عطية، من كلمة له مطلعها:

أَلَا أُبْلِغُ مُعَاتَبَتِي وَقَوْلِي بَنِي عَمِّي فَقَدْ حَسَنَ الْعِتَابُ

اللغة: «تناء» بُد «طول الدهر» يروى في مكانه: «وطول العهد...».

المعنى: يقول: أنا لا أعلم ما الذي غيّر هؤلاء الأحبة، أهو التباعد وطول الزمن، أم الذي غيّرهم مال أصابوه وحصلوا عليه؟ فأبطرهم الغنى، وأنساهم حقوق الألفة وواجب المودة؟

التقدير: أم مالاً أصابوه، فَحَذَفَ الهاء، وكقوله عز وجل: ﴿وَأَنْتُمْ يَوْمًا لَا تَجْرِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨] أي: لا تجزي فيه، فحذف «فيه»، وفي كيفية حذفه قولان، أحدهما: أنه حذف بجملته دفعة واحدة، والثاني: أنه حذف على التدرج، فحذف «في» أولاً، فاتصل الضمير بالفعل، فصار «تجزيه»، ثم حذف هذا الضمير المتصل، فصار تجزي.

٥١٢ - وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمَرَ تُصِبُ^(١)

لا تقع الجملة الطلبية صفة؛ فلا تقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَضْرِبُهُ»، وتقع خبراً خلافاً لابن الأنباري، فتقول: «زَيْدٌ أَضْرِبُهُ»، ولما كان قوله: «فَأَعْطَيْتَ مَا أَعْطَيْتَهُ خَبِراً» يوهم أن كل جملة وقعت خبراً يجوز أن تقع صفة، قال: «وامنع هنا إيقاع ذات الطلب» أي: امنع وقوع الجملة الطلبية في باب النعت وإن كان لا يمتنع في باب الخبر، ثم قال: فإن جاء ما ظاهره

= الإعراب: «وما» نافية «أدري» فعل مضارع بمعنى أعلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أغيرهم» الهمزة للاستفهام، وقد علقت «دري» عن العمل فيما بعدها، غير: فعل ماض، هم: مفعول به «تناء» فاعل غير، والجملة سدت مسد مفعولي أدري «وطول» الواو عاطفة، طول: معطوف على تناء، وطول مضاف، و«العهد» مضاف إليه «أم» عاطفة، وهي هنا متصلة «مال» معطوف على طول «أصابوا» فعل ماض وفاعله، والجملة في محل رفع صفة لمال، وقد حُذِفَ المفعول، والأصل: أم مال أصابوه، وهذا الضمير هو الرابط بين جملة النعت والمنعوت.

الشاهد فيه: قوله: «مال أصابوا» حيث أوقع الجملة نعتاً لما قبلها، وحذف الرابط الذي يربط النعت بالمنعوت، وأصل الكلام: مال أصابوه، والذي سهل الحذف أنه مفهوم من الكلام، وأن العامل فيه فعل متصرف، والفعل المتصرف يتصرف فيه معموله بالتقديم وبال حذف.

ومثل هذا قول الشنفرى الأزدي:

كَأَنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجْسِهَا عَوَازِبُ نَحْلِ أَخْطَأَ الْعَارَ مُظْنِفُ

تقدير هذا الكلام عندنا: أخطأ الغار مظنفاً، أي دليلها، وبعض النحاة يقولون: أل في الغار عوض عن المضاف إليه، وأصل الكلام: أخطأ غارها.

(١) «امنع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «هنا» ظرف مكان متعلق بامنع «إيقاع» مفعول به لامنع، وإيقاع مضاف، و«ذات» مضاف إليه، وذات مضاف، و«الطلب» مضاف إليه «وإن» شرطية «أتت» أتى: فعل ماض فعل الشرط، والتاء للتأنيث «فالقول» الفاء واقعة في جواب الشرط، القول: مفعول مقدم على عامله «أضمر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط «نصب» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وحرك بالكسر لأجل الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

أنه نُعِتَ فيه بالجملة الطلبية، فَيُخَرَّجُ على إضمار القول، ويكون [القول] المضمرة صفةً، والجملة الطلبية معمول القول المضمرة، وذلك كقوله: [الرجز]

ش ٢٨٨ - حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطَّ^(١)

فظاهر هذا أن قوله: «هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطَّ؟» صفة لـ«مَذْقٍ»، وهي جملة طلبية، ولكن ليس هو على ظاهره، بل «هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطَّ؟» مقول لقول مضمرة هو صفة لـ«مَذْقٍ»، والتقدير: بِمَذْقٍ مقول فيه: هل رأيت الذب قط؟

فإن قلت: هل يلزم هذا التقدير في الجملة الطلبية إذا وقعت في باب الخبر؟ فيكون تقدير قولك: «زَيْدٌ اضْرِبْهُ»: زيد مقول فيه: اضْرِبْهُ؟

(١) البيت لراجز لم يعينه أحد من الرواة الذين وقفنا على كلامهم.

اللغة: «جن الظلام» ستر كل شيء، والمراد أقبل «اختلط» كناية عن انتشاره واتساعه «مذق» هو اللبن الممزوج بالماء، شبهه بالذب لاتفاق لونهما؛ لأن فيه غبرة وكُدرة.

المعنى: يصف الراجز بالشح والبخل قومًا نزل بهم ضيفًا، فانظروا عليه طويلاً حتى أقبل الليل بظلامه، ثم جاؤوه بلبن مخلوط بالماء يشبه الذب في لونه؛ لكدرته وغبرته، يريد أن الماء الذي خلطوه به كثير.

الإعراب: «حتى» ابتدائية «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «جن» فعل ماض «الظلام» فاعل جن، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وجملة «اختلط» وفاعله المستتر فيه معطوفة على الجملة السابقة بالواو «جاؤوا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا «بمذق» جار ومجرور متعلق بجاء «هل» حرف استفهام «رأيت» فعل ماض وفاعله «الذب» مفعول به لرأيت «قط» استعمله بعد الاستفهام مع أن موضع استعماله بعد النفي الداخل على الماضي، والذي سهّل هذا أن الاستفهام قرين النفي في كثير من الأحكام، وهو ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب متعلق برأى، وسكونه للوقف، وجملة «هل رأيت الذب قط؟» في محل نصب مفعول به لقول محذوف يقع صفة لمذق، والتقدير: بمذق مقول فيه: هل رأيت الذب قط؟

الشاهد فيه: قوله: «بمذق هل رأيت... إلخ» فإن ظاهر الأمر أن الجملة المصدرية بحرف الاستفهام قد وقعت نعتاً للنكرة، وليس الأمر على ما هو الظاهر، بل النعت قول محذوف وهذه الجملة معموله له، على ما بيناه في الإعراب، والقول يُحذف كثيراً ويبقى معموله.

وهذا أحد الفروق بين النعت والخبر؛ فإن الخبر يجيء جملة طلبية على الراجح من مذاهب النحاة؛ إذ لم يخالف في هذا إلا ابن الأنباري، والسر في هذا أن الخبر حكم، وأصله أن يكون مجهولاً، فيقصد المتكلم إلى إفادة السامع إياه بالكلام، أما النعت، فالغرض من الإتيان به إيضاح المنعوت وتعيينه أو تخصيصه؛ فلا بد من أن يكون معلوماً للسامع قبل الكلام ليحصل الغرض منه، والإنشائية لا تعلم قبل التكلم بها.

فالجواب أن فيه خلافاً؛ فمذهب ابن السراج والفارسيّ التزام ذلك، ومذهب الأكثرين عدم التزامه.

٥١٣ - وَنَعَتْهُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّدْكِيرَ^(١)

يكثر استعمال المصدر نعتاً،^(٢) نحو: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ، وَبِرَجُلَيْنِ عَدْلٍ، وَبِرَجَالٍ عَدْلٍ، وَبِأَمْرَاءٍ عَدْلٍ، وَبِأَمْرَأَتَيْنِ عَدْلٍ، وَبِنِسَاءٍ عَدْلٍ» ويلزم حينئذ الإفراد والتذكير، والنعت به على خلاف الأصل، لأنه يدلُّ على المعنى، لا على صاحبه، وهو مؤول: إما على وضع «عَدْلٍ» موضع «عَادِلٍ» أو على حذف مضاف، والأصل: مررت برجلٍ ذي عَدْلٍ، ثم حذف «ذي» وأقيم «عدل» مقامه، وإما على المبالغة بجعل العين نفس المعنى: مجازاً أو ادّعاءً^(٣).

٥١٤ - وَنَعْتُ غَيْرٍ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ فَعَاطِفًا فَرَّقَهُ لَا إِذَا اتَّخَلَفَ^(٤)

(١) «ونعتوا» فعل وفاعل «بمصدر» جار ومجرور متعلق بنعتوا «كثيراً» نعت لمحذوف، أي: نعتاً كثيراً «فالتمزوا» فعل وفاعل «الإفراد» مفعول به لالتزموا «والتذكير» معطوف عليه.

(٢) قال المرادي: وكان حقه أن لا يُنَعَّتْ به؛ لجموده، ولكنّه من الجاري مجرى المشتق. «شرحه» ٩٥٦/٢. وقال الأشموني: ولكنهم فعلوا ذلك قصداً للمبالغة، أو توسعاً بحذف مضاف. «شرحه» ٩٣/٣. وكثرة هذا الاستعمال لا تعني الاطراد، وجعل المصدر حالاً أكثر من جعله نعتاً. ذكر ذلك الناظم في «شرح التسهيل» ٣١٦/٣.

(٣) حاصل ما ذكره الشارح كغيره من النحاة أن الوصف بالمصدر خلاف الأصل، والأصل هو الوصف بالمشتق، وأن الوصف بالمصدر مؤول بأحد ثلاث تأويلات: أولها: أن المصدر الدال على الحدث أطلق وأريد منه المشتق الذي هو الدال على الذات، وهذا مجاز من باب إطلاق المعنى وإرادة محله، أو من باب إطلاق اللازم وإرادة الملزوم. وثانيها: أنه على تقدير مضاف، وهو على هذا مجاز بالحذف. والثالث: أنه على المبالغة، ولا مجاز في هذا.

(٤) «نعت» مبتدأ، ونعت مضاف، و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و«واحد» مضاف إليه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «اختلف» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نعت واحد، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «فعاظفاً» الفاء واقعة في جواب الشرط، عاظفاً: حال تقدم على صاحبه، وهو الضمير المستتر في قوله: فرق «فرقه» فرق: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية غير الحازمة، وجملتنا الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ «لا» عاطفة «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط، وجملة «اتخلف» وفاعله المستتر فيه شرط إذا، والجواب محذوف.

إذا نُعِتَ غيرُ الواحدِ: فإمَّا أن يَخْتَلِفَ النَعْتُ، أو يَتَّفِقَ، فإن اختلفَ وَجَبَ التَّفْرِيقُ بالعطف^(١)، فتقول: «مَرَرْتُ بِالرَّيْذِينَ الكَرِيمِ والبَخِيلِ، ورجالِ فقيهٍ وكاتبٍ وشاعرٍ» وإن اتفقَ جيءَ به مثنًى أو مجموعاً، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمَيْنِ، ورجالِ كُرماءٍ».

٥١٥ - وَنَعْتُ مَعْمُولِي وَحِيدِي مَعْنَى وَعَمَلٍ أَتْبَعُ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ^(٢)
إذا نُعِتَ معمولانِ لعاملينِ مَتَّحِدِي المَعْنَى والعملِ، أُتْبِعَ النَعْتُ المنعوتَ: رفعاً، ونصباً، وجرّاً، نحو: «ذَهَبَ زَيْدٌ وَأَنْطَلَقَ عَمْرُو العَاقِلَانِ، وَحَدَّثْتُ زَيْدًا وَكَلَّمْتُ عَمْرًا الكَرِيمَيْنِ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَجُزْتُ عَلَى عَمْرٍو الصَّالِحِينَ».

فإن اختلفَ معنَى العاملينِ أو عملهما، وَجِبَ القَطْعُ وامتنعَ الإِتْبَاعُ؛ فتقول: «جَاءَ زَيْدٌ وَذَهَبَ عَمْرُو العَاقِلَيْنِ» بالنصبِ على إضمارِ فعلٍ، أي: أعني العَاقِلينِ، وبالرفعِ على إضمارِ مبتدأ، أي: هما العَاقِلَانِ، وتقول: «أَنْطَلَقَ زَيْدٌ وَكَلَّمْتُ عَمْرًا الظَّرِيفَيْنِ» أي: أعني الظرفينِ، أو «الظريفانِ» أي: هما الظرفانِ، و«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَجَاوَزْتُ خَالِدًا الكَاتِبَيْنِ، أو الكَاتِبَانِ».

٥١٦ - وَإِنْ نُعِيتُ كَثْرَتٌ وَقَدْ تَلَّتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أَتْبَعْتُ^(٣)

(١) ويلزم أن يكون العطف هنا بالواو دون غيرها. «أوضح المسالك» ٣/ ١٤١.

(٢) «نعت» مفعول مقدم لقوله: «أتبع» الآتي، ونعت مضاف، و«معمولي» مضاف إليه، ومعمولي مضاف، و«وحيدي» مضاف إليه، على تقدير موصوف محذوف، أي: معمولي عاملين وحيدي، و«وحيدي» مضاف إليه «وعمل» معطوف على معنى «أتبع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بغير» جار ومجرور متعلق بأتبع، وغير مضاف، و«استثنا» مضاف إليه، وقصره للضرورة، والمراد: أتبع بغير استثناء معمولي عاملين متحدين في المعنى والعمل.

(٣) «وإن» شرطية «نعوت» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، أي: وإن كثرت نعوت، وجملة الفعل المحذوف وفاعله المذكور في محل جزم فعل الشرط «كثرت» كثر: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نعوت، والجملة لا محل لها مفسرة «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق، وجملة «تلت» وفاعله المستتر فيه في محل نصب حال «مفتقراً» مفعول به لتلت «لذكرهن» الجار والمجرور متعلق بمفتقر، وذكر مضاف، والضمير مضاف إليه «أتبع» أتبع: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، والتاء للتأنيث، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

إذا تكررت النعوت وكان المنعوت لا يَتَّضِحُ إلا بها جميعاً، وجب إتباعها كلها^(١)، فتقول: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْفَقِيهِ الشَّاعِرِ الْكَاتِبِ».

٥١٧ - وَقَطَعَ أَوْ اتَّبَعَ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا بِدُونِهَا أَوْ بَعْضَهَا أَقَطَعَ مُعَلَّنًا^(٢) إذا كان المنعوت مُتَّضِحاً بدونها كلها، جاز فيها جميعها: الإِتْبَاعُ، وَالْقَطْعُ^(٣)، وإن كان معيناً ببعضها دون بعضٍ وجب فيما لا يتعين إلا به الإِتْبَاعُ، وجاز فيما يتعين بدونه: الإِتْبَاعُ، وَالْقَطْعُ.

٥١٨ - وَارْفَعْ أَوْ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ^(٤) أي: إذا قُطِعَ النَعْتُ عَنِ الْمَنْعُوتِ رُفِعَ عَلَى إِضْمَارٍ مُبْتَدَأً، أَوْ نُصِبَ عَلَى إِضْمَارٍ فَعَلٍ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْكَرِيمِ، أَوْ الْكَرِيمِ» أي: هو الْكَرِيمُ، أَوْ: أعني الْكَرِيمَ.

(١) لتزليها منه حينئذ منزلة الشيء الواحد. قاله الأشموني ٩٩/٣.

(٢) «واقطع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» عاطفة «اتباع» معطوف على اقطع «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنعوت «معيناً» خبر يكن «بدونها» الجار والمجرور متعلق بمعين، ودون مضاف، والضمير مضاف إليه «أو» عاطفة «بعضها» بعض: مفعول مقدم ل«اقطع» وبعض مضاف، والضمير مضاف إليه «اقطع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «معلناً» حال من الضمير المستتر في اقطع، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٣) أنت تعلم أن المنعوت قد يكون معرفة وقد يكون نكرة، وتعلم - مع ذلك - أن القصد من نعت المعرفة توضيحها، وأن المقصود من نعت النكرة تخصيصها، والتوضيح قد يحتاج إلى كل النعوت وقد يحتاج إلى بعضها، لا جرم كان نعت المعرفة على التفصيل الذي ذكره الشارح: إن احتاج المنعوت إلى جميعها وجب في جميعها الإِتْبَاعُ، وإن احتاج إلى بعضها وجب في ذلك البعض الإِتْبَاعُ وجاز فيما عداه الإِتْبَاعُ والقطع، وأما النكرة فيجب في واحد من نعوتها الإِتْبَاعُ، ويجوز فيما عداه الإِتْبَاعُ والقطع؛ لأن التخصيص المقصود بنعت النكرة لا يستدعي أكثر من نعت واحد.

(٤) «وارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» عاطفة «انصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة معطوفة بأو على الجملة قبلها «إن» شرطية «قطعت» قطع: فعل ماض فعل الشرط، والتاء ضمير المخاطب فاعله، وجواب الشرط محذوف «مضمراً» حال من التاء في «قطعت» وفيه ضمير مستتر فاعل «مبتدأ» مفعول به لمضمر «أو» عاطفة «ناصباً» معطوف على قوله: مبتدأ، وجملة «لن يظهر» من الفعل والفاعل في محل نصب نعت للمعطوف عليه والمعطوف معاً، فالألف ضمير الاثنين، أو لأولهما، فالألف للإطلاق، والأول من الإعرابين أولى.

وقولُ المصنّف: «لَنْ يَظْهَرَ» معناه أنه يجب إضمار الرفع أو الناصب، ولا يجوز إظهاره، وهذا صحيح إذا كان النعت لمدح، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْكَرِيمِ»^(١) أو ذم، نحو: «مَرَرْتُ بِعَمْرٍو الْحَبِيثِ» أو تَرَحُّمٍ، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْمُسْكِينِ»، فأما إذا كان لتخصيص فلا يجب الإضمار، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْخِيَاطِ، أو الْخِيَاطِ» وإن شئت أظهرت، فتقول: «هُوَ الْخِيَاطُ، أو أعني الْخِيَاطُ»^(٢)، والمراد بالرفع والناصب لفظة «هو» أو «أعني».

٥١٩ - وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عَقْلٌ يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلُّ^(٣)

أي: يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه إذا دل عليه دليل، نحو قوله تعالى: ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَبِيحَاتٍ﴾ [سبأ: ١١] أي: دُرُوعاً سابغات، وكذلك يُحذفُ النعتُ إذا دل عليه دليل، لكنه قليل، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَلَمْ نَكُنْ جِثَّةً بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] أي: البين، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦] أي: النَّاجِينَ.



- (١) يجوز في «الكريم» في هذا المثال وتاليه «الخبث» و«المسكين» أن تُتبع فتقول: «الكريم» بالجر، وأن تقطع فتقول: «الكريم»، أي: «هو الكريم»، وهو حينئذ خبرٌ لمبتدأ محذوف وجوباً.
- أو تقول: «الكريم»، أي: «أعني الكريم»، وهو حينئذ مفعولٌ به لفعل محذوف وجوباً.
- وذكرُ التقديرين في كلامنا في هذه الحاشية لا يعني جواز ذكر الرفع أو الناصب، بل إنه لا يجوز إظهارُ أيٍّ منهما؛ كما صرح بذلك الناظم والشارح. فافظن.
- (٢) الجملة المقطوعة استثنائية لا محل لها من الإعراب.
- (٣) «وما» اسم موصول: مبتدأ «من المنعوت» جار ومجرور متعلق بقوله: «عقل» الآتي «والنعت» معطوف على المنعوت، وجملة «عقل» من الفعل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «يجوز» فعل مضارع «حذفه» حذف: فاعل يجوز، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وحذف مضاف، والهاء مضاف إليه «وفي النعت» الواو عاطفة، وفي النعت: جار ومجرور متعلق بقوله: «يقال» الآتي «يقال» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحذف.

التوكيد (1)

٥٢٠ - بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْإِسْمُ أَكْثَرًا مَعَ ضَمِيرٍ طَابِقٍ الْمُؤَكَّدَا^(٢)

٥٢١ - وَاجْمَعُهُمَا بِأَفْعُلٍ إِنْ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعًا^(٣)

التوكيد قسمان: أحدهما: التوكيد اللفظي، وسيأتي، والثاني: التوكيد المعنوي، وهو

على ضربين:

أحدهما: ما يرفع تَوَهُّمَ مضافٍ إلى المؤكّد، وهو المراد بهذين البيتين، وله لفظان: «النفس، والعين» وذلك نحو: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ» ف«نفسه» توكيدٌ ل«زيد»، وهو يرفع تَوَهُّمَ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: جَاءَ خَبَرٌ زَيْدٍ، أَوْ رَسُولُهُ، وكذلك: «جَاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ»^(٤).

ولا بُدَّ من إضافة النفس أو العين إلى ضميرٍ يُطَابِقُ المؤكَّد، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، أَوْ عَيْنُهُ، وَهَذَا نَفْسُهَا، أَوْ عَيْنُهَا».

(1) هو تابعٌ يُذَكَّرُ تقريراً لمتبوعه لرفع احتمال التجوُّز أو السهول. «معجم القواعد العربية» ص ١٨٤.

(2) «بالنفس» جار ومجرور متعلق بقوله: «أَكْثَرًا الْآتِي «أَوْ» حرف عطف «بالعين» معطوف على قوله: بالنفس «الاسم» مبتدأ «أَكْثَرًا» أكدا: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من قوله: بالنفس، وما عطف عليه، ومع مضاف، و«ضمير» مضاف إليه «طابق» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ضمير «المؤكَّد» مفعول به لطابق، والجملة في محل جر صفة لضمير.

(3) «واجمعهما» الواو عاطفة، اجمع: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير البارز مفعول به «بأفعل» جار ومجرور متعلق باجمع «إن» شرطية «تبعاً» تبع: فعل ماضٍ فعل الشرط، وألف الاثنين فاعل «ما» اسم موصول مفعول به لتبع «ليس» فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما «واحداً» خبر ليس، والجملة من «ليس» واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن تبع ما ليس واحداً فاجمعهما بأفعل «تكن» فعل مضارع ناقص مجزوم في جواب الأمر الذي هو اجمع، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «متبعاً» خبره.

(4) إذا قلت: «جاء زيد» فقد تريد الحقيقة وأن زيدا هو الآتي، وقد تكون جعلت الكلام على حذف مضاف، وأن الأصل: جاء خبر زيد، أو جاء رسول زيد، وقد تكون قد أطلقت زيدا وأنت تريد به رسوله من باب المجاز العقلي، فإذا قلت: «جاء زيد نفسه» فقد تعين المعنى الأول، وارتفع احتمالان: أحدهما احتمال المجاز بالحذف، وثانيهما احتمال المجاز العقلي.

ثم إن كان المؤكد بهما مثني أو مجموعاً، جمعتهما على مثال أفعل، فتقول: «جاء الزيدان أنفُسهما، أو أعينهما، والهندان أنفُسهما، أو أعينهما، والزيدون أنفُسهم، أو أعينهم، والهندات أنفُسهن، أو أعينهن»^(١).

٥٢٢ - وكلاً اذكر في الشمول وكلاً كِلْتَا جَمِيعاً بِالضَّمِيرِ مُوَصَلاً^(٢)

هذا هو الضرب الثاني من التوكيد المعنوي، وهو: ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول، والمستعمل لذلك: «كل، وكلاً، وكِلْتَا، وجميع».

فيؤكد بكل وجميع ما كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها^(٣) موقَّعه، نحو: «جاء الركب كُله، أو جميعه، والقبيلة كُلهَا، أو جميعها، والرجال كُلهُم، أو جميعهم، والهندات كُلهُنَّ، أو جميعهنَّ»، ولا تقول: «جاء زيد كُله».

ويؤكد بكلاً المثني المذكر، نحو: «جاء الزيدان كِلَاهُمَا»، وبكِلْتَا المثني المؤنث، نحو: «جاءت الهندان كِلْتَاهُمَا»^(٤).

ولا بُدَّ من إضافتها كلها إلى ضمير يطابق المؤكَّد كما مثل^(٥).

(١) قال الأشموني: ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على «نفوس» و«عيون»، ولا على «أعيان». «شرح» ١٠٨/٣.

ويجوز أن تقول: جاء الزيدان نفسهما، أو نفساهما. فتؤكد المثني بالإنفراد والتثنية. انظر «البهجة المرضية» ص ٢٥٨.

(٢) «وكلاً» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: اذكر، الآتي «اذكر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في الشمول» جار ومجرور متعلق باذكر «وكلاً، كلتا، جميعاً» معطوفات على «كل» بعاطف مقدر فيما عدا الأول «بالضمير» جار ومجرور متعلق بقوله: «موصلاً» الآتي «موصلاً» حال من كل وما عطف عليه.

(٣) المدار في كونه ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقَّعه على العامل، فالمثال الذي ذكره الشارح - وهو «جاء زيد كله» - لا يصح؛ لأن المجيء لا يتعلق ببعض الإنسان، لكن لو قلت: «اشتريت العبد كله» أو قلت: «اشتريت الجارية كلها» كان صحيحاً، لأن الشراء قد يتعلق ببعض.

(٤) وتُعرب «كلاً» و«كلتا» توكيداً لما قبله مرفوعاً بالألف؛ لأنه ملحقٌ بالمثني، وهو مضاف، و«هما» ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

(٥) ولا يجوز حذف هذا الضمير استغناءً بنية الإضافة، ويجوز أن تُضاف إلى ظاهرٍ مثل المؤكَّد كقول كثير:

يا أشبَّه الناس كلَّ الناس بالقمير

٥٢٣ - وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضاً كَكُلِّ فَاعِلَهُ مِنْ عَمٍّ فِي التَّوَكُّيدِ مِثْلَ النَّافِلَةِ^(١)
 أي: استعمل العرب - للدلالة على الشُّمولِ ككل - «عامة» مضافاً إلى ضمير المؤكد،
 نحو: «جاء القومُ عامتهم»، وقُلَّ من عدّها من النحويين في ألفاظ التوكيد، وقد عدّها
 سيبويه^(٢)، وإنما قال: «مثل النافله» لأن عدّها من ألفاظ التوكيد يُشبه النافله، أي: الزيادة؛
 لأن أكثر النحويين لم يذكرها^(٣).

٥٢٤ - وَبَعْدَ كُلِّ أَكْدُوا بِأَجْمَعَا جَمْعَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا^(٤)
 أي: يُجاء بعد «كل» بأجمع وما بعدها لتقوية قصد الشُّمول؛ فيؤتى بـ«أجمع» بعد «كُلِّهِ»
 نحو: «جاء الركبُ كُلُّهُ أجمع» وبـ«جمعاء» بعد «كُلِّهَا»، نحو: «جاءت القبيلةُ كُلُّهَا جمعاءً»،
 وبـ«أجمعين» بعد «كُلِّهِمْ» نحو: «جاء الرجالُ كُلُّهم أجمعون»، وبـ«جمع» بعد «كُلِّهِنَّ» نحو:
 «جاءت الهنداتُ كُلُّهنَّ جمع».

(١) «واستعملوا» فعل وفاعل «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «ككل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من
 قوله: فاعله، الآتي «فاعله» مفعول به لاستعملوا «من عم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعله
 أيضاً «في التوكيد» جار ومجرور متعلق باستعملوا «مثل» حال ثالث من فاعله أيضاً، ومثل مضاف،
 و«النافلة» مضاف إليه.

(٢) «الكتاب» ٣٧٦/١ و١١٦/٢ وليس صريحاً بل من مفهوم كلامه، والله أعلم.

(٣) قال الأشموني في «شرحه» ١١١/٣:

وعدّ هذا اللفظ (مثل النافلة) أي: الزائد على ما ذكره النحويون في هذا الباب، فإن أكثرهم أغفلهُ، لكن
 ذكره سيبويه، وهو من أجلهم، فلا يكون حينئذٍ نافلةً على ما ذكروه.

فلعله إنما أراد أن التاء فيه مثلها في «النافلة»، أي: تصلح مع المؤنث والمذكر، فتقول: اشتريتُ العبدَ
 عامته، كما قال تعالى: ﴿وَيَعْقُوبُ نَافِلَةٌ﴾ [الأنبياء: ٧٢]. اهـ.

وأنت ترى أن الشارح أغفل التفسير الثاني لـ«نافلة» الذي ذكره الأشموني، وقد اقتصرَ عليه السيوطي في
 «البهجة» ص ٢٥٨، ومن قبله ابن هشام في «أوضح المسالك» ١٥٩/٣.

وقد رأى المبرد أن «عامة» ليست توكيداً بل هي بمعنى «أكثر». فتكون على رأيه بدل بعض من كل.

(٤) «وبعد» ظرف متعلق بقول: أكدوا، الآتي، وبعد مضاف، و«كل» مضاف إليه «أكدوا» فعل وفاعل
 «بأجمعا» جار ومجرور متعلق بأكدوا «جمعاء. أجمعين، ثم جمعا» معطوفات على «أجمعا» بعاطف
 مقدر فيما عدا الأخير.

٥٢٥ - وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمِعَ^(١)

أي: قد ورد استعمال العرب «أجمع» في التوكيد غير مسبوقه بـ«كله» نحو: «جاء الجيش أجمع»، واستعمال «جمعاء» غير مسبوقه بـ«كلها» نحو: «جاءت القبيلة جمعاء»، واستعمال «أجمعين» غير مسبوقه بـ«كلهم» نحو: «جاء القوم أجمعون»، واستعمال «جمع» غير مسبوقه بـ«كلهن» نحو: «جاء النساء جمع»^(٢) وزعم المصنف أن ذلك قليل، ومنه قوله: [الرجز]

ش ٢٨٩ - يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضِعًا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا
إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَ لَيْتَنِي أَرْبَعًا إِذَا ظَلِمْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعًا^(٣)

(١) «ودون» ظرف متعلق بقوله: يجيء، الآتي، ودون مضاف، و«كل» مضاف إليه «قد» حرف تقليل «يجيء» فعل مضارع «أجمع» فاعل يجيء «جمعاء، أجمعون، ثم جمع» معطوفات على «أجمع» بعاطف مقدر فيما عدا الأخير.

(٢) وقد يُتَّبِعُ «أجمع» وأخواته بـ«أكتع» و«كتعاء» و«أكتعين» و«كُتِعَ»، وقد يُتَّبِعُ «أكتع» وأخواته بـ«أبصع» و«بصعاء» و«أبصعين»، و«بُصِعَ»، وقد يُتَّبِعُ «أبصع» بـ«أبتع» و«بتعاء» و«أبتعين»، و«بُتِعَ». والترتيب: أجمع أكتع أبصع أبتع وأخواتها واجب، وما خالفه شاذ.

(٣) هذه الأبيات لراجز لا يُعلم اسمه.

اللغة: «الذلفاء» أصله وصف لمؤنث الأذلف، وهو مأخوذ من الذلف، بالتحريك، وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة، ثم نقل إلى العلمية فسميت به امرأة، ويجوز هنا أن يكون علماً، وأن يكون باقياً على وصفيته «حولاً» عامّاً «أكتعاً» تامّاً كاملاً، وقد قالوا: «أتى عليه حول أكتع» أي: تام، كذا قال الجوهري.

الإعراب: «يا» حرف تنبيه، أو حرف نداء حذف المنادى به «ليتني» ليت: حرف تمن، والنون للوقاية، والياء اسم ليت «كنت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «صبيّاً» خبر كان «مرضعاً» نعت لصبي، وجملة «كان» واسمه وخبره في محل رفع خبر «ليت» «تحملني» تحمل: فعل مضارع، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به «الذلفاء» فاعل تحمل «حولاً» ظرف زمان متعلق بتحمل «أكتعاً» توكيد لقوله: حولاً، وإذا لاحظت ما فيه من معنى المشتق صح أن تجعله نعتاً له «إذا» ظرف ضمن معنى الشرط، وجملة «بكيت» في محل جر بإضافة إذا إليها «قبلتني» قبل: فعل ماض، والتاء تاء التانيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الذلفاء، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول أول «أربعا» مفعول ثان، وأصله نعت لمحذوف، والجملة لا محل لها جواب «إذا» الشرطية غير الجازمة «إذا» حرف جواب «ظلمت» ظل: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «الدهر» ظرف زمان متعلق بأبكي «أبكي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة في محل نصب خبر ظل «أجمع» توكيد للدهر.

الشاهد فيه: في هذا البيت ثلاثة شواهد يستدل بها النحاة على مسائل من باب التوكيد، الشاهد الأول - وهو =

٥٢٦ - وَإِنْ يُفِيدُ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قَبْلَ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلٌ^(١)

مذهب البصريين أنه لا يجوز توكيد النكرة: سواء كانت محدودة: كيوم، وليلة، وشهر، وحول، أو غير محدودة: كوقت، وزمن، وجين.

ومذهب الكوفيين - واختاره المصنف - جواز توكيد النكرة المحدودة؛ لحصول الفائدة بذلك، نحو: «صُمْتُ شَهْرًا كُلَّهُ»، ومنه قوله:

تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا [ش ٢٨٩]

وقوله: [الرجز]

ش ٢٩٠ - قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا^(٢)

= المراد هنا - في قوله: «الدهر.. أجمعا» حيث أكد الدهر بأجمع، من غير أن يؤكد أولاً بكل. والثاني في قوله: «حولاً أكتعاً» فإنه يدل لما ذهب إليه الكوفيون من جواز توكيد النكرة إذا كانت محدودة، بأن يكون لها أول وآخر معروفان، كيوم وشهر وعام وحول ونحو ذلك، وذهب المصنف إلى جواز ذلك، والبصريون يأبون تأكيد النكرة: محدودة، أو غير محدودة، وسيأتي هذا الموضوع بعقيب ما نتكلم فيه الآن، والثالث في قوله: «الدهر أبكي أجمعا» حيث يدل على أنه قد يفصل بين التوكيد والمؤكد بأجنبي.

(١) «وإن» شرطية «يفد» فعل مضارع فعل الشرط «توكيد» فاعل يفد، وتوكيد مضاف، و«منكور» مضاف إليه «قبل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى توكيد منكور، والفعل - الذي هو قبل - مبني على الفتح في محل جزم جواب الشرط، وسكن لأجل الوقف «وعن نحاة» جار ومجرور متعلق بقوله: المنع، الآتي، ونحاة مضاف، و«البصرة» مضاف إليه «المنع» مبتدأ «شمل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنع، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) هذا الشاهد مجهول النسبة إلى قائله، ويذكر بعض النحاة من البصريين أنه مصنوع، ويروي بعض من يستشهد به قبله:

إِنَّا إِذَا خُطِّفْنَا تَقَعَّقَعَا

اللغة: «خطفنا» الخطاف، بضم الخاء المعجمة وتشديد الطاء: هو الحديد المعوجة تكون في جانب البكرة «تقعقعا» تحرك وسمع له صوت، والقعقة: تحريك الشيء اليابس الصلب حتى يُسمع له صوت، «صرت» صوت «البكرة» بفتح فسكون هنا: ما يُستقى عليها الماء من البئر.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «صرت» صر: فعل ماض، والفاء للتأنيث «البكرة» فاعل صرت «يوماً» ظرف زمان متعلق بصرت «أجمعا» تأكيد لقوله: يوماً.

الشاهد فيه: قوله: «يوماً أجمعا» حيث أكد قوله: «يوماً» - وهو نكرة محدودة - بقوله: «أجمعا» وتجويز ذلك هو مذهب الكوفيين الذي اختاره المصنف في هذه المسألة، وجواب البصريين عن هذا الشاهد إنكاره وادعاء أنه مما صنعه النحاة الكوفيون ليصححوا مذهبهم، ولا أصل له عندهم حتى يلتمسوا له مخلصاً.

٥٢٧ - وَأَعْنَ بِكَلْتَا فِي مَثْنَى وَكِلَا عَنْ وَزْنٍ فَغَلَاءَ وَوَزْنٍ أَفْعَلًا^(١)

قد تقدّم أن المثنى يؤكد بـ «النفس أو العين» وبـ «كلا وكلتا» ومذهبُ البصريين أنه لا يؤكد بغير ذلك، فلا تقول: «جاء الجيشانِ أجمَعانِ» ولا «جاء القبيلتانِ جَمَعَاوَانِ» استغناء بكلا وكلتا عنهما، وأجاز ذلك الكوفيون^(٢).

٥٢٨ - وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنفَصِلِ^(٣)

٥٢٩ - عَنِيتُ ذَا الرَّفْعِ وَأَكَّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا^(٤)

لا يجوز توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين، إلا بعد تأكيده بضمير منفصل، فتقول: «قَوْمُوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ، أَوْ أَعْيُنُكُمْ» ولا تقل: «قوموا أَنْفُسُكُمْ».

فإذا أكَّدته بغير النفس والعين لم يلزم ذلك؛ تقول: «قوموا كَلُّكُمْ» أو «قوموا أَنْتُمْ كَلُّكُمْ».

وكذا إذا كان المؤكِّد غير ضمير رفع، بأن كان ضمير نصبٍ أو جرٍّ، فتقول: «مَرَرْتُ بِكَ

نَفْسِكَ، أَوْ عَيْنِكَ، وَمَرَرْتُ بِكُمْ كَلُّكُمْ، وَرَأَيْتُكَ نَفْسِكَ، أَوْ عَيْنِكَ، وَرَأَيْتُكُمْ كَلُّكُمْ».

(١) «اغن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بكلتا» جار ومجرور متعلق بـ«اغن» «في مثنى» جار ومجرور متعلق بـ«اغن» أيضاً «وكلا» معطوف على كلتا «عن وزن» جار ومجرور متعلق بـ«اغن» أيضاً، ووزن مضاف، و«فعلاء» مضاف إليه «ووزن أفعلا» معطوف على قوله: «وزن فعلاء».

(٢) والأخفش من البصريين، وحجَّتْهم القياس، مع إقرارهم بعدم وروده سماعاً.

(٣) «وإن» شرطية «تؤكد» فعل مضارع، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الضمير» مفعول به لتؤكد «المتصل» نعت للضمير «بالنفس» جار ومجرور متعلق بتؤكد «والعين» معطوف على النفس «فبعد» الفاء واقعة في جواب الشرط، بعد: ظرف متعلق بمحذوف تقديره: فأكد بهما بعد المنفصل، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وبعد مضاف، و«المنفصل» مضاف إليه.

(٤) «عنيت» فعل وفاعل «ذا» مفعول به لعنيت، وذا مضاف، و«الرفع» مضاف إليه «وأكدوا» فعل وفاعل «بما» جار ومجرور متعلق بأكدوا «سواهما» سوى: ظرف متعلق بمحذوف صلة ما المجرورة محلاً بالباء، وسوى مضاف، والضمير مضاف إليه «والقيد» مبتدأ «لن» نافية ناصبة «يلتزما» يلتزم: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بلن، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القيد، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو القيد.

٥٣٠ - وَمَا مِنَ التَّوَكِيدِ لَفْظِيَّ يَجِي مُكْرَرًا كَقَوْلِكَ «أَدْرَجِي أَدْرَجِي»^(١)

هذا هو القسم الثاني من قسَمَي التوكيد، وهو: التوكيد اللفظي، وهو تكرار اللفظ الأول بعينه اعتناءً به، نحو: «أَدْرَجِي أَدْرَجِي»، وقوله: [الطويل]

ش ٢٩١ - فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بَبَغْلَتِي أَتَاكَ - أَتَاكَ - اللَّاحِقُونَ أَحْبِسِ أَحْبِسِ^(٢)
وقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١]^(٣).

٥٣١ - وَلَا تُعَدُّ لَفْظٌ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٌ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِّلَ^(٤)

(١) «وما» اسم موصول: مبتدأ «من التوكيد» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في قوله: «لفظي» الاتي؛ لأنه في قوة المشتق؛ إذ هو منسوب «لفظي» خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو لفظي، والجملة لا محل لها صلة الموصول «يجي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «مكرراً» حال من الضمير المستتر في يجي «كقولك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك، وقول مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه «ادرجي» فعل أمر، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «ادرجي» توكيد لسابقه.

(٢) هذا البيت يكثر استشهداد النحاة به ولم ينسبه واحد منهم لقائل معين.

الإعراب: «فأين» اسم استفهام مبني على الفتح في محل جر يالي محذوف يدل عليها ما بعدها، والأصل: «فإلى أين... إلخ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلى أين» توكيد لفظي «النجاة» مبتدأ مؤخر «ببغلتني» الجار والمجرور متعلق بالنجاة، وبغلة مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «أتاك» أتى: فعل ماض، والكاف ضمير المخاطب أو المخاطبة مفعول به «أتاك» توكيد لفظي «اللاحقون» فاعل أتى الأول «احبس» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «احبس» توكيد لفظي.

الشاهد فيه: قوله: «إلى أين إلى أين» وقوله: «أتاك أتاك» وقوله: «احبس احبس» ففي كل واحد من المواضع الثلاثة تكرر اللفظ الأول بعينه، وهو من التوكيد اللفظي.

(٣) من العلماء من منع أن يكون قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ من باب التوكيد اللفظي، وعلل ذلك بأن التوكيد اللفظي يشترط فيه أن يكون اللفظ الثاني دالاً على نفس ما يدل عليه اللفظ الأول، والأمر في الآية الكريمة ليس كذلك، فإن الدك الثاني غير الدك الأول، والمعنى دكاً حاصلًا بعد دك، وذهب هؤلاء إلى أن اللفظين معاً حال، وهو مؤول بنحو: مكرراً دكها، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَاءَ رَبِّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] وجعلوا هاتين الآيتين نظير قولهم: جاء القوم رجلاً رجلاً، وعلمته الحساب باباً باباً.

(٤) «ولا» ناهية «تعد» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لفظ» مفعول به لتعد، و«ضمير» مضاف إليه «متصل» نعت لضمير «إلا» أداة استثناء «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «لفظ» الواقع مفعولاً به، ومع مضاف، وقوله: «اللفظ» مضاف إليه «الذي» نعت =

أي: إذا أريد تكرير لفظ الضمير المتصل للتوكيد، لم يَجْزُ ذلك، إلا بشرط اتصال المؤكِّد بما اتصلَ بالمؤكِّد، نحو: «مررت بِكَ بِكَ»، ورغبت فِيهِ فِيهِ» ولا تقول: «مررت بِكَ».

٥٣٢ - كَذَا الحُرُوفُ غَيْرُ مَا تَحْصَلَا بِهِ جَوَابٌ كَنَعَمْ وَكَبَلَى^(١)

أي: كذلك إذا أريد توكيد الحرف الذي ليس للجواب، يجب أن يُعَاد مع الحرف المؤكِّد ما يتصل بالمؤكِّد، نحو: «إِنَّ زَيْدًا إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» و«فِي الدَّارِ فِي الدَّارِ زَيْدٌ»، ولا يجوز «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»^(٢)، ولا «فِي فِي الدَّارِ زَيْدٌ».

فإن كَانَ الحرفُ جواباً - كَنَعَمْ، وَبَلَى، وَجَيْرٍ، وَأَجَلٌ، وَإِي، ولا - جاز إِعَادَتُهُ وَحَدَهُ، فيقال لك: «أفام زيد؟» فتقول: «نعم نعم» أو «لا لا»، و«ألم يقيم زيد؟» فتقول: «بلى بلى»^(٣).

= للفظ «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «وصل» الآتي «وصل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

(١) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الحروف» مبتدأ مؤخر «غير» منصوب على الاستثناء، أو بالرفع: نعت للحروف، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «تحصلا» فعل ماض، والألف للإطلاق «به» جار ومجرور متعلق بتحصل «جواب» فاعل تحصل، والجملة لا محل لها صلة الموصول «كنعم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كنعم «وكبلى» جار ومجرور معطوف على «كنعم».

(٢) قد ورد شاذاً قول الشاعر:

إِنَّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرَيْنَ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيمَا

(٣) من ذلك قول جميل بن معمر العذري:

لَا لَا أَبُوْحٍ بِحُبِّ بُشْنَةَ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَائِقًا وَعُهُودًا

واعلم أن حروف الجواب على ثلاثة أقسام:

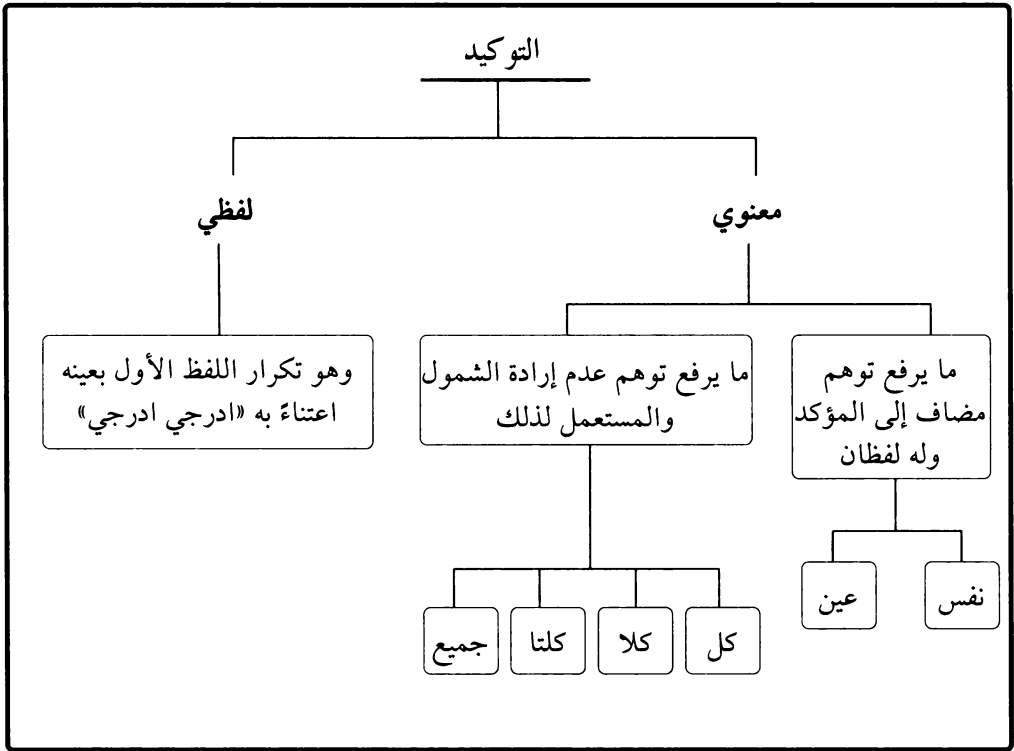
الأول: ما يقع بعد الإيجاب والنفي جميعاً، وذلك أربعة أحرف، وهي: نَعَمْ، وَجَيْرٍ، وَأَجَلٌ، وَإِي، فكل واحد من هذه الأحرف الأربعة يصح أن يجاب به بعد الإثبات ويصح أن يجاب به بعد النفي، والمقصود بكل واحد منها أحد أمور ثلاثة: تصديق المخبر، أو إعلام المستخبر، أو إبعاد الطالب.

والقسم الثاني: ما لا يقع إلا بعد الإيجاب، وهو «لا» والمقصود به إبطال ما أوجبه المتكلم أولاً.

والقسم الثالث: ما لا يقع إلا بعد النفي، وهو «بلى» خاصة.

٥٣٣ - وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ أَكْذَبُهُ كُلُّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ^(١)

أي: يجوز أن يؤكّد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل مرفوعاً كان، نحو: «قمت أنت»، أو منصوباً، نحو: «أكرمتني أنا»، أو مجروراً، نحو: «مررت به هو» والله أعلم.



(١) «ومضمر» بالنصب: مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، وبالرفع: مبتدأ، وعلى كل حال هو مضاف، و«الرفع» مضاف إليه «الذي» اسم موصول: نعت لضمير الرفع «قد» حرف تحقيق «انفصل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع نعتاً، والجملة لا محل لها صلة الموصول «أكد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «به» جار ومجرور متعلق بأكد «كل» مفعول به لأكد، وكل مضاف، و«ضمير» مضاف إليه، وجملة «اتصل» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو في محل جر صفة لضمير المضاف إليه.

العَطْفُ

٥٣٤ - العَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقٌ وَالغَرَضُ الْآنَ بَيَانٌ مَا سَبَقَ^(١)

٥٣٥ - فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شَبَّهُهُ الصَّفَةُ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشَفَةٌ^(٢)

العطفُ كما ذكر ضربان، أحدهما: عطف النَّسَقِ، وسيأتي. والثاني: عطف الْبَيَانِ^(٣)،

وهو المقصود بهذا الباب.

وعطف البيان: هو التابع، الجامد، المُشْبِه للصفة في إيضاح^(٤) متبوعه وعدم

استقلاله، نحو: [الرجز]

ش ٢٩٢ - أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ^(٥)

(١) «العطف» مبتدأ «إما» حرف تفصيل «ذو» خبر المبتدأ، وذو مضاف، و«بيان» مضاف إليه «أو» عاطفة «نسق» معطوف على «ذو بيان» «والغرض» مبتدأ «الآن» منصوب على الظرفية الزمانية «بيان» خبر المبتدأ، وبيان مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه، وجملة «سبق» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٢) «فذو» مبتدأ، وذو مضاف، و«البيان» مضاف إليه «تابع» خبر المبتدأ «شبه» نعت لـ«تابع» و«شبه» مضاف، و«الصفة» مضاف إليه «حقيقة» مبتدأ، و«حقيقة» مضاف، و«القصد» مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بمنكشفة «منكشفة» خبر المبتدأ، والجملة في محل رفع صفة ثانية لتابع.

(٣) إنما سمي «عطف البيان»؛ لأنه يبين متبوعه كالنعت. قاله المكودي ص ٢٢٥.

(٤) عبارة الشارح في هذا الموضوع قاصرة، والتحقيق أن عطف البيان يأتي لأغراض كثيرة، وأن أشهرها أربعة، الأول: توضيح متبوعه، وهذا يكون في المعارف، كأقسم بالله أبو حفص عمر. والثاني: تخصيص متبوعه، وهذا يكون في النكرات، نحو قوله تعالى: ﴿مِن مَّاءٍ صَٰدِقٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]، وقوله سبحانه: ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبْرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥] عند من جوز مجيء عطف البيان في النكرات. والثالث: المدح، نحو قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَلْبَةَ آيَةً الْكَرَامِ﴾ [المائدة: ٩٧] ذكر هذا صاحب الكشاف. والرابع: التأكيد، وذلك كما في قول الشاعر:

لقائل يا نصرُ نصرًا نصرًا

ذكره بعضهم، واختار المصنف في هذا البيت أن الثاني توكيد لفظي للأول.

(٥) هذا أول رجز لعبد الله بن كيسة، بفتح الكاف وسكون الياء المشناة، وبعده:

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ فَاعْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجْرٌ =

ف«عُمَرُ» عَطْفُ بَيَانٍ، لَأَنَّهُ مُوَضَّحٌ لِأَبِي حَفْصٍ.

فخرج بقوله: «الجامد» الصِّفَةُ؛ لَأَنَّهَا مُشْتَقَّةٌ أَوْ مُؤَوَّلَةٌ بِهِ، وَخَرَجَ بِمَا بَعْدَ ذَلِكَ: التَّوَكُّيدُ، وَعَطْفُ النَّسَقِ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يُوضِحَانِ مَتَّبِعَهُمَا، وَالبَدَلُ الجَامِدُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَقِلٌّ.

٥٣٦ - فَأَوْلَيْنَهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي^(١)

لَمَّا كَانَ عَطْفُ البَيَانِ مُشْبِهًا لِلصِّفَةِ، لَزِمَ فِيهِ مَوَافَقَةُ المَتَّبِعِ كَالنَّعْتِ، فَيَوَافِقُهُ فِي: إِعْرَابِهِ، وَتَعْرِيفِهِ أَوْ تَنْكِيرِهِ، وَتَذْكِيرِهِ أَوْ تَأْنِيثِهِ، وَإِفْرَادِهِ أَوْ تَثْنِيتهِ أَوْ جَمْعِهِ.

٥٣٧ - فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعْرَفَيْنِ^(٢)

= وكان من حديثه أنه أقبل على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: يا أمير المؤمنين، إن أهلي بعيد، وإن ناقتي دبراء نعباء، فاحملني، فقال عمر: كذبت، والله ما بها من نعب ولا دبر، فانطلق فحل ناقته ثم استقبل البطحاء، وجعل يقول هذا الرجز، وعمر رضي الله عنه مقبل من أعلى الوادي، فسمعه، فأخذ بيده وقال له: ضع عن راحلتك، فلما تبين له صدقه حمله وزوده وكساه، كذا قال المَرْزُبَانِي في «معجم الشعراء»، وما نحسب القصة على هذا التفصيل، فإن فيها ما لا نسيغه.

اللغة: «نعب» مصدر نعب، من باب فرح، وهو رقة خف البعير «دبر» مصدر دبر، من باب مرض، وهو أن يجرح ظهر الدابة من موضع الرجل أو القتب «فجر» حث في يمينه.

الإعراب: «أقسم» فعل ماضٍ «بالله» جارٍ ومجرور متعلق بأقسم «أبو» فاعل أقسم، وأبو مضاف، و«حفص» مضاف إليه «عمر» عطف بيان، ويجوز أن يكون بدلاً من قوله: «أبو حفص».

الشاهد فيه: قوله: «أبو حفص عمر» فإن الثاني عطف بيان للأول.

(١) «فأولينه» أول: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول «من وفاق» جارٍ ومجرور متعلق بأولينه، و«الأول» مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول ثانٍ لأولينه «من وفاق» جارٍ ومجرور متعلق بقوله: «ولي» الآتي في آخر البيت، و«فاق» مضاف، و«الأول» مضاف إليه «النعت» مبتدأ «ولي» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النعت، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول.

(٢) «فقد» حرف تقليل «يكونان» فعل مضارع ناقص، وألف الاثنين اسمه «منكرين» خبر يكون «كما» الكاف جارة، ما: مصدرية «يكونان» معرفين «مضارع ناقص واسمه وخبره، في تأويل مصدر بواسطة ما المصدرية، وهذا المصدر مجرور بالكاف، والتقدير: ككونهما معرفين.

ذهب أكثر النحويين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين، وذهب قوم - منهم المصنف - إلى جواز ذلك^(١)، فيكونان منكرين كما يكونان معرفين، قيل: ومن تنكيرهما قوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبْرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥] وقوله تعالى: ﴿وَسُقَىٰ مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]، فزيتونة: عطف بيان لشجرة، وصدید: عطف بيان لماء.

٥٣٨ - وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ نَحْوِ «يَا غَلَامُ يَعْمُرَا»^(٢)

٥٣٩ - وَنَحْوِ «بَشِيرٍ» تَابِعِ «الْبَكْرِيِّ» وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضِيِّ^(٣)

كل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلاً، نحو: «ضَرَبْتُ أبا عبد الله زيدا».

واستثنى المصنف من ذلك مسألتين، يتعين فيهما كون التابع عطف بيان^(٤):

- (١) لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به؛ نحو «لبست ثوباً جبّة». هذا مذهب الكوفيين والفارسي وابن جنى والزمخشري وابن عصفور.
- «شرح الأشموني» ١٢٦/٣ - ١٢٧، وانظر «شرح المرادي» ٩٨٩/٢.
- (٢) «وصالِحًا» مفعول ثانٍ مقدم على عامله، وهو قوله: «يرى» الآتي «لبدلية» جار ومجرور متعلق بـ«يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عطف البيان، ونائب الفاعل هذا هو المفعول الأول «في غير» جار ومجرور متعلق بـ«يرى»، وغير مضاف، و«نحو» مضاف إليه «يا» حرف نداء «غلام» متادى مبني على الضم في محل نصب «يعمرا» عطف بيان على غلام تبعاً للمحل؛ فقد علمت أنه مضموم اللفظ، وأن محله نصب.
- (٣) «ونحو» معطوف على نحو في البيت السابق، ونحو مضاف، و«بشير» مضاف إليه «تابع» نعت لبشير، وتابع مضاف، و«البكري» مضاف إليه «وليس» فعل ماضٍ ناقص «أن» مصدرية «يبدل» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر اسم ليس «بالمرضي» الباء زائدة، والمرضي: خبر ليس، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.
- (٤) ضبط ابن هشام وغيره المسائل التي يتعين فيها أن يكون التابع عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلاً بأحد أمرين؛ الأمر الأول: أن يكون التابع غير مستغنى عنه. الأمر الثاني: أن يكون التابع غير صالح لأن يوضع في مكان المتبوع، والمسألتان اللتان ذكرهما الناظم وبينهما الشارح من أفراد الضابط الثاني؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يوضع يعمرا مع كونه منصوباً موضع غلام المنادى، ولا يصلح أن يوضع بشر مع كونه علماً وليس مقترناً بأل موضع البكري، ولم يتعرض لتأصيل الضابط الأول، ولا التمثيل له، ومن أمثله أن يكون التابع مشتقاً على ضمير والمتبوع جزء من جملة واقعة خبراً وليس في هذه الجملة ضمير يربطها بالمبتدأ، نحو: «علي سافر بكر أخوه» فإنه يتعين أن يكون «أخوه» عطف بيان على بكر، ولا يجوز أن يكون بدلاً.

الأولى: أن يكون التابع مفرداً، معرفة، معرباً، والمتبوع مُنَادَى، نحو: «يا غُلامُ يَعْمُرًا» فيتعين أن يكون «يعمرا» عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأن البَدَل على نية تكرار العامل، فكان يجب بناء «يعمرا» على الضم، لأنه لو لَفِظَ بـ«يا» معه لكان كذلك.

الثانية: أن يكون التابع خالياً من «أل» والمتبوعُ بأل وقد أُضِيفَتْ إليه صفةٌ بأل، نحو: «أنا الضَّارِبُ الرَّجُلِ زَيْدٍ»، فيتعين كون «زيد» عطف بيان، ولا يجوز كونه بدلاً من «الرجل»؛ لأن البديل على نية تكرار العامل، فيلزم أن يكون التقدير: أنا الضَّارِبُ زَيْدٍ، وهو لا يجوز، لما عرفت في باب الإضافة من أن الصفة إذا كانت بأل لا تضاف إلا إلى ما فيه أل، أو ما أُضِيفَ إلى ما فيه أل، ومثل «أنا الضَّارِبُ الرَّجُلِ زَيْدٍ» قوله: [الوافر]

ش ٢٩٣ - أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَليهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَوُقُوعًا^(١)

(١) البيت للمرار بن سعيد الفقعسي.

اللغة: «التارك» يجوز أن يكون اسم فاعل من ترك بمعنى صبر وجعل، فيحتاج مفعولين، ويجوز أن يكون اسم فاعل من ترك بمعنى خلى، فلا يحتاج إلا مفعولاً واحداً «البكري» نسبة إلى بكر بن وائل «بشر» هو بشر بن عمرو بن مرثد، وكان قد قتله سبع بن الحسحاس الفقعسي، ورئيس بني أسد يوم ذاك خالد بن نضلة الفقعسي جد المرار، لذلك فخر بمقتل بشر «ترقبه» تنتظر خروج روحه؛ لأن الطير لا تهبط إلا على الموتى، وكنى بذلك عن كونه قتله.

المعنى: يقول: أنا ابن الرجل الذي ترك بشرًا البكري تنتظر الطير موته لتقع عليه.

الإعراب: «أنا» مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ، وابن مضاف، و«التارك» مضاف إليه، والتارك مضاف، و«البكري» مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «بشر» عطف بيان على البكري «عليه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الطير» مبتدأ مؤخر، والجملة في محل نصب: إما مفعول ثانٍ للتارك، وإما حال من البكري «ترقبه» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الطير، والهاء مفعول به، والجملة في محل نصب حال من الطير «وقوعاً» حال من الضمير المستتر في «ترقبه».

الشاهد فيه: قوله: «التارك البكري بشر» فإن قوله: «بشر» يتعين فيه أن يكون عطف بيان على قوله: «البكري» ولا يجوز أن يجعل بدلاً منه؛ وقد أشار الشارح العلامة إلى وجه امتناعه والخلاف فيه.

فبشر: عطفُ بَيَانٍ، ولا يجوز كونه بدلاً؛ إذ لا يصح أن يكون التقدير: «أنا ابنُ التَّارِكِ بِشْرٍ».

وأشار بقوله: «وليس أن يُبدَلَ بِالْمَرَضِيِّ» إلى أن تجويزَ كَوْنِ «بِشْرٍ» بدلاً غيرِ مَرَضِيِّ، وقصد بذلك التنبيةَ على مذهب الفراء والفراسي^(١).



(١) مذهب الفراء والفراسي جواز إضافة الوصف المقترن بأل إلى العَلَم، وذلك نحو: «أنا الضارب زيد» وعلى هذا يجوز في «أنا ابن التارك البكري بشر» أن يُجعل بشر بدلاً؛ لأنه يجوز عندهم أن تقول: أنا ابن التارك بشر، بإضافة التارك الذي هو وصف مقترن بأل إلى بشر الذي هو علم، ومعنى هذا أنه يجوز إحلال التابع محل المتبوع، ومتى جاز ذلك صح في المتبوع الوجهان: أن يكون عطف بيان، وأن يكون بدلاً، لكن مذهب الفراء والفراسي غير مقبول عند المصنف وجمهرة العلماء، لا جرم لم يجيزوا في «بشر» إلا وجهًا واحدًا، وهو أن يكون عطف بيان، ولهذا تجد المصنف يقول: «وليس أن يُبدَلَ بِالْمَرَضِيِّ».

عَطْفُ النَّسْقِ

٥٤٠ - تَالٍ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ عَطْفُ النَّسْقِ كَاخْصُصُ بُؤْدٌ وَتَنَاءٍ مِّنْ صَدَقٍ^(١)

عطف النسق^(٢): هو التابع، المُتَوَسِّطُ بينه وبين متبوعه أحد الحروف التي سنذكرها، كـ «اِخْصُصُ بُؤْدٌ وَتَنَاءٍ مِّنْ صَدَقٍ».

فخرج بقوله «المتوسط . . . إلى آخره» بقية التوابع.

٥٤١ - فَالْعَطْفُ مُطْلَقاً بِوَاوٍ ثُمَّ فَا حَتَّى أَمْ أَوْ كـ «فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا»^(٣)

(١) «تال» خبر مقدم «بحرف» جار ومجرور متعلق بتال «متبع» نعت لحرف «عطف» مبتدأ مؤخر، وعطف مضاف، و«النسق» مضاف إليه «كاخصص» الكاف جارة لقول محذوف. اخصص: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بود» جار ومجرور متعلق باخصص «وتناء» معطوف بالواو على ود «من» اسم موصول: مفعول به لاخصص «صدق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

(٢) قال المكودي: النَّسْقُ فِي اللُّغَةِ: النِّظْمُ. «شرحه» ص ٢٢٦.

وقال السيوطي: هو بفتح السين مصدر «نسقتُ الكلام أنسقه»، أي: عطفت بعضه على بعض، والمصدر بالتسكين. كذا في «البهجة» ص ٢٦٣. وهو خطأ لم يفتن له المحقق!

وقال الصبان: وأما النسق فقال الفاكهي: اسم مصدر بمعنى اسم المفعول، يقال: نسقت الكلام أنسقه: عطفت بعضه على بعض، والمصدر بالتسكين. ١هـ.

والمعنى على هذا العطف الواقع في الكلام المعطوف بعضه على بعض.

وفي «الفارسي» أَنَّ النَّسْقَ بِالتَّحْرِيكِ مَصْدَرٌ.

وقيل: النَّسْقُ بمعنى الطريقة والإضافة لأدنى ملابسة، أي: عطف اللفظ الذي جيء به على نسق الأول وطريقته. «حاشية الصبان» ٣/ ١٣١.

(٣) «فالعطف» مبتدأ «مطلقاً» حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور وهو قوله: «بواو» بناء على رأي من أجاز تقدم الحال على عامله الجار والمجرور، أو هو حال المبتدأ بناء على مذهب سيبويه «بواو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ثم، فا، حتى، أم، أو» قصد لفظهن: معطوفات على قوله: «بواو»، بعاطف مقدر في الجميع «كفيك» الكاف جارة لقول محذوف، فيك: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «صدق» مبتدأ مؤخر «ووفاء» الواو عاطفة، وفا: معطوف على صدق، وقصر وفا للضرورة، وأصله وفاء، وتقدير الكلام: كقولك: فيك صدق ووفاء، والكاف ومجرورها متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك.

حُرُوفُ العطف على قسمين :

أحدهما : ما يُشْرِكُ المعطوفَ مع المعطوف عليه مطلقاً، أي : لفظاً وحكماً، وهي :
 الواو، نحو : «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو»، و«ثُمَّ» نحو : «جَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عمرو»، والفَاءُ، نحو :
 «جَاءَ زَيْدٌ فعمرو»، و«حَتَّى»، نحو : «قَدِمَ الحُجَّاجُ حَتَّى المُشَاةِ»، و«أَمْ»، نحو : «أَزِيدُ عندك
 أم عمرو؟»، و«أَوْ» نحو : «جَاءَ زَيْدٌ أَوْ عمرو»^(١).

والثاني : ما يُشْرِكُ لفظاً فقط، وهو المراد بقوله :

٥٤٢ - وَأَتَّبَعْتَ لَفْظاً فَحَسِبُ بَلٌ وَلَا لِكِنْ كَ «لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لِكِنْ طَلًا»^(٢)
 هذه الثلاثة تُشْرِكُ الثاني مع الأول في إعرابه، لا في حكمه، نحو : «مَا قَامَ زَيْدٌ بَلٌ
 عمرو، وجاء زيد لا عمرو، ولا تَضْرِبُ زَيْدًا لِكِنْ عمراً».
 ٥٤٣ - فَاعْطِفْ بِوَاوٍ لِاحِقًا أَوْ سَابِقًا فِي الحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا^(٣)
 لَمَّا ذَكَرَ حُرُوفَ العطفِ التَّسْعَةَ شَرَعَ فِي ذِكْرِ معانيها.

(١) كان ينبغي أن يُقَيَّدَ «أم» و«أو» بأن لا يقتضيا إضراباً، فإن اقتضياه كانا من القسم الثاني الذي سيذكره، وهو ما يُشْرِكُ لفظاً لا معنىً، وقيل : دلالتهما على الإضراب قليلة.
 انظر «شرح المرادي» ٩٩٤/٢، «شرح الأشموني» ١٣٢/٣ - ١٣٣، «شرح المكودي» ص ٢٢٦، «أوضح المسالك» ١٨٥/٣.

(٢) «وأتبع» أتبع : فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث «لفظاً» تمييز، أو منصوب بنزع الخافض «فحسب» الفاء زائدة لتزيين اللفظ، حسب، بمعنى كاف هنا : مبتدأ، وخبره محذوف، أي : فكافيك هذا، مثلاً «بل» فاعل أتبع «ولا، لكن» معطوفان على «بل» بعاطف مقدر في الثاني «كلم» الكاف جارة لقول محذوف، لم : حرف نفي وجزم وقلب «يبد» فعل مضارع مجزوم بـ«لم» وعلامة جزمه حذف الواو «امرؤ» فاعل يبد «لكن» حرف عطف «طلا» معطوف على «امرؤ»، والطلا - بفتح الطاء مقصوراً، بزنة عصا وفتى - ابن الطيبة أول ما يولد، وقيل : الطلا هو ولد البقرة الوحشية، وقيل : هو ولد ذات الظلف مطلقاً، ويجمع على أطلاء، مثل سبب وأسباب.

(٣) «فاعطف» الفاء للتفريع، اعطف : فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بواو» جار ومجرور متعلق باعطف «لاحقاً» مفعول به لاعطف «أو» عاطفة «سابقاً» معطوف على قوله : لاحقاً «في الحكم» جار ومجرور تنازعه كل من «سابقاً، ولاحقاً» «أو» عاطفة «مصاحباً» معطوف على سابقاً «موافقاً» نعت لقوله : مصاحباً.

فالواو: لمطلق الجمع عند البصريين؛ فإذا قلت: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو» دَلَّ ذلك على اجتماعهما في نسبة المجيء إليهما، واحْتَمَلَ كَوْنُ «عمرو» جاء بعد «زيد»، أو جاء قبله، أو جاء مُصَاحِباً له، وإنما يتبين ذلك بالقرينة^(١)، نحو: «جاء زيد وعمرو بعده، وجاء زيد وعمرو قبله، وجاء زيد وعمرو معه»، فَيُعْطَفُ بها: اللاحِقُ، والسابقُ، والمصاحبُ. ومذهب الكوفيين أنها للترتيب، وَرَدَّ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حِكَاؤُنَا الَّذِي نُمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٧]^(٢).

٥٤٤ - وَأَخْصَصَ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَثْبُوعُهُ كـ «أَصْطَفَ هَذَا وَابْنِي»^(٣) اختصت الواو - من بين حروف العطف - بأنها يُعْطَفُ بها حيث لا يُكْتَفَى بالمعطوف عليه^(٤)، نحو: «أَخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو» ولو قلت: «اختصم زيد» لم يجز، ومثله: «أَصْطَفَ هذا وابني، وَتَشَارَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو». ولا يجوز أن يعطف في هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف^(٥)؛ فلا تقول: «اختصم زيد وعمرو».

- (١) استعمال الواو في المعية أكثر، وفي تقدّم ما قبلها كثير، وفي تأخره قليل، فتكون عند التجرد عن القرائن للمعية بأرجحية. انظر «حاشية الصبان» ٣/١٣٥.
- (٢) لو كانت الواو دالة على الترتيب كما يقول الكوفيون، لكان هذا الكلام اعترافاً من الكفار بالبعث بعد الموت؛ لأن الحياة المرادة من «نحيا» تكون حينئذ بعد الموت، وهي الحشر، ومساق الآية وما عُرف من حالهم ومرادهم دليل على أنهم منكرون له، فالمراد من الحياة في قولهم: «ونحيا» هي الحياة التي يحيونها في الدنيا، وهي قبل الموت قطعاً، فدلّت الآية على أن الواو لا تدل على الترتيب؛ لأن المعطوف سابق في الوجود على المعطوف عليه.
- هذا، وإذا لم توجد قرينة تعين المعية أو غيرها، فالأرجح أن تكون الواو دالة على مصاحبة المعطوف للمعطوف عليه، ويلى أن يكون المعطوف عليه سابقاً، ثم أن يكون المعطوف عليه متأخراً.
- (٣) «واخصص» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق باخصص «عطف» مفعول به لاخصص، وعطف مضاف، و«الذي» اسم موصول: مضاف إليه، والجملة من الفعل المنفي وهو «لا يغني» وفاعله الضمير المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «كاصطف» الكاف جارة لقول محذوف، واصطف: فعل ماض «هذا» فاعل اصطف «وابني» معطوف على هذا.
- (٤) إنما يكون ذلك عندما يكون الحكم مما لا يقوم إلا بمتعدد، مثل الاشتراك والاصطفاف والاختصاص في أمثلة الشارح، ومما اختصت به الواو أنها تعطف عاملاً قد حُذِفَ وبقي معموله، كما قاله في: «وزَجَّجْنَ الحواجبَ والعُيونَ» وسيأتي هذا قريباً.
- (٥) لأن المعاني التي تتضمنها الفاء وغيرها من الحروف تتناقض مع كون الحكم لا يقوم إلا بمتعدد.

٥٤٥ - وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ وَ«ثُمَّ» لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالٍ^(١)
 أي: تدلُّ الفاء على تأخّر المعطوف عن المعطوف عليه مُتَّصِلاً به^(٢)، و«ثم» على تأخّره
 عنه منفصلاً، أي: مُتْرَاحِياً عنه، نحو: «جاء زيد فعمر»، ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ
 فَسَوَّىٰ﴾ [الأعلى: ٢]، و«جاء زيد ثم عمرو» ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ
 نُطْفَةٍ﴾ [فاطر: ١١].

٥٤٦ - وَأَخْضَصَ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَةً عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَةُ^(٣)
 اختصتِ الفاء بأنها تعطف^(٤) ما لا يصلح أن يكون صلة - لخلوه عن ضمير الموصول -

(١) «والفاء» مبتدأ «للترتيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «باتصال» جار ومجرور متعلق بمحذوف
 حال من الترتيب «وثم» للترتيب بانفصال» مثل الشطر الأول في الإعراب.
 (٢) وهو ما يُسمى «التعقيب»، وهو في كلِّ شيءٍ بحسبه. والاتصال به الذي ذكره نسبيّ يختلف من أمرٍ إلى آخر.
 تقول: «تزوج زيد فولد له» فتأتي الفاء لتفيد أن الولادة لم تتأخّر عن الزواج إلا بمقدار ما يلزمه الحمل،
 فهي متصلة بالزواج عبر لازيمها الذي كأنه منها وهو الحمل.
 ويلزم أحياناً تأويل ما يردُّ مما فيه عدم اتصال مع استعمال الفاء؛ كقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَمَآءَهَا بِأَسْنَا﴾
 [الأعراف: ٤] لأن الإهلاك متأخّر عن مجيء البأس؛ لأنه نتيجه، والتأويل: أردنا إهلاكها فمآءها بأسنا.
 وكقوله تعالى: ﴿أَخْرَجَ الرَّبِّيَّ ۖ فَجَعَلَهُ غَنَاءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ٤ - ٥] وجعله أسوداً ليس متصلاً بإخراجه،
 والتأويل:

أ - مُدَّة كونه أخضرَ يانعاً متصلةً بالإخراج.

ب - أخرج المرعى، فمضت مدة، فجعله غناءً.

ج - إن الفاء قد تنوبُ منابَ «ثم» فتحمل معنى الترتيب بانفصال.

(٣) «واخصص» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بفاء» جار ومجرور متعلق باخصص
 «عطف» مفعول به لاخصص، وعطف مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «ليس» فعل ماض ناقص،
 واسمه ضمير مستتر فيه «صلة» خبر ليس، والجملة من ليس واسمها وخبرها لا محل لها صلة ما الموصولة
 «على الذي» جار ومجرور متعلق بعطف «استقر» فعل ماض «أنه» أن: حرف توكيد ونصب، والهاء اسمه
 «الصلة» خبر أن، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل استقر، والجملة من الفعل الذي هو استقر
 والفاعل الذي هو المصدر المنسبك من أن ومعموليها لا محل لها صلة الذي.

(٤) ومما اختصت به الفاء أنها تعطف المفضل على المجمع مع اتحادهما معنى، ومن ذلك قوله تعالى:
 ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ﴾ [هود: ٤٥] والترتيب في مثل هذا ذكري لا معنوي.

على ما يصلح أن يكون صلة؛ لاشتماله على الضمير، نحو: «الذي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ»، ولو قلت: «ويغضب زيد» أو «ثم يغضب زيد» لم يجز؛ لأن الفاء تدل على السببية، فَاسْتُعْنِيَ بِهَا عَنِ الرَّابِطِ، ولو قلت: «الذي يطير ويغضب منه زيد الذباب» جاز؛ لأنك أتيت بالضمير الرابطة.

٥٤٧ - بَعْضًا بِحَتَّىٰ اعْطِفَ عَلَىٰ كُلِّ وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا^(١)

يُشْتَرَطُ فِي الْمَعْطُوفِ بِحَتَّىٰ أَنْ يَكُونَ بَعْضًا مِمَّا قَبْلَهُ وَغَايَةً لَهُ: فِي زِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ، نَحْوُ: «مَاتَ النَّاسُ حَتَّىٰ الْأَنْبِيَاءِ، وَقَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّىٰ الْمَشَاةُ»^(٢).

٥٤٨ - «وَأَمُّ» بِهَا اعْطِفَ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ أَوْ هَمْزَةٍ عَنِ لَفْظِ «أَيِّ» مُغْنِيَةً^(٣)

«أُمُّ» عَلَى قَسْمَيْنِ: مَنْقُوعَةٌ، وَسَنَاتِي، وَمُتَّصِلَةٌ، وَهِيَ الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ هَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ^(٤)،

(١) «بعضاً» مفعول به مقدم لقوله: «اعطف» الآتي «بحتى» جار ومجرور متعلق باعطف «اعطف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «على كل» جار ومجرور متعلق باعطف أيضاً «ولا» الواو للحال، لا: نافية «يكون» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً «إلا» أداة استثناء ملغاة «غاية» خبر يكون، وغاية مضاف، و«الذي» اسم موصول مضاف إليه «تلا» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، والجملة لا محل لها صلة الذي، وجملة يكون واسمه وخبره في محل نصب حال.

(٢) الصواب أن يقول: أن يكون بعضاً مما قبله «أو» غاية له في زيادة أو نقص.. فلا أدري أهو خطأ نساخ تعاقبت عليه الطبعا، أم سبق قلم من الشارح رحمه الله؛ إذ إن مما هو بعض مما قبله لا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ غَايَةً فِي زِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ، كَقَوْلِكَ: «أَعْجَبَنِي الْكِتَابُ حَتَّىٰ غَلَّافُهُ» فَهَلْ غَلَّافُهُ قَمَةٌ مَا فِيهِ، أَمْ أَدْنَىٰ مَا فِيهِ؟ ثُمَّ إِنَّ الزِّيَادَةَ وَالنَّقْصَ قَدْ يَكُونَانِ حَسِيْنَيْنِ، وَقَدْ يَكُونَانِ مَعْنَوِيْنِ.

وليس في «حتى» إلا مُطْلَقُ الْجَمْعِ، وَلَيْسَ فِيهَا تَرْتِيبٌ زَمَنِيٌّ، فَقَدْ تَقُولُ: «مَاتَ النَّاسُ حَتَّىٰ آدَمُ» مَعَ أَنَّهُ مِنْ أَوَائِلِهِمْ مَوْتًا!

(٣) «وَأَمُّ» قَصْدُ لَفْظِهِ: مُبْتَدَأُ «بِهَا» جَارٍ وَمَجْرُورٍ مُتَعَلِّقٍ بِقَوْلِهِ: اعْطِفَ، الْآتِي «اعطف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «إثر» ظرف مكان بمعنى بعد متعلق باعطف، وإثر مضاف، و«همز» مضاف إليه، وهمز مضاف، و«التسوية» مضاف إليه «أو» حرف عطف «همزة» معطوف على همز «عن لفظ» جار ومجرور متعلق بقوله: «مغنية» الآتي، ولفظ مضاف، و«أي» مضاف إليه «مغنية» نعت لهمزة.

(٤) همزة التسوية هي الداخلة على جملة يصح أن يحل المصدر محلها، كقولك في الآية التي سيدكرها: سواء علينا جزعنا وضبرنا.

نحو: «سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ» ومنه قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ سَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١]^(١) والتي تقع بعد همزة مُغْنِيَةٌ عن «أَيِّ» نحو: «أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟» أي: أَيُّهُمَا عِنْدَكَ؟

٥٤٩ - وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا مِنْ^(٢)

أي: قد تُحذف الهمزة - يعني هَمْزَةُ التَّسْوِيَةِ، والهمزة المغنية عن أي - عند أمن اللبس، وتكون «أم» متصلة كما كانت والهمزة موجودة، ومنه قراءة ابن مُحَيِّصِنَ: «سواءً عليهم أنذرتهم أم لم تُنذِرْهم» بإسقاط الهمزة من «أنذرتهم»^(٣)، وقولُ الشاعر: [الطويل]

ش ٢٩٤ - لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانٍ^(٤)

أي: أَسْبِعُ؟

(١) يجوز لك في هذا الأسلوب أن تعرب «سواء» خبراً مقدماً وما يلي الهمزة في تأويل مصدر مبتدأ مؤخرًا، ويجوز العكس بأن تجعل سواء مبتدأ والمصدر المؤول خبره.

(٢) «وربما» رب: حرف تقييد، ما: كافة «أسقطت» أسقط: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث «الهمزة» نائب فاعل أسقط «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط «خفا» قصر للضرورة: اسم كان، وخفا مضاف، و«المعنى» مضاف إليه «بحذفها» الجار والمجرور متعلق بقوله: «أمن» الآتي، وحذف مضاف، وها: مضاف إليه «أمن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «خفاء المعنى» والجملة في محل نصب خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٣) ذكر القراءة ابن جني في «المحتسب» ٥٠/١ دون نسبة، وذكر توجيهها، وذكرها لابن محيصة وزاد عليه الزهري أبو حيان في «البحر المحيط» ١٧٥/١.

(٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي، أحد شعراء قريش المعدودين.

الإعراب: «لعمرك» اللام للقسمة، عمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، وتقدير الكلام: لعمرك قسماً، وعمر مضاف، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «ما» نافية «أدري» فعل مضارع يتطلب مفعولين، وقد علق عنهما بالهمزة المقدرة قبل قوله: «بسبع» الآتي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وإن» الواو واو الحال، إن زائدة «كنت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «دارياً» خبره «بسبع» جار ومجرور متعلق بقوله: «رمين» الآتي «رمين» رمى: فعل ماض، ونون النسوة فاعل «الجمر» مفعول به لرمين «أم» عاطفة «بثمان» جار ومجرور معطوف على قوله: «بسبع».

الشاهد فيه: قوله: «بسبع... أم بثمان» حيث حذف منه الهمزة المغنية عن لفظ «أي» وأصل الكلام: أسبع رمين... إلخ، وإنما حذفها اعتماداً على انسياق المعنى وعدم خفائه.

- ٥٥٠ - وَيَانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى «بَلُّ» وَفَتْ إِنَّ تَكُ مِمَّا قَيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ^(١)
 أي: إذا لم يتقدم على «أم» همزة التسوية، ولا همزة مُعْنِيَةٌ عن أي؛ فهي مُنْقَطِعَةٌ،
 وتفيد الإضرابَ كِبَلٌ، كقوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٢) أَمْ يَقُولُونَ أَفَرَّغْتَهُ
 [السجدة: ٢ - ٣] أي: بل يقولون: افتراه، ومثله: «إِنَّهَا لِإِبِلٌ أَمْ شَاءَ» أي: بل هي شاء^(٢).
 ٥٥١ - خَيْرٌ أَيْحَ قَسَمَ بِأَوْ وَأَبْهَمَ وَاشْكُكَ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً نَمِي^(٣)
 أي: تستعمل «أو» للتخيير، نحو: «خُذْ مِنْ مَالِي دِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا».
 وللإباحة، نحو: «جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ»، والفرقُ بين الإباحة والتخيير: أن
 الإباحة لا تَمْنَعُ الجمعَ، والتخيير يمنع^(٤).
 وللتقسيم، نحو: «الكلمة: اسم، أو فعل، أو حرف».

- (١) «بانقطاع» جار ومجرور متعلق بقوله: «فت»، الآتي «وبمعنى» جار ومجرور معطوف بالواو على بانقطاع،
 ومعنى مضاف، و«بل» قصد لفظه: مضاف إليه «فت» وفي: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير
 مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أم أيضاً «إن» شرطية «تك» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه
 ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أم أيضاً «مما» جار ومجرور متعلق بقوله: «خلت»، الآتي «قيدت»
 قيد: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «أم» والتاء
 للتأنيث، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً بمن «به» جار ومجرور متعلق بقيدت «خلت»
 خلا: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «أم» والجملة في
 محل نصب خبر «تك» وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.
 (٢) وتختلف عن «بل» بالمعنى، ف«بل» تفيد إثبات الحكم لما بعدها ونفيها عما قبلها، و«أم» المنقطعة لا تفيد
 ذلك، أفترى أن معنى الآية التي ساقها إثبات كون القرآن مفترى؟ بل هي تفيد أن ما بعدها استفهامٌ مستأنفٌ
 بعد كلامٍ قَبْلُهَا، فالآية: القرآن لا ريب فيه، وهم يقولون: افتراه أفلا تراهم يقولون ذلك؟
 (٣) «خير» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أبَحَ، قَسَمَ» معطوفان على خير بعاطف مقدَّر
 مع كل منهما «بأَوْ» جار ومجرور تنازعه الأفعال الثلاثة قبله «وأبْهَمَ، وَاشْكُكَ» معطوفان على خير
 «وإِضْرَابٌ» مبتدأ «بِهَا» جار ومجرور متعلق بإضراب «أَيْضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «نمي» فعل ماضٍ
 مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إضراب، والجملة من نمي
 ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.
 (٤) التخيير والإباحة يكونان بعد الطلب الصريح أو المقدَّر.
 والمقدَّر كقولك: درهماً أو ديناراً. أي: خُذْ دِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا.

وللإبهام على السامع، نحو: «جاء زيد أو عمرو» إذا كنتَ عالماً بالجائي منهما
وَقَصَدْتَ الإبهام على السامع، [ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَّ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ
مُّبِينٍ﴾] [سبأ: ٢٤].

وللشك، نحو: «جاء زيد أو عمرو» إذا كنتَ شاكاً في الجائي منهما.

وللإضراب، كقوله: [البسيط]

ش ٢٩٥ - مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ لَمْ أَحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِعَدَادٍ
كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي^(١)
أي: بل زادوا^(٢).

(١) هذان البيتان لجرير بن عطية، يقولهما لهشام بن عبد الملك.

اللغة: «عيال» يعني بهم أولاده ومن يموئهم ويعولهم «برمت» ضجرت وتعبت.

الإعراب: «ما» اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «ذا» اسم موصول: خبر المبتدأ «ترى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة لا محل لها صلة، والعائد ضمير منصوب بترى محذوف، ويجوز أن يكون قوله: «ماذا» كله اسم استفهام مفعولاً مقديماً لترى «في عيال» جار ومجرور متعلق بترى «قد» حرف تحقيق «برمت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر صفة لعيال «بهم» جار ومجرور متعلق ببرمت، «لم» نافية جازمة «أحص» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «عدتهم» عدة: مفعول به لأحص، وعدة مضاف، والضمير مضاف إليه «إلا» أداة استثناء ملغاة «بعداد» جار ومجرور متعلق بأحص «كانوا» كان: فعل ماض ناقص، وواو الجماعة اسمه «ثمانين» خبر كان «أو» حرف عطف بمعنى بل، وقيل: هي بمعنى الواو «زادوا» فعل وفاعل «ثمانية» مفعول به لزيد «لولا» حرف امتناع لوجود «رجاؤك» رجا: مبتدأ خبره محذوف وجوباً، ورجاء مضاف، والكاف مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «قتلت» فعل وفاعل «أولادي» أولاد: مفعول به لقتل، وأولاد مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «أو زادوا» حيث استعمل فيه «أو» للإضراب بمعنى بل.

(٢) وأتى الناظم بمعنى الإضراب فيها يذكره بـ«نمِّي» أي: نُسِبَ؛ ليُشير إلى أنه ليس مُجمَعاً عليه بل رآه

الكوفيون، وأبو علي [الفارسي]، وابن برهان، وابن جني.

انظر «شرح الأشموني» ٣/ ١٥٦ - ١٥٧، و«شرح المرادي» ٢/ ١٠٠٩.

٥٥٢ - وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوُ إِذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلْبَسِّ مَنفَذًا^(١)

قد تُستعمل «أو» بمعنى الواو عند أمن اللبس^(٢)، كقوله: [البسيط]

ش ٢٩٦ - جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدْرِ^(٣)

أي: وكانت له قدرًا.

٥٥٣ - وَمِثْلُ «أَوْ» فِي الْقَصْدِ «إِمَّا» الثَّانِيَةِ فِي نَحْوِ «إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَةَ»^(٤)

يعني: أن «إمّا» المسبوقة بمثلها تفيد ما تفيد «أو» من التخيير، نحو: «خذ من مالي إمّا

درهماً وإمّا ديناراً»، والإباحة، نحو: «جالس إمّا الحسن وإمّا ابن سيرين»، والتقسيم، نحو:

«الكلمة إمّا اسم وإمّا فعل وإمّا حرف»، والإبهام والشك، نحو: «جاء إمّا زيد وإمّا عمرو».

(١) «وربما» رب: حرف تقليل، وما: كافة «عاقبت» عاقب: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر

فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أو «الواو» مفعول به لعاقب «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافية جازمة «يلف» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الياء، والكسرة قبلها دليل عليها «ذو» فاعل يلف، وذو مضاف، و«النطق» مضاف إليه، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «اللبس» جار ومجرور متعلق بقوله: منفذاً، الآتي «منفذاً» مفعول أول ليلفي، ومفعوله الثاني محذوف، وجواب «إذا» محذوف.

(٢) وهو مذهب الجرمي والأخفش وبعض الكوفيين.

(٣) هذا البيت لجرير بن عطية، من كلمة يمدح بها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان.

اللغة: «قدر» بفتحتي، أي: موافقة له، أو مقدرة.

الإعراب: «جاء» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الممدوح «الخلافة» مفعول به لجاء «أو» عاطفة بمعنى الواو «كانت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الخلافة «له» جار ومجرور متعلق بقوله: «قدرًا» الآتي «قدرًا» خبر كان «كما» الكاف جارة، ما: مصدرية «أتى» فعل ماض «ربه» رب: مفعول به مقدم على الفاعل، ورب مضاف، والهاء مضاف إليه «موسى» فاعل أتى «على قدر» جار ومجرور متعلق بأتى.

الشاهد فيه: قوله: «أو كانت» حيث استعمل فيه «أو» بمعنى الواو، ارتكاناً على ان فهم المعنى وعدم وقوع السامع في لبس.

(٤) «ومثل» مبتدأ، ومثل مضاف، و«أو» قصد لفظه: مضاف إليه «في القصد» جار ومجرور متعلق بمثل «إمّا»

قصد لفظه: خبر المبتدأ «الثانية» نعت لإمّا «في نحو» جار ومجرور متعلق بمثل أيضاً «إمّا» حرف تفصيل «ذي» اسم إشارة للمفردة المؤنثة: مبتدأ، وخبره محذوف، أي: إمّا هذه لك، مثلاً «وإمّا» عاطفة «الثانية» معطوف على ذي.

وليست «إما» هذه عاطفة خلافاً لبعضهم، وذلك لدخول الواو عليها، وحرف العطف لا يدخل على حرف [العطف] ^(١)(٢).

٥٥٤ - وَأَوَّلِ «لِكنْ» نَفِيًّا أَوْ نَهْيًا وَ«لا» نِدَاءً أَوْ أَمْرًا أَوْ ائْتِبَاتًا تَلَا^(٣)

أي: إنما يُعْطَفُ بـ«لكن» بعد النفي ^(٤)، نحو: «ما ضَرَبْتُ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا»، وبعد النهي، نحو: «لا تَضْرِبْ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا».

وُعْطِفَ بـ«لا» بعد النداء، نحو: «يا زيد لا عمرو»، والأمر، نحو: «اضْرِبْ زَيْدًا لا

(١) ههنا ثلاثة أمور نرى أن ننبهك إليها:

الأول: أن «إما» الثانية تكون بمعنى «أو» باتفاق من النحاة، نعني أنها تأتي للمعاني المشهورة التي تأتي لها أو، واختلفوا أهي عاطفة أم لا؟ وقد أشار الشارح إلى هذا الخلاف، ولا خلاف بينهم في أن إما الأولى ليست عاطفة، ولذلك نراها تفصل بين العامل ومعموله، نحو: «زارني إما زيد وإما عمرو».

والأمر الثاني: أن المعاني المشهورة التي تأتي لها «إما» هي التي ذكرها الشارح، وهي ما عدا الإضراب والجمع المطلق الذي تأتي له «أو» أحياناً كما في الشاهد رقم ٢٩٦.

والأمر الثالث: أن «إما» الثانية قد تحذف لذكر ما يغني عنها، نحو قولك: إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت، ونحو قول الشاعر:

فإِذَا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِيئِي
وإِلَّا فَاطَّرِحْنِي وَأَتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

(٢) قال السيوطي في «البهجة» ص ٢٦٨: وأكثر النحويين على أن «إما» هذه عاطفة، وخالف ابن كيسان وأبو علي وتبعهما المصنف تخلّصاً من دخول عاطف على عاطف.

وقد صحّح عدم كونها عاطفةً الأشموني في «شرح» ١٦١/٣، وكذا المرادي ١٠١٢/٢ ونقل هذا الرأي عن يونس أيضاً.

(٣) «وأول» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لكن» قصد لفظه: مفعول به لأول «نفيًّا» مفعول ثان لأول «أو» عاطفة «نهيًّا» معطوف على قوله: «نفيًّا» «ولا» قصد لفظه: مبتدأ «نداء» مفعول به مقدم لقوله: «تلا» الآتي «أو أمرًا أو إبتاتًا» معطوفان على قوله: «نداء» السابق «تلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «لا» والجملة من تلا وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «لا» المقصود لفظه.

(٤) ويُشَرِّطُ لها كذلك أن يكون معطوفها مُفْرَدًا لا جملة، وأن لا تقترن بالواو.

فإن اختلف أحد هذه الشروط الثلاثة فهي حرف ابتداء جيء به لقصد الاستدراك.

عمراً»، وبعد الإثبات، نحو: «جاء زيد لا عمرو»^(١). ولا يعطف بـ«لا» بعد النفي، نحو: «ما جاء زيد لا عمرو»، ولا يعطف بـ«لكن» في الإثبات، نحو: «جاء زيد لكن عمرو».

٥٥٥ - وَبَلْ كَلِمَةٍ بَعْدَ مَصْحُوبِيهَا كَلِمٌ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا^(٢)

٥٥٦ - وَانْقَلَبَ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُثَبَّتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ^(٣)

يُعْطَفُ بـ«بل» في النفي والنهي؛ فتكون كـ«لكن»: في أنها تُقَرَّرُ حكم ما قبلها، وتُثَبَّتِ نقيضه لما بعدها، نحو: «ما قام زيد بل عمرو، ولا تُضْرَبُ زيداً بل عمراً» فقررت النفي والنهي السابقين، وأثبتت القيام لعمرو، والأمر بضربه.

وَيُعْطَفُ بِهَا فِي الْخَبَرِ الْمُثَبَّتِ وَالْأَمْرِ؛ فَتَفِيدُ الْإِضْرَابَ عَنِ الْأَوَّلِ، وَتَنْقَلِبُ الْحُكْمَ إِلَى

الثاني، حتى يصير الأول كأنه مسكوت عنه، نحو: «قام زيد بل عمرو، واضرب زيداً بل عمراً»^(٤).

(١) وَيَشْتَرِطُ لَهَا كَذَلِكَ إِفْرَادُ مَعْطُوفِيهَا، وَأَنْ لَا تَقْتَرِنَ بِحَرْفِ عَطْفٍ.

(٢) «وبل» قصد لفظه: مبتدأ «كلكن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من ضمير المبتدأ المستكن في الخبر، وبعد مضاف، ومصحوبي من «مصحوبيهما» مضاف إليه، ومصحوبي مضاف، وها مضاف إليه «كلم» الكاف جارة لقول محذوف، لم: نافية جازمة «أكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «في مربع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أكن «بل» حرف عطف «تيها» قصر للضرورة، وأصله تيهاء، معطوف على مربع.

(٣) «وانقل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها، للثان» جاران ومجروران متعلقان بانقل «حكم» مفعول به لانقل، وحكم مضاف، و«الأول» مضاف إليه «في الخبر» جار ومجرور متعلق بـ«انقل» أيضاً «المثبت» صفة للخبر «والأمر» معطوف على الخبر «الجلبي» صفة للأمر.

(٤) وَيَشْتَرِطُ لَهَا كَذَلِكَ إِفْرَادُ مَعْطُوفِيهَا، وَإِلَّا كَانَتْ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ.

حرف العطف على قسمين

ما يشرك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقاً

لمطلق الجمع عند البصريين

للترتيب عند الكوفيين

الواو

تأخر المعطوف عن المعطوف عليه منفصلاً عنه

ثم

تأخر المعطوف عن المعطوف عليه متصلاً به

الفاء

يشترط في المعطوف أن يكون بعضاً مما قبله
وغاية له في زيادة أو نقص

حتى

متصلة تقع بعد همزة التسوية

أم

منقطعة للإضراب

أو

قد تستعمل
بمعنى الواو
عند أمن اللبس

للإضراب

للكسب

للإبهام على
السامع

للتقسيم

للإباحة

للتخيير

(بل) يعطف بها بعد النفي والنهي والخبر
المثبت والأمر

(لا) يعطف بها بعد النداء والأمر والإثبات

(لكن) يعطف بها بعد النفي والنهي

ما يشرك لفظاً فقط

٥٥٧ - وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفِعٍ مُتَّصِلٌ عَطَفْتَ فَأَفْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ^(١)

٥٥٨ - أَوْ فَاصِلٍ مَا وَبَلَ فَضَلٍ يَرِدُ فِي النَّظْمِ فَاشِيئاً وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ^(٢)

إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل وجب أن تفصل بينه وبين ما عطفت عليه بشيء، ويقع الفصل كثيراً بالضمير المنفصل، نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَشْرَءَ آبَاؤُكُمْ فِي صَلْبِ مُيِّنٍ﴾ [الأنبياء: ٥٤] فقوله: «وآباؤكم» معطوف على الضمير في «كنتم» وقد فصل بـ«أنتم»، وورد أيضاً الفصل بغير الضمير، وإليه أشار بقوله: «أو فاصل ما» وذلك كالمفعول به، نحو: «أَكْرَمْتُكَ وَزَيْدٌ»، ومنه قوله تعالى: ﴿جَنَّتْ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ﴾ [الرعد: ٢٣]؛ فـ«من»: معطوف على الواو في «يدخلونها» وصحَّ ذلك للفصل بالمفعول به، وهو الهاء من «يدخلونها»، ومثله الفصل بـ«لا» النافية، كقوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فـ«آباؤنا» معطوف على «نا»، وجاز ذلك للفصل [بين المعطوف والمعطوف عليه] بـ«لا».

والضمير المرفوع المستتر في ذلك كالم متصل، نحو: «اضْرِبْ أَنْتَ وَزَيْدٌ»، ومنه قوله تعالى: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥] فـ«زَوْجُكَ» معطوف على الضمير المستتر في «اسكن»، وصحَّ ذلك للفصل بالضمير المنفصل، وهو «أنت».

وأشار بقوله: «وبلا فصل يرد» إلى أنه قد ورد في النظم كثيراً العطف على الضمير المذكور بلا فصل، كقوله: [الخفيف]

(١) «إن» شرطية «على ضمير» جار ومجرور متعلق بقوله: «عطفت» الآتي، وضمير مضاف، و«رفع» مضاف إليه «متصل» نعت لضمير رفع «عطفت» عطف: فعل ماض فعل الشرط، والتاء ضمير المخاطب فاعله «فافصل» الفاء واقعة في جواب الشرط، افصل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالضمير» جار ومجرور متعلق بافصل «المنفصل» نعت للضمير، وجملة فعل الأمر وفاعله في محل جزم جواب الشرط.

(٢) «أو» عاطفة «فاصل» معطوف على «الضمير» في البيت السابق «ما» نكرة صفة لفاصل، أي: فاصل أي فاصل «وبلا فصل» الواو للاستئناف، بلا: جار ومجرور متعلق بقوله: «يرد» الآتي، ولا التي هي اسم بمعنى غير مضاف، و«فصل» مضاف إليه «يرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العطف على ضمير رفع «في النظم» جار ومجرور متعلق ب«يرد» فاشياً حال من الضمير المستتر في «يرد» «وسميه» الواو للاستئناف، ضعف: مفعول مقدم لاعتقد، وضعف مضاف، والهاء مضاف إليه «اعتقد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

ش ٢٩٧ - قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى كِنَعَاجِ الْفَلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلًا^(١)
 فقوله: «وَزُهْرٌ» معطوفٌ على الضمير المستتر في «أَقْبَلْتُ».

وقد ورد ذلك في النثر قليلاً، حكى سيبويه رحمه الله تعالى: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ
 وَالْعَدَمُ»^(٢) برفع «العدم» بالعطف على الضمير المستتر في «سواء».

وَعَلِمَ من كلام المصنف أن العطف على الضمير المرفوع المنفصل لا يحتاج إلى
 فَضْلٍ، نحو: «زَيْدٌ مَا قَامَ إِلَّا هُوَ وَعَمْرُو»، وكذلك الضمير المنصوب المتصل والمنفصل،
 نحو: «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ وَعَمْرًا، وَمَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكَ وَعَمْرًا».

وأما الضمير المجرور، فلا يُعْطَفُ عليه إلا بإعادة الجارِّ له، نحو: «مَرَرْتُ بِكَ وَبَزَيْدٍ»،
 ولا يجوز: «مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ». هذا مذهب الجمهور، وأجاز ذلك الكوفيون، واختاره
 المصنف^(٣)، وأشار إليه بقوله:

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي.

اللغة: «زهر» جمع زهراء، وهي المرأة الحسناء البيضاء، وتقول: زهر الرجل، من باب فرح: إذا أشرق
 وجهه وابتض «تهادى» أصله «تهادى» بتاءين، فحذف إحداهما تخفيفاً، ومعناه: تمايل وتتمايس وتبختر
 «نعاج» جمع نعجة، والمراد بها هنا بقر الوحش «الفلا» هي الصحراء «تعسفن» أخذن على غير الطريق
 ومِلْنَ عن الجادة.

الإعراب: «قلت» فعل وفاعل «إذ» ظرف متعلق بقال «أقبلت» أقبل: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، وفاعله
 ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «وزهر» معطوف على الضمير المستتر في «أقبلت» «تهادى» فعل مضارع،
 وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، والجملة في محل نصب حال من فاعل «أقبلت» المستتر فيه
 «كنعاج» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثانية من فاعل «أقبلت»، ونعاج مضاف، و«الفلا» مضاف إليه
 «تعسفن» تعسف: فعل ماضٍ، ونون النسوة فاعل، والجملة في محل نصب حال من «نعاج الفلا» «رملاً»
 نصب على نزع الخافض.

الشاهد فيه: قوله: «أقبلت وزهر» حيث عطف «زهر» على الضمير المستتر في «أقبلت» المرفوع بالفاعلية،
 من غير أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالضمير المنفصل أو بغيره، وذلك ضعيف عند جمهرة
 العلماء، وقد نص سيبويه على قَلْتَهُ. ومثل بيت الشاهد في ذلك قول جرير بن عطية يهجو الأخطل:

وَرَجَا الْأَخِيْطَلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبُّ لَهُ لَيْنَالًا

(٢) «الكتاب» ٣١/٢.

(٣) ووافقهم يونس والأخفش؛ كما في «أوضح المسالك» ٢١٧/٣، وزاد المرادي أن الشلوبين اختاره.

«شرحه» ١٠٢٦/٢.

٥٥٩ - وَعَوُدٌ خَافِضٌ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا^(١)

٥٦٠ - وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتًا^(٢)

أي: جعلَ جمهورُ النحاةِ إعادةَ الخافِضِ إذا عطفَ على ضميرِ الخفضِ لازماً، ولا أقول به؛ لورود السماعِ نثراً ونظماً بالعطفِ على الضميرِ المخفوضِ من غيرِ إعادةِ الخافِضِ؛ فمن النثرِ قراءة حمزة: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] بجرِّ «الأرحام» عطفاً على الهاءِ المجرورةِ بالباءِ^(٣)، ومن النظمِ ما أنشدَه سيبويه^(٤) رحمه الله تعالى: [البيسط] ش ٢٩٨ - فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمْنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ^(٥) بجر «الأيام» عطفاً على الكافِ المجرورةِ بالباءِ.

(١) «وعود» مبتدأ، و«عود مضاف، و«خافض» مضاف إليه «لدى» ظرف بمعنى عند متعلق بعود، ولدى مضاف، و«عطف» مضاف إليه «على ضمير» جار ومجرور متعلق بعطف، وضمير مضاف، و«خفض» مضاف إليه «لازماً» مفعول ثانٍ مقدم على عامله، وهو جعل الآتي «قد» حرف تحقيق «جعلاً» جعل: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «عود خافض» ونائب الفاعل هو المفعول الأول، والألف للإطلاق، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ، وتقدير الكلام: وعود خافض قد جعل لازماً.

(٢) «وليس» فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «عود خافض» «عندي» عند: ظرف متعلق بقوله: «لازماً» الآتي، وعند مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه «لازماً» خبر ليس «إذ» أداة تعليل «قد» حرف تحقيق «أتى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «في النثر» جار ومجرور متعلق بآتي «والنظم» معطوف على النثر «الصحيح» نعت للنظم «مثبتاً» حال من فاعل أتى.

(٣) «النثر» ١٨٩/٢.

(٤) «الكتاب» ٣٨٣/٢.

(٥) هذا البيت من شواهد سيبويه (٣٩٢/١) التي لم يعزها أحد لقائل معين.

اللغة: «قربت» أخذت وشرعت، ويؤيده رواية الكوفيين في مكانه: «فاليوم أنشأت...» وفي بعض النسخ: «قد بت»، «تهجوناً» تسبناً.

المعنى: قد شرعت اليوم في شتمنا والنيل منا؛ إن كنت قد فعلت ذلك فاذهب فليس ذلك غريباً منك؛ لأنك أهله، وليس عجباً من هذا الزمان الذي فسد كل من فيه.

الإعراب: «قربت» قرب: فعل ماضٍ دال على الشروع، والتاء اسمه «تهجوناً» تهجو: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونا: مفعول به، والجمله في محل نصب خبر قربت «وتشتمنا» الواو عاطفة، تشتم: معطوف على تهجوناً «فاذهب» الفاء واقعة في جواب شرط مقدر، أي: إن تفعل ذلك =

٥٦١ - وَالْفَاءُ قَدْ تُحْدَفُ مَعَ مَا عَطَفْتُ وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ وَهِيَ انْفَرَدَتْ^(١)

٥٦٢ - بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ دَفْعاً لَوْهَمٍ أَتَقِي^(٢)

قد تُحْدَفُ الفاء مع معطوفها للدلالة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] أي: فأفطر فعليه عدّة من أيام آخر، فحذف «أفطر» والفاء الداخلة عليه، وكذلك الواو، ومنه قولهم: «رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانٍ» أي: رَاكِبُ النَّاقَةِ وَالنَّاقَةُ طَلِيحَانٍ.

وانفردت الواو من بين حُرُوفِ العطف بأنها تعطف عاملاً محذوفاً بقي معمُولُهُ، ومنه

قوله: [الوافر]

= فاذهب . . إلخ، اذهب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فما» الفاء للتعليل، ما: نافية «بك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «والأيام» معطوف على الكاف المجرورة محلاً بالباء «من» زائدة «عجب» مبتدأ مؤخر مرفوع بضمّة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

الشاهد فيه: قوله: «بك والأيام» حيث عطف قوله: «الأيام» على الضمير المجرور محلاً بالباء - وهو الكاف - من غير إعادة الجار، وجوازه هو مختار المصنف.

ومما استدل به على ذلك قول مسكين الدارمي:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُوُوفَنَا فَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوْطٌ نَفَانِفُ

(١) «والفاء» مبتدأ «قد» حرف تقليل «تحذف» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الفاء، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «مع» ظرف متعلق بتحذف، ومع مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «عطفت» عطف: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على الفاء، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما الموصولة، والعائد ضمير منصوب محذوف، والتقدير: مع الذي عطفته «الواو» الواو حرف عطف، الواو: مبتدأ خبره محذوف، أي: والواو كذلك «إذ» ظرف يتعلق بتحذف «لا» نافية للجنس «لبس» اسم لا، وخبره محذوف، أي: لا لبس موجود «وهي» ضمير منفصل مبتدأ، وجملة «انفردت» مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر. (٢) «بعطف» جار ومجرور متعلق بانفردت في البيت السابق، وعطف مضاف، و«عامل» مضاف إليه «مزال» نعت لعامل «قد» حرف تحقيق «بقي» فعل ماض «معموله» معمول: فاعل بقي، ومعمول مضاف، والهاء مضاف إليه، والجملة في محل جر صفة ثانية لعامل «دفعاً» مفعول لأجله «لوهم» جار ومجرور متعلق بقوله: «دفعاً» «اتقي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وهم، والجملة في محل جر صفة لوهم.

ش ٢٩٩ - إِذَا مَا الْغَايَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا^(١)
 فـ«الْعُيُونُ»: مفعول بفعلٍ محذوفٍ، والتقدير: وَكَحَلْنَ الْعُيُونَ، والفعل المحذوف
 معطوف على «زَجَّجْنَ»^{(٢)(٣)}.

(١) هذا البيت للراعي النميري، واسمه عبيد بن حصين.

اللغة: «الغائيات» جمع غانية، وهي المرأة الجميلة، سميت بذلك لاستغنائها بجمالها عن الحلي ونحوه،
 وقيل: لاستغنائها بيت أبيها عن أن تُزَفَّ إلى الأزواج «برزن» ظهرن «زججن الحواجب» دققنها وأظننها
 ورققنها بأخذ الشعر من أطرافها حتى تصير مقوسة حسنة.

الإعراب: «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «الغائيات» فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده،
 والتقدير: إذا برز الغائيات، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «برزن» برز:
 فعل ماض، ونون النسوة فاعل، والجملة من برز المذكور مع فاعله لا محل لها مفسرة «يومًا» ظرف زمان
 منصوب ببرزن «وزججن» فعل وفاعل، والجملة معطوفة بالواو على جملة برزن يومًا «الحواجب» مفعول به
 لزجج «والعيونا» معطوف عليه بالتوسع في معنى العامل، أو مفعول لفعل محذوف يتناسب معه، أي:
 وكحلن العيون، ونحوه، وستعرف تفصيل هذين التوجيهين.

الشاهد فيه: قوله: «وزججن الحواجب والعيونا» حيث عطف الشاعر بالواو عاملاً محذوفاً قد بقي
 معموله، فأما العامل المحذوف، فهو الذي قدرناه في الإعراب بقولنا: «وكحلن»، وأما المعمول الباقي
 فهو قوله: «والعيونا» عطفته الواو على عامل مذكور في الكلام، وهو قوله: «زججن»، وهذا العامل
 المذكور الذي هو زججن لا يصلح للتسليط على المعطوف مع بقاء معناه على أصله.

وهذا أحد توجيهين في هذا البيت ونحوه من قولهم: «علفتها تبنًا وماء باردا» فيقدر: وسقيتها ماء باردًا،
 وفيه توجيه آخر، وهو أن تضمن العامل المذكور في الكلام معنى عامل آخر يصح تسليطه على كل من
 المعطوف والمعطوف عليه؛ فيقدر في البيت: «وحسَّنَ الحواجب والعيونا» وفيما ذكرناه من قولهم:
 «علفتها . . إلخ» يقدر: «أثلتها تبنًا وماء» أو: «قدمت لها تبنًا وماء» ونحو ذلك، وارجع إلى شرح الشاهد
 رقم ١٦٦ في باب «المفعول معه».

(٢) ذكر المصنف رحمه الله أن الواو والفاء قد يُحذفان مع معطوفهما، ولم يذكر «أم» مع أنها تشاركهما في
 ذلك، ومنه قول أبي ذؤيب:

دَعَايِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ فَمَا أَذْرِي أُرْشِدُ طَلَابُهَا

تقدير الكلام: أرشد طلابها أم غي؟ فحذف المعطوف لانسياقه وتبادره إلى الذهن.

(٣) قال الأشموني في «شرح» ١٧٣/٣:

قد يُحذفُ العاطفُ وحدهُ، ومنه قوله:

كيف أصبحت كيف أمسيت ممّا يغرّسُ الودَّ في فؤادِ الكريمِ

أراد: «كيف أصبحت؟ وكيف أمسيت؟».

٥٦٣ - وَحَذَفَ مَتَّبِعٌ بَدَا هُنَا اسْتَبِيحَ وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِيحُ^(١)
 قد يُحَذَفُ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ، وَجُعِلَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ أَتَى تُتْلَى
 عَلَيْكُمْ﴾ [الجنائيات: ٣١] قال الزمخشري: التقدير: ألم تأتكم [آياتي فلم تكن تتلى عليكم؟]
 فحذف المعطوف عليه وهو «ألم تأتكم».

وأشار بقوله: «وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ . . . إِلَى آخِرِهِ» إلى أن العطف ليس مُخْتَصَّصًا بِالأَسْمَاءِ، بل
 يكون فيها وفي الأفعال، نحو: «يَقُومُ زَيْدٌ وَيَقْعُدُ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَرَكِبَ، وَاضْرَبَ زَيْدًا وَقُمُ»^(٢).
 ٥٦٤ - وَاعْطَفَ عَلَى اسْمٍ شَبَّهِ فِعْلًا فِعْلًا وَعَكْسًا اسْتَعْمِلَ تَجِدُهُ سَهْلًا^(٣)

يجوز أن يُعْطَفَ الْفِعْلُ عَلَى الْاسْمِ الْمُشْبِهِ لِلْفِعْلِ، كَاسْمِ الْفَاعِلِ وَنَحْوِهِ، وَيَجُوزُ أَيْضًا
 عَكْسُ هَذَا، وَهُوَ: أَنْ يُعْطَفَ عَلَى الْفِعْلِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ الْاسْمِ اسْمٌ؛ فَمِنْ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى:
 ﴿فَالْغَيْرَاتِ صُبْحًا ﴿٣﴾ فَاتَّرَنَ بِهِ نَفْعًا﴾ [العاديات: ٣-٤] وَجُعِلَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْأُمِّصِفِينَ
 وَالْمُصِيفَاتِ أَقْرَبُوا لِلَّهِ﴾ [الحديد: ١٨]، وَمِنَ الثَّانِي قَوْلُهُ: [الطويل]

= وفي الحديث: «تصدَّق رجلٌ من دينار، من درهمه، من صاع برّه، من صاع تمره».
 وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سمع: «أكلتُ خبزاً، لحماً، تمرأ». أراد: «خبزاً ولحماً وتمرأ».
 ولا يكون ذلك إلا في «الواو» و«أو». اهـ.

قلت: الحديث الذي ذكره في «صحيح مسلم» برقم (٢٣٥١).

(١) «وحذف» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «استبح» الآتي، وحذف مضاف، و«متبوع» مضاف إليه «بدا»
 فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى متبوع، والجملة في محل جر صفة لمتبوع
 «هنا» ظرف مكان متعلق باستبح أو ببدا «وعطفك» الواو للاستئناف؛ وعطف: مبتدأ، وعطف مضاف،
 والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «الفعل» مفعول به للمصدر «على الفعل»
 جار ومجرور متعلق بعطف «يصح» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «عطفك
 الفعل» والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «عطفك الفعل».

(٢) ويُشترط في الأفعال اتحادهما في الزمان، ولا يضر اختلافها في اللفظ. ينظر «البهجة المرضية» ص ٢٧٣.

(٣) «واعطف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «على اسم» جار ومجرور متعلق باعطف
 «شبه» نعت لاسم، وشبه مضاف، و«فعل» مضاف إليه «فعلاً» مفعول به لا عطف «وعكساً» مفعول مقدم
 لاستعمل الآتي «استعمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تجد» فعل
 مضارع مجزوم في جواب الأمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول «سهلاً»
 مفعول ثانٍ لتجد.

ش ٣٠٠ - فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدْوَهُ وَمُجْرٍ عَطَاءٌ يَسْتَحِقُّ الْمَعَابِرَا^(١)

وقوله: [الرجز]

ش ٣٠١ - بَاتَ يُغَشِّيهَا بَعْضُ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَاقِهَا وَجَائِرٍ^(٢)

ف«مُجْرٍ»: معطوف على «يُبِيرُ»، و«جَائِرٍ»: معطوف على «يَقْصِدُ».

(١) البيت من الشواهد التي لم ينسبها أحد من شراح الشواهد، وهو من قصيدة للنابغة الذبياني يمدح فيها النعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة، وأول هذه القصيدة قوله:

كَتَمْتُكَ لَيْلًا بِالْجُمُومَيْنِ سَاهِرًا وَهَمَّيْنِ هَمًّا مُسْتَكِنًا وَظَاهِرًا
أَحَادِيثَ نَفْسٍ تَشْتَكِي مَا يَرِيْبُهَا وَوَرْدَ هُمُومٍ لَنْ يَجِدْنَ مَصَادِرَا

اللغة: «ألفيته» ألقى: وجد «يومًا» أراد به مجرد الوقت «يبير» يهلك، وماضيه أبار، ويُروى: «يبيد» بالبدال، وهو بمعنى يبير «ومجر» اسم فاعل من أجرى، ووقع في نسخة من نسخ ديوان النابغة: «وبحر عطاء»، و«المعابر» جمع معبر، بزنة منبر: وهو ما يعبر الماء عليه، كالسفينه.

الإعراب: «فألفيته» ألقى: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعل، والهاء مفعول أول «يومًا» ظرف زمان متعلق بألقى «يبير» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الممدوح، والجملة في محل نصب مفعول ثانٍ لألقى «عدوه» عدو: مفعول به ليبيير، وعدو مضاف، والهاء مضاف إليه «ومجر» معطوف على «يبير» الذي وقعت جملته مفعولاً ثانيًا، وكان من حقه أن يقول «ومجريا» ولكنه حذف ياء المنقوص في حال النصب إجراء لهذه الحال مجرى حالي الرفع والجر، كما في قول عروة بن حزام:

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

ومجر: اسم فاعل؛ ففيه ضمير مستتر هو فاعله، و«عطاء» مفعوله «يستحق» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى عطاء «المعابرا» مفعول به ليستحق، والألف للإطلاق، والجملة في محل نصب صفة لعطاء.

الشاهد فيه: قوله: «يبير... ومجر» حيث عطف الاسم الذي يشبه الفعل - وهو قوله: «ومجر» وإنما أشبه الفعل لكونه اسم فاعل - على الفعل، وهو قوله: «يبير» وذلك سائغ جائز.

(٢) البيت مما أنشده جماعة من النحويين، منهم أبو علي في «الإيضاح الشعري» وابن السجري في «الأمالي» ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل بعينه.

اللغة: «يعشيها» بالعين المهملة في رواية جماعة من العلماء، أصل معناها: يطعمها العشاء، وبالغين المعجمة كما هو في رواية الأثبات، مأخوذ من العشاء، وهو كالغطاء وزناً ومعنى «بعضب» هو السيف «باتر» قاطع «يقصد» يقطع على غير تمام «جائر» أي: ظالم مجاوز الحد، والضمير المتصل في «يعشيها

وأسوقها» للإبل.

البَدَلُ

٥٦٥ - التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا^(١)

البدل: هو «التابع، المقصود بالنسبة، بلا واسطة».

ف«التابع»: جنس، و«المقصود بالنسبة»: فُضِّل، أخرج: النعت، والتوكيد، وعطف البيان؛ لأن كل واحد منها مُكْمَلٌ للمقصود بالنسبة، لا مقصودٌ بها، و«بلا واسطة»: أخرج المعطوف بَبَلْ، نحو: «جاء زيد بل عمرو»؛ فإن «عمراً» هو المقصود بالنسبة، ولكن بواسطة، وهي بل، وأخرج المعطوف بالواو ونحوها، فإن كل واحد منهما مقصود بالنسبة، ولكن بواسطة^(٢).

= المعنى: يمدح رجلاً بالكرم، وبأنه ينحر الإبل لضيوفه، فيقول: إنه بات يشمل إبله ويعمها بسيف قاطع نافذ في ضربته يقطع أسوق التي تستحق الذبح، ويجور إلى أخرى لا تستحقه. الإعراب: «بات» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الممدوح «يغشيها» يغشي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم بات، والضمير البارز مفعول به، والجملة في محل نصب خبر بات «بعضب» جار ومجرور متعلق بيغشي «باتر» صفة لعضب «يقصد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غضب، والجملة في محل جر صفة ثانية لعضب «في أسوقها» الجار والمجرور متعلق بيقصد، وأسوق مضاف، وها: مضاف إليه «وجائر» معطوف على يقصد.

الشاهد فيه: قوله: «يقصد.. وجائر» حيث عطف اسماً يشبه الفعل - وهو قوله: «جائر» وإنما أشبه الفعل لكونه اسم فاعل - على فعل، وهو قوله: «يقصد» وذلك سهل لا مانع منه، وقد ورد في النثر العربي، بل ورد في أفصح الكلام، وهو القرآن الكريم، كآلية التي تلاها الشارح.

(١) «التابع» مبتدأ أول «المقصود» صفة له «بالحكم» جار ومجرور متعلق بالمقصود «بلا واسطة» بلا: جار ومجرور متعلق بالتابع، ولا الاسمية مضاف، وواسطة: مضاف إليه «هو» ضمير منفصل مبتدأ ثان «المسمى» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وفي المسمى ضمير مستتر تقديره هو نائب فاعل، وهو مفعوله الأول «بدلاً» مفعوله الثاني.

(٢) قول الناظم: «التابع المقصود بالحكم» قد يفيد أن البدل هو وحده المقصود بالنسبة، والمعطوف بالواو ونحوها في نحو: «جاء زيد وعمرو» مقصود بالنسبة، وليس هو وحده المقصود، وإنما هو والمتبوع جميعاً مقصودان، فيمكن أن يخرج المعطوف بالحرف المشترك لفظاً ومعنى بالفصل الأول، فافهم ذلك وتدبره.

- ٥٦٦ - مُطَابِقاً أَوْ بَعْضاً أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعُطُوفٍ بِبَلٍ^(١)
- ٥٦٧ - وَذَا لِلْإِضْرَابِ اعْزُزْ إِنْ قَصِداً صَحِبَ وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطَ بِهِ سَلِبَ^(٢)
- ٥٦٨ - كَزُرُهُ خَالِداً وَقَبْلَهُ الْيَدَا وَعَافِرْفُهُ حَقَّهُ وَخُذْ نَبِلاً مُدَى^(٣)
- البدل على أربعة أقسام:

الأول: بدل الكل من الكل^(٤)، وهو البدل المطابق للمبدل منه^(٥) المُسَاوِي له في المعنى، نحو: «مررت بأخيكَ زَيْدٍ، وزُرُهُ خالداً».

(١) «مطابقاً» مفعول ثانٍ تقدم على عامله، وهو قوله: «يلفى» الآتي «أو بعضاً» معطوف على قوله: «مطابقاً» أو عاطفة «ما» اسم موصول: معطوف على قوله: «بعضاً» السابق «يشتمل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما «عليه» جار ومجرور يتعلق بقوله: «يلفى» يشتمل «يلفى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو مفعوله الأول «أو» عاطفة «كمعطوف» الكاف اسم بمعنى مثل: معطوف على قوله: «ما يشتمل» والكاف الاسمية مضاف، ومعطوف مضاف إليه «بيل» جار ومجرور متعلق بقوله: معطوف.

(٢) «وذا» اسم إشارة: مفعول به لقوله: «اعز» الآتي «للإضراب» جار ومجرور متعلق بـ«اعز» أيضاً «اعز» فعل أمر مبني على حذف الواو، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «قصداً» مفعول مقدم لصحب «صحب» فعل ماضٍ، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وجواب الشرط محذوف يفهم مما قبله «ودون» ظرف متعلق بمحذوف، أي: وإن وقع دون، ودون مضاف، و«قصداً» مضاف إليه «غلط» خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضاف، أي: فهو بدل غلط «به» جار ومجرور متعلق بسلب الآتي «سلب» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الحكم المفهوم من سياق الكلام، وتقدير الكلام: إن سلب هو، أي الحكم.

(٣) «كزره» الكاف جارة لقول محذوف، زر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به لزر «خالداً» بدل مطابق من هاء زره «وقبله اليدا» الواو عاطفة، قيل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، واليدا: بدل بعض من الهاء في قبله «واعرفه» الواو حرف عطف، اعرف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء ضمير الغائب مفعول به لاعرف، مبني على الضم في محل نصب «حقه» حق: بدل اشتغال من الهاء في اعرفه، وحق مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «وخذ» الواو عاطفة، خذ: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «نبلاً» مفعول به لخذ «مدى» بدل إضراب من قوله: «نبلاً».

(٤) نص كثير من اللغويين والنحويين على أن اقتران كل وبعض بأل خطأ.

(٥) قال الأشموني: وسماه الناظم البدل المطابق؛ لوقوعه في اسم الله تعالى نحو: ﴿صِرْطَ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾

الله [إبراهيم: ١ - ٢] في قراءة الجرّ، وإنما يُطلق «كل» على ذي أجزاء، وذلك ممتنع هنا!

الثاني: بدل البعض من الكل^(١)، نحو: «أكلتُ الرغيفَ ثلثُهُ، وَقَبْلَهُ الْيَدَ»^(٢).

الثالث: بدلُ الاشتمالِ، وهو الدَّالُّ على مَعْنَى فِي متبوعِهِ، نحو: «أعجبنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، وَاغْرَفُهُ حَقَّهُ»^(٣).

الرابع: البدل المَبْدَلُ للمبْدَلِ منه، وهو المراد بقوله: «أو كمعطوف بيل».

وهو على قِسْمَيْنِ؛ أحدهما: ما يُقْصَدُ متبوعُهُ كما يُقْصَدُ هو، ويسمى بدلُ الإضرابِ وبدلُ البَدَاءِ^(٤)، نحو: «أَكَلْتُ خُبْزاً لِحِمْماً» فَصَدَّتْ أَوْلَا الإِخْبَارَ بِأَنَّكَ أَكَلْتَ خُبْزاً، ثم بَدَا لَكَ أَنَّكَ تَخْبِرُ أَنَّكَ أَكَلْتَ لِحِمْماً أَيضاً، وهو المراد بقوله: «وذا للإضرابِ اغْرُزْ إِنْ قُصِدَا صَحْبٌ» أي: البدل الذي هو كمعطوف بيل انْتَبَهَ للإضرابِ إِنْ قُصِدَ متبوعُهُ كما يُقْصَدُ هو.

الثاني: ما لا يُقْصَدُ متبوعه، بل يكون المقصودُ البدلَ فقط، وإنما غَلِطَ المتكلم فذكر المبدل منه، ويسمى بدلُ العَلَطِ والنسيان^(٥)، نحو: «رَأَيْتُ رَجُلًا حِمَارًا» أَرَدْتَ أَنَّكَ تَخْبِرُ أَوْلَا أَنَّكَ رَأَيْتَ حِمَارًا، فغلطت بذكر الرجل، وهو المراد بقوله: «ودون قُصِدَ غَلِطَ به

(١) نص كثير من اللغويين والنحويين على أن اقتران كل وبعض بآل خطأ.

(٢) ولا بد من اتصاله بضميرٍ يرجع إلى المبدلِ منه مذكور، كما في المثال الذي ذكره.

أو ضميرٍ مقدر كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلَى النَّاسِ جِحٌّ أَبْيَتٍ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ أي: منهم.

«شرح الأشموني» ٣/ ١٨٥، «أوضح المسالك» ٣/ ٢٣١ - ٢٣٢.

(٣) يشترط اتصاله بضميرٍ كالنوع السابق من البدل تماماً، ومثالُ الحال الأولى: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ

فِيهِ﴾ [البقرة: 271]، ومثال الحال الثانية: ﴿قُتِلَ أَحَبُّ الْأَخْدُوْدِ ① النَّارِ ذَاتِ الْوُؤُوْدِ﴾ [البروج: ٤ - ٥]

أي: النار فيه.

«شرح الأشموني» ٣/ ١٨٥ - ١٨٦، «أوضح المسالك» ٣/ ٢٣٢ - ٢٣٣.

(٤) البداء، بفتح الباء بزنة السحاب: ظهور الصواب بعد خفائه.

(٥) ميّر ابن هشام بين بدل الغلط وبدل النسيان، ورأى أن:

بدل الغلط: إذا لم يكن المبدلُ منه مقصوداً البتة، ولكن سبق إليه اللسان، أي: هو بدلٌ عن اللفظ الذي هو غلط.

وأما بدل النسيان: فإذا كان المبدلُ منه مقصوداً، فإن تبين بعد ذكره فسادُ قصده، أي: هو بدلٌ شيءٍ ذُكِرَ نسياناً.

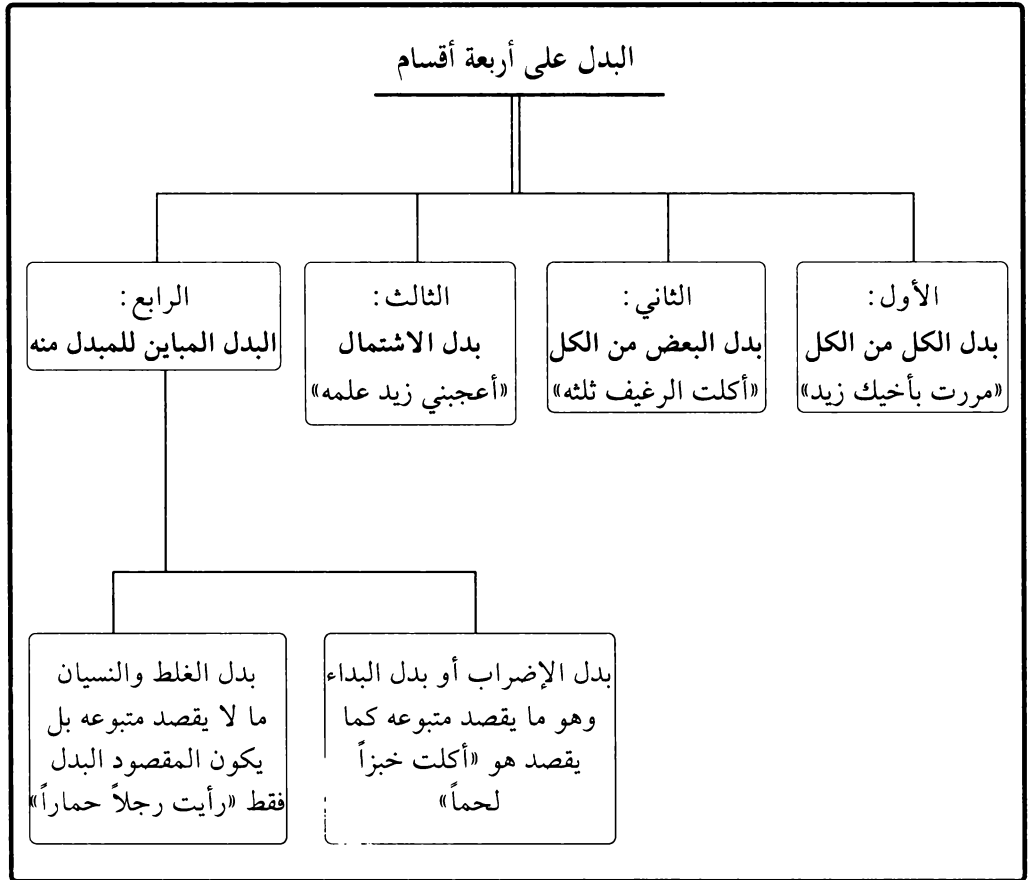
ثم قال: وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان، والنسيان متعلق بالجنان، والناظم وكثيرٌ من النحويين لم يفرقوا

بينهما، فَسَمَّوْا النوعين بدل غلط.

«أوضح المسالك» ٣/ ٢٣٣.

سُلبَ» أي: إذا لم يكن المبدلُ منه مقصوداً فيسمى البدلُ بَدَلُ الغَلَطِ؛ لأنه مزيلُ الغلط الذي سبق، وهو ذِكرُ غيرِ المقصودِ.

وقوله: «حُدَّ نَبْلاً مُدًى» يصلح أن يكون مثلاً لكل من القسمين؛ لأنه إن قُصِدَ النَّبْلُ والمُدَى فهو بدل الإضراب، وإن قصد المُدَى فقط - وهو جمع مُدْيَةٍ، وهي الشَّفْرَة - فهو بدل الغلط.



٥٦٩ - وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا تُبَدِّلُهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةَ جَلًّا^(١)

٥٧٠ - أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا أَوْ اشْتِمَالَ كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اشْتِمَالَ^(٢)

أي: لا يُبَدَّلُ الظاهر من ضمير الحاضر إلا إن كان البدلُ بَدَلُ كُلِّ من كل واقتضى الإحاطة والشمول^(٣)، أو كان بَدَلُ اشْتِمَالٍ، أو بدل بعضٍ من كل.

فالأول كقوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤]؛ ف«أولنا» بدل من

الضمير المجرور باللام، وهو «نا» فإن لم يَدُلَّ على الإحاطة امتنع، نحو: «رأيتك زيداً».

والثاني كقوله: [الوافر]

(١) «ومن ضمير» جار ومجرور متعلق بقوله: «لا تبدله» الآتي، وضمير مضاف، و«الحاضر» مضاف إليه «الظاهر» مفعول لفعل محذوف يدل عليه ما بعده، أي: لا تبدل الظاهر «لا» ناهية «تبدله» تبدل: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «إلا» أداة استثناء «ما» اسم موصول: مستثنى مبني على السكون في محل نصب «إحاطة» مفعول به مقدم لجلال الآتي «جلا» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول، وتقدير البيت: ولا تبدل الظاهر من ضمير الحاضر - وهو ضمير المتكلم أو ضمير المخاطب - إلا ما جلا إحاطة.

(٢) «أو» عاطفة «اقتضى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البدل «بعضاً» مفعول به لاقتضى «أو اشتمالاً» معطوف على قوله: بعضاً «كأنك» الكاف جارة لقول لمحذوف، إن: حرف توكيد ونصب، والكاف اسمه «ابتهاجك» ابتهاج: بدل اشتمال من اسم إن، وابتهاج مضاف، والكاف مضاف إليه «استمالاً» استمال: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ابتهاجك، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر إن.

(٣) فإن لم يكن فيه معنى الإحاطة ففيه مذاهب:

الأول: المنع، وهو قول جمهور البصريين.

الثاني: الجواز، وهو قول الأخفش والكوفيين، واستشهدوا بقول الشاعر:

بكم قريش كُفينا كلُّ معضلةٍ وأمَّ نَهَجَ الهدى من كان ضليلاً

حيث أبدل الاسم الظاهر (قريش) من ضمير الحاضر للمخاطبين.

الثالث: يجوز في الاستثناء، نحو: «ما ضربتكم إلا زيداً». وهو قول قطرب.

ينظر: «شرح المرادي» ١٠٤٦/٢، «شرح الأشموني» ١٩١/٣.

ش ٣٠٢ - ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكَ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعًا^(١)
فـ«حِلْمِي» بدلُ اشتمال من الياء في «أَلْفَيْتَنِي».

والثالث كقوله: [الرجز]

ش ٣٠٣ - أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ رَجُلِي فَرَجُلِي شُنَّةُ الْمَنَاسِمِ^(٢)

(١) البيت لعدي بن زيد العبادي، ونُسب في كتاب سيبويه (١/٧٧) إلى رجل من بجيلة أو خثعم.
اللغة: «ذريني» دعيني واركبني، يخاطب امرأة «ألفيتني» وجدنتي «مضاعًا» ذاهبًا أو كالذاهب؛ لعدم التعويل عليه، وترك الركون إليه.

الإعراب: «ذريني» ذري: فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المخاطبة فاعل، والنون الموجودة للوقاية، والياء مفعول به «إن» حرف توكيد ونصب «أمر» أمر: اسم إن، وأمر مضاف، والكاف مضاف إليه «لن» نافية ناصبة «يطاعا» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بلن، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى «أمر» الواقع اسمًا لإن، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر إن، وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها مستأنفة للتعليل «وما» الواو عاطفة، ما: نافية «ألفيتني» ألقى: فعل ماض، وتاء المخاطبة فاعله، والنون للوقاية، والياء مفعوله الأول «حلمي» حلم: بدل اشتمال من ياء المتكلم، وحلم مضاف، والياء مضاف إليه «مضاعًا» مفعول ثانٍ لأنفي.

الشاهد فيه: قوله: «ألفيتني حلمي» حيث أبدل الاسم الظاهر - وهو قوله: «حلمي» - من ضمير الحاضر - وهو ياء المتكلم في «ألفيتني» - بدلًا اشتمال.

(٢) نسب العيني تبعًا لياقوت هذا البيت للعديل - بزنة التصغير - ابن الفرخ، بزنة القتل، وكان من حديثه أنه هجا الحجاج بن يوسف الثقفي، فلما خاف أن تناله يده هرب إلى بلاد الروم واستنجد بالقيصر، فحماه، فلما علم الحجاج بذلك، أرسل إلى القيصر يتهدده إن لم يرسله إليه، فأرسله، فلما مثل بين يديه، عنّفه وذكره بأبيات كان قد قالها في هجائه.

اللغة: «أوعدني» تهددني، وقال الفراء: يقال: وعدته خيرًا، ووعدته شرًا، بإسقاط الهمزة فيهما، فإذا لم تذكر المفعول قلت: «وعدته» إذا أردت الخير، و«أوعدته» إذا أردت الشر «السجن» المحبس «الأداهم» جمع أدهم، وهو القيد «شنة» غليظة خشنة «المناسم» جمع منسم، بزنة مجلس: وأصله طرف البعير، فاستعمله في الإنسان، وإنما حسن ذلك لأنه يريد أن يصف نفسه بالجلادة والقوة والصبر على احتمال المكروه.

الإعراب: «أوعدني» أوعد: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، والنون للوقاية، والياء مفعول به «بالسجن» جار ومجرور متعلق بأوعد «والأداهم» معطوف على السجن «رجلي» رجل: بدل بعض من ياء المتكلم في أوعدني، ورجل مضاف، والياء مضاف إليه «فرجلي» الفاء للتفريع، ورجل: مبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه «شنة» خبر المبتدأ، وشنة مضاف، و«المناسم» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «أوعدني .. رجلي» حيث أبدل الاسم الظاهر - وهو قوله: «رجلي» - من ضمير الحاضر - وهو ياء المتكلم الواقعة مفعولاً به لأوعد - بدلًا بعض من كل.

فـ«رجلي» بدلٌ بعضٍ من الياء في «أُوْعَدَنِي».

وْفُهِمَ من كلامه أنه يُبَدَلُ الظاهر من الظاهرِ مطلقاً كما تقدم تمثيله، وأن ضمير الغيبة يُبدل منه الظاهر مطلقاً، نحو: «زُرُهُ خالداً».

٥٧١ - وَيَبْدَلُ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِي هَمْزاً كـ«مَنْ ذَا أَسْعِيدُ أُمِّ عَلِيٍّ»^(١)

إذا أُبدل من اسم الاستفهام وجب دخول هَمْزَةِ الاستفهام على البدل، نحو: «مَنْ ذَا: أَسْعِيدُ أُمِّ عَلِيٍّ؟ وما تفعلُ: أَحْيِرًا أُمِّ شَرًّا؟»^(٢) ومتى تأتينا: أَعْدَا أُمِّ بَعْدَ عَدِيٍّ؟»^(٣).

٥٧٢ - وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كـ«مَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِنُ بِنَا يُعِنُ»^(٤)

(١) «وبدل» الواو للاستئناف، بدل: مبتدأ، وبدل مضاف، و«المضمن» مضاف إليه، وفي المضمن ضمير مستتر هو نائب فاعل له؛ لأنه اسم مفعول من ضمن - بالتضعيف - الذي يتعدى لاثنين «الهمز» مفعول ثانٍ للمضمن «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «همزاً» مفعول به لليي «كمن» الكاف جارة لقول محذوف، من: اسم استفهام مبتدأ «ذا» اسم إشارة: خبر المبتدأ «أسعيد» الهمزة للاستفهام، سعيد: بدل من اسم الاستفهام، وهو من «أم» حرف عطف «علي» معطوف بـ«أم» على سعيد.

(٢) ما: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم.
أ: للاستفهام.

خيراً: بدل من «ما» منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(٣) متى: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه متعلق بالفعل «تأتينا».
أ: للاستفهام.

غداً: بدل من «متى» منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(٤) «وبيدل» الواو للاستئناف، يبدل: فعل مضارع مبني للمجهول «الفعل» نائب فاعل يبدل «من الفعل» جار ومجرور متعلق ببديل «كمن» الكاف جارة لقول محذوف، من: اسم شرط مبتدأ «يصل» فعل مضارع فعل الشرط «إلينا» جار ومجرور متعلق بيصل «يستعن» بدل من يصل «بنا» جار ومجرور متعلق بيستعن «يعن» فعل مضارع مبني للمجهول، وهو جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط الواقع مبتدأ، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ على أرجح الأقوال عندنا من الخلاف المعروف.

كما يُبدلُ الاسمُ من الاسمِ يُبدلُ الفعلُ من الفعلِ، فـ«يَسْتَعِينُ بِنَا»: بَدَلٌ من «يَصِلُ إلينا»، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ يُضَعَفُ لَهُ الْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨ - ٦٩] فـ«يُضَاعَفُ»: بَدَلٌ من «يَلْقَى» فأعرابه بإعرابه، وهو الجزم، وكذا قوله: [الرجز] ش ٣٠٤ - إِنَّ عَلَيَّ اللَّهُ أَنْ تُبَايَعَا تُؤْخَذَ كَرَّهَا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا^(١) فـ«تؤخذ»: بدلٌ من «تبايعا» ولذلك نصب.

(١) هذا البيت مجهول قائله، وهو أحد أبيات سيبويه الخمسين التي لم ينسبها إلى قائل معين، وقد رواه (٧٨/١) وقال عقب روايته: «هذا عربي حسن».

اللغة: «تبايع» تدين للسلطان بالطاعة، وتدخل فيما دخل فيه الناس.

المعنى: يقول لمخاطبه: إنني ألزم نفسي عهدًا أن أحملك على الدخول فيما دخل فيه الناس من الخضوع للسلطان والانقياد لطاعته؛ فإما التزمت ذلك طائعا مختارًا، وإما أن ألجئتك إليه وأكرهك عليه، يبغض إليه الخلاف والخروج عن الجماعة، ويزين له الوفاق ومشاركة الناس.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «علي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن مقدم على اسمه «الله» اسم إن تأخر عن خبره «أن» حرف مصدري ونصب «تبايعا» فعل مضارع منصوب بأن، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والألف للإطلاق، و«أن» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر يقع مفعولاً لأجله، ويجوز أن يكون المصدر المنسب من أن المصدرية ومدخولها هو اسم إن، وحينئذ فلفظ الجلالة منصوب بنزع الخافض، وهو حرف القسم، وتكون جملة القسم لا محل لها من الإعراب معترضة بين خبر إن واسمها، وتقدير الكلام: إن مبايعتك كائنة علي والله «تؤخذ» فعل مضارع مبني للمجهول بدل من تبايع «كرها» مفعول مطلق، أو حال على التأويل بكاره «أو» عاطفة «تجيء» فعل مضارع معطوف على تؤخذ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «طائعا» حال من الضمير المستتر في تجيء.

الشاهد فيه: قوله: «أن تبايعا تؤخذ» فإنه أبدل الفعل - وهو قوله: «تؤخذ» - من الفعل - وهو قوله: «أن تبايعا» - بدلًا اشتغال.

واعلم أن الدليل على أن البدل في هذا الشاهد وفي الآية الكريمة التي تلاها الشارح هو الفعل وحده، وليس هو الجملة المكونة من الفعل وفاعله، والدليل على ذلك هو أنك ترى الإعراب الذي اقتضاه العامل في الفعل الأول - وهو المبدل منه - موجودًا بنفسه في الفعل الثاني الذي نذكر أنه البدل، ألا ترى أن «تؤخذ» في هذا الشاهد منصوب كما أن «تبايعا» منصوب، وأن «يضاعف» في الآية الكريمة مجزوم كما أن «يلق» مجزوم، والله سبحانه أعلى وأعلم، وأعز وأكرم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

النِّدَاءُ

٥٧٣ - وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ «يَا» وَأَيُّ، وَآءٌ كَذَا «أَيَّا» ثُمَّ «هَيَّا»^(١)

٥٧٤ - وَالْهَمْزُ لِلدَّانِيِ وَالْوَاءُ لِمَنْ نَدَبَ أَوْ «يَا» وَغَيْرُ «وَاءٍ» لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبَ^(٢)

لا يخلو المنادى من أن يكون مندوباً أو غيره، فإن كان غير مندوب: فيما أن يكون بعيداً أو في حكم البعيد، كالنائم والساھي، أو قريباً، فإن كان بعيداً أو في حكمه، فله من حروف النداء: «يَا، وأَيُّ»^(٣)، وآءٌ، وهَيَّا»، وإن كان قريباً فله الهمزة، نحو: «أَزِيدُ أَقْبِلُ»^(٤)، وإن كان مندوباً - وهو الْمُتَفَجِّعُ عليه أو الْمُتَوَجِّعُ منه - فله «وَاءٌ»، نحو: «وَا زَيْدَاهُ»، و«وَا ظَهْرَاهُ»، و«يَا» أيضاً، عند عَدَمِ التباسه بغير المندوب، فإن التباس تعيّن «وَاءٌ» وامتنعت «يَا»^(٥).

(١) «للمنادى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الناء» صفة للمنادى «أو كالناء» عطف على الناء «يا» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «وأي وآء معطوفان على يا كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أيا» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «ثم هيا» معطوف على أيا.

(٢) «والهمز» مبتدأ «للداني» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ووا» قصد لفظه: مبتدأ «لمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ندب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة من ندب ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة «أو» حرف عطف «يا» قصد لفظه: معطوف على وا «وغير» مبتدأ، وهو مضاف، و«وا» قصد لفظه: مضاف إليه «لدى» ظرف متعلق بقوله: «اجتنب» الآتي، ولدى مضاف، و«اللبس» مضاف إليه «اجتنب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «غيروا» والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) وتُمدُّ همزُها فتكون «أَيُّ» فهما اثنتان، وبها صارت الحروف ثمانية.

(٤) ومنه قول امرئ القيس بن حجر الكندي في معلقته:

أَفَاطِمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرْمَعْتُ صَرْمِي فَأَجْمَلِي

(٥) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣/ ٢٤٤:

وتتعين [«يا»] في نداء اسم الله تعالى، وفي باب الاستغاثة نحو: يا لله للمسلمين. ا.هـ.

وتتعين «يا» في نداء «أيتها» و«أيتها»، وقد تُحذف.

٥٧٥ - وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا جَا مُسْتَعَاثًا قَدْ يُعْرَى فَأَعْلَمًا^(١)

٥٧٦ - وَذَلِكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ قَلٌّ وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ^(٢)

لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب، نحو: «وَا زَيْدَاهُ»، ولا مع الضمير، نحو: «يَا أَيَّاكَ قَدْ كُفَيْتُكَ»، ولا مع المستعاث، نحو: «يَا لَزَيْدٍ».

وأما غير هذه فَيُحذف معها الحرف جوازاً؛^(٣) فتقول في «يَا زَيْدُ أَقْبَلُ»: «زَيْدُ أَقْبَلُ» وفي «يَا عَبْدَ اللَّهِ ارْكَبْ»: «عَبْدَ اللَّهِ ارْكَبْ».

لكن الحذف مع اسم الإشارة قليل، وكذا مع اسم الجنس، حتى إنَّ أَكثَرَ النحويين مَنَعُوهُ، ولكن أجازته طائفة منهم، وتبعهم المصنف^(٤)، ولهذا قال: «وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ»

(١) «وغير» مبتدأ، وغير مضاف، و«مندوب» مضاف إليه «ومضممر» معطوف على مندوب «وما» اسم موصول: معطوف على مندوب أيضاً «جا» قصر للضرورة: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة الموصول «مستعاثاً» حال من الضمير المستتر في جاء «قد» حرف تقليل «يعرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «غير» في أول البيت «فاعلما» اعلم: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٢) «وذلك» اسم إشارة: مبتدأ «في اسم» جار ومجرور متعلق بقوله: «قل» الآتي، واسم مضاف، و«الجنس» مضاف إليه «والمشار» معطوف على اسم الجنس «له» جار ومجرور متعلق بالمشار «قل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «ومن» اسم شرط مبتدأ «يمنعه» يمنع: فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه، والهاء مفعول به «فانصر» الفاء واقعة في جواب الشرط، انصر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط، «عاذله» عاذل: مفعول به لانصر، وعاذل مضاف، والهاء مضاف إليه، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) من ذلك حذف اسم نداء اسم الله تعالى (الله) إذا لم يُعَوِّض في آخره بميم مشددة. واستدل من أجاز بقول أمية ابن أبي الصلت:

رضيْتُ بك اللهم ربّاً فلن أرى
أدينُ إليها غيرَكَ اللهُ راضياً
ويجوز حذف حرف النداء مع «أيها» و«أيتها».

(٤) منعه البصريون، وأجازه الكوفيون والمصنف، ويُحتجُّ له إضافة لما سيذكره بقول ذي الرمة:
إذا هَمَلت عيني لها قال صاحبي:
بمثلك هذا لوعةٌ وغرامٌ

عاذلّه» أي: انصر مَنْ يعذله على مَنْعه؛ لورود السماع به، فمّمّا ورد منه مع اسم الإشارة قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] أي: يا هؤلاء، وقول الشاعر:

[الخصيف]

ش ٣٠٥- ذَا ارِعْوَاءَ فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرِّرِ رَأْسِ شَيْبًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلِ^(١)
 أي: يا ذا، ومّمّا ورد منه مع اسم الجنس قولهم: «أَصْبِحْ لَيْلٌ» أي: يا ليل، و«أَطْرِقْ كَرًا» أي: يَا كَرًا^(٢).
 ٥٧٧- وَابْنِ الْمُعَرَّفِ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا^(٣)

(١) هذا البيت من الشواهد التي لا يُعرف قائلها.

اللغة: «ارعواء» انكفأ، وتركًا للصبوة، وأخذًا بالجد ومعالي الأمور.

الإعراب: «ذا» اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف، أي: يا هذا «ارعواء» مفعول مطلق لفعل محذوف، وأصل الكلام: ارعوا ارعواء «فليس» الفاء للتعليل، ليس: فعل ماض ناقص «بعد» ظرف متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه، وبعد مضاف، و«اشتعال» مضاف إليه، واشتعال مضاف، و«الرأس» مضاف إليه «شيبًا» تمييز «إلى الصبا» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «سبيل» الآتي، وكان أصله نعتًا له، فلما تقدم أعرب حالاً على قاعدة أن صفة النكرة إذا تقدمت صارت حالاً، ضرورة أن الصفة لا تقدم على الموصوف بسبب كون الصفة تابعاً، ومن شأن التابع ألا يسبق المتبوع «من» زائدة «سبيل» اسم ليس تأخر عن خبره مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. الشاهد فيه: قوله: «ذا» حيث حذف حرف النداء مع اسم الإشارة؛ فدل ذلك على أنه وارد لا ممتنع، خلافاً لمن ادعى منعه، نعم هو قليل، وعلى هذا جاء أبي الطيب المتنبي:

هَذِي بَرَزْتُ لَنَا فَهَجَبْتُ رَيْسِيَا ثُمَّ انْتَبَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيَسَا
 يريد بقوله: هذي: يا هذه. ومثل ذلك قول الراجز:

يَا إِبْلِي إِمَّا سَلِمْتَ هَذِي فَاسْتَوَسَّقِي لِصَارِمِ هَذَاذِ
 أَوْ طَارِقِ فِي الدَّجَنِ وَالرَّذَاذِ

(٢) كرا: مرخّم «كَرَّوَان» وهو الطائر المعروف. وقد حذفت النون والألف، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(٣) «وابن» فعل أمر مبني على حذف الياء، والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المعروف» مفعول به لابن «المنادى» بدل من المعروف «المفردا» نعت للمنادى «على الذي» جار ومجرور متعلق بقوله: ابن «في رفعه» الجار والمجرور متعلق بقوله: «عهد» الآتي، ورفع مضاف، والهاء مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «عهدا» عهد: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الذي.

لا يخلو المنادى من أن يكون: مفرداً، أو مضافاً، أو مُشَبَّهاً به.

فإن كان مفرداً: فإما أن يكون معرفةً، أو نكرةً مقصودةً، أو نكرةً غير مقصودة.

فإن كان مفرداً - معرفة^(١)، أو نكرة مقصودة - بُني على ما كان يُرْفَعُ به؛ فإن كان يرفع بالضمّة بُني عليها، نحو: «يَا زَيْدٌ» و«يَا رَجُلٌ»، وإن كان يُرْفَعُ بالألف أو بالواو فكذلك، نحو: «يَا زَيْدَانِ، وَيَا رَجُلَانِ» و«يَا زَيْدُونَ، وَيَا رُجَيْلُونَ»، ويكون في محل نصب على المفعولية؛ لأن المنادى مفعول [به] في المعنى، وناسبه فعلٌ مضمّر نابت «يا» مَنَابَهُ، فأصلُ «يا زيدٌ»: أَدْعُو زَيْدًا، فحذف «أدعو» ونابت «يا» مَنَابَهُ.

٥٧٨ - وَأَنْوَ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا وَلِيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدَدًا^(٢)

أي: إذا كان الاسم المنادى مبنياً قبل النداء، قُدِّرَ بعد النداء بناؤه على الضم، نحو: «يا هذا»، وَيَجْرِي مَجْرَى ما تجدد بناؤه بالنداء، كزيد في أنه يُتَّبَعُ بالرفع مُرَاعَاةً للضمِّ المقدر فيه، وبالنصب مُرَاعَاةً للمحل؛ فتقول: «يا هذا العاقلُ، والعاقلُ» بالرفع والنصب، كما تقول: «يا زيدُ الظريفُ، والظريفُ»^(٣).

٥٧٩ - وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَا وَشَبَّهَهُ أَنْصَبَ عَادِمًا خِلَافًا^(٤)

(١) بالعلمية.

(٢) «وانو» الواو للاستثنا، انو: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «انضمام» مفعول به لانو، وانضمام مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «بنوا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير متصل منصوب المحل محذوف، أي: بنوه «قبل» ظرف زمان متعلق بقوله: «بنوا»، وقبل مضاف، و«النداء» مضاف إليه «وليجر» الواو عاطفة، واللام لام الأمر، يجر: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بحذف الألف، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي بنوا قبل النداء «مجرى» مفعول مطلق، ومجرى مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«بناء» مضاف إليه، وجملة «جددا» من الفعل المبني للمجهول مع نائب الفاعل المستتر فيه في محل جر نعت لبناء.

(٣) هو بهذا قد ذكر ما يجب بناؤه على الضم في محل نصب، وهو اثنان:

أ - العلم المفرد. ب - النكرة المقصودة المفردة.

(٤) «والمفرد» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «انصب» الآتي «المنكور» نعت للمفرد «والمضاف» معطوف على المفرد «وشبهه» الواو عاطفة، وشبه: معطوف على المفرد أيضاً، وشبه مضاف، وضمير الغائب العائد إلى المضاف: مضاف إليه «انصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عادماً» حال من فاعل انصب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل «خِلَافًا» مفعول به لعادم.

تقدّم أن المنادى إذا كان مفرداً معرفة أو نكرة مقصودة، يُنَى على ما كان يُرفع به، ودَكَر هنا أنه إذا كان مفرداً نكرة - أي: غير مقصودة - أو مضافاً، أو مُشَبَّهاً به^(١)، نُصِبَ.

فمثال الأول قول الأعمى: «يا رجلاً خُذْ بيدي»، وقول الشاعر: [الطويل]

ش ٣٠٦ - أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنَا نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَا^(٢)

ومثال الثاني قولك: «يا غُلامَ زيدٍ»، و«يا ضاربَ عمرو».

ومثال الثالث قولك: «يا طالعاً جبلاً، ويا حسناً وجُهم، ويا ثلاثةً وثلاثين» [فيمن سميته

بذلك]^(٣).

٥٨٠ - وَنَحْوَ «زَيْدٍ» ضَمٌّ وَافْتَحَنَ مِنْ نَحْوِ «أَزَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ» لَا تَهْنُ^(٤)

(١) المشبّه أو الشبيه بالمضاف. ما اتصل به شيء من تمام معناه، أو لا يتم معناه إلا به.

(٢) هذا البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وكان قد أُسر في يوم الكلاب الثاني.

اللغة: «عرضت» أتيت العروض، وهو مكة والمدينة وما حولهما، قاله الجوهري. وقيل: معناه: بلغت

العرض، وهي جبال نجد «نداماي» جمع ندمان، بفتح النون وسكون الدال، ومعناه النديم المشارب، وقد يُطلق على المجلس الصاحب وإن لم يكن مشاركاً على الشراب «نجران» مدينة بالحجاز من شرق اليمن.

الإعراب: «أيا» حرف نداء «راكباً» منادى منصوب بالفتحة لأنه لا يقصد راكباً بعينه «إما» كلمة مكونة من إن

وما؛ فإن: شرطية، وما: زائدة «عرضت» فعل ماضٍ وفاعله «فبلغن» الفاء واقعة في جواب الشرط، بلغ:

فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت،

والجملة في محل جزم جواب الشرط «نداماي» ندامى: مفعول به لبلغ منصوب بفتحة مقدرة على الألف،

وندامى مضاف، ويا المتكلم مضاف إليه «من نجران» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من نداماي

«أن» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف «لا» نافية للجنس «تلاقياً» تلاقي: اسم لا، والألف

للإطلاق، وخبر «لا» محذوف تقديره: لا تلاقي لنا، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن

المخففة من الثقيلة، والجملة من أن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول ثانٍ لبلغن.

الشاهد فيه: قوله: «أيا راكباً» حيث نصب راكباً لكونه نكرة غير مقصودة، وآية ذلك أن قائل هذا البيت

رجل أسير في أيدي أعدائه، فهو يريد راكباً أي راكب منطلقاً نحو بلاد قومه يبلغهم حاله؛ لينشطوا إلى

إنقاذه إن قدروا على ذلك، وليس يريد واحداً معيناً.

(٣) ذكر ما يجب نصبه على النداء، وهو ثلاثة:

أ - النكرة غير المقصودة. ب - المضاف. ج - شبه المضاف.

(٤) «ونحو» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «ضم» الآتي، ونحو مضاف، و«زيد» مضاف إليه «ضم» فعل

أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وافتحن» الواو عاطفة، افتح: فعل أمر معطوف على فعل =

أي: إذا كان المنادى مفرداً، عَلِمَاً، وَوُصِفَ بـ«ابن» مضافٍ إلى عَلِمٍ ولم يُفْصَلْ بين المنادى وبين «ابن» جاز لك في المنادى وجهان: البناء على الضمِّ، نحو: «يا زَيْدُ بَنَ عَمْرٍو»، والفتحُ إتباعاً، نحو: «يا زَيْدُ بَنَ عَمْرٍو»؛ ويجب حذف ألف «ابن» والحالة هذه خطأ^(١).

٥٨١ - وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِبْنَ عَلِمَاً أَوْ يَلِ الْإِبْنَ عَلِمَ قَدْ حُتِمَاً^(٢)

أي: إذا لم يقع «ابن» بعد عَلِمَ، أو [لم] يقع بعده عَلِمَ، وَجَبَ ضَمُّ المنادى، وامتنع فتحه؛ فمثالُ الأول نحو: «يا غلامُ ابنِ عمرو، ويا زيدُ الظريفِ ابنِ عمرو» ومثالُ الثاني: «يا زَيْدُ ابْنِ أحنينا» فيجب بناء «زيد» على الضم في هذه الأمثلة، ويجب إثبات ألف «ابن» والحالة هذه^(٣).

= الأمر السابق، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة «من نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من زيد «أزيد» الهمزة حرف نداء، زيد: منادى مبني على الضم في محل نصب، ويجوز فيه البناء على الفتح أيضاً «ابن» نعت لزيد باعتبار محله، وابن مضاف، و«سعيد» مضاف إليه «لا تهن» لا: ناهية، تهن: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(١) وقع في كثير من نسخ الشرح: «ويجوز حذف ألف ابن، والحالة هذه خطأ»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) «والضم» مبتدأ «إن» شرطية «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يل» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الياء «الابن» فاعل يلي «علماً» مفعول به ليلي، والجملة في محل جزم فعل الشرط «أو» عاطفة «يل» فعل مضارع معطوف على يل الأول «الابن» مفعول به ليلي الثاني «علم» فاعل يلي المعطوف «قد» حرف تحقيق «حتماً» حتم: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضم، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: الضم، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٣) ذكر هنا ما يجوز بناؤه على الضمِّ، وفتحُه على الإبتاع، وهو العَلَمُ المفردُ الموصوف بـ«ابن»، ولم يذكر أن المختارَ الفتحُ لِحَفَّتِهِ، وذلك عند البصريين غير المبرد. وثمة حالٌ ثانيةٌ يجوز فيها البناء على الضمِّ والفتح على الإبتاع، وهي أن يكون الاسمُ مكرراً مضافاً؛ كقولك: «يا زيدُ زيدَ أحنينا» والضمُّ فيه أكثر، والثاني عطف بيان، أو بدل بإضمار «يا» أو «أعني».

فإن كان مفتوحاً، فهو مضافٌ لما بعد الثاني، والثاني زائدٌ بينهما.

٥٨٢ - وَاضْمُمُ أَوْ انْصِبْ مَا اضْطَرَّاراً نُونًا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقٌ ضَمٌّ بَيْنًا^(١)
تقدّم أنه إذا كان المنادى مفرداً معرفةً أو نكرةً مقصودةً، يجب بناؤه على الضم، ودُكر
هنا أنه إذا اضْطَرَّ شاعرٌ إلى تنوين هذا المنادى، كان له تنوينه وهو مضموم، وكان له نصبه،
وقد ورد السماعُ بهما؛ فمن الأول قوله: [الوافر]

ش ٣٠٧ - سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ^(٢)
ومن الثاني قوله: [الخفيف]

ش ٣٠٨ - ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتِكَ الْأَوَاقِي^(٣)

(١) «واضمم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» عاطفة «انصب» فعل أمر معطوف على
اضمم «ما» اسم موصول: تنازعه الفعلان قبله، كل منهما يطلبه مفعولاً «اضطراًراً» مفعول لأجله «نونا»
نون: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ما» بيان لما الموصولة «له» جار ومجرور متعلق
بقوله: بينا، الآتي «استحقاق» مبتدأ، واستحقاق مضاف، و«ضم» مضاف إليه، وجملة «بينا» مع نائب
الفاعل المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة «ما» المجرورة بمن.
(٢) البيت للأحوص الأنصاري، وكان يهوى امرأةً ويشبب بها ولا يفصح عنها، فتزوجها رجل اسمه مطر،
فغلب الأحوص على أمره، فقال هذا الشعر.

الإعراب: «سلام» مبتدأ، وسلام مضاف، و«الله» مضاف إليه «يا» حرف نداء «مطر» منادى مبني على الضم
في محل نصب، وتُؤَنُّ لأجل الضرورة «عليها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو قوله:
«سلام الله»، «وليس» فعل ماض ناقص «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على الاسم
«يا مطر» يا: حرف نداء، مطر: منادى مبني على الضم في محل نصب «السلام» اسم ليس تأخر عن
الخبر، وجملة النداء لا محل لها من الإعراب معترضة بين ليس مع خبرها واسمها.
الشاهد فيه: قوله: «يا مطر» الأول، حيث نون المنادى المفرد العلم للضرورة وأبقى الضم اكتفاءً بما تدعو
الضرورة إليه.

(٣) هذا البيت للمهلل بن ربيعة أخي كليب بن ربيعة، من أبيات يتغزل فيها بابنة المحلل.
اللغة: «وقتك» مأخوذ من الوقاية، وهي الحفظ والكلاءة «الأواقي» جمع واقية بمعنى حافظة وراعية، وكان
أصله «الوواقي» فقلبت الواو الأولى همزة.

الإعراب: «ضربت» ضرب: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي
«صدرها» صدر: مفعول به لضرب، وصدر مضاف، وها مضاف إليه «إلي» جار ومجرور متعلق بضربت
«وقالت» قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «يا» حرف نداء =

٥٨٣ - وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ «يَا» وَ«أَل» إِلَّا مَعَ «اللَّهِ» وَمَحْكِي الْجُمْلِ^(١)

٥٨٤ - وَالْأَكْثَرُ «اللَّهُمَّ» بِالتَّعْوِيضِ وَشَذُّ «يَا اللَّهُمَّ» فِي قَرِيضِ^(٢)

لا يجوز الجمع بين حرف النداء و«أل» في غير اسم الله تعالى وما سُمِّيَ به من الجُمْلِ، إلا في ضرورة الشعر^(٣)، كقوله: [الرجز]

ش ٣٠٩ - فَيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانَ فَرَا إِيَّاكَمَا أَنْ تُعْقِبَانَا شَرًّا^(٤)

= «عدياً» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة «القد» اللام واقعة في جواب قسم محذوف، أي: والله لقد... إلخ، قد: حرف تحقيق «وقتك» وقى: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، والكاف ضمير المخاطب المفرد المذكور: مفعول به «الأواقي» فاعل وقى.

الشاهد فيه: قوله: «يا عدياً» حيث اضطر إلى تنوين المنادى فنوّنه، ولم يكتف بذلك، بل نصبه مع كونه مفرداً علماً؛ ليشابه به المنادى المعرب المنون بأصله، وهو النكرة غير المقصودة.

(١) «باضطرار» جار ومجرور متعلق بقوله: «خص» الآتي «خص» يجوز أن يكون فعلاً ماضياً مبنياً للمجهول، ويجوز أن يكون فعل أمر «جمع» نائب فاعل إذا جعلت خص ماضياً مبنياً للمجهول، ومفعول به إذا جعلته أمراً، وجمع مضاف، و«يا» قصد لفظه: مضاف إليه «وأل» عطف على «إلا» أداة استثناء «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من جمع، ومع مضاف، و«الله» مضاف إليه «ومحكي» معطوف على لفظ الجلالة، ومحكي مضاف، و«الجمل» مضاف إليه.

(٢) «والأكثر» مبتدأ «اللهم» قصد لفظه: خير المبتدأ «بالتعويض» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الخبر «وشذ» فعل ماضٍ «يا اللهم» قصد لفظه: فاعل شذ «في قريض» جار ومجرور متعلق بشذ.

(٣) هذه ثلاث حالات، ورابعة: نداء اسم الجنس المشبّه به المذكور وجه شبهه؛ كقولك: «يا الأسد شجاعاً». وقد جَوَّزَ البغداديون الجمع في النثرِ خلافاً لقيّد الناظم والشارح ومن وافقهما بالقيّد في الشعر!

(٤) هذا البيت من الشواهد التي لم نعثر لها على نسبة إلى قائل معين.

الإعراب: «يا» حرف نداء «الغلامان» منادى مبني على الألف لأنه مثنى في محل نصب «الذنان» صفة لقوله: «الغلامان» باعتبار اللفظ «فرا» فر: فعل ماضٍ، وألف الاثنين فاعل، والجملة لا محل لها صلة اللذان «إياكما» إيا: منصوب على التحذير بفعل مضمر وجوباً، تقديره: أحذركما «أن» مصدرية «تعقبانا» فعل مضارع منصوب بحذف النون، وألف الاثنين فاعل، ونا: مفعول أول، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن مقدرة «شراً» مفعول ثانٍ لتعقب.

الشاهد فيه: قوله: «فيا الغلامان» حيث جمع بين حرف النداء وأل في غير اسم الله تعالى وما سُمِّيَ به من المركبات الإخبارية (الجمل)، وذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

وأما مع اسم الله تعالى وَمَحْكِيَّ الجمل فيجوز، فتقول: «يا الله» بقطع الهمزة ووصلها،
وتقول فيمن اسمه «الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ»: «يا الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ أَقْبِلْ».

والأكثرُ في نداء اسم الله: «اللَّهُمَّ» بميمٍ مُشَدَّدةٍ مُعَوَّضَةٌ من حرف النداء، وشدَّ الجمع بين
الميم وحرفِ النداء في قوله: [الرجز]

ش ٣١٠ - إني إذا ما حدثُ أَلَمَّا أقولُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّ^(١)



= وإنما لم يجز في سعة الكلام أن يقترن حرف النداء بما فيه أل لسببين: أحدهما: أن كلاً من حرف النداء
وأل يفيد التعريف، فأحدهما كاف عن الآخر. والثاني: أن تعريف الألف واللام تعريف العهد، وهو
يتضمن معنى الغيبة؛ لأن العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب، والنداء خطاب لحاضر، فلو جمعت
بينهما لتنافى التعريفان.

(١) هذا البيت لأمية بن أبي الصلت، وزعم العيني أنه لأبي خراش الهذلي، وذكر معه بيتاً سابقاً على بيت
الشاهد، وهو:

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا

اللغة: «حدث» هو ما يحدث من مصائب الدنيا ونوازل الدهر «ألما» نزل، وألم في قوله: «وأي عبد لك لا
ألما» من قولهم: ألم فلان بالذنب، يريدون: فعله أو قاره.

المعنى: يريد أنه كلما نزلت به حادثة وأصابه مكروه لجأ إلى الله تعالى في كشف ما ينزل به.

الإعراب: «إني» إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه «إذا» ظرف يتعلق بقوله: «أقول» الآتي «ما»
زائدة «حدث» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا ما أَلَمَّ حدث ألما «ألما» ألم: فعل
ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حدث «أقول» فعل مضارع،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة في محل رفع خبر إن «يا» حرف نداء «اللهم» الله:
منادى مبني على الضم في محل نصب، والميم المشددة زائدة.

الشاهد فيه: قوله: «يا اللهم يا اللهم» حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة التي يؤتى بها للتعويض
عن حرف النداء، وهذا شاذ كما صرح به المصنف في النظم؛ لأنه جمع بين العوض والمعوض عنه.

وقد جمع بينهما وزاد ميمًا أخرى وألفًا ذلك الراجز الذي يقول:

وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كَلَمًا صَلَّىتِ أَوْ سَبَّحْتِ يَا اللَّهُمَّ مَا

فَضْلٌ

٥٨٥ - تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ أَلْزَمَهُ نَصْبًا كَأَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ^(١)

أي: إذا كان تابع المنادى المضموم مضافاً^(٢) غَيْرَ مُصَاحِبٍ لِلألفِ وَاللامِ، وَجَبَ نَصْبُهُ، نحو: «يَا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو».

٥٨٦ - وَمَا سِوَاهُ انْصَبَ أَوْ ارْفَعَ وَاجْعَلًا كُمُسْتَقِيلٌ نَسَقًا وَبَدَلًا^(٣)

أي: ما سوى المضاف المذكور يجوز رَفْعُهُ وَنَصْبُهُ، وهو المضاف المصاحب لأل

(١) «تابع» مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقديره: ألزم تابع ذي الضم... إلخ، وتابع مضاف، و«ذي» مضاف إليه، و«الضم» مضاف إليه «المضاف» نعت لتابع «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من تابع، ودون مضاف، و«أل» قصد لفظه: مضاف إليه «ألزمه» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً وتقديره أنت، والهاء مفعوله الأول «نصباً» مفعوله الثاني «كأزيد» الكاف جارة لقول محذوف، والهزمة حرف نداء، زيد: منادى مبني على الضم في محل نصب «ذا» نعت لزيد بمراعاة المحل منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف، و«الحيل» مضاف إليه.

(٢) ههنا أمران أريد أن أنبهك إليهما:

الأمر الأول: أن المنادى إذا كان اسماً ظاهراً، فله جهتان: الأولى: جهة كونه منادى، وهي تقتضي الخطاب، والثانية: جهة كونه اسماً ظاهراً، وهي تقتضي الغيبة؛ فإذا كان تابع المنادى متصلاً بضميره جاز في هذا الضمير وجهان؛ الوجه الأول: أن يؤتى به ضمير غيبة نظراً إلى الجهة الثانية. والوجه الثاني: أن يؤتى به ضمير خطاب نظراً إلى الجهة الأولى، تقول: يا زيد نفسه أو نفسك، ويا تميم كلهم أو كلكم، ويا ذا الذي قام أو قمت.

والأمر الثاني: أن التابع المضاف الذي يجب نصبه هو: ما كانت إضافته محضة، أما الذي إضافته لفظية، كاسم الفاعل المضاف إلى مفعوله، نحو: «يا رجل ضارب زيد» فقد اختلفت فيه كلمة العلماء؛ فقال الرضي: يجوز فيه الوجهان الضم والنصب، وقال السيوطي: يجب نصبه.

(٣) «وما» اسم موصول: مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «ارفع» الآتي «سواه» سوى: ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول، وسوى مضاف، والهاء مضاف إليه «ارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً وتقديره أنت «أو» عاطفة «انصب» معطوف على ارفع «واجعلاً» الواو عاطفة أو للاستئناف، اجعل: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً وتقديره أنت «كمستقل» جار ومجرور متعلق باجعل، وهو في موضع المفعول الثاني له «نسقاً» مفعول أول لاجعل «وبدلاً» معطوف على قوله: «نسقاً».

والمفرد، فتقول: «يا زَيْدُ الكَرِيمِ الأبِ» برفع «الكريم» ونَصْبِهِ، و«يا زَيْدُ الظَّرِيفِ» برفع «الظريف» ونصبه.

وَحُكْمُ عَطْفِ البَيَانِ وَالتَّوَكِيدِ حُكْمُ الصِّفَةِ؛ فتقول: «يَا رَجُلُ زَيْدٌ، وَزَيْدًا» بالرفع والنصب، و«يا تَمِيمَ أَجْمَعُونَ، وَأَجْمَعِينَ»^(١).

وأما عَطْفُ النَّسَقِ وَالبَدَلُ ففي حكم المنادى المستقل؛ فيجب ضمه إذا كان مفرداً، نحو: «يَا رَجُلُ زَيْدٌ» و«يَا رَجُلُ وَزَيْدٌ» كما يجب الضم لو قلت: «يا زيد»، ويجب نصبه إن كان مضافاً، نحو: «يا زَيْدُ أبا عَبْدِ اللهِ» و«يا زَيْدُ وأبا عبد الله»، كما يجب نصبه لو قلت: «يا أبا عبد الله».

٥٨٧ - وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبٌ «أَلٌ» مَا نُسِقَا فَفِيهِ وَجْهَانٍ وَرَفَعٌ يُنْتَقَى^(٢)

أي: إنما يجب بناء المنسوق على الضم إذا كان مفرداً معرفة بغير «أل».

فإن كان بـ«أل»^(٣) جاز فيه وجهان: الرفع، والنصب؛ والمختار عند الخليل وسيبويه ومن تبعهما الرفع، وهو اختيار المصنف^(٤)، ولهذا قال: «وَرَفَعٌ يُنْتَقَى» أي: يُخْتَارُ؛ فتقول:

(١) وهي أربع حالات؛ كما ترى:

أ - المضاف المحلى بـ«أل». ب - المفرد - ج - عطف البيان. د - التوكيد.

(٢) «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط «مصحوب» خبر يكن تقدم على اسمه، ومصحوب مضاف، و«أل» قصد لفظه: مضاف إليه «ما» اسم موصول: اسم يكن «نسقا» نسق: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والألف للإطلاق، والجملة من نسق ونائب فاعله لا محل لها صلة ما الموصول «ففيه» الفاء واقعة في جواب الشرط، فيه: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وجهان» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط «ورفع» مبتدأ، وسوغ الابتداء به مع كونه نكرة وقوعه في معرض التقسيم، وجملة «ينتقى» من الفعل ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) وهي الحال الخامسة، وهي المفرد المحلى بـ«أل»، فإذا لم يكن محلى بـ«أل» فحكمه حكم المنادى المستقل.

(٤) ووافقهما المازني، واختار أبو عمرو وعيسى ويونس والجرمي النصب تمسكاً بظاهر الآية ﴿يَنْجِئُ أَوْيَ مَعَهُ وَالظَّرِيفُ﴾ [سبأ: ١٠].

واختار المبرد أنه إن كانت «أل» معرفة فالنصب، وإلا فالرفع؛ لأن المعرف يشبه المضاف.

«يَا زَيْدُ وَالْغُلَامُ» بالرفع والنصب، ومنه قوله تعالى: ﴿يَجِبَالٌ أَوِيٌّ مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ [سبأ: ١٠] برفع «الطير» ونصبه.

٥٨٨ - وَأَيْهَا مَصْحُوبٌ أَلْ بَعْدُ صِفَةٌ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ^(١)

٥٨٩ - وَأَيْهَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ وَوَصَفُ أَيِّ بِسْوَى هَذَا يُرَدُّ^(٢)

يقال: «يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وَيَا أَيُّهَذَا، وَيَا أَيُّهَا الَّذِي فَعَلَ كَذَا»، فـ«أَيُّ»: منادى مفرد مبني على الضم^(٣)، و«ها» زائدة^(٤)، و«الرَّجُلُ» صفة لأي^(٥)، ويجب رفعه عند الجمهور؛ لأنه هو المقصود بالنداء، وأجاز المازني نَصْبَهُ قِيَّاساً عَلَى جَوَازِ نَصْبِ «الظريف» في قولك: «يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ» بالرفع والنصب.

ولا تَوَصَّفُ «أَيُّ» إِلَّا بِاسْمِ جِنْسٍ مُحَلَّى بِأَلْ، كالرجل، أو باسم إشارة، نحو: «يَا أَيُّهَذَا أَقْبَلُ»، أو بموصول مُحَلَّى بِأَلْ، نحو: «يَا أَيُّهَا الَّذِي فَعَلَ كَذَا».

٥٩٠ - وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيِّ فِي الصِّفَةِ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيْتُ الْمَعْرِفَةَ^(٦)

(١) «أَيُّها» قصد لفظه: مبتدأ «مصحوب» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «يلزم» الآتي، ومصحوب مضاف، و«أل» قصد لفظه: مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من مصحوب أل «صفة» حال أخرى منه «يلزم» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «أَيُّها» والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بالرفع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثالثة من مصحوب أل «لدى» ظرف متعلق بيلزم، ولدى مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«المعرفة» مضاف إليه، وتقدير البيت: وأَيُّها يلزم مصحوب أل حال كونه صفة مرفوعاً واقعاً بعده.

(٢) «وأَيُّهَذَا» قصد لفظه: مبتدأ «أَيُّها الذي» معطوف عليه بعاطف مقدر «ورد» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المذكور، والجملة من ورد وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «ووصف» مبتدأ، ووصف مضاف، و«أَيُّ» مضاف إليه «بسوى» جار ومجرور متعلق بوصف، وسوى مضاف، واسم الإشارة من «هذا» مضاف إليه «يرد» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وصف، أي: بسوى هذا، والجملة من يرد ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) في محل نصب.

(٤) للتنبيه.

(٥) وقيل: عطف بيان، وقيل: بدل، وقيل: إن كان مشتقاً فهو نعت، وإن كان جامداً فهو عطف بيان، أو بدل.

(٦) «وذو» مبتدأ، وذو مضاف، و«إشارة» مضاف إليه «كأي»: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «في الصفة» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر «إن» شرطية «كان» فعل ماضٍ =

يقال: «يَا هَذَا الرَّجُلُ» فيجب رفع «الرَّجُلِ» إن جعل «هذا» وُضْلَةً لندائه، كما يجب رفع صفة «أي»، وإلى هذا أشار بقوله: «إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيَتْ الْمَعْرِفَةَ» فإن لم يُجْعَل اسْمُ الإِشَارَةِ وَضْلَةً لنداء ما بعده، لم يجب رَفْعُ صفتِهِ، بل يجوز الرفع والنصب.

٥٩١ - فِي نَحْوِ «سَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ» يَنْتَصِبُ ثَانٍ وَضْمًا وَافْتِخَ أَوْلًا تُصِيبُ^(١)

يقال: «يَا سَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ»^(٢)، و:

ش ٣١١ - يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِي^(٣)

= ناقص، فعل الشرط «تركها» ترك: اسم كان، وترك مضاف، وها: مضاف إليه «يفيت» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على اسم كان «المعرفة» مفعول به ليفيت، والجملة من يفيت وفاعله في محل نصب خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(١) «في نحو» جار ومجرور متعلق بقوله: «ينتصب» الآتي «سعد» منادى بحرف نداء محذوف، مبني على الضم في محل نصب «سعد» توكيد للأول، أو بدل منه، أو عطف بيان بمراعاة محله، أو مفعول به لفعل محذوف، أو منادى بحرف نداء محذوف، وهو مضاف، و«الأوس» مضاف إليه «ينتصب» فعل مضارع «ثان» فاعل ينتصب «وضم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وافتح» معطوف على ضم «أولاً» تنازعه الفعلان قبله «نصب» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

والمراد بنحو «سعد سعد الأوس» كل تركيب وقع فيه المنادى مفرداً، وكرر، مضافاً ثاني لفظيه إلى غيره، سواء أكان عالماً كمثل الناظم، والشاهدين رقم ٣١١ و٣١٢، أم كان اسم جنس، نحو قولك: يا رجل رجل القوم، أم كان وصفاً، نحو: يا صاحب صاحب زيد. وخالف الكوفيون في هذا، فإن لم يكن ثاني اللفظين مضافاً - نحو: يا زيد زيد - لم يجب نصبه، وجاز فيه وجهان: النصب والضم، وانظر الشاهد رقم ٣١٤ الآتي.

(٢) وقعت هذه العبارة في قول الشاعر:

أَيَا سَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ كُنْ أَنْتَ مَا نَعَا
وَيَا سَعْدُ سَعْدِ الْخَزْرَجِيِّنَ الْعَطَارِفِ
أَجِيبَا إِلَى دَاعِي الْهُدَى وَتَبَوَّأَا
مِنْ اللَّهِ فِي الْفِرْدَوْسِ زُلْفَةَ عَارِفِ

(٣) هذه قطعة من بيت لجريز بن عطية، من كلمة يهجو فيها عمر بن لجأ التيمي، والبيت بكامله هكذا:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِي لَا أَبَا لَكُمْ
لَا يُلْقَيْنَنَّكُمْ فِي سَوْأَةِ عُمَرُ

اللغة: «تيم عدي» أضاف تيمًا إلى عدي - وهو أخوه - للاحتراز عن تيم مرة، وعن تيم غالب بن فهر، وهما في قريش، وعن تيم قيس بن ثعلبة، وعن تيم شيبان، وعن تيم ضبة «لا أبا لكم» جملة قد يقصد بها المدح، ومعناها حينئذ نفي نظير الممدوح بنفي أبيه، وقد يقصد بها الذم، ومعناها حينئذ أن المخاطب =

و:

ش ٣١٢ - يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ^(١)

مجهول النسب. قال السيوطي: هي كلمة تستعمل عند الغلظة في الخطاب، وأصله أن ينسب المخاطب إلى غير أب معلوم، شتمًا له واحتقارًا، ثم كثر في الاستعمال حتى صار يقال في كل خطاب يغلظ فيه على المخاطب، وقال أبو الحسن الأخصش: كانت العرب تستحسن أن تقول: «لا أبا لك» وتستقبح «لا أم لك» أي: مشفقة حنونة. وقال العيني: وقد تُذكر هذه الجملة في معرض التعجب، كقولهم: لله درك! وقد تُستعمل بمعنى: جدّ في أمرك وشمرّ؛ لأن من له أب يتكل عليه في بعض شأنه. اهـ. «يلقينكم» بالقاف المثناة، ومن رواه بالفاء فقد أخطأ، مأخوذ من الإلقاء، وهو الرمي «سوأة» هي الفعل القبيحة.

المعنى: احذروا يا تيم عدي أن يرميك عمر في بليّة لا قبّل لكم بها، ومكروه لا تحتملونه؛ بتعرضه لي، يريد أن يمنعوه من هجائه حتى يأمنوا الوقوع في خطره، لأنهم إن تركوا عمر وهجاءه جريماً فكأنهم رضوا بذلك، وحينئذ يسלט جريير عليهم لسانه.

الإعراب: «يا» حرف نداء «تيم» منادى، ويجوز فيه الضم على اعتباره مفردًا علمًا، ويجوز نصبه بتقدير إضافته إلى ما بعد الثاني كما هو رأي سيبويه، أو بتقدير إضافته إلى محذوف مثل الذي أضيف إليه الثاني كما هو رأي أبي العباس المبرد «تيم» منصوب على أنه منادى بحرف نداء محذوف، أو على أنه تابع بدل أو عطف بيان أو توكيد للأول باعتبار محله إذا كان الأول مضمومًا، أو باعتبار لفظه إذا كان منصوبًا، أو على أنه مفعول به لفعل محذوف، وتيم مضاف، و«عدي» مضاف إليه «لا» نافية للجنس «أبا» اسم لا «لكم» اللام حرف زائد، والكاف في محل جر بهذه اللام، ولكنها في التقدير مجرورة بإضافة اسم لا إليها. قال اللخمي: اللام في «لا أبا لك» مقحمة، والكاف في محل جر بها؛ لأنه لو كان الخفض بالإضافة أدى إلى تعليق حرف الجر، فالجر باللام وإن كانت مقحمة كالجر بالباء وهي زائدة، وإنما أقحمت مراعاة لعمل «لا» لأنها لا تعمل إلا في النكرات، وثبتت الألف مراعاة للإضافة، فاجتمع في هذه الكلمة شيان متضادان: اتصال، وانفصال، فثبتت الألف دليل على الاتصال من جهة الإضافة في المعنى، وثبتت اللام دليل على الانفصال في اللفظ مراعاة لعمل «لا» فهذه مسألة قد روعيت لفظًا ومعنى، وخبر «لا» محذوف، أي: لا أبا لكم بالحضرة.

الشاهد فيه: قوله: «يا تيم تيم عدي» حيث تكرر لفظ المنادى، وقد أضيف ثاني اللفظين، فيجب في الثاني النصب، ويجوز في الأول الضم والنصب، على ما أوضحناه في الإعراب وأوضحه الشارح العلامة.

(١) وهذه قطعة من بيت لعبد الله بن رواحة الأنصاري، يقوله في زيد بن أرقم - وكان يتيمًا في حجره - يوم غزاة مؤتة، وهو بكماله:

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الدُّبْلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَاَنْزِلِ

اللغة: «اليعملات» بفتح الياء والميم: الإبل القوية على العمل «الدبل» جمع ذابل أو ذابله؛ أي ضامرة من =

فيجب نصب الثاني، ويجوز في الأول الضمُّ والنصب.

فإن ضُمَّ الأوَّلُ كان الثاني منصوباً على التوكيد^(١)، أو على إضمار «أعني» أو على البدلية، أو عطف البيان، أو على النداء.

وإن نُصِبَ الأوَّلُ: فمذهبُ سيبويه^(٢) أنه مضاف إلى ما بعد الاسم الثاني، وأن الثاني مُقْحَم بين المضاف والمضاف إليه، ومذهبُ المبرد^(٣) أنه مضاف إلى محذوفٍ مثل ما أُضِيفَ إليه الثاني، وأن الأصل: «يَا تَيْمَّ عَدِيٍّ تَيْمَّ عَدِيٍّ» فحذف «عدي» الأول دلالة الثاني عليه^(٤).

= طول السفر، وأضاف زيداً إليها لحسن قيامه عليها ومعرفته بحدائها، وقوله: «تطاول الليل عليك . . الخ» يريد: انزل عن راحتك وأخذ الإبل، فإن الليل قد طال، وحدث للإبل الكلال، فنشطها بالحداء، وأزل عنها الإعياء.

الإعراب: «يا» حرف نداء «زيد» منادى مبني على الضم في محل نصب، أو منصوب بالفتحة الظاهرة، كما تقدم في البيت قبله «زيد» منصوب لا غير، على أنه تابع للسابق أو منادى، وزيد مضاف، و«اليعملات» مضاف إليه «الذبل» صفة لليعملات.

الشاهد فيه: قوله: «يا زيد زيد اليعملات» حيث تكرر لفظ المنادى وأضيف ثاني اللفظين كما سبق في الشاهد الذي قبل هذا. ويجوز في الأول من وجوه الإعراب الضم على أنه منادى مفرد، والنصب على أنه منادى مضاف، وفي الثاني النصب ليس غير، ولكن لهذا النصب خمسة أوجه، وقد بينها في إعراب البيت السابق وذكرها الشارح.

(١) اعترض جماعة نصب الثاني على أنه توكيد للأول باعتبار المحل إن كان الأول مضموماً، وقالوا: لا يجوز أن يكون هذا توكيداً معنوياً؛ لأن التوكيد المعنوي يكون بألفاظ معينة معروفة وليس هذا منها، ولا يجوز أن يكون توكيداً لفظياً لوجهين: أولهما: أن اللفظ الثاني قد اتصل بما لم يتصل به اللفظ الأول، وهو المضاف إليه، وثانيهما: أن تعريف الأول بالنداء أو بالعلمية السابقة عليه وتعريف الثاني بالإضافة، يريدون بهذين الوجهين أن يبينوا أن بين التوكيد والمؤكد اختلافاً، وأن يقرروا أنه إذا اختلف اللفظان، لم يصلح أن يكون ثانيهما توكيداً لأولهما.

قال أبو رجاء: ولمن يذهب إلى أن الثاني تأكيد للأول أن يلتزم أنه لا يجب استواء المؤكد والتوكيد في جهة التعريف، ويكتفي باشتراكهما في جنس التعريف، فافهم ذلك.

(٢) «الكتاب» ٢/٢٠٥-٢٠٦.

(٣) «المقتضب» ٤/٢٢٧، و«الكامل» ص ٥٦٦.

(٤) يلزم على مذهب سيبويه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بأجنبي، وهو غير مقبول، وعلى مذهب المبرد الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، والأصل العكس، وهو الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه.

الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

٥٩٢ - وَاجْعَلْ مُنَادَى صَحَّحَ إِنْ يُضَفَّ لِيَا كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدًا عَبْدِيًّا^(١)
 إِذَا أُضِيفَ الْمُنَادَى إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ: فَمَا أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا، أَوْ مَعْتَلًا.
 فَإِنْ كَانَ مَعْتَلًا، فَحُكْمُهُ كَحُكْمِهِ غَيْرِ مُنَادَى، وَقَدْ سَبَقَ حُكْمُهُ^(٢) فِي الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ
 الْمُتَكَلِّمِ^(٣).

وإن كان صحيحاً جاز فيه خمسة أوجه:

(١) «واجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «منادى» مفعول أول لاجعل «صح» فعل ماض، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى منادى فاعل، والجملة في محل نصب صفة لمنادى «إن» شرطية «يُضَفَّ» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنادى «ليَا» جار ومجرور متعلق بـ«كعبد» جار ومجرور متعلق بـ«واجعل»، وهو في محل المفعول الثاني له «عبدي، عبد، عبدا، عبديا» كلهن معطوفات على الأول بعاطف مقدر، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٢) خلاصة ما يشير إلى أنه قد سبق هو ثبوت الياء مفتوحة في الألف فيما آخره ألف، نحو: فتاي وعصاي، أو واو، نحو: مسلمي، أو ياء غير مشددة، نحو: قاضي، وحذف ياء المتكلم مع كسر ما قبلها أو فتحه فيما آخره ياء مشددة، نحو: كرسي، ولا تنس أننا ذكرنا لك في هذا الأخير جواز إبقاء ياء المتكلم ساكنة، وخالفنا في ذلك ما ذكره العلماء وأدعوا الإجماع عليه، واستدللنا لك على ما ذهبنا إليه من شعر العرب المحتجّ بعريبتهم، ونحن لا ننكر أنه قليل بالنظر إلى ما ارتضاه العلماء، ولكننا ننكر جد الإنكار أنه ممتنع، وكيف يمتنع وهو وارد!

(٣) انظر ما سلف ٧٨/٣.

وقولك: يا فتاي: فتاي: منادى مضاف منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

وقولك: يا مسلمي: مسلمي: منادى مضاف مبني على الواو؛ لأنه نكرة مقصودة وأدغمت الواو في ياء الإضافة، والياء: ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

وقولك: يا قاضي: منادى مضاف منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها تعذرهما مع سكون الإدغام، والياء: ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

- أحدها: حذف الياء والاستغناء بالكسرة، نحو: «يَا عَبْدُ»^(١) وهذا هو الأكثر.
 الثاني: إثبات الياء سَاكِنَةً، نحو: «يَا عَبْدِي» وهو دُونَ الأول في الكثرة.
 الثالث: قلب الياء أَلْفًا وَحَذْفُهَا والاستغناء عنها بالفتحة، نحو: «يَا عَبْدُ»^(٢).
 الرابع: قلبها أَلْفًا وَبِقَاوُهَا، وقلب الكسرة فَتْحَةً، نحو: «يَا عَبْدًا»^(٣).
 الخامس: إثبات الياء مُحَرَّكَةً بالفتح، نحو: «يَا عَبْدِي».

٥٩٣ - وَفَتَحَ أَوْ كَسَرَ وَحَذَفَ الْيَاءَ اسْتَمْرَ فِي «يَا ابْنَ أُمَّ يَا ابْنَ عَمٍّ لَا مَفْرَ»^(٤)

إذا أُضِيفَ المُنَادَى إِلَى مُضَافٍ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ وَجِبَ إِثْبَاتُ الْيَاءِ، إِلَّا فِي «ابْنَ أُمَّ» وَ«ابْنَ عَمٍّ» فَتَحَذَفَ الْيَاءُ مِنْهُمَا لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، وَتُكْسَرُ الْمِيمُ أَوْ تَفْتَحُ؛ فَتَقُولُ: «يَا ابْنَ أُمَّ أَقْبِلْ» وَ«يَا ابْنَ عَمٍّ لَا مَفْرَ» بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِهَا^(٥).

- (١) عبد: منادى مضاف منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة لياء المتكلم المحذوفة تخفيفاً، وهو مضاف. والياء المحذوفة: ضمير متصل في محل جر مضاف إليه، وحذفت تخفيفاً.
 (٢) عبد: منادى مضاف منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها الفتحة المناسبة للألف المنقلبة عن ياء المتكلم والمحذوفة للتخفيف، وهو مضاف.
 والألف المنقلبة عن الياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، وحذفت تخفيفاً.
 (٣) عَبْدًا: منادى مضاف منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها الفتحة المناسبة للألف المنقلبة عن ياء المتكلم، وهو مضاف.
 والألف المنقلبة عن الياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.
 (٤) «وفتح» مبتدأ، والذي سوغ الابتداء بالنكرة وقوعها في معرض التقسيم «أو كسر» معطوف على فتح «وحذف» معطوف على كسر، والواو فيه بمعنى مع، وحذف مضاف، و«اليا» مضاف إليه «استمر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف الياء، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «في» حرف جر «يا ابن أُمَّ» مجرور بفي على الحكاية «يا ابن عم» معطوف بعاطف مقدر على السابق «لا» نافية للجنس «مفر» اسم لا، وخبرها محذوف، والتقدير: لا مفر لي، أو لا مفر موجود.
 (٥) قد ورد ثبوت الياء في «ابن أُمَّ» في قول أبي زيد الطائي يرثي أخاه:

يَا ابْنَ أُمَّي وَيَا شُقَيْقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَفْتَنِي لِدهْرِ شَدِيدِ

وورد قلب الياء أَلْفًا وَبِقَاوُهَا فِي «ابنة عم» فِي قَوْلِ أَبِي النَّجْمِ:

يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي

٥٩٤ - وَفِي النَّدَا «أَبَتِ أُمَّتٍ» عَرَضُ وَاكْسِرْ أَوْ افْتَحْ وَمِنَ الْيَا التَّاءِ عِوَضُ^(١)

يقال في النداء: «يَا أَبَتِ، وَيَا أُمَّتٍ» بفتح التاء وكسرهما، ولا يجوز إثبات الياء؛ فلا تقول: «يَا أَبَتِي، وَيَا أُمَّتِي»؛ لأن التاء عوض من الياء؛ فلا يُجمع بين العوض والمعوض منه^(٢).



= وذكر هذين الوجهين شيخ النحاة سيبويه في «كتابه» (٣١٨/١)، وجعل ثبوت الياء هو القياس، وعلل لحذفها بكثرة استعمال هاتين الكلمتين «يا ابن أم» و«يا ابن عم» قصداً إلى التخفيف فيما كثر استعماله، قال سيبويه: «واعلم أن كل شيء ابتدأناه في هذين البابين أولاً هو القياس، وجميع ما وصفنا من هذه اللغات سمعناه من الخليل ويونس عن العرب» اهـ. وهو قد ابتدأ بذكر ثبوت الياء في المضاف إلى مضاف لياء المتكلم.

(١) «وفي النداء» جار ومجرور متعلق بقوله: «عرض» الآتي «أبت» مبتدأ «أمت» معطوف عليه بعاطف مقدر «عرض» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المذكور، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «واكسر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» حرف عطف «افتح» فعل أمر معطوف على اكسر «ومن الياء» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله: «عوض» الآتي «التا» قصر للضرورة أيضاً: مبتدأ «عوض» خبر المبتدأ.

(٢) قد ورد ثبوت الياء في قول الشاعر:

أَيَا أَبَتِي لَا زِلْتَفِينَا فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشًا

وورد ثبوت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم في قول الراجز، وهو من شواهد سيبويه:

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكَ يَا أَبَتَا عَالِكَ أَوْ عَسَاكَ

وقول الراجز الآخر:

يَا أَبَتَا أَرْقَنِي الْقُدَانُ فَالنُّومُ لَا تَطْعَمُهُ الْعَيْنَانُ

ومنه قول الأعشى ميمون بن قيس (د ٢٠٠):

أَبَانَا فَلَا رَمَتْ مِنْ عِنْدِنَا

وَيَا أَبَتَا لَا تَزَلْ عِنْدَنَا

فإننا بخير إذا لم نرَم

فإننا نحاف بأن تُخترَم

المُنَادَى الْمُضَافُ

إلى ياء المتكلم في: «أَبَتْ» و«أُمَّتْ»
يقال بفتح التاء وكسرها، ولا يجوز إثبات الياء

إلى مضاف إلى ياء المتكلم
ووجب إثبات الياء إلا في «ابن أمّ» و«ابن عمّ» فتحذف
الياء منهما لكثرة الاستعمال. وتكسر الميم أو تفتح

إلى ياء المتكلم

صحيح

معطل

إثبات الياء
متحركة بالفتح
«يا عبدي»

قلبها ألفاً وبقاؤها
وقلب الكسرة فتحة
«يا عبداً»

قلب الياء ألفاً
وحذفها
والفتحة «يا عبداً»

إثبات الياء ساكنة
«يا عبدي»

حذف الياء
والاستغناء
بالكسرة «يا عبداً»

حذف ياء المتكلم
مع كسر ما قبلها
أو فتحه فيما آخره
ياء مشددة
«كرسي»

ثبوت الياء
مفتوحة في
الأفصح فيما
آخره

ياء غير مشددة
«قاضي»

واو
«مسلمي»

ألف
«فتاي»

أَسْمَاءٌ لَازِمَتِ النَّدَاءِ

- ٥٩٥ - «وَفُلٌ» بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَاءِ «لُؤْمَانُ نَوْمَانٌ» كَذَا وَاطَّرَدَا^(١)
 ٥٩٦ - فِي سَبِّ الْأُنْثَى وَزُنُّ «يَا خَبَاثِ» وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي^(٢)
 ٥٩٧ - وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعْلٌ وَلَا تَقِسْ وَجَرِّ فِي الشَّعْرِ «فُلٌ»^(٣)

من الأسماء ما لا يُستعمل إلا في النداء، نحو: «يَا فُلٌ» أي: يَا رَجُلٌ^(٤)، و«يَا لُؤْمَانُ» للعظيم اللُّؤم، و«يَا نَوْمَانُ» للكثير النوم، وهو مسموع.

وأشار بقوله: «وَاطَّرَدَا فِي سَبِّ الْأُنْثَى» إلى أنه ينقاس في النداء استعمالُ فَعَالٍ مَبْنِيًّا عَلَى الكسر في ذَمِّ الْأُنْثَى وَسَبِّهَا، من كل فعل ثلاثي، نحو: «يَا خَبَاثِ، وَيَا فَسَاقِ، وَيَا لَكَاعِ»^(٥).

وكذلك ينقاسُ استعمالُ فَعَالٍ، مَبْنِيًّا عَلَى الكسر، من كل فعل ثلاثي، للدلالة على

(١) «وفل» مبتدأ «بعض» خبر المبتدأ، وبعض مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «يخص» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «بالنداء» جار ومجرور متعلق بقوله: يخص «لؤمان» مبتدأ «نومان» معطوف عليه بعاطف مقدر «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «واطردا» الواو حرف عطف، أو للاستئناف، اطرده: فعل ماض، والألف للإطلاق.

(٢) «في سب» جار ومجرور متعلق باطرده في البيت السابق، وسب مضاف، و«الأنثى» مضاف إليه «وزن» فاعل اطرده، ووزن مضاف، و«يا خباث» مضاف إليه على الحكاية «والأمر» مبتدأ «هكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «من الثلاثي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر.

(٣) «وشاع» فعل ماض «في سب» جار ومجرور متعلق بشاع، وسب مضاف، و«الذكور» مضاف إليه «فعل» فاعل شاع «ولا» ناهية «تقس» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وجر» فعل ماض مبني للمجهول «في الشعر» جار ومجرور متعلق بجر «فل» نائب فاعل لـ«جر».

(٤) الأصح أنه موضوع بحرفين، وليس مرتحماً عن «فلان»، ومثله «فلة» بمعنى امرأة.

(٥) قد ورد «لكاع» سباً للأنثى وظاهره أنه غير مستعمل في النداء، وذلك في قول الحطيئة، ويقال: هو لأبي

الغريب النصري:

أَطْوَفُ مَا أَطْوَفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

والعلماء يخرجونه على تقدير قول محذوف، أي: بيت قعيدته مقول لها يا لكاع.

الأمر، نحو: «نَزَالٍ، وَضَرَابٍ، وَقَتَالٍ»، أي: «انزِلْ، واضْرِبْ، واقْتُلْ»^(١).

وكثر استعمالُ فُعَلٍ في النداء خاصة مقصوداً به سَبُّ الذُّكُورِ، نحو: «يَا فُسُقُ، وَيَا غُدْرُ، وَيَا لُكْعُ» ولا يتقاس ذلك^(٢).

وأشار بقوله: «وَجُرَّ فِي الشَّعْرِ فُلٌ» إلى أن بعض الأسماء المخصوصة بالنداء قد تستعمل في الشعر في غير النداء، كقوله: [الرجز]

ش ٣١٣ - [تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالْهَوْجَلِ] فِي لَجَّةِ أُمْسِكُ فَلَانًا عَنْ فُلٍ^(٣)

(١) وقياسه بشروط أن يكون من فعل ثلاثيٍّ، تام، متصرف، تام التصرف.

(٢) خلافاً لابن عصفور. «البهجة المرضية» ص ٢٨٣.

(٣) البيت لأبي النجم العجلي، من أرجوزة طويلة وصف فيها أشياء كثيرة.

اللغة: «لجة» بفتح اللام وتشديد الجيم: الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب.

المعنى: شبه تزاحم الإبل ومدافعة بعضها بعضاً بقوم شيوخ في لجة وشر يدفع بعضهم بعضاً؛ فيقال: أمسك فلاناً عن فلان، أي: احجز بينهم، وخص الشيوخ لأن الشبان فيهم التسرع إلى القتال، وقبل بيت الشاهد قوله:

تُثِيرُ أَيْدِيهَا عَجَاجَ الْقَسْطَلِ إِذْ عُصِبَتْ بِالْعَطَنِ الْمُعْرَبِلِ
تَدَافَعُ الشَّيْبِ وَلَمْ تُقَاتِلِ

اللغة: القسطل: الغبار، والعجاج: ما ارتفع منه، وعصبت: اجتمعت، والعطن: مبرك الإبل عند الماء لتشرب غللاً بعد نَهْلٍ، والمغربل: المنخول، وقد أراد تراب العطن، وتدافع الشيب: مصدر تشبيهي منصوب بعامل محذوف، أي: اجتمعت وتدافعت تدافعاً كتدافع الشيب.

الإعراب: «في لجة» جار ومجرور متعلق بقوله: «تدافع» في البيت الذي قبل بيت الشاهد «أمسك» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة مقول لقول محذوف، أي: يقال فيها أمسك.. الخ «فلاناً» مفعول به لأمسك «عن فل» جار ومجرور متعلق بأمسك.

الشاهد فيه: قوله: «عن فل» حيث استعمل «فل» في غير النداء وجره بالحرف، وذلك ضرورة؛ لأن من حق استعمال هذا اللفظ ألا يقع إلا منادى، إلا إذا ادعينا أن «فل» هنا مقطوع من فلان بحذف النون والألف بقرينة قوله قبل ذلك: «أمسك فلاناً» فكأنه قال: أمسك فلاناً عن فلان.

وبيان هذا أن لفظ «فلان» لا يختص بالنداء، بل يقع في جميع مواقع الإعراب، وأن الذي يختص بالنداء هو «فل» الذي أصله «فلو» فحذفت لامه اعتباراً - أي لغير علة صرفية - كما حذفت لام يد ودم.

وقد ادعى جماعة من العلماء أن الذي في البيت من الأول، وأن الشاعر رَحَّمَهُ في غير النداء ضرورة، بحذف النون، ثم بحذف الألف وإن لم تكن مسبوقة بثلاثة أحرف؛ ففيه ضرورتان. ونظيره قول لبيد:

الاستغاثَةُ (١)

- ٥٩٨ - إِذَا اسْتُعِثَّ اسْمٌ مُنَادَى خُفِضَ بِاللَّامِ مَفْتُوحاً كَيَا لِلْمُرْتَضَى (٢)
- يقال: «يَا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو» فيُجْرُ المستغاث بلام مفتوحة، ويُجر المستغاث له بلام مكسورة، و[إنما] فُتِحَ مع المستغاث لأن المنادى واقع موقع المضمر، واللام تُفْتَحُ مع المضمر، نحو: «لَكَ، وَلَهُ» (٣).
- ٥٩٩ - وَافْتَحَ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ «يَا» وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ أُتِيَتْ (٤)

= دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِعِ فَأَبَانَ فَتَقَادَمَتْ فَالْحَبْسِ فَالسُّوبَانِ

أراد: «درس المنازل» فحذف حرفين من الكلمة مع أن ما قبل الأخير ليس حرف لين.

- (١) هي نداءٌ مَنْ يُخَلِّصُ مِنْ شُدَّةٍ، أَوْ يُعِينُ عَلَى دَفْعِ مَشَقَّةٍ «شرح المكودي» ص ٢٤٣.
- وتتعيَّنُ فيه «يا»، دون سواها من أدوات النداء، واللام دون سواها من حروف الجرِّ.
- (٢) «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «استغيت» فعل ماض مبني للمجهول «اسم» نائب فاعل لاستغيت «منادى» نعت لاسم، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها «خفصاً» خفض: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم، والجملة جواب إذا «باللام» جار ومجرور متعلق بخفض «مفتوحاً» حال من اللام «كيا» الكاف جارة لقول محذوف، وهي ومجرورها تتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، يا: حرف نداء «للمرتضى» اللام جارة عند البصريين، واختلف في متعلقها؛ فذهب ابن جني إلى أنها تتعلق بحرف النداء، لكونه نائباً عن الفعل، وذهب ابن عصفور وابن الصائغ - ونسب هذا إلى سيبويه - إلى أن اللام تتعلق بالفعل الذي ناب عنه حرف النداء، وزعم ابن خروف أن هذه اللام زائدة فلا تتعلق بشيء، ومذهب الكوفيين أن هذه اللام مقطوعة من «آل» فأصل العبارة «يا آل المرتضى» فحذفت الهمزة تخفيفاً لكثرة الاستعمال، ثم حذفت الألف تخلصاً من التقاء الساكنين وبقيت اللام.

(٣) وفي هذا تمييزٌ بين لاميّ المستغاث به، والمستغاث له.

- (٤) «وافتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله محذوف، والتقدير: وافتح اللام «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من المفعول المحذوف، ومع مضاف، و«المعطوف» مضاف إليه «إن» شرطية «كررت» كرر: فعل ماض فعل الشرط، والتاء فاعله «يا» قصد لفظه: مفعول به لكرر، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله «وفي سوى» جار ومجرور متعلق بقوله: «أنتيا» في آخر البيت، وسوى مضاف، واسم الإشارة من «ذلك» مضاف إليه «بالكسر» جار ومجرور متعلق ب«أنتيا» أيضاً «أنتيا» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

إِذَا عَطَفَ عَلَى الْمُسْتَغَاثِ مُسْتَغَاثٌ آخَرَ: فِيمَا أَنْ تَتَكَرَّرَ مَعَهُ «يَا» أَوْ لَا.

فَإِنْ تَكَرَّرَتْ لَزِمَ الْفَتْحُ، نَحْوُ: «يَا لَزَيْدٍ وَيَا لَعَمْرٍو لِبُكْرٍ».

وَإِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَزِمَ الْكَسْرُ، نَحْوُ: «يَا لَزَيْدٍ وَلِعَمْرٍو لِبُكْرٍ» كَمَا يَلْزِمُ كَسْرُ اللَّامِ مَعَ الْمُسْتَغَاثِ لَهُ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْنِيَا» أَي: وَفِي سِوَى الْمُسْتَغَاثِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ الَّذِي تَكَرَّرَتْ مَعَهُ «يَا» أَكْسَرَ اللَّامَ وَجُوباً، فَتَكْسَرُ مَعَ الْمَعْطُوفِ الَّذِي لَمْ تَتَكَرَّرْ مَعَهُ «يَا» وَمَعَ الْمُسْتَغَاثِ لَهُ.

٦٠٠ - وَلَا مَ مَا اسْتُغِيثَ عَاقِبَتِ أَلْفٌ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلْفٌ^(١)

تُحذف لام المستغاث ويؤتى بألف في آخره عوضاً عنها^(٢)، نحو: «يَا زَيْدَا لَعَمْرٍو» ومثلُ الْمُسْتَغَاثِ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ، نَحْوُ: «يَا لَلدَّاهِيَةِ» و«يَا لَلْعَجَبِ» فيجر بلام مفتوحة كما يجر المستغاث، وتُعاقبُ اللَّامُ فِي الْاسْمِ الْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ أَلْفٌ؛ فَتَقُولُ: «يَا عَجَبَا لَزَيْدٍ»^(٣)(٤).



(١) «ولام» مبتدأ، ولام مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «استغيث» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «عاقبت» عاقب: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى لام، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «ألف» مفعول به لعاقبت، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «ومثله» مثل: خبر مقدم، والهاء مضاف إليه «اسم» مبتدأ مؤخر «ذو» صفة لاسم، وذو مضاف، و«تعجب» مضاف إليه «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تعجب، والجملة في محل جر صفة لتعجب.

(٢) وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْعَوْضِ وَالْمَعْوُضِ عَنْهُ.

(٣) وَمِنْهُ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ بْنِ حَجْرٍ الْكَنْدِيِّ:

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لَلْعَدَاوَى مَطِيَّتِي فَيَا عَجَبًا مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمَّلِ

(٤) عَجَبًا: مَنَادَى مُسْتَغَاثٍ مُتَعَجَّبٍ مِنْهُ، مَبْنِي عَلَى الضَّمَّةِ الْمَقْدَرَةِ عَلَى آخِرِهِ مَنَعٌ مِنْ ظُهُورِهَا الْفَتْحَةَ الْمُنَاسِبَةَ لِلْأَلْفِ، وَالْأَلْفُ: عَوْضٌ عَنِ اللَّامِ الْاسْتِغَاثَةِ.

النُّدْبَةُ

٦٠١ - مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمُنْدُوبٍ وَمَا نُكَّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أُبْهِمَا^(١)

٦٠٢ - وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ كـ «بِئْرَ زَمْزَمٍ» يَلِي «وَأَمَّنْ حَفْرًا»^(٢)

المندوب هو: المتفجّع عليه^(٣)، نحو: «وَأَزِيدَاهُ»^(٤)، والمتوجّع منه، نحو: «وَظَهْرَاهُ»^(٥).

ولا يُنْدَبُ إِلَّا المعرفة، فلا تُنْدَبُ النكرة^(٦)، فلا يقال: «وَأَرْجُلَاهُ»، ولا المبهم: كَأَسْمِ

(١) «ما» اسم موصول: مفعول أول تقدم على عامله، وهو قوله: «اجعل» الآتي «للمنادي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «اجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنت» «المندوب» جار ومجرور متعلق باجعل، وهو مفعوله الثاني «وما» اسم موصول: مبتدأ «نكر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «لم» نافية جازمة «يندب» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الواقعة مبتدأ نائب فاعل، والجملة من يندب ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «ما» اسم موصول: معطوف على «ما نكر» وجملة «أبهما» مع نائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول.

(٢) «ويندب» فعل مضارع مبني للمجهول «الموصول» نائب فاعل ليندب «بالذي» جار ومجرور متعلق بيندب «اشتهر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها صلة الذي «كثير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وقد حكى «بئر» لأنه في الأصل مفعول به، وبئر مضاف، و«زمزم» مضاف إليه «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بئر زمزم، والجملة في محل نصب حال من «وا من حفر» مفعول به ليلي على الحكاية.

(٣) لفقده حقيقة، أو تنزيلاً منزلة المفقود.

(٤) زياده: زيادا: منادى مندوب مفرد علم مبني على الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها الفتحة المناسبة للألف في محل نصب. والألف: للنذبة. والهاء: للسكت.

(٥) ظهورها: ظهورها: منادى مندوب مضاف منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها الفتحة المناسبة للألف المقلوبة عن ياء المتكلم.

والألف المنقلبة عن ياء المتكلم: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. والهاء: للسكت.

(٦) هذا في المتفجّع عليه، أما المتوجّع منه فيجوز، كقولك: وامصبتاه، واحزنه، تريد مصيبته وحزنه غير مُعَيَّنِينَ. وسبب عدم ندب النكرة أن النذب تعظيم وإظهار أهمية، ولا يتأتیان مع النكرة ولا مع المبهم.

الإشارة، نحو: «وَأَ هَذَا»، ولا الموصول، إلا إن كان خالياً من «أل» واشتهر بالصلة، كقولهم: «وَأَ مَنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَمَةَ»^(١).

٦٠٣ - وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صَلَهِ بِالْأَلِفِ مَثَلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ^(٢)

٦٠٤ - كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلٌ مِنْ صَلَاةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلْتَ الْأَمَلَ^(٣)

يَلْحَقُ آخِرَ الْمَنَادَى الْمَنْدُوبِ أَلْفٌ، نحو: «وَأَ زَيْدًا لَا تَبَعُدْ» ويُحذف ما قبلها إن كان ألفاً، كقولك: «وَأَ مُوسَا» فحذف ألف «مُوسَى» وأتى بالألف للدلالة على التدبئة^(٤)، أو كان تنويناً في آخر صلة أو غيرها، نحو: «وَأَ مَنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَمَةَ» ونحو: «يا غلام زيده».

٦٠٥ - وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلِهِ مُجَانِسًا إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لِأَبْسَا^(٥)

(١) زمزماه: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على آخره، منع من ظهورها الفتحة المناسبة للألف، والألف: للتدبئة، والهاء: للسكت.

(٢) «ومنتهى» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: وصِلَ مِنْتَهَى الْمَنْدُوبِ، ومنتهى مضاف، و«المندوب» مضاف إليه «صلة» صل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «بالألف» جار ومجرور متعلق بصل «متلوها» متلو: مبتدأ، ومتلو مضاف، وها مضاف إليه «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه «مثلها» مثل: خبر كان، ومثل مضاف، وها: مضاف إليه «حذف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى متلوها، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف تدل عليه جملة الخبر.

(٣) «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تنوين» مبتدأ مؤخر، وتنوين مضاف، و«الذي» اسم موصول: مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بكمل الآتي «كمل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة الذي «من صلة» بيان الذي «أو غيرها» غير: معطوف على صلة، وغير مضاف، وها: مضاف إليه «نلت الأمل» نال: فعل ماض، وتاء المخاطب فاعله، والأمل: مفعول به.

(٤) موساه: موسا: منادى مندوب مفرد علم مبني على الضمة المقدرة للتعذر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين في محل نصب. والألف: للتدبئة، والهاء: للسكت.

(٥) «والشكل» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: وأول الشكل «حتماً» مفعول مطلق لفعل محذوف أيضاً، أو هو حال من هاء أوله «أوله» أول: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به لأول «مجانساً» مفعول ثان لأول «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط «الفتح» اسم يكن «بوهم» جار ومجرور متعلق بقوله: لابسا، الآتي «لابسا» خبر يكن، وجواب الشرط محذوف.

إذا كان آخِرُ ما تلحقه أَلْفُ النَّدْبَةِ فَتَحَةً، لِحِقَّتْهُ أَلْفُ النَّدْبَةِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرِ لَهَا، فَتَقُولُ: «وَأَغْلَامٌ أَحْمَدَاهُ»، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ وَجَبَ فَتْحُهُ، إِلَّا إِنْ أَوْقَعَ فِي لَبْسٍ، فَمِثَالُ مَا لَا يُوَقَّعُ فِي لَبْسٍ قَوْلُكَ فِي «غَلَامٍ زَيْدٍ»: «وَأَغْلَامٌ زَيْدَاهُ»، وَفِي «زَيْدٍ»: «وَأَزِيدَاهُ»، وَمِثَالُ مَا يُوَقَّعُ فَتْحُهُ فِي لَبْسٍ: «وَأَغْلَامُهُو»، وَأَغْلَامِكِيَّةٌ وَأَصْلُهُ «وَأَغْلَامِكِ» بِكُسْرِ الْكَافِ «وَأَغْلَامَةٌ» بِضَمِّ الْهَاءِ، فَيَجِبُ قَلْبُ أَلْفِ النَّدْبَةِ: بَعْدَ الْكُسْرَةِ يَاءً، وَبَعْدَ الضَّمِّ وَاوًا؛ لِأَنَّكَ لَوْ لَمْ تَفْعَلْ ذَلِكَ وَحَدَفْتَ الضَّمَّةَ وَالْكَسْرَةَ وَفَتَحْتَ وَأَتَيْتَ بِأَلْفِ النَّدْبَةِ، فَقُلْتَ: «وَأَغْلَامَكَاهُ»، وَغْلَامَهَاهُ» لِأَنَّ تَبَسُّ الْمُنْدُوبِ الْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِ الْمَخَاطَبَةِ بِالْمُنْدُوبِ الْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِ الْمَخَاطَبِ، وَالتَّبَسُّ الْمُنْدُوبِ الْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِ الْغَائِبَةِ بِالْمُنْدُوبِ الْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِ الْغَائِبِ، وَإِلَى هَذَا أُشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَالشُّكْلَ حَتْمًا. . . إِلَى آخِرِهِ» أَي: إِذَا شُكِّلَ آخِرُ الْمُنْدُوبِ بِفَتْحٍ أَوْ ضَمٍّ أَوْ كَسْرٍ، فَأَوَّلُهُ مُجَانِسًا لَهُ مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ إِنْ كَانَ الْفَتْحُ مُوقَّعًا فِي لَبْسٍ، نَحْوُ: «وَأَغْلَامُهُو»، وَغْلَامِكِيَّةٌ» وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْفَتْحُ مُوقَّعًا فِي لَبْسٍ، فَافْتَحَ آخِرَهُ وَأَوَّلَهُ أَلْفَ النَّدْبَةِ، نَحْوُ: «وَأَزِيدَاهُ»، وَوَأَغْلَامٌ زَيْدَاهُ».

٦٠٦ - وَوَأَقْفَاءُ زِدْ هَاءً سَكَّتِ إِنْ تُرِدُ وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ وَالْهَاءُ لَا تَزِيدُ^(١)
 أَي، إِذَا وُقِفَ عَلَى الْمُنْدُوبِ لِحِقُّهُ بَعْدَ الْأَلْفِ هَاءُ السَّكْتِ، نَحْوُ: «وَأَزِيدَاهُ»، أَوْ وَقِفَ عَلَى الْأَلْفِ، نَحْوُ: «وَأَزِيدَا»، وَلَا تُثَبَّتِ الْهَاءُ فِي الْوَصْلِ إِلَّا ضَرُورَةً، كَقَوْلِهِ: [الهِجْزِ]
 ش ٣١٤ - أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرِ^(٢)

(١) «وَأَقْفَاءُ» حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ «زِدْ» الْآتِي «زِدْ» فَعَلَ أَمْرًا، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «هَاءٌ» مَفْعُولٌ بِهِ لَزْدٍ، وَهَاءُ مُضَافٍ، وَ«سَكَّتِ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «إِنْ» شَرْطِيَّةٌ «تُرِدُ» فَعْلٌ مُضَارِعٌ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ، وَمَفْعُولُهُ مَحْذُوفٌ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ أَيْضًا «وَإِنْ» شَرْطِيَّةٌ «تَشَأْ» فَعْلٌ مُضَارِعٌ فَعْلُ الشَّرْطِ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «فَالْمَدُّ» الْفَاءُ وَقَاعَةٌ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ، الْمَدُّ: مُبْتَدَأٌ، وَخَبْرُهُ مَحْذُوفٌ، أَي: فَالْمَدُّ وَاجِبٌ، مِثْلًا، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ جَزْمِ جَوَابِ الشَّرْطِ «وَالْهَاءُ» قَصْرٌ لِلضَّرُورَةِ: مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ عَلَى عَامِلِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «لَا تَزِدْ» الْآتِي «لَا» نَاهِيَةٌ «تُرِدُ» فَعْلٌ مُضَارِعٌ مُجْزُومٌ بِلَا النَّاهِيَةِ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الشُّوَاهِدِ الَّتِي لَمْ نَقْفِ عَلَى نَسْبَتِهَا لِقَائِلِ مَعِينٍ، وَعَمْرُو الْمُنْدُوبُ هُوَ عَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَامِ، وَكَانَ أَخُوهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَامِ قَدْ سَجَنَهُ أَيَّامَ وَلايَتِهِ عَلَى الْحِجَازِ، وَعَذَّبَهُ بِصَنُوفٍ مِنَ التَّعْذِيبِ حَتَّى مَاتَ فِي السَّجَنِ.

٦٠٧ - وَقَائِلٌ وَآعْبُدِيَا وَآعْبُدَا مَنْ فِي النَّدَا يَا ذَا سَكُونِ أَبْدَى^(١)
 أي: إِذَا نُدِبَ المِضَافُ إِلَى يَاءِ المِتْكَلمِ عَلَى لُغَةِ مَنْ سَكَّنَ اليَاءَ، قِيلَ فِيهِ: «وَآعْبُدِيَا»
 بِفَتْحِ اليَاءِ وَإِلْحَاقِ أَلْفِ النَّدْبَةِ، أَوْ: «يَا عَبْدَا» بِحَذْفِ اليَاءِ وَإِلْحَاقِ أَلْفِ النَّدْبَةِ.
 وَإِذَا نُدِبَ عَلَى لُغَةِ مَنْ يَحْذِفُ [اليَاءَ] أَوْ يَسْتغْنِي بِالكُسْرَةِ، أَوْ يَقْلِبُ اليَاءَ أَلْفًا وَالكُسْرَةَ
 فَتَحَةً وَيَحْذِفُ الأَلْفَ وَيَسْتغْنِي بِالفَتْحَةِ، أَوْ يَقْلِبُهَا أَلْفًا وَيَبْقِيهَا، قِيلَ: «وَآعْبُدَا» لَيْسَ إِلا.
 وَإِذَا نُدِبَ عَلَى لُغَةِ مَنْ يَفْتَحُ اليَاءَ، يُقَالُ: «وَآعْبُدِيَا» لَيْسَ إِلا.
 فَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ إِنَّمَا يَجُوزُ الوِجْهَانِ - أَعْنِي «وَآعْبُدِيَا» وَ«وَآعْبُدَا» - عَلَى لُغَةِ مَنْ سَكَّنَ
 اليَاءَ فَقَطْ، كَمَا ذَكَرَ المِصْنَفُ.



= الإِعْرَابُ: «أَلَا» أَدَاةُ اسْتِفْتَاحٍ «يَا» حَرْفُ نِدَاءٍ وَنَّدْبَةٍ «عَمْرُو» مَنَادَى مَنْدُوبٍ مَبْنِي عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبِ
 «عَمْرَاهُ» تَوْكِيدٌ لِفِظِيٍّ لِلْمَنَادَى المَنْدُوبِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَّبِعَ لِفِظِهِ أَوْ مَحَلَّهُ، فَهُوَ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ أَوْ مَنصُوبٌ بِفَتْحَةٍ
 مَنعٌ مِنْ ظُهُورِهَا اسْتِغْثَالِ المَحَلِّ بِالحَرَكَةِ المَأْتِي بِهَا لِأَجْلِ مَناسِبَةِ أَلْفِ النَّدْبَةِ، وَالأَلْفُ زَائِدَةٌ لِأَجْلِ النَّدْبَةِ؛
 لِأَنَّهَا تَسْتَدْعِي مَدَّ الصَّوْتِ، وَالهَاءُ لِلسَّكْتِ «وَعَمْرُو» مَعْطُوفٌ عَلَى عَمْرُو الأَوَّلِ «ابْنِ» صِفَةٌ لَهُ، وَابْنُ
 مِضَافٌ، وَ«الزَّبِيرَاهُ» مِضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِكُسْرَةٍ مَقْدَرَةٌ عَلَى آخِرِهِ مَنعٌ مِنْ ظُهُورِهَا اسْتِغْثَالِ المَحَلِّ بِالحَرَكَةِ
 المَناسِبَةِ الَّتِي تَسْتَوِجِبُهَا الأَلْفُ المَزِيدَةُ لِلنَّدْبَةِ، وَالهَاءُ لِلسَّكْتِ.
 الشَّاهِدُ فِيهِ: قَوْلُهُ: «عَمْرَاهُ» حَيْثُ زِيدَتِ الهَاءُ الَّتِي تُجْتَلِبُ لِلسَّكْتِ فِي حَالَةِ الوَصْلِ ضَرْورَةً.
 وَنَظِيرُ هَذَا البَيْتِ قَوْلُ الرَّاجِزِ:

يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ نَاجِيَةٍ إِذَا أَتَى قَرَّيْتُهُ لِلسَّائِيَةِ
 وَقَوْلُ مَجْنُونِ لَيْلَى:

فَقُلْتُ أَيَا رَبَّاهُ أَوَّلُ سُؤْلَتِي لِنَفْسِي لَيْلَى تُمْ أَنْتَ حَسِيْبِيهَا

(١) «وَقَائِلٌ» خَبْرٌ مَقْدَمٌ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ هُوَ فَاعِلُهُ «وَاعْبُدِيَا» مَفْعُولٌ بِهِ لِغَائِلِ «وَاعْبُدَا» مَعْطُوفٌ عَلَى المَفْعُولِ
 «مَنْ» اسْمٌ مَوْصُولٌ: مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ «فِي النَّدَا» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «أَبْدَى» الآتِي «اليَاءُ» قَصْرٌ لِلضَّرُورَةِ:
 مَفْعُولٌ مَقْدَمٌ لِأَبْدَى «ذَا» حَالٌ مِنَ اليَاءِ، وَذَا مِضَافٌ، وَ«سَكُونٌ» مِضَافٌ إِلَيْهِ «أَبْدَى» فِعْلٌ مَاضٍ، وَفَاعِلُهُ
 ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَنْ، وَالجُمْلَةُ لا مَحَلَّ لَهَا صِلَةٌ «مَنْ» المَوْصُولَةُ الوَاقِعَةُ مَبْتَدَأً،
 وَتَقْدِيرُ البَيْتِ: وَمَنْ أَبْدَى اليَاءَ - أَي أَظْهَرَهَا - سَاكِنَةٌ فِي النَّدَا قَائِلٌ: وَاعْبُدِيَا، أَوْ وَاعْبُدَا.

التَّرْخِيمُ

٦٠٨ - تَرْخِيمًا أَحَدِفَ آخِرَ الْمُنَادَى كَيَا سَعَا فِيمَنْ دَعَا سَعَادًا^(١)

الترخيم في اللغة: تَرْقِيقُ الصَّوْتِ، ومنه قوله: [الطويل]

ش ٣١٥ - لَهَا بَشْرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَخِيمٌ الْحَوَاشِي لَا هُرَاءَ وَلَا نَزْرُ^(٢)

أي: رقيق الحواشي. وفي الاصطلاح: حَذْفُ أَوْآخِرِ الْكَلِمِ فِي النِّدَاءِ^(٣)، نحو:

(١) «ترخيمًا» مفعول مطلق عامله احذف الآتي، لأنه بمعناه، كقعدت جلوساً «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «آخر» مفعول به لاحذف، و«آخر» مضاف، و«المنادى» مضاف إليه «كيا سعا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «فيمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «كيا سعا» السابق «دعا» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة «سعادا» مفعول به لدعا، والجملة لا محل لها صلة من المجرورة محلاً بفي.

(٢) البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة صاحب مية من قصيدته التي مطلعها:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مِنْهُلًا بِجَرَعَاتِكِ الْقَطْرُ

اللغة: «بشر» هو ظاهر الجلد «منطق» هو الكلام الذي يختلب الألباب «رخيم» سهل رقيق «الحواشي» الجوانب والأطراف، وهو جمع حاشية، والمراد أن حديثها كله رقيق عذب «هراء» بزنة غراب: أي كثير ذو فضول «نزر» قليل.

المعنى: يصفها بنعومة الجلد وملاسته، وبأنها ذات كلام عذب، وحديث رقيق، وأنها لا تكثر في كلامها حتى يملها سامعها، ولا تقتضيه اقتضاباً حتى يحتاج سامعها في تفهم المعنى إلى زيادة.

الإعراب: «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بشر» مبتدأ مؤخر «مثل» نعت لبشر، ومثل مضاف، و«الحرير» مضاف إليه «ومنطق» معطوف على بشر «رخيم» نعت لمنطق، و«رخيم» مضاف، و«الحواشي» مضاف إليه «لا» نافية «هراء» نعت ثان لمنطق «ولا» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «نزر» معطوف على هراء.

الشاهد فيه: قوله: «رخيم الحواشي» حيث استعمل كلمة «رخيم» في معنى الرقة، وذلك يدل على أن الترخيم في اللغة: ترقيق الصوت.

(3) تعريفه قاصر، إذ ينقصه أن الحذف على وجه مخصوص، وليس حذفاً كيفما اتفق!

ثم إن تقييده بالنداء غير سديد؛ إذ إن الترخيم ثلاثة أنواع: ترخيم النداء، وترخيم الضرورة، وسيذكره الناظم ويشرحه الشارح عما قريب! وله نوع ثالث هو ترخيم التصغير.

«يَا سَعَا»^(١) والأصل: «يَا سَعَادًا».

- ٦٠٩ - وَجَوَزْنُهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِهَا وَالَّذِي قَدْ رُخِمَا^(٢)
 ٦١٠ - بِحَذْفِهَا وَفَرَهُ بَعْدَ وَاحْظَلَا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ هَا قَدْ خَلَا^(٣)
 ٦١١ - إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ الْعَلَمِ دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمِّمٍ^(٤)

لا يخلو المنادى من أن يكون مؤنثاً بالهاء أو لا، فإن كان مؤنثاً بالهاء جاز تَرْخِيمُهُ مطلقاً^(٥)، أي: سواء كان علماً، كـ«فَاطِمَةَ»، أو غير علم، كـ«جَارِيَةَ»، زائداً على ثلاثة

- (١) سَعَا: منادى مفرد علم مبني على الضمة المقدرة على الباء المحذوفة ترخيماً في محل نصب على النداء.
 (٢) «وجوزنه» الواو عاطفة، جوز: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به لجوز «مطلقاً» حال من المفعول به «في كل» جار ومجرور متعلق بجوز، وكل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «أنت» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «بها» جار ومجرور متعلق بأنت «والذي» اسم موصول: مفعول به لفعل محذوف يفسره قوله: «وفره» في البيت الآتي «قد» حرف تحقيق، وجملة «رخما» من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.
 (٣) «بحذفها» الجار والمجرور متعلق برخما في البيت السابق، وحذف مضاف، وها مضاف إليه «وفره» وفر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به لوفر «بعد» ظرف متعلق بوفر، مبني على الضم في محل نصب «واحظلا» الواو عاطفة، احظل: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ترخيم» مفعول به لاحظل، وترخيم مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «من هذه» الجار والمجرور متعلق بقوله: «خلا» الآتي «الها» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له «قد» حرف تحقيق «خلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول.
 (٤) «إلا» أداة استثناء «الرباعي» منصوب على الاستثناء «فما» الفاء عاطفة، ما: اسم موصول معطوف على الرباعي «فوق» ظرف مبني على الضم في محل نصب، وهو متعلق بمحذوف صلة الموصول «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من الرباعي، ودون مضاف، و«إضافة» مضاف إليه «وإسناد» معطوف على إضافة «تم» نعت لإسناد.

(٥) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٣/ ١١٢٨ - ١١٢٩:

فإن قلت: كيف قال: مطلقاً، ولترخيمه خمسة شروط:

الأول: أن يكون معيّنًا؛ فلا يجوز ترخيم النكرة غير المقصودة؛ كقول الأعمى: «يا امرأة خُذي بيدي».

والثاني: ألا يكون مضافاً؛ فلا يجوز ترخيم نحو «يا طلحة الخير»، وأما نحو قوله:

أحرفٍ كما مثل، أو [غير زائد] على ثلاثة أحرفٍ، كـ«شاة»، فتقول: «يَا فَاطِمَ، وَيَا جَارِي^(١)»، ويَا شَا»، ومنه قولهم: «يَا شَا اذْجِنِي»^(٢) [أي: أقيمي]، بحذف تاء التأنيث للترخيم، ولا يُحذف منه بعد ذلك شيء آخر، وإلى هذا أشار بقوله: «وَجَوَزْنَهُ . . . إلى قوله: بَعْدُ».

وأشار بقوله: «وَاحْظَلَا . . . إلخ» إلى القسم الثاني^(٣)، وهو ما ليس مؤنثاً بالهاء، فذكر أنه لا يُرَخَّم إلا بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون رُبَاعِيًّا فأكثر.

الثاني: أن يكون عَلَمًا.

الثالث: ألا يكون مركباً تركيبَ إضافةٍ، ولا إسنادٍ.

وذلك كـ«عُثْمَانَ، وَجَعْفَرٍ»؛ فتقول: «يَا عُثْمَ، وَيَا جَعْفَ».

وخرَجَ ما كان على ثلاثة أحرف، كـ«زيد، وعمرو»، وما كان [على أربعة أحرف] غَيْرَ علم، كـ«قائم، وقاعد»، وما رُكِّبَ تركيبَ إضافةٍ، كـ«عبد شمس»، وما رُكِّبَ تركيبَ إسنادٍ، نحو: «شَابَ قَرْنَاهَا»؛ فلا يُرَخَّم شيء من هذه.

يا علقم الخير قد طالت إقامتنا

فنادرٌ.

والثالث: ألا يكون مختصاً بالنداء؛ فلا يُرَخَّم «فُلَّة».

والرابع: ألا يكون مندوباً؛ فإن المندوب لا يجوز ترخيمه، لحقنُهُ علامة الندبة، أو لم تلحقه. نصَّ عليه سيبويه.

والخامس: ألا يكون مستغاثاً به؛ فإنه لا يجوز ترخيمه.

قلت: وقد يُجاب: بأن معنى قوله: مُطلقاً، أي: بلا شرط من الشروط التي تخصُّ المجرّد كالعلمية. اهـ.

(١) ومن شواهد ترخيم «جارية» قول الشاعر:

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي سَيْرِي وَإِسْفَاقِي عَلَيَّ بَعِيرِي

(٢) تقول: دجنت الشاة في البيت تدجن دجوناً، بوزن قعد يقعد قعوداً: إذا أقامت فلم تبرح، وألفته فلم تسرح

مع الغنم، وشا: أصلها شاة، فرخم بحذف التاء.

(٣) احظُل: ائتمن.

وأما ما رُكِبَ تركيبَ مَزْجٍ، فَيُرْخَمُ بحذف عَجْزِهِ، وهو مفهوم من كلام المصنف؛ لأنه لم يُخْرِجْهُ؛ فتقول فيمن اسمه «معدى كرب»: «يَا مَعْدِي»^(١).

٦١٢ - وَمَعَ الْآخِرِ اخْذِفِ الَّذِي تَلَا إِنَّ زَيْدًا لَيْنَا سَاكِنًا مُكْمَلًا^(٢)

٦١٣ - أَرْبَعَةٌ فَصَاعِدًا وَالْخُلْفُ فِي وَأَوْ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتُخِّ قُفْيِ^(٣)

أي: يجب أن يُحذفَ مع الآخر ما قبله إن كان زائداً لِيناً، أي: حرف لين، ساكناً، رابعاً فصاعداً، وذلك نحو: «عُثْمَانُ، وَمَنْصُورٌ، وَمُسْكِينٌ»، فتقول: «يَا عُثْمُ، وَيَا مَنْصُ، وَيَا مُسْكُ»؛ فإن كان غيرَ زائِدٍ، كمختار، أو غيرَ لِينٍ، كقَمَطِرٍ^(٤)، أو غير ساكن، كقَنَوْرٍ^(٥)، أو غير رابع: كَمَجِيدٍ، لم يَجزِ حَذْفُهُ؛ فتقول: «يَا مُحْتَاً، وَيَا قِمَطُ، وَيَا قَنَوُ، وَيَا مَجِي»^(٦).

(١) معدى: منادى مفرد علم مبني على الضمة المقدرة على العجز المحذوف «كرب» للترخيم في محل نصب.
(٢) «ومع» ظرف متعلق باحذف الآتي، ومع مضاف، و«الآخر» مضاف إليه «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الذي» اسم موصول: مفعول به لـ«احذف»، وجملة «تلا» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «الذي» لا محل لها صلة الذي «إن» شرطية «زيد» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي تلا «لينا» حال من نائب الفاعل «ساكناً» نعت لقوله: لينا «مكملاً» نعت لقوله: «لينا» أيضاً، وفيه ضمير مستتر فاعله، لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل.

(٣) «أربعة» مفعول به لمكمل في البيت السابق «فصاعداً» الفاء عاطفة، صاعداً: حال من فاعل فعل محذوف، أي: فذهب عدد الحروف صاعداً «والخلف» مبتدأ «في واو» جار ومجرور متعلق بالخلف «وياء» معطوف على واو «بهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فتح» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة لـواو وياء «قفي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخلف، والجملة من قفي ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وهو قوله: «الخلف».

(٤) القَمَطِرُ: الجَمَلُ القَوِيُّ الضَخْمُ، والرجلُ القصير.

(٥) القَنَوْرُ: الضخْمُ الرَّأْسُ، والشَّرْسُ الصَّعْبُ من كل شيء.

(٦) ونظير ذلك قول أوس بن حجر، وهو من شواهد سيبويه:

تَنَكَّرْتِ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ لَمِي وَبَعْدَ التَّصَافِيِ وَالشُّبَابِ الْمُكْرَمِ

أراد: يا لميس، فحذف السين، ووفر ما بعدها من الحذف، ومثله قول يزيد بن مخرم:

فَقُلْتُ لَكُمْ إِنِّي حَلِيفُ صُدَاءِ فَكُلْتُمْ تَعَالَ يَا يَزِي بَنَ مُخْرَمِ

وأما فِرْعَوْنُ ونحوه - وهو ما كان قبل واوه فتحة، أو قبل يائه فتحة، كغُرْنَيْقٍ^(١) - ففيه خلاف، فمذهب الفراء والجزمي أنهما يُعاملان معاملة مِسْكِينٍ وَمَنْصُورٍ، فتقول عندهما: يَا فِرْعَوُ، وَيَا غُرْنَ، ومذهب غيرهما من النحويين عَدَمُ جواز ذلك؛ فتقول عندهم: يَا فِرْعَوُ، وَيَا غُرْنِي.

٦١٤ - وَالْعَجَزَ أَحْدَفَ مِنْ مُرَكَّبٍ وَقَلَّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمَرُو نَقَلَ^(٢)

تَقَدَّمَ أن المركب تركيب مَزَجٍ يُرَخِّمُ، وذكر هنا أن ترخيمه يكون بحذف عَجْزِهِ؛ فتقول في «معدني كرب»: يَا مَعْدِي، وَتَقَدَّمَ أيضاً أن المرَكَّبَ تركيب إسنادٍ لا يُرَخِّمُ، وذكر هنا أنه يُرَخِّمُ قليلاً، وأن عَمراً - يعني سيبويه، وهذا اسمه، وكنيته: أبو بَشِيرٍ، وسيبويه لَقَبُهُ - نَقَلَ ذلك عنهم، والذي نَصَّ عليه سيبويه في باب الترخيم^(٣) أن ذلك لا يجوز، وفهم المصنفُ عنه من كلامه في بعض أبواب النسب جَوَازَ ذلك^(٤)؛ فتقول في «تَأَبَّطُ شَرًّا»: «يَا تَأَبَّطُ».

٦١٥ - وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفِ مَا حُدِفَ فَالْبَاقِي اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أَلْفٌ^(٥)

(١) الغُرْنَيْقُ: طائرٌ من طيور الماء أسودٌ طويلُ العُنُقِ، والشابُّ الأبيضُ الجميل.

(٢) «والعجز» مفعول مقدم لاحذف «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من مركب» جار ومجرور متعلق باحذف «وقل» فعل ماضٍ «ترخيم» فاعل قل، وترخيم مضاف، و«جملة» مضاف إليه «وذا» اسم إشارة: مبتدأ أول «عمرو» مبتدأ ثان، وجملة «نقل» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، والعائد ضمير محذوف كان أصله مفعولاً لنقل، أي: وهذا عمرو نقله، وعمرو: اسم سيبويه شيخ النحاة كما سيقول الشارح.

(٣) «الكتاب» ٢/٢٦٧ - ٢٦٨.

(٤) وذلك أنه قال في «الكتاب» ٣/٣٧٧: هذا باب الإضافة إلى الحكاية:

فإذا أضفت إلى الحكاية حذفَ وتركتَ الصدرَ؛ بمنزلة «عبد القيس»، و«خمسة عشر»؛ حيث لزمه الحذف كما لزمها؛ وذلك قولك في «تأبط شرًّا»: «تأبطي»، ويدلُّك على ذلك أن من العرب من يُفردُ فيقول: «يا تأبطُ أقبيلُ» فيجعلُ الأول مفرداً؛ فكذلك تفرده في الإقامة. اهـ.

قلت: واضح أن كلام سيبويه لا شأن له بالترخيم، وقول العرب مضبوط بضم الطاء: «يا تأبطُ» فلا ترخيم!

(٥) «وإن» شرطية «نويت» نوى: فعل ماضٍ فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله «بعد» ظرف متعلق بنويت، وبعد مضاف، و«حذف» مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول به لنويت، وجملة «حذف» الماضي المبني للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «فالباقى» الفاء واقعة في جواب الشرط، الباقى: مفعول مقدم لاستعمل «استعمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل =

٦١٦ - وَاجْعَلُهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضِعًا تَمَّامًا^(١)

٦١٧ - فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي تَمُودَ «يَا تَمُو» وَ«يَا تَمِي» عَلَى الثَّانِي «يَا»^(٢)

يجوز في المرخّم لغتان، إحداهما: أن يُنَوَى المحذوف منه، والثانية: ألا يُنَوَى، ويعبر عن الأولى بلغة مَنْ ينتظر الحَرْفَ، وعن الثانية بلغة مَنْ لا ينتظر الحرف.

فإذا رَخِّمْتَ عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَنْتَظِرُ، تَرَكْتَ الْبَاقِيَ بَعْدَ الْحَذْفِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ حَرَكَةِ أَوْ سَكُونٍ؛ فَتَقُولُ فِي «جَعْفَرٍ»: «يَا جَعْفَ»^(٣)، وَفِي «حَارِثٍ»: «يَا حَارِ»^(٤)، وَفِي «قِمَطِرٍ»: «يَا قِمَطَ».

= جزم جواب الشرط «بما» جار ومجرور متعلق باستعمل «فيه» جار ومجرور متعلق بألف الآتي «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة ما المجرورة محلاً بالباء.

(١) «واجعله» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول لاجعل «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «تنو» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم فعل الشرط «محذوفاً» مفعول به لتنو «كما» الكاف جارة، ما: زائدة «لو» مصدرية «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «الباقي» في البيت السابق «بالآخر» جار ومجرور متعلق بقوله: تماماً، الآتي «وضعا» منصوب على نزع الخافض، أو على التمييز «تماماً» تم: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة في محل نصب خبر كان، و«لو» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والكاف ومجرورها متعلق باجعله في أول البيت، وهو في موضع نصب، لأنه المفعول الثاني.

(٢) «فقل» الفاء للتفريع، قل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «على الأول» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل «قل» أي: جارياً على الأول «في تمود» جار ومجرور متعلق بقل «يا تمو» قصد لفظه: مفعول به لقل، وهو مقول القول «ويا» حرف نداء «ثمي» منادى مبني على ضم مقدر على آخره في محل نصب، وجملة النداء في محل نصب مقول قول محذوف لدلالة الأول عليه «على الثاني» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل القول المحذوف «بيا» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «ياثمي».

(٣) جَعَفْتُ: منادى مرخم مفرد علم مبني على الضمة المقدرة على الحرف المحذوف للترخيم على لغة من ينتظر في محل نصب.

(٤) ومن ذلك قول الشاعر:

يَا حَارِ لَا أَرْمِينِ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سَوْفَةً قَبْلِي وَلَا مَلِكُ

وقول امرئ القيس بن حجر الكندي:

أَحَارِ تَرَى بَرَقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

وإذا رَحَّمَتْ على لُغَة مَنْ لا ينتظر، عَامَلَتْ الآخِرَ بما يُعَامَلُ به لو كان هو آخِرَ الكلمةِ وَضَعًا؛ فَتَبْنِيهِ على الضم، وتعامله معاملةً الاسمِ التامِّ، فتقول: «يا جَعْفُ، ويا حَارُ، ويا قَمَطُ» بضمِّ الفاء والراء والطاء.

وتقول في «ثمود» على لُغَة مَنْ ينتظر الحرف: «يا ثَمُو» بواو ساكنة، وعلى لُغَة مَنْ لا ينتظر تقول: «يا ثَمِي» فتقلب الواو ياء والضممة كسرة؛ لأنك تعامله معاملةً الاسمِ التامِّ، ولا يوجد اسم مُعَرَّبٍ آخره واو قبلها ضمة إلا ويجب قلبُ الواو ياء والضممة كسرة.

٦١٨ - وَالْتَزِمِ الْأَوَّلَ فِي كَمْسَلِمَةٍ وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمْسَلِمَةٍ^(١)

إذا رُحِّمَ ما فيه تاء التانيث - للفرق بين المذكر والمؤنث، كمْسَلِمَةٍ - وجب ترخيمُهُ على لغة مَنْ ينتظر الحرف؛ فتقول: «يا مُسَلِّمٌ» بفتح الميم، ولا يجوز ترخيمُهُ على لغة مَنْ لا ينتظر [الحرف]، فلا تقول: «يا مُسَلِّمٌ» بضم الميم؛ لثلاثا يلتبس ببناء المذكر.

وأما ما كانت فيه التاء لا للفرق، فيُرْحَمُ على اللغتين، فتقول في «مَسَلِمَةٍ» عَلَمًا: «يا مَسَلِّمٌ» بفتح الميم وضمها.

٦١٩ - وَلَا ضُطْرَارٍ رَحَّمُوا دُونَ نِدَا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا^(٢)

قد سبق أن الترخيم حذفُ أو آخِرِ الكلم في النداء، وقد يُحذفُ للضرورة آخِرُ الكلمةِ في غير النداء، بشرط كونها صالحةً للنداء، كـ«أَحْمَدًا»^(٣) ومنه قوله: [الطويل]

(١) «والتزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الأول» مفعول به لالتزم «في» حرف جر «كمسلمة» الكاف اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل جر بفي، والجار والمجرور متعلق بالتزم، والكاف الاسمية مضاف، ومسلمة: مضاف إليه «وجوز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الوجهين» مفعول به لجوز «في كمسلمة» مثل السابق.

(٢) «ولاضطرار» الواو عاطفة، لاضطرار: جار ومجرور متعلق بقوله: «رخموا» الآتي «رخموا» فعل وفاعل «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ما» الآتي، ودون مضاف، و«ندا» قصر للضرورة: مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول به لرخموا «للندا» جار ومجرور متعلق بصلح الآتي «يصلح» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«أحمدا» مضاف إليه.

(٣) وأن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، أو التانيث، ولا تُشترط العلمية ولا التانيث بالتاء.

ش ٣١٦ - لِنِعَمِ الْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بِنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْحَصْرِ^(١)
أي: طريف بن مالك.

(١) البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي.

اللغة: «تعشوا» ترى ناره من بعيد فتقصدها «الخصر» بالتحريك: شدة البرد.

المعنى: يمدح طريف بن مالك بأنه رجل كريم، وأنه يوكد النيران ليلاً ليراها السائرون فيقصدها نحوها، ويفعل ذلك إذا نزل القحط بالناس واشتد البرد، وهو الوقت الذي يضمن فيه الناس ويبخلون، وهو إن فعل ذلك في هذا الوقت فهو في غيره أولى بأن يفعله.

الإعراب: «لنعمة» اللام للتوكيد، نعم: فعل ماض دال على إنشاء المدح «الفتى» فاعل نعم «تعشوا» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل نصب حال من فاعل نعم «إلى ضوء» جار ومجرور متعلق بتعشوا، وضوء مضاف، ونار من «ناره» مضاف إليه، ونار مضاف، والهاء مضاف إليه «طريف» خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، أي: هو طريف، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره جملة «نعم الفتى» على ما تقدم في إعراب المخصوص بالمدح أو الظم «ابن» نعت لطريف، وابن مضاف، و«مال» مضاف إليه، وأصله: مالك، فحذف آخره ضرورة «ليلة» ظرف زمان متعلق بتعشوا، وليلة مضاف، و«الجوع» مضاف إليه «والخصر» معطوف على الجوع.

الشاهد فيه: قوله: «مال» حيث رخم من غير أن يكون منادى، مع اختصاص التخريم في اصطلاح النحاة بالمنادى، وارتكب هذا للاضطرار إليه، والذي سهل هذا صلاحية الاسم للنداء. هذا، وفي الشعر العربي حذف بعض الكلمة بكل حال وإن لم تكن صالحة للنداء؛ للضرورة، كحذف بعض الضمير، وبعض الحرف، وبعض الاسم المقرون بأل، وكل هذه الأنواع لا تصلح للنداء؛ فمن ذلك قول لبيد بن ربيعة:

دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِحِ فَأَبَانَ فَتَقَادَمَتْ فَالْحَبْسِ فَالسُّوْبَانِ

أراد: «درس المنازل» فحذف حرفين من الكلمة، ومثله قول العجاج، وهو الشاهد رقم ٢٦٢ السابق في إعمال اسم الفاعل:

قَوَاطِنَا مَكَّةَ مِنْ وُزْقِ الْحَيِّ

أراد: «الحمام» فاقطع بعض الكلمة للضرورة وأبقى بعضها؛ للدلالة المبقية على المحذوف منها، وبنائها بناء «يد» و«دم»، وجرها بالإضافة، وألحقها الياء في اللفظ لوصول القافية، ومثله قول خُفَّافِ بْنِ نُذْبَةَ السُّلَمِيِّ:

كَنُوحِ رَيْشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتِ بِاللُّتَيْنِ عَضْفَ الْإِمِيدِ

أراد «كنواحي» فحذف الياء في الإضافة ضرورة، تشبيهاً لها بها في حال الأفراد والتنوين وحال الوقف، ومنه قول النجاشي:

الاختصاص

- ٦٢٠ - الاختصاص كنداءٍ دونَ يا كـ «أَيُّهَا الْفَتَى» بِإِثْرٍ «ارْجُونِيَا»^(١)
- ٦٢١ - وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ «أَيِّ» تَلَوَّ «أَلَّ» كَمَثَلِ «نَحْنُ الْعَرَبُ أَسْخَى مِنْ بَدَلٍ»^(٢)
- الاختصاص^(٣) يشبه النداء لفظاً، ويُخالفه من ثلاثية أَوْجِهٍ:

فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَا لِكَ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ

أراد: «ولكن اسقني» فحذف النون من «ولكن» لاجتماع الساكنين ضرورة؛ ليستقيم له الوزن، ولو أنه جاء به على الوجه المقيس في العربية لأبقى النون وحركها بالكسر؛ ليتخلص من التقاء الساكنين، ولكنه شبهها بحروف المد واللين إذا سكنت وسكن ما بعدها، ومثله قول مالك بن خريم الهمداني:

فَإِنْ يَكُ عَثَا أَوْ سَمِينًا فَإِنِّي سَأَجْعَلُ عَيْنِيهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعًا

أراد «لنفسه» بإشباع هاء الضمير، فحذف الياء ضرورة في الوصل تشبيهاً بها في الوقف، ومثل ذلك كثير في شعر العرب، وهو مع كثرته باب لا يحتمله إلا الشعر، وانظر ما ذكرناه في شرح الشاهد رقم ٣١ في باب الموصول.

- (١) «الاختصاص» مبتدأ «كنداء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «دون» ظرف متعلق بمحذوف نعت لنداء، ودون مضاف، و«يا» قصد لفظه: مضاف إليه «كأيها» الكاف جارة لقول محذوف - كما عرفت مراراً - وأي: مبني على الضم في محل نصب بفعل واجب الحذف، وها: حرف تنبيه «الفتى» نعت لأي «بإثر» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أيها، وإثر مضاف، و«ارجونيا» قصد لفظه: مضاف إليه.
- (٢) «وقد» حرف تليل «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول «ذا» اسم إشارة: نائب فاعل يرى «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من نائب الفاعل، ودون مضاف، و«أي» مضاف إليه «تلو» مفعول ثان ليرى، وتلو مضاف، و«أل» قصد لفظه: مضاف إليه «كمثل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كمثل «نحن» ضمير منفصل مبتدأ «العرب» مفعول به لفعل محذوف وجوباً، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله ومفعوله لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره «أسخى» خبر المبتدأ، وأسخى مضاف، و«من» اسم موصول مضاف إليه، وجملة «بذل» من الفعل وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة.
- (٣) لم يذكر الشارح رحمه الله تعريف الاختصاص، ولا الباعث عليه، فأما تعريفه: فهو في اللغة مصدر «اختص فلان فلاناً بكذا» أي: قصره عليه، وهو في الاصطلاح: «قصر حكم مسند لضمير على اسم ظاهر معرفة، يذكر بعده معمول لأخص محذوفاً وجوباً».

وأما الباعث عليه فأحد ثلاثة أمور:

الأول: الفخر، نحو: «عَلَيَّ أَيُّهَا الْكَرِيمُ يُعْتَمَدُ».

أحدها: أنه لا يُستعمل معه حَرْفُ نِدَاءٍ.

والثاني: أنه لا بُدَّ أن يسبقه شيء.

والثالث: أن تصاحبه الألف واللام^(١).

وذلك كقولك: «أنا أفعلُ كذا أيها الرَّجُلُ، وَنَحْنُ العُربُ أسخَى النَّاسِ»، وقوله ﷺ:

«نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنبياءِ لَا نُورَثُ، مَا تَرَكَنَاهُ صَدَقَةٌ»^(٢).

وهو منصوبٌ بفعلٍ مضمر، والتقدير: «أخْصُ العُربِ، وأخْصُ مَعَاشِرَ الأنبياءِ»^(٣).

= والثاني: التواضع، نحو: «أنا أيها العبدُ الضعيفُ مفتقرٌ إلى عفو الله».

والثالث: بيان المقصود بالضمير، نحو: «نحن العربُ أقرى الناس للضيف»

ومن شواهد قول الشاعر:

نَحْنُ بَنِي ضَبَّةٍ أَصْحَابُ الجَمَلِ نَنْعَى ابْنَ عَقَانَ بِأَطْرَافِ الأَسَلِ

وقد يكون منه:

نَحْنُ بَنَاتِ طَارِقِ نَمْشِي عَلَى النَّمَارِقِ

وذلك إذا نصبت «بنات» بالكسرة نيابة عن الفتحة، فإن رفعته كان خبر المبتدأ، ولم يكن من هذا الباب.

(١) كذا قال، وتحليه بالألف واللام نوعٌ من أنواعه!

وثاني الأنواع: أن يكون مضافاً كقولك: «نحنُ عبادُ الله نرجو رحمةَ الله». وقد مثل بالحديث الشريف!

وثالثها: «أيها» و«أيتها» الموصوفان باسمٍ محلى بـ«ال» واجب الرفع؛ كقولك: «نحنُ أيُّها العبادُ نرجو رحمةَ الله».

أيها العبادُ: أيُّ: اسم مبنئٍ على الضم في محل نصبٍ على الاختصاص بفعلٍ محذوفٍ وجوباً تقديره «أخْصُ». ها: للتنبية. العباد: بدل من «أيُّ» مرفوع.

(٢) الحديث بهذا اللفظ في «مسند الربيع بن حبيب» برقم (٦٦٩)، وهو في «الفوائد» لتمام بن محمد الرازي برقم

(١١٧٤) وفي «تاريخ ابن عساكر» ٣٦/٣١٠ بلفظ: «إنا معاشرُ الأنبياء...» الحديث من حديث أبي بكر رضي الله عنه.

والحديث في «سنن النسائي الكبرى» برقم (٦٢٧٥) من حديث عمر، وفي «مسند أحمد» برقم (٩٩٧٢) من

حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو في الصحيحين وغيرهما دون جملة الاختصاص، فلا شاهدٌ إذن.

(٣) وجملة الاختصاص اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

التَّحْذِيرُ، وَالْإِغْرَاءُ

- ٦٢٢ - «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» وَنَحْوَهُ نَصَبٌ مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتِتَارَهُ وَجَبَ^(١)
 ٦٢٣ - وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِإِيَّا أَنْسَبَ وَمَا سِوَاهُ سَتَّرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا^(٢)
 ٦٢٤ - إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ كـ «الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَاذَا السَّارِي»^(٣)

التحذير: تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه.

فإن كان بإيائك^(٤) وأخواته - وهو إِيَّاكَ، وإيَاكُمَا، وإيَاكُم، وإيَاكُنَّ - وجب إضمار الناصب: سواء وُجِدَ عَطْفٌ أم لا؛ فمثاله مع العطف: «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» فـ«إيائك»: منصوبٌ بفعل مضمر وجوباً، والتقدير: إيائك أُحذَّرُ، ومثاله بدون العطف: «إيائك أَنْ تَفْعَلَ كَذَا»

(١) «إيائك والشَّرَّ» قصد لفظه: مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: نصب «ونحوه» أو عاطفة، نحو: معطوف على المفعول به، ونحو مضاف، والهاء مضاف إليه «نصب» فعل ماضٍ «محذَر» فاعل نصب «بما» جارٍ ومجرور متعلق بنصب «استتاره» استتار: مبتدأ، واستتار مضاف، والهاء مضاف إليه، وجملة «وجب» من الفعل والفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى استتاره في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة ما المجرورة محلاً بالباء.

(٢) «ودون» ظرف متعلق بانسب الآتي، ودون مضاف، و«عطف» مضاف إليه «ذا» اسم إشارة: مفعول به مقدم لانسب «لإيأ» جارٍ ومجرور متعلق بانسب «انسب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وما» اسم موصول: مبتدأ أول «سواء» سوى: ظرف متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة، وسوى مضاف، والضمير مضاف إليه «ستر» مبتدأ ثانٍ، وستر مضاف، وفعل من «فعله» مضاف إليه، وفعل مضاف، والضمير مضاف إليه «لن» نافية ناصبة «يلزما» فعل مضارع منصوب بـ«لن»، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ستر فعله» والألف للإطلاق، والجمله من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجمله المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٣) «إلا» أداة استثناء ملغاة «مع» ظرف يتعلق بيلزم في البيت السابق، ومع مضاف، و«العطف» مضاف إليه «أو» عاطفة «التكرار» معطوف على العطف «كالضينغم» الكاف جارة لقول محذوف، الضينغم: منصوب بفعل محذوف وجوباً تقديره احذر «الضينغم» توكيد للأول «يا» حرف نداء «ذا» اسم إشارة: منادى مبني على ضم مقدر في محل نصب «الساري» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة.

(٤) بسبب كون التحذير بـ«إيائك» وأخواته أكثر من التحذير بغيره جُعِلَ بدلاً من التلغُّظ بالفعل «أحذَرُ»، ولا يُجْمَعُ بينه وبين الفعل؛ لأنه لا يُجْمَعُ بين العوض والمعوض عنه.

أي: إياك من أن تفعل كذا^(١).

وإن كان بغير «إِيَّاكَ» وأخواته - وهو المراد بقوله: «وَمَا سِوَاهُ» - فلا يجب إضمارُ الناصب إلا مع العطف، كقولك: «مَازِ رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ» أي: يَا مَازِنُ قِ رَأْسِكَ وَاحْذِرِ السَّيْفَ، أو التكرار، نحو: «الضَّيْعَمَ الضَّيْعَمَ» أي: احذر الضيغم؛ فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز إضمار الناصب وإظهاره، نحو: «الْأَسَدَ» أي: احذر الأسد؛ فإن شئت أظهرت، وإن شئت أضمرت.

٦٢٥ - وَشَذَّ «إِيَّايَ» وَ«إِيَّاهُ» أَشَدُّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ^(٢)

حَقُّ التحذير أن يكون للمخاطب، وشذ مجيئه للمتكلم في قوله: «إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَ بَ»^(٣)، وَأَشَدُّ مِنْهُ مَجِيئُهُ لِلْغَائِبِ فِي قَوْلِهِ: «إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ فَيَأَيَّاهُ وَإِيَّاهُ الشُّوَابَّ»^{(٤)(٥)}، وَلَا يُقَاسُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

(١) وَضُورُ التحذير بمجموعها ثمان:

إِيَّاكَ وَالْكَذِبَ (بالعطف)، إِيَّاكَ مِنَ الْكَذِبِ (بالجر)، إِيَّاكَ الْكَذِبَ (بدونهما)، إِيَّاكَ أَنْ تَكْذِبَ (بالمصدر المؤول)، وَتَوَكَّدَ «إِيَّاكَ» بِمِثْلِهَا فِي كُلِّ مِنَ الصُّورِ الْأَرْبَعِ السَّابِقَةِ فَتَقُولُ: إِيَّاكَ إِيَّاكَ وَالْكَذِبَ.. فَصَارَتْ الصُّورُ ثَمَانِيَةً.

(٢) «شذ» فعل ماضٍ «إِيَّايَ» مقصود لفظه: فاعل شذ «وإياه» مقصود لفظه أيضاً: مبتدأ «أشذ» خبر المبتدأ «وعن سبيل» جارٍ ومجرور متعلق بانتبذ الآتي، وسبيل مضاف، و«القصْد» مضاف إليه «من» اسم موصول: مبتدأ، وجملة «قاس» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة، وجملة «انتبذ» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) هذا أثر عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، وهو بتمامه: «لِئِنَّكَ لَكُمْ الْأَسْلُ وَالرِّمَاحُ، وَإِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَ بَ» ويحذف: أي يرمي بنحو حجر، والأسل: كل ما دق من الحديد كالسيف والسكين، والرمح: جمع رمح، وهو آلة من آلات الحرب معروفة، يأمرهم بأن يذبحوا بالأسل وبالرمح، وينهاهم أن يحذفوا الأرنب ونحوه بنحو حجر.

(٤) وقد ورد التحذير بضميري المخاطب والغائب في قول الشاعر:

فَلَا تَضْحَبْ أَخَا الْجَهْلِ وَإِيَّاكَ وَإِيَّاهُ

(٥) الحذف: الرمي بحجر ونحوها. والشوَابُّ: جمع شابة.

٦٢٦ - وَكَمْ حَذِرٌ بِلَا إِيَّا اجْعَلَا مُغْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فَصَّلَا^(١)

الإغراء هو: أمرُ المخاطب بلزوم ما يُحَمَّدُ [به]، وهو كالتحذير في أنه إن وُجِدَ عطفٌ أو تكرارٌ وجب إضمار ناصبه، وإلا فلا، ولا تُستعمل فيه «إيًّا».

فمثال ما يجب معه إضمار الناصب قولك: «أَخَاكَ أَخَاكَ»^{(٢)(٣)}، وقولك: «أَخَاكَ والإِحْسَانَ إِلَيْهِ» أي: الزم أخاك.

ومثال ما لا يلزم معه الإضمار قولك: «أَخَاكَ» أي: الزم أخاك.



(١) «كمحذر» جار ومجرور متعلق بقوله: «اجعل» الآتي على أنه مفعوله الثاني «بلا إيَّا» جار ومجرور متعلق باجعلا «اجعلا» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مغرى» مفعول أول لاجعل «به» جار ومجرور متعلق بمغرى «في كل» جار ومجرور متعلق باجعل، وكل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «قد» حرف تحقيق؛ وجملة «فصلا» من الفعل المبني للمجهول ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٢) ومن ذلك قول الشاعر:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَالَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بَعِيرٍ سِلَاحٍ

(٣) أخاك (الأولى): اسم منصوب على الإغراء بفعل محذوف وجوباً تقديره «الزَمُ»، وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. والكاف: ضمير بارز متصل مبني على الفتح في محل جرٍّ بالإضافة. أخاك (الثانية): توكيد لفظي لأخاك الأولى.

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ

- ٦٢٧ - مَا نَابَ عَنْ فِعْلِ كَشْتَانَ وَصَهْ هُوَ اسْمٌ فِعْلِي وَكَذَا أَوْهٌ وَمَهٌ^(١)
- ٦٢٨ - وَمَا بِمَعْنَى أَفْعَلٍ كَ «آمِينَ» كَثُرَ وَعَیْرُهُ كَ «وَيَّ وَهَيْهَاتَ» نَزَرَ^(٢)
- أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ: الْفَاطَةُ تَقُومُ مَقَامَ الْأَفْعَالِ: فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَاهَا، وَفِي عَمَلِهَا^(٣)،

- (١) «ما» اسم موصول: مبتدأ أول «ناب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة الموصول «عن فعل» جار ومجرور متعلق بناب «كشتان» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل ناب «وصه» معطوف على شتان «هو» مبتدأ ثان «اسم» خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، واسم مضاف، و«فعل» مضاف إليه «وكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أوه» مبتدأ مؤخر «ومه» معطوف على أوه، وقد قصد لفظهما جميعاً.
- (٢) «وما» اسم موصول: مبتدأ «بمعنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما، ومعنى مضاف، و«افعل» مضاف إليه «كأمين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كأمين «كثُر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الواقعة مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وهو «ما» الموصولة «وغيره» غير: مبتدأ، وغير مضاف، والهاء مضاف إليه «كوي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كوي «وهيهات» معطوف على وي «نزر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غيره، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وهو «غير».
- (٣) المراد بالقيام مقام الأفعال في العمل كونُ اسم الفعل عاملاً غير معمول، أي: لا تتأثر بالعوامل التي تقتضيها فاعلاً أو مفعولاً لها، وفي كونها ليست فضلة.

فخرج بذلك اسم الفاعل، والمصدر النائب عن فعله لتأثرهما بالعوامل، وإن نابا عن الفعل معنى.

وخرجت الحروف لكونها فضلة، وإن نابت عن الفعل معنى.

وللنحاة فيها مذاهبٌ من حيث طبيعتها:

فجمهور البصريين على أنها أسماء، وقال بعضهم: هي أفعالٌ استُعِيلَت استعمالَ الأسماء، وقال الكوفيون: هي أفعالٌ حَقِيقَةٌ.

وُجِّحَ قول جمهور البصريين قَبُولُهَا بَعْضَ عِلَامَاتِ الْأَسْمَاءِ كَالْتَنوينِ وَالتصْرِيفِ، وَعَدَمَ قَبُولِهَا عِلَامَاتِ الْأَفْعَالِ، وَمخَالَفَتِهَا لِأَوْزَانِ الْأَفْعَالِ!

واختلف القائلون باسميتها في مدلولها، فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل، لا الحدث والزمان، بل تدلُّ على ما يدلُّ عليه الحدث والزمان. ورأى المصنف والأخفش وغيره أن أسماء الأفعال لا محلَّ لها من الإعراب.

بينما رأى المازني أنها في موضعٍ نَصْبٍ بِمَضْمَرٍ.

ورأى غيرهم أنها في موضع رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعها عن الخبر.

وتكون بمعنى الأمر، وهو الكثير فيها، كمه: بمعنى اكْفُفْ، وأمِين: بِمَعْنَى اسْتَجِبْ، وتكون بمعنى الماضي، كَسْتَنَّانَ: بمعنى افْتَرَقَ^(١)، تقول: «سْتَنَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو»، وهيئات: بمعنى بُعد، تقول: «هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ»^(٢) [ومعناه: بعد]، وبمعنى المضارع، كأَوْه: بمعنى أتوجّع، وَوَيْ: بمعنى أعجب^(٣)، وكلاهما غَيْرُ مَقْسِيٍّ.

وقد سبق في الأسماء الملازمة للنداء^(٤) أنه ينقاس استعمالُ فَعَالٍ اسْمٍ فِعْلٍ مَبْنِيًّا عَلَى الكسر من كل فعل ثلاثي^(٥)؛ فتقول: ضَرَابِ [زيداً]، أي اضْرِبْ، ونَزَالِ: أي انزِلْ، وكتاب: أي اكتبْ، ولم يذكره المصنف هنا استغناءً بذكره هناك.

٦٢٩ - وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ إِلَيْكَ^(٦)

٦٣٠ - كَذَا زُوَيْدٌ بَلَهُ نَاصِبِينَ وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ^(٧)

من أسماء الأفعال ما هو في أصله ظَرْفٌ، وما هو مجرور بحرف، نحو: «عليك زيداً» أي: الزَّمُهُ، و«إليك» أي: تَنَحَّ، و«دُونك زيداً» أي: حُذُهُ.

(١) بشرط أن يكون فاعله مثنى، أو معطوفاً عليه، تقول: شتان الرجلان، وشتان بين خالدٍ وسعيد. ويقبل الفاعل دخول «ما» الزائدة، أو «ما بين» عليه. ويكون في هذه الحال مجروراً لفظاً مرفوعاً تقديراً على الفاعلية.

(٢) ومن ذلك قول جرير بن عطية:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهُ

(٣) ومن ذلك قول الشاعر، وهو عدي بن زيد العبادي:

وَيْ كَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَسَبٌ يُحِبُّ بَبَّ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عَيْشَ ضُرِّ

(٤) عُدَّ إِلَى ص ٢٣٨ - ٢٣٩.

(٥) ثلاثي، تام، متصرف، تام التصرف.

(٦) «والفعل» مبتدأ أول «من أسمائه» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وأسماء مضاف، والضمير مضاف إليه «عليك» قصد لفظه: مبتدأ ثانٍ تأخر عن خبره، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «وهكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «دونك» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال، ومع مضاف، و«إليكَ» قصد لفظه أيضاً: مضاف إليه.

(٧) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «رويد» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «بله» معطوف على رويد بعاطف مقدر «ناصبين» حال من الضمير العائد إلى المبتدأ وما عطف عليه المستكن في الخبر «ويعملان» مزارع، وألف الاثنين فاعل «الخفض» مفعول به ليعملان «مصدرين» حال من ألف الاثنين الواقعة فاعلاً.

ومنها: ما يُستعمل مصدرًا واسمَ فعل، كـ «رُوِيَذَ، وَبَلَّهَ».

فإن انجرَّ ما بعدهما فهما مصدران، نحو: «رُوِيَذَ زَيْدٌ» أي: إروادَ زيدٍ، أي: إمهالُهُ، وهو منصوب بفعل مضمَر، و«بَلَّهَ زَيْدٌ»^(١) أي: تَرَكَهُ^(٢).

وإن انتصب ما بعدهما فهما اسما فعلٍ، نحو: «رُوِيَذَ زَيْدًا» أي: أمهلَ زيدًا، و«بَلَّهَ عَمْرًا» أي: اتركهُ.

٦٣١ - وَمَا لِمَا تَنْوُبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا وَأَخْزَرَ مَا لِيْذِي فِيهِ الْعَمَلُ^(٣)

أي: يثبت لأسماء الأفعال من العمل ما يثبت لما تنوب عنه من الأفعال.

فإن كان ذلك الفعلُ يرفع فقط كان اسمُ الفعل كذلك، كصَـة: بمعنى اسكت، ومَـة:

(١) ومن ذلك قول كعب بن مالك:

تَذُرُ الْجَمَاجِمَ صَاحِبًا هَامَاتِهَا بَلَّهَ الْأَكْفَ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

يُروى بنصب الأكف على أن «بَلَّهَ» اسم فعل، ويجره على أن «بله» مصدر مضاف إلى مفعوله، كقوله تعالى: ﴿فَضْرِبَ الرِّقَابَ﴾ [محمد: ٤]، ومثله قول الآخر:

رُوِيَذَ عَلِيًّا جَدًّا مَا تَدِيُّ أَمْهِمُ إِلَيْنَا وَلِئِنْ وَدَّهْمُ مُتَّبَايِنُ

(٢) وأسماء الأفعال طائفتان:

- مرتجلة: وهي ما وُضعت من أول الأمر كذلك، مثل: «هيهات»...

- ومنقولة: وهي ما نُقِلت من استعمالٍ آخر إلى هذا الاستعمال (اسم الفعل).

والمنقولة - كما ذكر -: أ - عن ظرف. ب - عن جار ومجرور. ج - عن مصدر.

والمنقولة عن مصدر نوعان: أ - ما استعملَ فعلُهُ مثل «رُوِيَذًا» وهو تصغيرُ «إروادًا». ب - ما لا يُستعملُ له فعلٌ مثل «بله».

(٣) «وما» اسم موصول: مبتدأ «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة «ما» الواقعة مبتدأ «تنوب» فعل

مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أسماء الأفعال، والجملة لا محل لها صلة «ما»

المجرورة محلًّا باللام «عنه» جار ومجرور متعلق بتنوب «من عمل» بيان لما الموصولة الواقعة مبتدأ «لها»

جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وأخر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما»

اسم موصول: مفعول به لأخر «الذي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فيه» جار ومجرور متعلق

بقوله: «العمل» الآتي «العمل» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة «ما» الموصولة

الواقعة مفعولاً به لأخر.

بمعنى اكْفُفْ، وهيئات زيدٌ: بمعنى بَعُدَ زيد؛ ففي «صَهْ وَمَهْ» ضميران مستتران، كما في اسكت واكفف، وزيد: مرفوع بهيئات كما ارتفع ببعُد.

وإن كان ذلك الفعل يرفع وينصب^(١) كان اسْمُ الْفِعْلِ كذلك، كـ«دَرَاكٍ زِيداً» أي: أَدْرِكُهُ، و«ضَرَابٍ عَمراً» أي: اضْرِبْهُ، ففي «دَرَاكٍ، وَضَرَابٍ» ضميران مستتران، و«زيداً، وعمراً» منصوبان بهما.

وأشار بقوله: «وَأَخْرَجَ مَا لِي فِيهِ الْعَمَلُ» إلى أن معمولَ اسمِ الفعلِ يجب تأخيرُه عنه؛ فتقول: «دَرَاكٍ زِيداً»، ولا يجوز تقديمُه عليه؛ فلا تقول: «زيداً دَرَاكٍ»، وهذا بخلاف الفعل؛ إذ يجوز «زيداً أَدْرِكُ»^(٢).

٦٣٢ - وَأَحْكُمُ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوِّنُ مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيْنُ^(٣) الدليلُ على أَنَّ ما سَمِّيَ بأسماء الأفعال أسماءً لِحَاقِ التَّنْوِينِ لها؛ فتقول في صَهْ: صَهْ، وفي حَيْهَلْ: حَيْهَلًا، فيلحقها التَّنْوِينُ للدلالة على التَّنْكِيرِ؛ فما نَوِّنُ منها كان نكرة، وما لم يُنَوِّنْ كان معرفة^(٤).

(١) أي: يرفع فاعلاً، وينصب مفعولاً به.

وإنه قد يتعدى بحرف جرٍّ إذا نابَ عما يتعدى بذلك الحرف؛ كقولك: حيَّ على الصلاة، أي: أقبلْ على الصلاة.

(٢) الأسر في ذلك أن أسماء الأفعال إنما عملت بالحمل على الأفعال التي تدل أسماء الأفعال على معانيها، ولم تعمل بالأصالة، فكانت عوامل ضعيفة، وقد علمت مراراً أن العامل الضعيف لا يتصرف في معموله بتقديمه عليه.

(٣) «واحكم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بتنكير» جار ومجرور متعلق بأحكم، وتنكير مضاف، و«الذي» اسم موصول: مضاف إليه «ينون» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الذي «منها» جار ومجرور متعلق بقوله: «ينون» السابق «وتعريف» مبتدأ، وتعريف مضاف، وسوى من «سواه» مضاف إليه، وسوى مضاف، والهاء مضاف إليه «بين» خبر المبتدأ.

(٤) قال الناظم في «شرح الكافية الشافية» ١٣٨٨/٣:

لما كانت هذه الكلمات من قبَل المعنى أفعالاً، ومن قبل اللفظ أسماءً، جُعِلَ لها تعريفٌ وتنكير، فعلامه تعريف المعرفة منها تجرُّده عن التَّنْوِينِ، وعلامة تنكير النكرة منها استعماله مُنَوَّنًا.

٦٣٣ - وَمَا بِهِ خُوِطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ^(١)
 ٦٣٤ - كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كـ«قَب» وَالزَّمَّ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجِبَ^(٢)

أَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ: أَلْفَاظٌ اسْتَعْمَلَتْ كَأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ فِي الْاِكْتِفَاءِ بِهَا دَالَّةٌ عَلَى خُطَابِ مَا لَا يَعْقِلُ^(٣)، أَوْ عَلَى حِكَايَةِ صَوْتٍ مِنَ الْأَصْوَاتِ؛ فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِكَ: «هَلَا»: لَزَجِرِ الْخَيْلِ،

= ولما كان من الأسماء المحضة ما يلزم التعريف كالمضمرات وأسماء الإشارة، وما يلزم التنكير كأحد وعَرِيب، وما يعرف وقتاً وينكر وقتاً كرجل وفرس، جعلوا هذه الأسماء كذلك، فالزموا بعضها التعريف كـ«نزال»، و«بله»، و«أمين»، وألزموا بعضها التنكير كـ«واها»، و«ويها».

واستعملوا بعضها بوجهين، فَنُؤِنٌ مَقْصُوداً تَنْكِيرُهُ، وَجُرْدٌ مَقْصُوداً تَعْرِيفُهُ كـ«صَهْ وَصِهْ» و«أَفْ وَأَفْ». ا.هـ.
 ولا يُرَادُ بِتَنْكِيرِ اسْمِ الْفِعْلِ وَتَعْرِيفِهِ تَنْكِيرَ الْفِعْلِ الَّذِي بِمَعْنَاهُ وَتَعْرِيفُهُ؛ فَالْفِعْلُ لَا يَقْبَلُ تَنْكِيراً وَتَعْرِيفاً، بَلْ يُرَادُ تَنْكِيرٌ وَتَعْرِيفٌ الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ أَسْلُ ذَلِكَ الْفِعْلِ!

(١) «وما» اسم موصول: مبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «خوِطِبَ» الآتي «خوِطِبَ» فعل ماض مبني للمجهول «ما» اسم موصول: نائب فاعل خوِطِبَ، والجملة من خوِطِبَ ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول الأول «لا» نافية «يعقل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة نائب فاعل، والجملة من «لا يعقل» وفاعله لا محل لها صلة «ما» الموصولة الواقعة نائب فاعل «من مشبه» جار ومجرور بيان لما الموصولة الأولى، ومشبه مضاف، واسم من «اسم الفعل» مضاف إليه، واسم مضاف، والفعل مضاف إليه «صوتاً» مفعول ثانٍ ليُجْعَلُ عليه «يُجْعَلُ» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وهو مفعوله الأول، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ما الموصولة الواقعة في أول البيت.

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذي» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «أجدى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة من أجدى وفاعله لا محل لها صلة «حكاية» مفعول به لأجدى «كقب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقب «والزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بنا» قصر للضرورة: مفعول به لا لزم، وبنا مضاف، و«النوعين» مضاف إليه «فهو» الفاء للتعليل، وهو: ضمير منفصل مبتدأ «قد» حرف تحقيق «وجب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير الواقع مبتدأ والمكني به عن بناء النوعين، والجملة من وجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وهو الضمير المنفصل.

(٣) ومن هو في حكم ما لا يعقل كصغار آدميين، كقولك للطفل: «كخّ» بكسر فتشديد.

و«عَدَسٌ»: لزجر البغل^(١)، والثاني كـ«قب»: لوقوع السيف، و«عَاقُ»: للغراب.
وأشار بقوله: «والزَّم بنا النوعين» إلى أن أسماء الأفعال وأسماء الأصوات كلها مبنية،
وقد سبق في باب المعرب والمبني^(٢) أن أسماء الأفعال مبنية لشبهها بالحرف في النيابة عن
الفعل وعدم التأثر، حيث قال: «وكنيابة عن الفعل بلا تأثر»، وأما أسماء الأصوات، فهي
مبنية لشبهها بأسماء الأفعال^(٣).



(١) ومن ذلك قول الشاعر، وهو يزيد بن مفرغ الحميري:

عَدَسٌ مَا لِعَبَادِ عَلِيكَ إِمَارَةٌ أَمِنْتُ وَهَذَا تَحْمَلِينَ طَلِيْقُ

وربما سموا الفرس نفسها عدساً، وحينئذ تؤثر فيه العوامل؛ لأنه عَلِمَ، كما في قول الراجز:

إِذَا حَمَلْتُ بِرِزْتِي عَلَى عَدَسٍ فَلَا أَبَالِي مَنْ مَضَى وَمَنْ جَلَسَ

ومن أسماء الأصوات قولهم للحمار: «سأ» إذا دعوه للشرب، وفي مثل من أمثالهم: «قَرَّبَ الحِمَارَ من

الرَّذْهَةِ ولا تَقُلْ لَهُ سَأَ» والرذهة: نُقْرَةٌ في صخرة يستتق فيها الماء، وقال الشاعر في صفة امرأة:

لَمْ تَدْرِ مَا سَأَ لِلْحَمِيرِ وَلَمْ تَضْرِبْ بِكَفِّ مُخَابِطِ السَّلْمِ

(٢) ٤٢/١.

(٣) وعلّة بنائها - كما يرى البعض - مشابهتها الحروف المهملة في كونها غير عاملة ولا معمولة.

وهي بذلك أولى بالبناء من أسماء الأفعال التي أشبهت الحروف العاملة بكونها عاملة.

ولا ضمير مقدراً في أسماء الأصوات؛ بخلاف أسماء الأفعال، فالأخيرة من قبيل المركبات، وأسماء

الأصوات من قبيل المفردات.

نونا التوكيد

- ٦٣٥ - لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا كُنُونِي أَذْهَبَنَّ وَأَقْصِدَنْهُمَا^(١)
 أي: يَلْحَقُ الفعل^(٢) للتوكيد نونان: إحداهما ثقيلة، كـ «أَذْهَبَنَّ»، والأخرى خفيفة^(٣)
 كـ «أَقْصِدَنْهُمَا»، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿لَيْسُ جَنًّا وَلَيْكُونًا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].
- ٦٣٦ - يُؤَكِّدَانِ أَفْعَلَ وَيَفْعَلُ آتِيَا ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا إِمَّا تَالِيَا^(٤)
 ٦٣٧ - أَوْ مُثَبَّتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا وَقَلَّ بَعْدَ «مَا وَلَمْ» وَبَعْدَ «لَا»^(٥)
 ٦٣٨ - وَغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا وَآخِرِ الْمُؤَكَّدِ افْتَحَ كَابْرُزًا^(٦)

- (١) «للفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «توكيد» مبتدأ مؤخر «بنونين» جار ومجرور متعلق بتوكيد، أو بمحذوف صفة له «هما» مبتدأ «كنوني» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والجملة في محل جر صفة لنونين، ونوني مضاف، و«أذهبن» قصد لفظه: مضاف إليه «واقصدنهما» قصد لفظه أيضاً: معطوف على أذهبن.
- (٢) فعل الأمر مطلقاً، والمضارع بشروط، والماضي لا يؤكّد قطّ.
- (٣) قال المرادي: وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما، ومذهب الكوفيين أن الخفيفة فرع الثقيلة، وذكر الخليل أن التوكيد بالثقل أشد من الخفيفة. «توضيح المقاصد والمسالك» ١١٧٠/٣.
- (٤) «يؤكدان» فعل مضارع، وألف الاثنين العائدة على «نونين» فاعل «افعل» قصد لفظه: مفعول به ليؤكد «ويفعل» معطوف على افعل «آتياً» حال من يفعل، وفيه ضمير مستتر فاعل «ذا» حال من الضمير المستتر في «آتياً» وذا مضاف، و«طلب» مضاف إليه «أو» عاطفة «شرطاً» معطوف على «ذا طلب» «إما» قصد لفظه: مفعول مقدم لقوله: تالياً، الآتي «تالياً» نعت لقوله: «شرطاً».
- (٥) «أو» عاطفة «مثبتاً» معطوف على قوله: «شرطاً» في البيت السابق «في قسم» جار ومجرور متعلق بقوله: «مثبتاً» السابق «مستقبلاً» حال من الضمير المستتر في «مثبتاً» السابق «وقل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التوكيد «بعد» ظرف متعلق بقل، وبعد مضاف، و«ما» قصد لفظه: مضاف إليه «ولم» معطوف على ما «وبعد» الواو عاطفة، بعد: ظرف معطوف على بعد السابق، وبعد مضاف، و«لا» قصد لفظه: مضاف إليه.
- (٦) «وغير» الواو عاطفة، غير: معطوف على «لا» في البيت السابق، وغير مضاف، و«إما» قصد لفظه: مضاف إليه «من طوالب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «غير إما» السابق، وطوالب مضاف، و«الجزا» قصر للضرورة: مضاف إليه «وآخر» مفعول به مقدم لافتح، وآخر مضاف، و«المؤكّد» مضاف إليه «افتح» =

أي: تلحق نونا التوكيد فعل الأمر^(١)، نحو: «أَضْرِبَنَّ زَيْدًا»، والفعل المضارع المستقبل الدال على طلب^(٢)، نحو: «لِتَضْرِبَنَّ زَيْدًا، وَلَا تَضْرِبَنَّ زَيْدًا، وَهَلْ تَضْرِبَنَّ زَيْدًا»، والواقع شرطاً بعد «إِنْ» المؤكدة بـ«ما» نحو: «إِنَّمَا تَضْرِبَنَّ زَيْدًا أَضْرِبُهُ» ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا تَشَقَّقْنَهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلَفَهُمْ﴾ [الأنفال: ٥٧]، أو الواقع جواب قسم مثبتاً مستقبلاً^(٣)، نحو: «وَاللَّهِ لَتَضْرِبَنَّ زَيْدًا».

فإن لم يكن مثبتاً لم يؤكّد بالنون، نحو: «وَاللَّهِ لَا تَفْعَلُ كَذَا»، وكذا إن كان حالاً، نحو: «وَاللَّهِ لَيَقُومُ زَيْدٌ الْآنَ».

وقلّ دخول النون في الفعل المضارع الواقع بعد «ما» الزائدة التي لا تصحب «إِنْ»، نحو: «بِعَيْنٍ مَا أَرَيْتَكَ هَهُنَا»^(٤)، والواقع بعد «لَمْ»، كقوله: [الرجز]

ش ٣١٧ - يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا^(٥)

= فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كابرزا» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً، ابرزا: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(١) مطلقاً، ولو خَرَجَ عن معناه الأصلي إلى دعاء أو طلب، وغير ذلك.

(٢) ويمنع البصريون توكيد المضارع الدال على حال، وقد ورد به قوله تعالى: ﴿لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ١] على قراءة ابن كثير برواية قُبُل، واختلَفَ عن البرِّي فيها. «النشر» ٢١٦/٢. وأول البصريون ذلك على أنه بإضمار مبتدأ، أي: لأننا أفسم.

(٣) والتوكيد في هذه الحال واجب، وفي التي قبلها (الواقع شرطاً بعد «إِنْ» المؤكدة بـ«ما») قريب من الواجب.

(٤) هذا مثل من أمثال العرب (الميداني ٧٨/١ بولاق، وهو المثل رقم ٤٩٤ في مجمع الأمثال بتحقيقنا) ومعناه: اعمل كأني أنظر إليك، ويُضرب في الحث على ترك التواني، و«ما» زائدة للتوكيد.

(٥) البيت لأبي الصمعاء مساور بن هند العبسي، وهو شاعر مخضرم، وقبلة:

وَقَدْ حَلَبْنَا حَيْثُ كَانَتْ قَيْمًا مَثْنَى الْوِطَابِ وَالْوِطَابِ الزَّمَمَا

وَقَمَعًا يُكْسَى ثَمَالًا قَشَعَمَا

اللغة: «قَيْمًا» جمع قائمة على غير قياس، وقياسه قَوْمٌ، كصوم ونوم «مثنى الوطاب» مفعول به لحلبن على تقدير مضاف محذوف، وأصله: ملء مثنى الوطاب، والمثنى معناه هنا المكررة، والوطاب: جمع وطب، بفتح فسكون: وهو سقاء اللبن خاصة «الزما» بضم الزاي وتشديد الميم: جمع زام، مأخوذ من «زم القربة» أي ملأها «قمعاً» بكسر القاف وفتح الميم: آلة تُجعل في فم السقاء ونحوه ويُصب فيها اللبن =

والواقع بعد «لا» النافية، كقوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةَ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥].

والواقع بعد غير «إمّا» من أدوات الشرط، كقوله: [الكامل]

ش ٣١٨ - مَنْ نَشَقَّفَنُ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَيِّبٍ^(١)

= «ثملاً» بضم الثاء المثلثة: الرغوة «قشعما» ضخماً عظيماً، قاله أبو زيد في «نوادره» والضمير المتصل في «يحسبه» يعود إلى القمَع الذي امتلأ بالثُمَال.

المعنى: شبه القمَع والرغوة التي تملوه بشيخ معمم جالس على كرسي، وقد أخطأ الأعلام - وتبعه كثير من شراح الشواهد - حيث قال: وصف جبلاً قد عمه الخصب وحفَّه النبات وعلاه، فجعله كشيخ مزمل في ثيابه معصب بعمامته. اهـ، وسبب هذا الخطأ عدم الاطلاع على ما يتقدم الشاهد من الأبيات.

الإعراب: «يحسبه» يحسب: فعل مضارع، والهاء مفعول أول «الجاهل» فاعل يحسب «ما» مصدرية «لم» نافية جازمة «يعلمنا» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف في محل جزم «شيخاً» مفعول ثانٍ ليحسب «على كرسيه» الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله: شيخاً، وكرسي مضاف، وضمير الغائب العائد إلى شيخ مضاف إليه «معمماً» صفة ثانية لشيخاً.

الشاهد فيه: قوله: «لم يعلمنا» حيث أكد الفعل المضارع المنفي بلم، وأصله: «ما لم يعلمن» فقلبت النون ألفاً للوقف، وذلك التوكيد عند سيبويه مما لا يجوز إلا للضرورة.

(١) هذا صدر بيت لبنت مرة بن عاهان أبي الحصين الحارثي، والبيت بكماله من أبيات ترثي بها أباه، وكان المنتشر بن وهب الباهلي يغاور أهل اليمن، فقتل مرة، وهي:

إِنَّا وَبَاهِلَةٌ بِنُ أَعْصَرَ بَيْنَنَا ذَاءُ الضَّرَائِرِ بَغْضَةً وَتَقَافِي
مَنْ نَشَقَّفَنُ مِنْهُمْ... أَبَدًا وَقَتْلُ بِنِي فُتَيْبَةَ شَافِي
ذَهَبَتْ فُتَيْبَةُ فِي اللَّقَاءِ بِفَارِسِ لَا طَائِشِ رَعِشٍ وَلَا وَقَافِ

اللغة: «باهلة» هي بنت صعْب بن سعد العشيرة، من مَدَجَج، تزوجت مالك بن أعصر، ثم تزوجت بعده ابنه معن بن مالك بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان «الضرائر» جمع ضرة، بفتح الضاد، وضرة المرأة: امرأة زوجها، وهذا الجمع لهذا المفرد نادر لا يكاد يوجد له نظير، وداء الضرائر: التباغض والتضارب «بغضة» بكسر الباء - ومثله في المعنى البغضاء - شدة الكراهية والبغض «تقافي» مأخوذ من قفيته، أي: ضربت قفاه «نشقفن» بنون المضارعة: أي ندركه ونظفر به ونأخذه، ويروى: «من يشقفن منهم» ويجب على هذا بناء الفعل للمجهول «آيب» راجع، وروي:

مَنْ يَشَقَّفُوا مِنَّا فَلَيْسَ بِوَائِلِ

و«وائل» أي: ملتجئ، أو ناجٍ «طائش» متحير «رعش» مرتعش من الخوف «وقاف» هو الذي لا يبارز العدو جنباً.

وأشار المصنف بقوله: «وَأَخْرَجَ الْمُؤَكَّدَ فَتَحَ» إلى أن الفعل المؤكَّد بالنون يُنْبَى على الفتح إن لم تَلِه ألفُ الضمير، أو ياؤه، أو واؤه، نحو: «أَضْرِبَنَّ زَيْدًا، وَاقْتُلَنَّ عَمْرًا».

- ٦٣٩ - وَأَشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عَلِمَا^(١)
 ٦٤٠ - وَالْمُضْمَرَ أَحْذِفْنَهُ إِلَّا الْأَلْفَ وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلْفٌ^(٢)
 ٦٤١ - فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ يَاءً كَاسَعَيْنَ سَعِيًا^(٣)

= الإعراب: «من» اسم شرط مبتدأ «نثقفن» فعل مضارع فعل الشرط، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن «منهم» جار ومجرور متعلق بنثقفن «فليس» الفاء واقعة في جواب الشرط، ليس: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة «بأيب» الباء زائدة، أيب: خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وحدها أو جملة الجواب وحدها أو الجملتان معاً في محل رفع خبر المبتدأ، على خلاف في ذلك مشهور نبهنا عليه وعلى اختيارنا مراراً.

الشاهد فيه: قوله: «من نثقفن» حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد أداة الشرط من غير أن تتقدم على المضارع «ما» الزائدة المؤكدة لإن الشرطية، وهذا التوكيد ضرورة من ضرورات الشعر عند سيبويه.

(١) «واشكله» اشكل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «قبل» ظرف متعلق باشكله، وقيل: مضاف، و«مضمّر» مضاف إليه «لين» نعت لمضمّر «بما» جار ومجرور متعلق باشكله «جانس» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً بالباء «من تحرك» جار ومجرور متعلق بقوله: جانس «قد» حرف تحقيق «علما» علم: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحرك، والألف للإطلاق، والجملة في محل جر صفة لتحرك.

(٢) «والمضمّر» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، أي: احذف المضمّر «احذفه» احذف: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجملة لا محل لها مفسرة «إلا» أداة استثناء «الألف» منصوب على الاستثناء من المضمّر «وان» شرطية «يكن» فعل مضارع تام، فعل الشرط «في آخر» جار ومجرور متعلق بيكن، وآخر مضاف، و«الفعل» مضاف إليه «ألف» فاعل يكن.

(٣) «فاجعله» الفاء واقعة في جواب الشرط، واجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول، والجملة في محل جزم جواب الشرط في البيت السابق «منه» جار ومجرور متعلق باجعل «رافعاً» حال من الهاء في «منه» وفي رافع ضمير مستتر فاعله «غير» مفعول به لرافع، وغير مضاف، و«لياء» مضاف إليه «والواو» معطوف على الياء «ياء» مفعول ثان لاجعل «كاسعين» الكاف جارة لقول محذوف، كما سبق غير مرة، وجملة «اسعين سعياً» مقول ذلك القول المحذوف.

٦٤٢ - وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي وَآوِ وَيَا شَكْلَ مُجَانِسٍ قُفِي^(١)

٦٤٣ - نَحْوُ «أَخْشَيْنَ يَا هِنْدُ» بِالْكَسْرِ وَ«يَا قَوْمِ أَخْشُونَ» وَاضْمُكُمْ وَقَسِ مُسَوِيًّا^(٢)

الفعل المؤكد بالنون: إن اتصل به ألف اثنتين، أو واو جمع، أو ياء مخاطبة، حرّك ما قبل الألف بالفتح، وما قبل الواو بالضم، وما قبل الياء بالكسر.

ويُحذَفُ الضمير إن كان واو أو ياء، ويبقى إن كان ألفاً؛ فتقول: «يَا زَيْدَانِ هَلْ تَضْرِبَانِ»، ويا زيدون هل تَضْرِبَنَّ، ويا هِنْدُ هل تَضْرِبَنَّ»، والأصل: هل تَضْرِبَانِ، وهل تَضْرِبُونَنَّ، وهل تَضْرِبِينَ، فَحُذِفَتِ النونُ لتوالي الأمثال، ثم حُذِفَتِ الواو والياء لالتقاء الساكنين؛ فصار «هل تَضْرِبَنَّ، وهل تَضْرِبَنَّ» ولم تُحذف الألف لخفتها؛ فصار «هل تَضْرِبَانِ»، وبقيت الضمة دالة على الواو، والكسرة دالة على الياء.

هذا كله إذا كان الفعل صحيحاً.

فإن كان معطلاً: فإما أن يكون آخره ألفاً، أو واو، أو ياء.

فإن كان آخره واو أو ياء، حُذِفَتْ لأجل واو الضمير أو يائه، وضمّ ما بقي قبل واو الضمير، وكُسِر ما بقي قبل ياء الضمير؛ فتقول: «يا زيدون هل تَغْزُونَ»، وهل تَرْمُونَ، ويا هند هل تَغْزِينَ، وهل تَرْمِينَ»، فإذا ألحقت نون التوكيد فَعَلَّتْ به ما فَعَلَّتْ بالصحيح: فتحذف

(١) «واحذفه» الواو عاطفة، احذف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «من رافع» جار ومجرور متعلق باحذفه، ورافع مضاف، و«هاتين» اسم إشارة: مضاف إليه «وفي واو» جار ومجرور متعلق بقفي الآتي «ويا» معطوف على واو «شكل» مبتدأ «مجانس» نعت له «قفي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شكل مجانس، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «شكل».

(٢) «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو «أخشين» فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع، وتحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، والنون للتوكيد «يا هند» يا: حرف نداء، هند: منادى مبني على الضم في محل نصب «بالكسر» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أخشين «ويا» الواو حرف عطف، يا: حرف نداء «قوم» منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للاستغناء عنها بالكسرة «أخشون» فعل أمر، وواو الجماعة فاعل، والنون للتوكيد «واضمم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وقس» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل «مسويا» حال من الضمير المستتر في «قس».

نونَ الرفع، وواو الضمير أو ياءه؛ فتقول: «يا زيدون هل تَعَزُّنَّ، وهل تَرْمُنَّ، ويا هند هل تَعَزُّنَّ، وهل تَرْمُنَّ» هذا إن أسند إلى الواو والياء.

وإن أسند إلى الألف لم يُحذف آخره، وبقيت الألف، وشُكِلَ ما قبلها بحركة تجانس الألف، وهي الفتحة، فتقول: «هل تَعَزُّوَانَّ، وهل تَرْمِيَانَّ».

وإن كان آخر الفعل ألفاً: فإن رَفَعَ الفعلُ غيرَ الواو والياء، كالألف والضمير المستتر، انقلبت الألفُ التي في آخر الفعل ياءً وفتحت، نحو: «اسْعِيَانَّ، وهل تَسْعِيَانَّ، واسْعِيَيْنَّ يا زيد».

وإن رفع واو أو ياء حُذفت الألفُ، وبقيت الفتحة التي كانت قبلها، وضمَّت الواو، وكسرت الياء؛ فتقول: «يا زيدون اخْشُونَنَّ، ويا هند اخْشِيْنَنَّ».

هذا إن لحقته نون التوكيد، وإن لم تلحقه لم تَضُمَّ الواو، ولم تكسر الياء، بل تسكَّنهما؛ فتقول: «يا زيدون هل تَخْشُونَنَّ، ويا هند هل تَخْشِيْنَنَّ، ويا زيدون اخْشُوا، ويا هند اخْشِيْ».

٦٤٤ - وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلْفِ لَكِنْ شَدِيدَةٌ وَكَسْرُهَا أَلْفٌ^(١)

لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف؛ فلا تقول: «اضْرِبَانَنَّ»^(٢) بنون مخففة، بل يجب التشديد؛ فتقول: «اضْرِبَانَنَّ» بنون مشددة مكسورة، خلافاً ليونس؛ فإنه أجاز وقوع النون الخفيفة بعد الألف، ويجب عنده كسرها^(٣).

(١) «ولم» نافية جازمة «تقع» فعل مضارع مجزوم بلم «خفيفة» بالرفع: فاعل تقع، أو بالنصب حال من ضمير مستتر في تقع هو فاعله «بعد» ظرف متعلق بتقع، وبعد مضاف، و«الألف» مضاف إليه «لكن» حرف عطف «شديدة» معطوف على خفيفة يرتفع إذا رفعت وينتصب إذا نصبته «وكسرها» الواو عاطفة أو للاستئناف، كسر: مبتدأ، وكسر مضاف، وها: مضاف إليه «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كسرها، والجملة من «ألف» ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «كسرها».

(٢) أنت تعلم أنه لا يجوز في العربية أن يتجاوز حرفان ساكنان، إلا إذا كان الأول منهما حرف لين والثاني منهما مدغماً في مثله، فلو وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد الألف، تجاوز ساكنان من غير استيفاء شرط جوازه، فلماذا امتنعوا منه، فإن كانت نون التوكيد ثقيلة، فقد كمل شرط جواز التقاء الساكنين، فلماذا جاز.

(٣) لعله يشهد له ما قرأ ابن عامر الشامي من السبعة كما في رواية ابن ذكوان، وفي رواية الداجوني عن هشام عن ابن عامر أنه قرأها ﴿وَلَا تَنْبَعَانَنَّ﴾ [يونس: ٨٩] بتخفيف النون.

٦٤٥ - وَأَلْفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدًا فَعَلًّا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدًا^(١)

إذا أُكِّدَ الفعلُ المسنَدُ إلى نونِ الإناثِ بنونِ التوكيدِ، وَجَبَ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ نُونِ الْإِنَاثِ وَنُونِ التوكيدِ بِأَلْفٍ، كراهيةً توالي الأمثال، فتقول: «اضْرِبْنَا» بنون مشددة مكسورة قبلها أَلْفٌ.

٦٤٦ - وَأَحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِينِ رَدْفٍ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفَ^(٢)

٦٤٧ - وَازْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدْمًا^(٣)

= لكن أوَّلُ كما قال ابن الجزري في «النشر»: فتكون «لا» نافيةً، فيصير اللفظ لفظَ الخبر، ومعناه النهي، كقوله تعالى: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ﴾ على قراءة من رفع، أو يجعل حالاً من ﴿فَأَسْتَوِيًا﴾، أي: فاستقيما غير متبعين. قال ابن الجزري: وقيل: هي نون التوكيد الخفيفة كُسِرَتْ كما كُسِرَتِ الثقيلة، أو كُسِرَتْ لالتقاء الساكنين تشبيهاً بالنون من «رجلان»، و«يفعلان»، وقد سُمِعَ كسرُها.

وقد أجاز الفراء ويونس إدخالها ساكنة نحو «اضربان»، و«الضربان زيداً» ومنع ذلك سيبويه.

ويحتمل أن تكون النون هي الثقيلة إلا أنها استثقلت تشديدها فَخُفَّتْ كما خُفَّتْ «رب» وإن قال أبو البقاء وغيره: هي الثقيلة، وحذف [كذا] النون الأولى منهما تخفيفاً، ولم تُحذف الثانية؛ لأنه لو حذفتها حذف نوناً محرّكة، واحتاج إلى تحريك الساكنة وحذف الساكنة أقلَّ تغييراً. انتهى. ١.هـ. من «النشر» ٢/٢١٨ - ٢١٩.

(١) «وألفاً» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «زد» الآتي «زد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «قبلها» قبل: ظرف متعلق بزد، وقبل مضاف، وها: مضاف إليه «مؤكداً» حال من الضمير المستتر في زد، وفي «مؤكد» ضمير مستتر هو فاعله «فعلاً» مفعول به لمؤكد «إلى نون» جار ومجرور متعلق بقوله: «أسند الآتي»، ونون مضاف، و«الإناث» مضاف إليه «أسندا» أسند: فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً هو نائب فاعله، والألف للإطلاق، والجملة من أسند ونائب فاعله في محل نصب صفة لقوله: «فعلاً».

(٢) «واحذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «خفيفة» مفعول به لاحذف «لساكن» جار ومجرور متعلق باحذف «ردف» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ساكن، والجملة من ردف وفاعله في محل جر صفة لساكن «وبعد» ظرف متعلق باحذف، وبعد مضاف، و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و«فتحة» مضاف إليه «إذا» ظرف متعلق باحذف «تقف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل جر بإضافة «إذا» إليه.

(٣) «واردد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إذا» ظرف زمان متعلق باردد «حذفتها» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «في الوقف» جار ومجرور متعلق باردد «ما» اسم موصول: مفعول به لاردد «من أجلها، في الوصل» الجاران والمجروران متعلقان بقوله: «عدما الآتي» =

٦٤٨ - وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلْفَا وَقَفَا كَمَا تَقُولُ فِي قِفْنٍ قِفَا^(١)
 إذا وَلِيَ الفعلَ المؤكَّدَ بالنونِ الخفيفةِ ساكنٌ، وَجَبَ حذفُ النونِ لالتقاءِ الساكنينِ،
 فتقول: «اضْرِبَ الرَّجُلَ» بفتح الباء^(٢)، والأصل «اضْرِبْنِ» فحذفت نونَ التوكيدِ لملاقاةِ
 الساكنِ، وهو لامُ التعريفِ. ومنه قوله: [المنسرح]

ش ٣١٩ - [و] لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَّلَكَ أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ^(٣)

= «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «عدما» عدم: فعل
 ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم كان، والألف
 للإطلاق، والجملة في محل نصب خبر كان، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة «ما»
 الموصولة الواقعة مفعولاً به لا ردد.

(١) «وأبدلناها» أبدل: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وها: مفعول أول لأبدل، وفاعله
 ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بعد» ظرف متعلق بأبدل، وبعد مضاف، و«فتح» مضاف إليه «ألفاً»
 مفعول ثان لأبدل «وقفاً» حال من فاعل أبدل على التأويل بواقف، أو منصوب بنزع الخافض، أي: في
 الوقف «كما» الكاف جارة، ما: مصدرية «تقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت،
 و«ما» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ
 محذوف، أي: وذلك كائن كقولك «في قفن» جار ومجرور متعلق بتقول «قفا» قصد لفظه: مقول القول.

(٢) قد ورد حذف نون التوكيد الخفيفة من غير أن يكون تاليها ساكنًا، كقوله:

اضْرِبْ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ

وقول الآخر، وأنشده الجاحظ في «البيان»:

كَمَا قِيلَ قَبْلَ الْيَوْمِ خَالِفَ تُذَكَّرَا

(٣) البيت من أبيات للأصبط بن قريع السعدي، أوردها القالي في «أماليه» عن ابن دريد عن ابن الأنباري عن

ثعلب، قال: قال ثعلب: بلغني أنها قيلت قبل الإسلام بدهر طويل، وأولها:

لِكُلِّ هَمٍّ مِّنَ الْهُمُومِ سَعَةٌ وَالْمُسِيِّ وَالصُّبْحُ لَا قَلَّاحَ مَعَهُ

اللغة: «المسي» بضم الميم أو كسرهما، وسكون السين: اسم من الإماء، وهو الدخول في المساء،

«الصبح» اسم من الإصباح، وهو الدخول في الصباح، قالهما الجوهري واستشهد بهذا البيت «لا تهين»

من الإهانة، وهي: الإيقاع في الهون - بضم الهاء - والهوان - بفتحها - وهو بمعنى الذل والحقارة «تركع»

تخضع وتذل وتنقاد.

الإعراب: «لا» ناهية «تهين» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المحذوفة لوقوع الساكن
 بعدها، وهو لام التعريف في الفقير، وأصل هذا الفعل قبل دخول الجازم عليه وقبل توكيده: «تهين» فلما =

وكذلك تُحذَفُ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ في الوقفِ إذا وقعت بعد غير فتحة، أي: بعد ضمة أو كسرة، ويُرَدُّ حينئذٍ ما كان حُذِفَ لأجلِ نونِ التوكيدِ؛ فتقول في: «اضْرِبُنْ يا زيدون» إذا وقفت على الفعل: اضْرِبُوا، وفي: «اضْرِبِنْ يا هند»: اضْرِبِي؛ فتحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف، وتردُّ الواو التي حُذِفَتْ لأجلِ نونِ التوكيدِ، وكذلك الياء، فإن وقعت نونُ التوكيدِ الخفيفةُ بعد فتحةٍ، أُبدلتِ النونُ في الوقفِ [أيضاً] أَلِفًا؛ فتقول في «اضْرِبِنْ يا زيد»: اضْرِبَا.



= دخل الجازم حذف الياء تخلصاً من التقاء الساكنين، فصار «لا تهين» فلما أريد التأكيد رجعت الياء؛ لأن آخره سيكون مبنياً على الفتح؛ فصار «لا تهينن» فلما وقع الساكن بعده حُذِفَتْ نون التوكيد «الفقير» مفعول به لتهين «علك» عل: حرف ترجُّ ونصب، والكاف اسمه «أن» مصدرية «تركع» فعل مضارع منصوب بأن، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة خبر «عل» السابق «يوماً» ظرف زمان متعلق بتركع «والدهر» الواو واو الحال، الدهر: مبتدأ «قد» حرف تحقيق «رفعه» رفع: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر، والهاء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال من الضمير المستتر في «تركع».

الشاهد فيه: قوله: «لا تهينن» حيث حذف نون التوكيد الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين، وقد أبقى الفتحة على لام الكلمة دليلاً على تلك النون المحذوفة، ومما يدل على أن المقصود التوكيد وجود الياء التي تُحذَفُ للجازم، وهي لا تعود إلا عند التوكيد.

وقد رواه الجاحظ في «البيان والتبيين»: لا تَحْقِرَنَّ الفقيرَ.... إلخ، ورواه غيره: ولا تُعَادِ الفقيرَ. وعلى هاتين الروايتين لا شاهد في البيت لما نحن فيه.

مَا لَا يَنْصَرِفُ

٦٤٩ - الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْاسْمُ أَمْكَنًا^(١)
 الاسم إن أشبه الحرف سمي مبيئاً، وغير متمكن^(٢)، وإن لم يُشبه الحرف سمي مُعرباً،
 ومتمكناً.

ثم المُعرب على قسمين:

أحدهما: ما أشبه الفعل، ويسمى غير منصرف، وتمكناً غير أَمْكَنَ.

والثاني: ما لم يُشبه الفعل، ويسمى منصرفاً، وتمكناً أَمْكَنَ^(٣).

وَعَلَامَةُ الْمَنْصَرَفِ: أَنْ يُجَرَّ بِالْكَسْرَةِ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَالْإِضَافَةِ، وَبِدُونَهُمَا، وَأَنْ
 يَدْخُلَهُ الصَّرْفُ، وَهُوَ التَّنْوِينُ [الذي] لغير مقابلة أو تعويض، الدالُّ على مَعْنَى يَسْتَحِقُّ بِهِ
 الْاسْمُ أَنْ يَسْمَى أَمْكَنَ، وَذَلِكَ الْمَعْنَى هُوَ عَدَمُ شُبُهَةِ الْفِعْلِ، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بَغْلَامًا، وَغْلَامٍ
 زَيْدٍ، وَالْغْلَامِ».

واحترز بقوله: «لغير مُقَابِلَةٍ» من تنوين «أذْرِعَاتٍ» ونحوه؛ فإنه تنوين جمع المؤنث
 السالم، وهو يصحب غير المنصرف، كأذْرِعَاتٍ، وَهِنْدَاتٍ، عَلِمَ امْرَأَةً، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ
 فِي تَسْمِيَتِهِ تَنْوِينِ الْمُقَابِلَةِ^(٤).

(١) «الصرف» مبتدأ «تنوين» خبر المبتدأ «أتى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تنوين، والجملة في محل رفع صفة لتنوين «مبيئاً» حال من الضمير المستتر في أتى، وفي «مبين» ضمير مستتر جوازاً هو فاعله «معنى» مفعول به لمبيئاً «به» جار ومجرور متعلق بـيكون الآتي «يكون» فعل مضارع ناقص «الاسم» اسم يكون «أمكننا» خبر يكون، والجملة من يكون واسمه وخبره في محل نصب صفة لمعنى.

(٢) أي: غير متمكن في باب الاسمية بعدم قبوله للحركات، مثل الاسم الموصول، واسم الإشارة، وضده المتمكن.

(٣) «أمكن»: اسم تفضيل، أي: زائد التمكّن في باب الاسمية.

(٤) صلُّ بما في أوائل هذا الكتاب ٢٥/١.

واحترز بقوله: «أو تعويض» من تنوين «جَوَارٍ، وَعَوَاشِيٍّ» ونحوهما؛ فإنه عَوْضٌ من الياء، والتقدير: جَوَارِيٍّ، وَعَوَاشِيٍّ، وهو يصحب غير المنصرف، كهذين المثالين، وأما المنصرف^(١) فلا يدخل عليه هذا التَّنْوِينُ.

ويجرُّ بالفتحة: إن لم يُصَفِّ، أو لم تدخل عليه «أل» نحو: «مَرَزْتُ بِأَحْمَدَ»؛ فإن أُضِيفَ، أو دخلت عليه «أل» جَرَّ بالكسرة، نحو: «مَرَزْتُ بِأَحْمَدِكُمْ، وبِالأَحْمَدِ».

وإنما يُمنَعُ الاسمُ من الصرف إذا وُجِدَ فيه عِلْتَانٌ من عللٍ تسع، أو واحدةٌ منها تقوم مقام العلتين^(٢)، والعلل التسع يجمعها قوله^(٣):

عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيْبٌ
وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ وَوَزْنٌ فِعْلٌ وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيْبٌ

وما يقوم مقام علتين منها اثنان:

أحدهما: ألف التأنيث؛ مقصورة كانت كـ«حُبْلَى»، أو ممدودة كـ«حَمْرَاءَ».

والثاني: الجمع المتناهي، كـ«مَسَاجِدَ، وَمَصَابِيحَ»، وسيأتي الكلام عليها مُفَصَّلًا.

٦٥٠ - فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعٌ صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ^(٤)

(١) في عامة النسخ: «وأما غير المنصرف فلا يدخل عليه هذا التنوين» وذلك ظاهر الخطأ، وإنما لم يلحق تنوين العوض الاسم المنصرف لأن فيه تنوين التمكين، على أن في هذا الكلام مقالاً، فقد لحق تنوين العوض «كلاً، وبعضاً» عوضاً عما يضافان إليه.

(٢) وهي علل شبه الاسم غير المنصرف للفعل، والعلتان: راجعة إلى اللفظ، وراجعة إلى المعنى. وقد تقوم علّة مقام اثنتين، فيُمنَعُ هذا الاسمُ كما مُنِعَ الفعل.

وسبب منع الفعل من الصرف تفرُّعه عن الاسم في اللفظ بسبب كونه مشتقاً من المصدر، وتفرُّعه عنه في المعنى لحاجته إلى الفاعل في تحقيق معناه، والفاعل اسمٌ لا يكون غيره.

(٣) وقد جمعت في بيت واحد، وهو قوله:

اجْمَعُ وَزْنَ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ رَكَّبَ وَزِدَ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلَا

(٤) «ألف» مبتدأ، وألف مضاف، و«التأنيث» مضاف إليه «مطلقاً» حال تقدم على صاحبه، وهو الضمير المستتر في قوله: «منع» الآتي «منع» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ألف التأنيث، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «صرف» مفعول به لمنع، و«الذي» اسم موصول: مضاف إليه «حواه» حوى: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، =

قد سبق أن ألف التأنيث تقوم مقام علتين^(١)، وهو المراد هنا، فَيَمْنَعُ ما فيه أَلِفُ التَّأْنِيثِ من الصرف مطلقاً^(٢)، أي: سواء كانت الألف مقصورة كـ«حُبْلَى»، أو ممدودة كـ«حَمْرَاءَ»، عِلْمًا كان ما هي فيه كـ«زكريا»، أو غيرَ عِلْمٍ كما مثلاً.

٦٥١ - وَزَائِدًا فَعْلَانٌ فِي وَصْفِ سَلِمٍ مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءٍ تَأْنِيثِ خُتَمٍ^(٣)

أي: يُمْنَعُ الاسمُ من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، بشرط ألا يكون المؤنث في

= والهاء مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «كيفما» اسم شرط «وقع» فعل ماض فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف التأنيث، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم من الكلام عليه، والتقدير: كيفما وقع ألف التأنيث منع الصرف. (1) وذلك أن ألف التأنيث تُلْحَظُ فيها علتان:

لفظية: لدالتها على أن مدخولها مؤنث، والتأنيث فرغ عن التذكير في اللغة.

ومعنوية: للزومها في جميع حالات مدخولها المؤنث.

وهي بذلك بخلاف تاء التأنيث فهذه في الغالب مقدرة الانفصال، والقول: «في الغالب»؛ لأن من المؤنثات بالتاء ما لا ينفك عنها في الاستعمال، ولا يُوجَدُ له نظيرٌ دون التاء، كقولك: «هُمَزَةٌ»، ولا يوجد «هُمَزٌ»!

(2) إلا أن تكون الألف مقصورة للإلحاق مثل «معزى» فهي تُنَوِّنُ في النكرة، وتُمنَعُ في المعرفة.

وإلا أن تكون الألف الممدودة والهمزة زائدتين، مثل «علباء»، «حرباء»، «قوباء».

(3) «وزائدا» معطوف على الضمير المستتر في «منع» الواقع في البيت السابق، وجاز العطف على الضمير المستتر المرفوع للفصل بين المتعاطفين، وزائدا: مرفوع بالألف نيابة عن الضمة، وزائدا مضاف، و«فعلان» مضاف إليه، وهو ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون «في وصف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لزائدي فعلان، أو حال منه «سلم» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وصف، والجملة في محل جر نعت لوصف «من» حرف جر «أن» مصدرية «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب تقديره بأن، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وصف، وهو مفعوله الأول، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بسلم «بتاء» جار ومجرور متعلق بقوله: «ختم» الآتي، وتاء مضاف، و«تأنيث» مضاف إليه «ختم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نائب فاعل يرى، والجملة في محل نصب مفعول ثانٍ ليرى.

ذلك [مختوماً] ببناء التأنيث^(١)، وذلك نحو: سَكَرَانَ، وَعَظْشَانَ، وَعَظْبَانَ؛ فتقول: «هذا سكران، ورأيت سكران، ومررت بسكران» فتمنعه من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، والشرط موجودٌ فيه؛ لأنك لا تقول للمؤنثة: سكرانة، وإنما تقول: سَكْرَى، وكذلك عَظْشَانَ، وَعَظْبَانَ؛ فتقول: امرأة عَظْشَى، وَعَظْبَى، ولا تقول: عَظْشَانَةَ، ولا عَظْبَانَةَ، فإن كان المذكر على فَعْلَانَ، والمؤنث على فَعْلَانَةَ صَرَفْتَ؛ فتقول: «هذا رجلٌ سَيْفَانٌ»، أي: طويل، و«رأيت رجلاً سَيْفَانًا»، و«مررت برجل سَيْفَانٍ»، فتصرفه؛ لأنك تقول للمؤنثة: سَيْفَانَةٌ، أي: طويلة.

٦٥٢ - وَوَصَفَ أَصْلِيَّ وَوَزُنُ أَفْعَلًا مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا كَأَشْهَلًا^(٢)

أي: وتمنع الصفة أيضاً بشرط كونها أصلية، أي: غير عارضة، إذا انضم إليها كونها على وزن أفعل ولم تقبل التاء، نحو: أَحْمَرَ، وَأَخْضَرَ^(٣).

فإن قبلت التاء صرفت، نحو: «مررتُ برجلٍ أَرْمَلٍ» أي: فقير^(٤)، فتصرفه؛ لأنك تقول

(١) وعلّة منع ما مؤنثه «فَعْلَى» دون ما مؤنثه «فَعْلَانَةَ» شَبُه الألف والنون الزائدتين، بألف التأنيث الممدودة وهمزتها في مثل «زرقاء»، وعدم لحوق تاء التأنيث إياه.

(٢) «ووصف» معطوف على «زائدا فعلان» في البيت السابق «أصلي» نعت لوصف «ووزن» معطوف على وصف، ووزن مضاف، و«أفعلا» مضاف إليه «ممنوع» حال من أفعلا، وممنوع مضاف، و«تأنيث» مضاف إليه «بتا» جار ومجرور متعلق بتأنيث، أو بمحذوف صفة له «كأشهلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كأشهل.

(٣) وهو يشمل ثلاثة أنواع:

أحدها: ما مؤنثه «فَعْلَاء»، نحو «أشهل» و«شهلاء».

والثاني: ما مؤنثه «فَعْلَى»، نحو «أفضل» و«فُضلى».

والثالث: ما لا مؤنث له، نحو «أكمر»: العَظِيم الكَمَرَة.

«توضيح المقاصد والمسالك» ١١٩٣/٣.

(٤) من مجيء «أرمل» وصفاً للمذكر قول جرير بن عطية:

هَذِي الأَرَامِلُ قَدْ قَضَيْتِ حَاجَتَهَا فَمَنْ لِحَاجَةٍ هَذَا الأَرْمَلِ الذَّكْرُ

ومن مجيء أرملة - بالتاء - وصفاً للمؤنث قول الشاعر، وأنشده ابن بري:

لِيَبْكِ عَلَيَّ مَلْحَانَ ضَيْفٍ مُدْفَعٍ وَأَرْمَلَةٌ تُزَجِّي مَعَ اللَّيْلِ أَرْمَلًا

للمؤنثة: أرملة^(١)، بخلاف أحمر وأخضر؛ فإنهما لا ينصرفان، إذ يقال للمؤنثة: حمراء، وخضراء، ولا يقال: أحمرة، وأخضرة؛ فمُنِعَا للصفة ووزنِ الفعل.

وإن كانت الصفة عارضة، كأربع - فإنه ليس صفةً في الأصل، بل اسمٌ عددي، ثم استعمل صفة في قولهم: «مررتُ بنسوة أربع» - فلا يؤثر ذلك في منعه من الصرف، وإليه أشار بقوله:

٦٥٣ - وَالْغَيْنَنَّ عَارِضَ الْوُصْفِيَّةِ كَأَرْبَعٍ وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ^(٢)

٦٥٤ - فَالْأُدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعَ فِي الْأَصْلِ وَصْفًا أَنْصِرَافُهُ مُنِعَ^(٣)

٦٥٥ - وَأَجْدَلٌ وَأَخِيْلٌ وَأَفْعَى مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنْلَنُ الْمَنْعَا^(٤)

أي: إذا كان استعمال الاسم على وزن أفعل صفةً ليس بأصل، وإنما هو عارض كأربع، فألغيه، أي: لا تعتد به في منع الصرف، كما لا تعتد بعروض الاسمية فيما هو صفة في الأصل، كـ «أدْهَم» للقيد، فإنه صفة في الأصل [لشيء فيه سواد]، ثم استعمل استعمال الأسماء؛ فيطلق على كل قيد أدهم، ومع هذا تمنعه نظراً إلى الأصل.

(١) وعلّة عدم منع ما تلحقه التاء من الصرف أن ما تلحقه التاء ضعيف الشبه بالفعل (لفظ المضارع)؛ إذ إن المضارع لا تلحقه تاء التأنيث.

(٢) «والغين» ألغ: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عارض» مفعول به لألغ، وعارض مضاف، و«الوصفية» مضاف إليه «كأربع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «وعارض» معطوف على عارض السابق، وعارض مضاف، و«الإسمية» مضاف إليه، وقد قطع الهمزة في قوله: «الإسمية» وأصلها همزة وصل ليتيسر له إقامة الوزن.

(٣) «فالأدهم» مبتدأ أول «القيد» عطف بيان له «لكونه» الجار والمجرور متعلق بقوله: «منع» الآتي آخر البيت، وكون مضاف، والهاء العائدة إلى الأدهم مضاف إليه من إضافة المصدر الناقص لاسمه «وضع» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأدهم بمعنى القيد، والجملة في محل نصب خبر الكون الناقص «في الأصل» جار ومجرور متعلق بوضع «وصفاً» حال من الضمير المستتر في وضع «انصراف» انصراف: مبتدأ ثان، وانصراف مضاف، والهاء مضاف إليه «منع» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انصرافه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٤) «وأجدل» مبتدأ «وأخيل» وأفعمى معطوفان عليه «مصروفة» خبر المبتدأ وما عطف عليه «وقد» حرف تقليل «ينلن» فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة فاعله، «المنعا» مفعول به لينلن.

وأشار بقوله: «وَأَجْدَلٌ . . إلى آخره» إلى أن هذه الألفاظ - أعني: أَجْدَلًا لِلصَّغْرِ، وَأَخِيلاً^(١) لطائر، وَأَفْعَى للحية - ليست بصفات؛ فكان حقها ألا تُمنَع من الصرف، ولكن مَنَعَهَا بعضهم لتخيل الوصف فيها، فتخيل في «أجدل» معنى القوة، وفي «أخيل» معنى التخيل، وفي «أفعى» معنى الخبث؛ فمنعها لوزن الفعل والصفة المتخيلة، والكثير فيها الصرف؛ إذ لا وصفية فيها مُحَقَّقة.

٦٥٦ - وَمَنْعَ عَدْلِ مَعَ وَصْفِ مُعْتَبَرٍ فِي لَفْظِ مَثْنَى وَثَلَاثٍ وَأَخْرَجَ^(٢)

٦٥٧ - وَوَزْنَ مَثْنَى وَثَلَاثٍ كَهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا^(٣)

مما يمنع صرف الاسم: العدل والصفة^(٤)، وذلك في أسماء العدد المبنية على فَعَالٍ وَمَفْعَلٍ، كَثَلَاثٍ وَمَثْنَى، فَثَلَاثٌ: معدولة عن ثلاثة ثلاثة، وَمَثْنَى: معدولة عن اثنين اثنين، فتقول: «جاء القومُ ثَلَاثًا» أي: ثلاثة ثلاثة، و«مَثْنَى» أي: اثنين اثنين.

(١) ورد في مثل من أمثالهم: «بيض القطا يحضنه الأجدل» يُضْرَبُ للوضيع يؤويه الشريف. وورد في مثل آخر: «أشأم من أخيل»، والعرب تشاءم بالطائر المسمى بالأخيل.

(٢) «ومنع» مبتدأ، ومنع مضاف، و«عدل» مضاف إليه «مع» ظرف متعلق بمحذوف صفة لعدل، ومع مضاف، و«وصف» مضاف إليه «معتبر» خبر المبتدأ «في لفظ» جار ومجرور متعلق بمعتبر، ولفظ مضاف، و«مثنى» مضاف إليه «وثلاث»، وآخر «معطوفان على مثنى».

(٣) «ووزن» مبتدأ، ووزن مضاف، و«مثنى» مضاف إليه «وثلاث» معطوف على مثنى «كهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ودخول الكاف على الضمير المنفصل نادر كما تقدم شرحه في باب حروف الجر «من واحد لأربع» جاران ومجروران متعلقان بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر «فليعلما» اللام لام الأمر، وعلما: فعل مضارع مبني للمجهول، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف في محل جزم بلام الأمر، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو.

(٤) العدل: هو خروج الاسم عن صيغته الأصلية. «البهجة المرضية» ص ٢٩٨.

أو هو: صرف لفظٍ أولى بالمسمى إلى لفظٍ آخر. «توضيح المقاصد والمسالك» ٣/ ١١٩٥.

أو هو: إخراج الكلمة عن صيغتها الأصلية لغير قلبٍ أو تخفيفٍ أو إلحاقٍ أو معنى زائد. «حاشية الصبان» ٣/ ٢٤٩.

وَسُمِعَ اسْتِعْمَالُ هَذَيْنِ الْوِزْنَيْنِ - أَعْنِي فُعَالَ وَمَفْعَلًا - مِنْ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ وَثَلَاثَةٍ وَأَرْبَعَةٍ،
نَحْوُ: أَحَادَ وَمَوْحَدًا، وَثَنَاءَ وَمَثْنَى، وَثَلَاثَ وَمَثَلْتَّ، وَرُبَاعَ وَمَرْبَعٍ، وَسُمِعَ أَيْضًا فِي خَمْسَةِ
وَعَشْرَةٍ، نَحْوُ: «خُمَاسَ وَمَخْمَسَ، وَعُشَارَ وَمَعَشَرَ».

وَزَعِمَ بَعْضُهُمْ^(١) أَنَّهُ سَمِعَ أَيْضًا فِي سِتَّةٍ وَسَبْعَةٍ وَثَمَانِيَةٍ وَتِسْعَةٍ، نَحْوَ سُدَّاسَ وَمَسْدَسَ،
وَسُبَّاعَ وَمَسْبَعٍ، وَثَمَانَ وَمَثْمَنَ، وَتُسَاعَ وَمَتَسَعٍ.
وَمِمَّا يُنْمَعُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَدْلِ وَالصَّفَةِ: «أُخْرُ» الَّتِي فِي قَوْلِكَ: «مَرَرْتُ بِنِسْوَةِ أُخْرٍ» وَهُوَ
مَعْدُولٌ عَنِ الْآخَرِ.

وَتَلَخَّصَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ: أَنَّ الصَّفَةَ تُنْمَعُ مَعَ الْأَلْفِ وَالنُّونِ الزَائِدَتَيْنِ، وَمَعَ وَزْنِ
الْفِعْلِ، وَمَعَ الْعَدْلِ.

٦٥٨ - وَكُنْ لِجْمَعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلًا أَوْ الْمَفَاعِيلَ بِمَنْعِ كَافِلًا^(٢)
هَذِهِ هِيَ الْعِلَّةُ الثَّانِيَةُ الَّتِي تَسْتَقِلُّ بِالْمَنْعِ، وَهِيَ الْجَمْعُ الْمُتْنَاهِي^(٣)، وَضَابِطُهُ: كُلُّ جَمْعٍ
بَعْدَ أَلْفٍ تَكْسِيرِهِ حَرَفَانِ أَوْ ثَلَاثَةً أَوْ سَطْطَهَا سَاكِنٌ، نَحْوُ: مَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ.

(١) ذَكَرَ أَبُو حِيَانَ أَنَّ هَذَا الزَّعْمُ هُوَ الصَّحِيحُ، وَنَقَلَ عَنِ جَمْعٍ مِنْ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ أَنَّ الْمَنْقُولَ عَنِ الْعَرَبِ اسْتِعْمَالُ
هَذَيْنِ الْوِزْنَيْنِ مِنْ أَلْفَاظِ الْعَدَدِ مِنْ وَاحِدٍ إِلَى عَشْرَةٍ.

(٢) «وَكُنْ» فِعْلٌ أَمْرٌ نَاقِصٌ، وَاسْمُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «الْجَمْعُ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ:
«كَافِلًا» الْآتِي فِي آخِرِ الْبَيْتِ «مُشْبِهٍ» نَعْتٌ لِجْمَعٍ، وَفِي مِثْبَةِ ضَمِيرٍ مُسْتَتِرٍ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى جَمْعِ
هُوَ فَاعِلُهُ «مَفَاعِلًا» مَفْعُولٌ بِهِ لِمِثْبَةِ «أَوْ الْمَفَاعِيلِ» مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «مَفَاعِلًا» السَّابِقِ «بِمَنْعِ» جَارٌ
وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «كَافِلًا» الْآتِي «كَافِلًا» خَيْرٌ كُنْ.

(٣) أَوْ صِيغَةُ «مُنْتَهَى الْجَمْعِ»، وَسَمِيَتْ كَذَلِكَ لِأَنَّهَا لَا تُجْمَعُ!

وَاسْتَقَلَّتْ بِالْمَنْعِ لِأَنَّ فِيهَا عِلْتَيْنِ:

- لِفِظِيَّةٍ، بِخُرُوجِهَا عَنِ صِيغَةِ الْآحَادِ فِي اللَّفْظِ؛ إِذْ لَا نَظِيرَ لَهَا فِي الْآحَادِ، وَفِي الْحُكْمِ؛ لِأَنَّهَا لَا تُصَغَّرُ
عَلَى لِفْظِهَا، وَلَا تُجْمَعُ تَكْسِيرًا.

- وَمَعْنَوِيَّةٍ: بِدَلَالَتِهَا عَلَى الْجَمْعِ. وَقِيلَ: هَذِهِ دَلَالَةٌ عَلَى التَّأْنِيثِ؛ إِذْ كُلُّ جَمْعٍ مُؤَنَّثٌ، وَالتَّأْنِيثُ مِنَ الْعِلْلِ
الْمَانِعَةِ لِلصَّرْفِ.

ونبه بقوله: «مشبه مفاعلا، أو المفاعيل» على أنه إذا كان الجمع على هذا الوزن، مَنَع وإن لم يكن في أوله ميم، فيدخل «ضَوَارِبُ، وَقَنَادِيلُ» في ذلك، فإن تحرك الثاني صُرِفَ، نحو صَيَاقِلَةٍ^(١).

٦٥٩ - وَذَا اغْتِلَالٍ مِنْهُ كَالجَوَارِي رَفَعًا وَجَرًّا أَجْرَهُ كَسَارِي^(٢)

إذا كان هذا الجمع - أعني صيغَةَ منتهى الجموع - معتلًّا الآخِرِ، أُجْرِيَتْهُ في الجر والرفع مُجْرَى المنقوص، كـ«سَارِي» فتنوُّنه وتقدُّر رفعه أو جرِّه، ويكون التنوين عوضاً عن الياء المحذوفة، وأما في النصب، فتثبت الياء وتحركها بالفتح بغير تنوين، فتقول: «هؤلاء جَوَارٍ وَعَوَاشٍ، ومررت بجَوَارٍ وَعَوَاشٍ، ورأيت جَوَارِيَّ وَعَوَاشِيَّ»، والأصل في الجرِّ والرفع «جوارِي» و«عواشي» فحُذِفَت الياء وَعُوِّضَ منها التنوين.

٦٦٠ - وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الجَمْعِ شَبَهُ أَقْتَضَى عُمُومَ المَنَعِ^(٣)

يعني أن «سراويل» لما كانت صيغته كصيغة منتهى الجموع^(٤) امتنع من الصرف؛

(١) وكذا صيارفة وأشاعرة وأحامرة وعباقره وأشاعنة ومناذرة وغساسنة ومراقسة وأباطرة وبطالمة وبطالسة، وقد قالوا للمحاويج: أراملة، وقالوا للصعاليك: عمارطة، ولجماعة الرِّجَالَةِ - أي الذين يسبِّرون على

أرجلهم -: عراجلة، وأنشد ابن السكيت في «الألفاظ» (ص ٣٠) لحاتم الطائي:

عَرَاجِلَةٌ شُعْتُ الرُّؤُوسِ كَأَنَّهُمْ بَنُو الجِنِّ لَمْ تُطْبَخْ بِقَدْرِ جَزُورِهَا

(٢) «وذا» مفعول لفعل محذوف يدل عليه قوله: «أجره» الآتي، وذا مضاف، و«اعتلال» مضاف إليه «منه، كالجواري» جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف صلة لذا، أو حال منه «رفعاً» منصوب بنزع الخافض «وجراً» معطوف على قوله: «رفعاً أجره» أجر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «كساري» جار ومجرور متعلق بأجر.

(٣) «لسراويل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بهذا» جار ومجرور متعلق بقوله: «شبهه» الآتي «الجمع» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة «شبهه» مبتدأ مؤخر «أقتضى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شبهه، والجملة في محل رفع صفة لشبهه «عموم» مفعول به لاقتضى، وعموم مضاف، و«المنع» مضاف إليه.

(٤) من النحاة من يقول: إن سراويل جمع حقيقة، ومفردة سرواله، ويستدل على هذا بقول الشاعر:

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِيقُ لِمُسْتَعْطِفٍ

وهؤلاء يجعلون «سراويل» ممنوعاً من الصرف لزوماً كأخواته من الجموع، ومنهم من يجعله مفرداً، وهؤلاء فريقان: أحدهما يمنعه من الصرف نظراً إلى لفظه، ويقول: هو مفرد جاء على صورة الجمع، ومنهم من يصرفه نظراً إلى حقيقته ومعناه.

لشبهه به^(١)، وزعم بعضهم أنه يجوز فيه الصرف وتركه^(٢)، واختار المصنف أنه لا ينصرف، ولهذا قال: «شَبَّهَ اقْتَضَى عَمُومَ الْمَنْعِ».

٦٦١ - وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لِحِقْ بِهِ فَالْإِنْصِرَافُ مَنَعُهُ يَحِقُّ^(٣)

أي: إذا سُمِّيَ بالجمع المتناهي، أو بما ألحق به لكونه على زنته، كَشَرَّاحِيلَ، فإنه يُمنع من الصرف للعلمية وشبه العُجْمَة؛ لأن هذا ليس في الآحاد العربية ما هو على زنته؛ فتقول فيمن اسمه مساجد أو مصابيح أو سراويل: «هَذَا مَسَاجِدٌ، ورأيت مَسَاجِدَ، ومررت بِمَسَاجِدَ» وكذا البواقي.

٦٦٢ - وَالْعَلَمُ امْتَنَعَ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا تَرْكِيْبَ مَرْجٍ نَحْوُ «مَعْدِ يَكْرِبًا»^(٤)

مما يمنع صرف الاسم: العلمية والتركيب، نحو: «مَعْدِ يَكْرِبَ، وَبَعْلَبَكَّ» فتقول: «هذا معد يَكْرِبُ، ورأيت معد يَكْرِبَ، ومررت بمعد يَكْرِبَ»؛ فتجعل إعرابه على الجزء الثاني، وتمنعه من الصرف للعلمية والتركيب.

(١) سراويل: اسم أعجمي على رأي الزجاج، وقيل: إنه منقول عن جمع «سروالة»؛ كما يرى المبرّد، ولعلّ الأشبة الأولى؛ إذ إنَّ في الفارسية «سروال» فَبَنَّتْهَا العرب على ما لا ينصرف من كلامها.

(٢) نقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه. «أوضح المسالك» ٣/٣٦٨.

(٣) «وإنَّ» شرطية «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «سمي» الآتي على أنه نائب فاعل؛ وجاز تقديمه لما مر غير مرة أن النائب إذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً جاز تقديمه، لكونه في صورة الفضلة، ولعدم إيقاعه في اللبس المخوف «سمي» فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط «أو» عاطفة «بما» جار ومجرور معطوف على به «لحق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما» الموصولة المجرورة محلاً بالباء، والجملة لا محل لها صلة الموصول «به» جار ومجرور متعلق بلحق «فالانصراف» الفاء واقعة في جواب الشرط، الانصراف: مبتدأ أول «منعه» منع: مبتدأ ثان، ومنع مضاف، والهاء مضاف إليه «يحق» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المنع، والجملة في محل رفع المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وجملة المبتدأ الأول وخبره في محل جزم جواب الشرط.

(٤) «والعلم» مفعول به لفعل محذوف يدل عليه ما بعده «امنع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «صرفه» صرف: مفعول به لامنع، وصرف مضاف، والهاء مضاف إليه «مركباً» حال من العلم «تركيب» مفعول مطلق، وتركيب مضاف، و«مزج» مضاف إليه «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو؛ ونحو مضاف، و«معد يَكْرِبَ» مضاف إليه، والألف فيه للإطلاق.

وقد سبق الكلام في الأعلام المركبة في باب العلم.

٦٦٣ - كَذَاكَ حَاوِي زَائِدِي فَعْلَانَا كَغَطْفَانَ وَكَأَصْبَهَانَ^(١)

أي: كذلك يُمنَع الاسم من الصرف إذا كان عَلماً وفيه ألف ونون زائدتان: كغطفان، وأصبهان، بفتح الهمزة وكسرها، فتقول: «هذا غطفان، ورأيت غطفان، ومررت بغطفان» فتمنعه من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون^{(٢)(٣)}.

٦٦٤ - كَذَا مُؤنَّتْ بِهَاءٍ مُطْلَقًا وَشَرْطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُهُ اِزْتَقَى^(٤)

٦٦٥ - فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَجُورٍ أَوْ سَقَرٍ أَوْ زَيْدِ اسْمِ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرَ^(٥)

(١) «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حاوي» مبتدأ مؤخر، وحاوي مضاف، و«زائدي» مضاف إليه، وزائدي مضاف، و«فعلانا» مضاف إليه «كغطفان» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كغطفان و«كأصبهان» معطوف على كغطفان.

(٢) سواء أكان مفتوح الأول، مثل نجران وعفان وسلمان، أم كان مضموم الأول، مثل عثمان وجرجان وطهران، أم كان مكسور الأول مثل عمران.

(٣) وتلتبس بعضُ الأسماء ويختلف فيها القول مثل «حسان»، و«عفان»، و«حيان»، و«سمان» فإن كانت من الحُسن، والعَفَن، والحين، والسمن، فنونها أصلية لا تُمنَع من الصرف، وإن كانت من الحسن (وهو القطع)، والعفة، والحياة، والسَم، فنونها زائدة وتُمنَع! وسبيل معرفة الزيادة من الأصلية النظر في الجَمع، أو المصدر، أو المؤنث، فما وُجد له ما يدلُّ على أحد الاحتمالين ترجَّح به.

(٤) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مؤنث» مبتدأ مؤخر «بهاء» جار ومجرور متعلق بمؤنث «مطلقاً» حال من الضمير المستكن في الخبر «وشرط» مبتدأ، وشرط مضاف، و«منع» مضاف إليه، ومنع مضاف، و«العار» بحذف الياء استغناء عنها بكسر ما قبلها: مضاف إليه، من إضافة المصدر لمفعوله «كونه» كون: خبر المبتدأ، وكون مضاف، والهاء مضاف إليه، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه، وجملة «ارتقى» من الفعل وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو في محل نصب خبر الكون الناقص.

(٥) «فوق» ظرف متعلق بارتقى في البيت السابق، وفوق مضاف، و«الثلاث» مضاف إليه «أو» عاطفة «كجور» جار ومجرور معطوف على محل «ارتقى» السابق «أو سقر» معطوف على جور «أو زيد» معطوف على جور أيضاً «اسم» حال من زيد، واسم مضاف، و«امرأة» مضاف إليه «لا» عاطفة «اسم ذكر» معطوف بـ«لا» على «اسم امرأة» ومضاف إليه.

٦٦٦ - وَجَهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقُ وَعُجْمَةً كَهْنَدَ وَالْمَنْعَ أَحَقَّ^(١)
ومما يمنع صرفه أيضاً: العلمية والتأنيث.

فإن كان العَلَمُ مؤنثاً بالهاء امتنع من الصَّرف مطلقاً، أي: سواء كان علماً لمذكر كظَلْحَةٍ، أو لمؤنث كفاطمة، زائداً على ثلاثة أحرف كما مثل، أم لم يكن كذلك، ككُتْبَةٍ وَقَلَّةٍ، عَلَمَيْنِ. وإن كان مؤنثاً بالتعليق، أي: بكونه عَلَمٌ أنثى، فإما أن يكون على ثلاثة أحرف، أو على أزيد من ذلك؛ فإن كان على أزيد من ذلك امتنع من الصرف، كزَيْنَبَ وَسُعَادَ، عَلَمَيْنِ؛ فتقول: «هذه زينبُ»، ورأيت زينبَ، ومررت بزَيْنَبَ»، وإن كان على ثلاثة أحرف؛ فإن كان محرَّكاً الوسط مُنْعَ أيضاً، كسَقَرٍ، وإن كان ساكن الوسط؛ فإن كان أعجمياً، كجُورٍ - اسم بلد - أو منقولاً من مذكر إلى مؤنث، كزَيْدٍ - اسم امرأة - منع أيضاً. فإن لم يكن كذلك، بأن كان ساكنَ الوسطِ وليس أعجمياً ولا منقولاً من مذكر، ففيه وجهان: المنع^(٢)، والصرف، والمنع أولى؛ فتقول: «هذه هندُ»، ورأيت هندَ، ومررت بهندَ».

٦٦٧ - وَالْعَجْمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتِنَاعٌ^(٣)

(١) «وجهان» مبتدأ «في العادم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وفي العادم ضمير مستتر هو فاعله «تذكيراً» مفعول به للعادم «سبق» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تذكير، والجملة في محل نصب نعت لتذكيراً «وعجمة» معطوف على قوله: تذكيراً «كهند» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كهند «والمنع» مبتدأ «أحق» خبر المبتدأ.
(٢) وقد ورد بالوجهين قول جرير، وينسب لابن قيس الرقيات:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُ فِي الْعَلْبِ

فقد صرف «دعد» في أول عجز البيت، ثم منع صرفه بعد ذلك.

(٣) «والعجمي» مبتدأ أول، والعجمي مضاف، و«الوضع» مضاف إليه «والتعريف» معطوف على الوضع «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في العجمي؛ لأنهم يؤولونه بالمشتق، أي: المنسوب إلى العجم، ومع مضاف، و«زيد» مضاف إليه «على الثلاث» جار ومجرور متعلق بزيد بمعنى زيادة «صرفه» صرف: مبتدأ ثانٍ، وصرف مضاف، والهاء مضاف إليه «امتنع» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى صرفه، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

وَيَمْنَعُ صَرَفَ الاسمِ أيضاً: العجمة^(١) والتعريفُ، وشَرْطُهُ: أن يكونَ علماً في اللسانِ الأعجميِّ وزائداً على ثلاثة أحرف، كإبراهيم وإسماعيل؛ فتقول: «هذا إبراهيمُ، ورأيت إبراهيمَ، ومررت بإبراهيمَ» فتمنعه من الصرفِ للعلمية والعجمة.

فإن لم يكن الأعجميُّ علماً في لسان العجمِ، بل في لسان العرب، أو كان نكرة فيهما، كـلجام - علماً أو غيرِ عَلمٍ - صَرَفْتَهُ؛ فتقول: «هذا لجامٌ، ورأيت لجاماً، ومررت بلجامٍ»، وكذلك تصرف ما كان علماً أعجمياً على ثلاثة أحرف، سواء كان محرك الوسط كـشَتْرٍ، أو ساكنه، كـنُوحٍ ولوِطٍ^(٢).

٦٦٨ - كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخْصُصُ الْفِعْلَ أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى^(٣)

أي: كذلك يُمنَعُ صرفُ الاسمِ إذا كانَ علماً وهو على وزن يَخْصُصُ الفِعْلَ أو يغلب فيه. والمراد بالوزن الذي يخص الفعل ما لا يوجد في غيره إلا ندوراً، وذلك كَفَعَّلَ وفُعِّلَ؛ فلو سَمَّيت رجلاً بـضَرِبٍ أو كَلَّمٍ منصرفاً؛ فتقول: «هذا ضَرِبٌ أو كَلَّمٌ، ورأيت ضَرِبَ أو كَلَّمٌ، ومررت بـضَرِبٍ أو كَلَّمٍ».

والمراد بما يغلب فيه: أن يكون الوزنُ يوجد في الفعل كثيراً، أو يكون فيه زيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم؛ فالأول كإثمد وإضبع، فإن هاتين

(١) تستطيع معرفة أن هذا العلم أعجمي بواحد من ثلاثة أشياء: أولها: أن ينص عالم ثقة على ذلك. وثانيها: أن يكون خارجاً عن الأوزان العربية لإبراهيم. وثالثها: أن تجده على غير المهيع العربي، كأن يكون خماسياً وليس فيه حرف من حروف الذلاقة، وكان يجتمع فيه جيم وقاف، مثل صنجق وجرموق.

(٢) قيل: أسماء الأنبياء جميعها ممنوعة من الصرف إلا ستة، وهي: محمد، وشعيب، وصالح، وهود، ولوط، ونوح.

ومثلها أسماء الملائكة إلا ثلاثة، وهي: مالك، ومنكر، ونكير.

وأخطأ من جعل «رضوان» مصروفاً؛ ففيه العلمية، والزيادة؛ فهو ممنوع من الصرف!

(٣) «كذاك» كذا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «ذو» مبتدأ مؤخر، وذو مضاف، و«وزن» مضاف إليه «يخص» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وزن «الفعلا» مفعول به ليخص، والجملة في محل جر صفة لوزن «أو» عاطفة «غالب» عطف على محل «يخص» من باب عطف الاسم الذي يشبه الفعل على الفعل «كأحمد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كأحمد «ويعلَى» معطوف على أحمد.

الصيغتين يكثران في الفعل دون الاسم، كاضْرَبَ واسْمَعَ، ونحوهما من الأمر المأخوذ من فعلٍ ثلاثي، فلو سَمَّيتَ [رجلاً] بإثمد وإصبع، منعته من الصرف للعلمية ووزن الفعل؛ فتقول: «هذا إثمُد، ورأيت إثمُد، ومررت بإثمُد» والثاني كأحمدَ ويزيد، فإن كُلاً من الهمزة والياء يدل على معنى في الفعل، وهو التكلم والغيبة، ولا يدلُّ على معنى في الاسم؛ فهذا الوزن غالبٌ في الفعل، بمعنى أنه به أولى، [فتقول: «هذا أحمدُ ويزيدُ، ورأيت أحمدَ ويزيدَ، ومررت بأحمدَ ويزيدَ»] فيمنع للعلمية ووزن الفعل.

فإن كان الوزن غير مختصّ بالفعل ولا غالبٍ فيه، لم يمنع من الصرف، فتقول في رجل اسمه ضَرَبَ: «هذا ضَرَبٌ، ورأيت ضَرَباً، ومررت بضَرَبٍ»، لأنه يوجد في الاسم، كحَجَرٍ، وفي الفعل، كضَرَبَ.

٦٦٩ - وَمَا يَصِيرُ عَلَماً مِنْ ذِي أَلْفٍ زِيدَتْ لِإِلْحَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ^(١)
أي: ويُمنع صرفُ الاسم أيضاً للعلمية وألف الإلحاق المقصورة^(٢)، كعَلَقَى، وأرْطَى^(٣)؛ فتقول فيهما علمين: «هذا عَلَقَى، ورأيت عَلَقَى، ومررت بعَلَقَى» فتمنعه من الصرف للعلمية وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث، من جهة أن ما هي فيه والحالة هذه - أعني

(١) «وما» اسم موصول مبتدأ «يصير» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما «علماً» خبر يصير، والجملة من يصير واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول «من ذي» جار ومجرور متعلق بقوله: يصير، وذو مضاف، و«ألف» مضاف إليه «زيدت» زيد: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ألف، والجملة في محل جر صفة لألف «الإلحاق» جار ومجرور متعلق بزيدت «فليس» الفاء زائدة، ليس: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، وجملة «ينصرف» مع فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس، وجملة ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ما الموصولة، وزيدت الفاء في الجملة الواقعة خبراً؛ لأن المبتدأ موصول فهو يشبه الشرط.

(٢) الإلحاق: هو زيادة حرف أو حرفين على الاسم الثلاثي ليلحق برباعي أو خماسي في تصاريفه.

(٣) العلقى، بوزن سكرى: أصله اسم لنبات دقيق القضبان تُصنع منه المكانس. والأرطى: اسم لشجر، واختُلف في ألفه، فقيل: هي ألف الإلحاق كما ذكر الشارح، وقيل: ألفه أصلية؛ فوزن الأرطى أفعال، فيُمنع صرفه للعلمية ووزن الفعل، كأحمد.

حال كونه علماً - لا يقبل تاء التأنيث، فلا تقول فيمن اسمه عَلْقَى: «عَلْقَاة»، كما لا تقول في حُبَلَى: «حُبَلَاة» فإن كان ما فيه [ألف] الإلحاق غير علم، كَعَلْقَى وَأَرْطَى - قبل التسمية بهما - صَرَفْتَهُ؛ لأنها والحالة هذه لا تشبه ألف التأنيث، وكذا إن كانت ألف الإلحاق ممدودة، كَعَلْبَاء^(١)، فإنك تصرف ما هي فيه: عَلَمًا كان أو نكرة.

٦٧٠ - وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرَفَهُ إِنْ عُدِلَا كَفَعَلَ التَّوَكِيدِ أَوْ كَثَعَلَا^(٢)

٦٧١ - وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرَ إِذَا بِهِ التَّغْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرُ^(٣)

يُمْنَعُ صَرَفُ الاسْمِ لِلْعِلْمِيَةِ أَوْ شِبْهَهَا، وَلِلْعَدْلِ، وَذَلِكَ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:

الأول: ما كان على فَعَلَ من ألفاظ التوكيد فإنه يمنع من الصرف؛ لشبه العِلْمِيَةِ وَالْعَدْلِ، وذلك نحو: «جاء النساءُ جُمَعُ، ورأيت النساءَ جُمَعَ، ومررت بالنساء جُمَعُ» والأصل جَمَعَاوَاتُ؛ لأن مفردة جمعاء، فعدل عن جمعاءات إلى جُمَعُ، وهو مُعَرَّفٌ بالإضافة المقدرة، أي: جُمَعِهِنَّ، فأشبهه تعريفه تعريفَ العِلْمِيَةِ من جهة أنه معرفة، وليس في اللفظ ما يعرفه.

(١) علباء: عَصَبٌ فِي صَفْحَةِ الْعُنُقِ.

وَأَلْفُهَا الْمَمْدُودَةُ لِلإِلْحَاقِ بِقِرطَاسٍ، لَا لِلتَّأْنِيثِ؛ لِأَنَّهَا تُنَوَّنُ، وَهَمْزُهَا مُنْقَلِبَةٌ عَنِ يَاءٍ.

(٢) «والعلم» مفعول لفعل محذوف يدل عليه ما بعده، أي: وامنع العلم «امنع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «صرفه» صرف: مفعول به لامنع، وصراف مضاف، والهاء مضاف إليه «إن» شرطية «عدلا» عدل: فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العلم، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام «كفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وفعل مضاف، و«التوكيد» مضاف إليه «أو» عاطفة «كثعلا» جار ومجرور معطوف على «كفعل التوكيد».

(٣) «والعدل» مبتدأ «والتعريف» معطوف عليه «مانعا» خبر المبتدأ، ومانعا مضاف، و«سحر» مضاف إليه «إذا» ظرف زمان متعلق بمانعا «به» جار ومجرور متعلق ب«يعتبر» في «يعتبر» الآتي «التعيين» نائب فاعل لفعل محذوف يدل عليه يعتبر الآتي «قصداً» حال من الضمير المستتر في «يعتبر» الآتي «يعتبر» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التعيين، والجملة من الفعل الذي هو «يعتبر» المذكور ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة.

الثاني: العَلَمُ المعدول إلى فَعَلَ: كَعُمَرَ، وَزَفَرَ، وَثَعَلَ، وَالْأَصْلُ: عامر، وزافر، وثاعل؛ فمنعه من الصرف للعلمية والعَدَلِ^(١).

الثالث: «سَحَرُ» إذا أُريدَ من يوم بعينه، نحو: «جئتكَ يوم الجمعة سَحَرًا» فسحَرُ ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية، وذلك أنه معدول عن السَحَرِ؛ لأنه مَعْرِفَةٌ^(٢)، والأصل في التعريف أن يكون بآل، فَعُدِلَ به عن ذلك، وصار تعريفه كتعريف العلمية، من جهة أنه لم يُلْفِظْ معه بمعرِّفٍ.

٦٧٢ - وَابْنِ عَلِيٍّ الْكَسْرِ فَعَالٍ عَلَمًا مُؤَنَّثًا وَهُوَ نَظِيرُ جُشْمَا^(٣)

٦٧٣ - عِنْدَ تَمِيمٍ وَاصْرِفْنِ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا الشَّعْرِيفُ فِيهِ أَثْرَا^(٤)

أي: إذا كان علم المؤنث على وزن فَعَالٍ، كَحَذَامٍ وَرَقَاشٍ، فللعرب فيه مذهبان:

- (١) قال المرادي: إنما جُعِلَ هذا النوعُ معدولاً لأمرين:
- أحدهما: أنه لو لم يُقَدَّرْ عدله لزم ترتيبُ المنع [من الصرف] على علة واحدة، وليس فيه من الموانع غير العلمية. والآخر أن الأعلام يغلب عليها النقل...
- «توضيح المقاصد والمسالك» ١٢١٦/٣ - ١٢١٧.
- (٢) وذلك إذا أُريدَ به سَحَرُ يوم بعينه، واستعمل ظرفاً مجرداً عن «ال» والإضافة.
- (٣) «وابن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «على الكسر» جار ومجرور متعلق بابن «فعال» مفعول به لابن «علما» حال من فعال «مؤنثاً» حال ثانية، أو وصف للأولى «وهو» مبتدأ «نظير» خبر المبتدأ، ونظير مضاف، و«جشما» مضاف إليه.
- (٤) «عند» ظرف متعلق بنظير في البيت السابق، وعند مضاف، و«تميم» مضاف إليه «واصرفن» اصرف: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لاصرف «نكرا» نكر: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة ما الموصولة «من كل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «ما» الموصولة الواقعة مفعولاً، وكل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «التعريف» مبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق بـ«أثر» الآتي «أثرا» أثر: فعل ماض، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى التعريف، والجملة من أثر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة.

أحدهما - وهو مذهبُ أهل الحجاز - : بناؤه على الكسر؛ فتقول: «هذه حَدَامٍ، ورأيت حَدَامٍ، ومررت بِحَدَامٍ»^(١).

والثاني - وهو مذهب بني تميم - : إعرابه كإعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل^(٢)، والأصل: حَادِمَةٌ وَرَاقِشَةٌ، فعدل إلى حَدَامٍ وَرَقَاشٍ، كما عدل عُمَرُ وَجُشْمٌ عن عامر وجاشم، وإلى هذا أشار بقوله: «وهو نظير جُشْمَا، عند تميم»^(٣).

وأشار بقوله: «وَاضْرَفُنْ مَا نَكْرًا» إلى أن ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلّة أخرى،

(١) وعلى ذلك جاء قول الشاعر، وهو الشاهد رقم ١٦ السابق:

إِذَا قَالَتْ حَدَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَدَامٌ

وقول النابغة الذبياني:

أَتَارِكَةٌ تَدُلُّهَا قَطَامٌ رَضِينَا بِالتَّحِيَّةِ وَالسَّلَامِ

وقول جذيمة الأبرش:

خَبَّرِينِي رَقَاشٍ لَا تَكْذِيبِينِي أَبْحُرُ زَنْبِتِ أُمِّ بَهَجِينِ

وقول الجعدي، وأنشده ابن السكيت «الألفاظ ١٨»:

أَهَانَ لَهَا الطَّعَامَ فَلَمْ تُضِعْهُ غَدَاةَ الرَّوْعِ إِذْ أَرَمَتْ أَرَامَ

أزام: عَلِمَ عَلَى السَّنَةِ الْمَجْدِبَةِ، وقد سموها «تَحُوطٌ» أيضًا؛ وقالوا في مثل من أمثالهم: «باءت عَرَارٍ بِكَحْلٍ» وعَرَارٍ وكحل: بقرتان انتطحتا فماتتا جميعًا، والمثل يُضْرَبُ لكل مستويين أحدهما بإزاء الآخر، وقد بنوا «عرار» على الكسر، وجرؤوا «كحل» بالفتحة لأنه علم مؤنث، وانظر المثل رقم ٤٢٨ في «مجمع الأمثال» ٩١/١ بتحقيقنا.

(٢) قال الأشموني: أي: ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن «فاعلة»، وهذا رأي سيبويه، وقال المبرد: للعلمية والتأنيث المعنوية كـ«زئنب»، وهو أقوى على ما لا يخفى! وهذا فيما ليس آخره راءً، فأما نحو «وبارٍ»، و«ظفارٍ»، و«سفارٍ» فأكثرهم يبينه على الكسر كأهل الحجاز؛ لأن لغتهم الإمالة، فإذا كسروا توصلوا إليها، ولو منعه الصرف لامتنعت. اهـ. «شرح الأشموني» ٣/٣٩٤ - ٣٩٥.

(٣) وعلى هذه اللغة ورد قول الفرزدق، وهو تميمي:

نَدِمْتُ نَدَامَةَ الْكُسَعِيِّ لَمَّا عَدْتُ مِنِّي مُطْلَقَةً نَوَارَ

وَلَوْ أَتَى مَلَكْتُ يَدِي وَنَفْسِي لَكَانَ إِلَيَّ لِلْقَدْرِ الْخِيَارُ

إذا زالت عنه العلمية بتكبيره صُرف؛ لِزوال إحدى العِلَّتَيْنِ، وبقاؤه بعلة واحدة لا يقتضي منع الصرف، وذلك نحو: «مَعِدِ يَكْرِبُ، وَعَظْفَانٌ، وَفَاطِمَةٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَأَحْمَدُ، وَعَلْقَى، وَعُمَرُ»، أعلاماً؛ فهذه ممنوعة من الصرف للعلمية وشيءٍ آخر، فإذا نَكَّرْتَهَا صَرَفْتَهَا لِزَوَالِ أَحَدِ سَبَبَيْهَا، وهو العلمية، فتقول: «رُبُّ مَعِدِ يَكْرِبُ رَأَيْتَ» وكذا الباقي.

وَتَلَخَّصَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْعِلْمِيَّةَ تَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعَ التَّرْكِيبِ، وَمَعَ زِيَادَةِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ، وَمَعَ التَّأْنِيثِ، وَمَعَ الْعُجْمَةِ، وَمَعَ وَزْنِ الْفِعْلِ، وَمَعَ أَلْفِ الْإِلْحَاقِ الْمَقْصُورَةِ، وَمَعَ الْعَدْلِ.

٦٧٤ - وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصاً فِيهِ إِعْرَابِيهِ نَهَجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي^(١)

كُلُّ مَنْقُوصٍ كَانَ نَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ الْآخِرِ مَمْنُوعاً مِنَ الصَّرْفِ يُعَامَلُ مُعَامَلَةَ جَوَارٍ فِي أَنَّهُ يُنَوَّنُ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ تَنْوِينِ الْعَوَضِ، وَيُنْصَبُ بِفَتْحَةٍ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينِ، وَذَلِكَ نَحْوَ قَاضٍ، عَلِمَ امْرَأَةً، فَإِنْ نَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ ضَارِبٌ، عَلِمَ امْرَأَةً، وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ، فَقَاضٍ كَذَلِكَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ، وَهُوَ مُشَبَّهٌ بِجَوَارٍ مِنْ جِهَةِ أَنَّ فِي آخِرِهِ يَاءً قَبْلَهَا كَسْرَةٌ، فَيُعَامَلُ مُعَامَلَتَهُ؛ فَتَقُولُ: «هَذِهِ قَاضٍ^(٢)»، وَمَرَرْتَ بِقَاضٍ^(٣)، وَرَأَيْتَ قَاضِيَّ» كَمَا تَقُولُ: «هُؤُلَاءِ جَوَارٍ، وَمَرَرْتَ بِجَوَارٍ، وَرَأَيْتَ جَوَارِيَّ».

(١) «وما» اسم موصول: مبتدأ «يكون» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق بـ«يكون» منقوصاً «خبر يكون، والجملة من يكون واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «ففي إعرابه» الفاء زائدة، والجار والمجرور متعلق بقوله: «يقتفي» الآتي، وإعراب مضاف، والهاء مضاف إليه «نهج» مفعول به مقدم لـ«يقتفي»، ونهج سضاف، و«جوار» مضاف إليه «يقتفي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ في أول البيت، والجملة من الفعل الذي هو يقتفي وفاعله المستتر فيه ومفعوله المقدم عليه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) قاض: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، منع من ظهورها الثقل.

(٣) بقاض: الباء: حرف جر. قاض: اسم مجرور وعلامة جره الفتحة المقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل، وجُزَّ بِالفَتْحَةِ نِيَابَةً عَنِ الْكَسْرِ؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ بِدَاعِي الْعِلْمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ.

٦٧٥ - وَلَا ضَطْرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ ذُو الْمَنْعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ^(١)

يجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف، وذلك كقوله: [الطويل]

ش ٣٢٠ - تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ طَعَائِنِ^(٢)

وهو كثير، وأجمع عليه البصريون والكوفيون.

وَوُرِدَ أَيْضاً صَرْفُهُ لِلتَّنَاسُبِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَلَسِلًا وَأَغْلَلًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤] فصرف

«سلاسل» لمناسبة ما بعده.

وَأَمَّا مَنَعُ الْمَنْصَرِفِ مِنَ الصَّرْفِ لِلضَّرُورَةِ، فَأَجَازَهُ قَوْمٌ، وَمَنَعَهُ آخَرُونَ، وَهَمُّ أَكْثَرِ

البصريين، واستشهدوا لمنعه بقوله: [الهمزج]

(١) «لاضطرار» جار ومجرور متعلق بقوله: «صرف» الآتي «أو تناسب» معطوف على اضطرار «صرف» فعل

ماض مبني للمجهول «ذو» نائب فاعل صرف، وذو مضاف، و«المنع» مضاف إليه «والمصرف» مبتدأ «قد» حرف تقليل «لا» نافية «ينصرف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصرف، والجملة من ينصرف المنفي بلا وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) هذا صدر بيت يقع في قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندي، وعجزه:

سَوَالِكُ نَقَبًا بَيْنَ حَزْمِي شَعْبَعِبِ

اللغة: «تبصر» تأمل وتعرف «ظعائن» جمع طعينة، والمراد بها هنا امرأة، وقد مر إيضاح أصل معناها في شرح الشاهد رقم ٢٨٤ «سوالك» جمع سالكة، وهي السائرة «نقبا» هو الطريق في الجبل «حزمي» تثنية حزم، بفتح فسكون، وهو والحزن: ما غلظ من الأرض «شعبع» بزنة سفرجل: اسم موضع، وقيل: اسم ماء.

الإعراب: «تبصر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «خليلي» خليل: منادى بحرف نداء محذوف، أي: يا خليلي، وخليل مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه «هل» حرف استفهام «ترى» فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من» حرف جر زائد «ظعائن» مفعول به لترى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

الشاهد فيه: قوله: «ظعائن» حيث صرفه فجره بالكسرة ونونه مع أنه على صيغة منتهى الجموع، والذي دعاه إلى ذلك احتياجه لإقامة وزن البيت، وهذا هو الضرورة.

ونظيره قول الراعي وصدرة هو صدر بيت امرئ القيس:

تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ طَعَائِنِ تَجَاوَزْنَ مَلْحُوبًا فَقِلْنَ مُتَالِعًا

ش ٣٢١ - وَمَمَّنْ وَلَدُوا عَامٍ — رُذُو الطُّوْلِ وَذُو الْعَرْضِ^(١)
 فمفع «عامر» من الصرف، وليس فيه سوى العلمية، ولهذا أشار بقوله: «والمصروف قد لا ينصرف».

(١) البيت لذي الإصبع العدواني، واسمه حرثان بن الحارث بن محرث.

اللغة: «ذو الطول وذو العرض» كناية عن عظم جسمه، وعظم الجسم مما يتمدح العرب به، وانظر إلى قول الشاعر، وهو من شواهد النحاة في باب الإبدال:

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَعْرَاءَ الرَّجَالِ طِيَالُهَا

الإعراب: «ممن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ولدوا» فعل ماضٍ وفاعله، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «من» الموصولة المجرورة محلاً بمن، والعائد ضمير منصوب بولد محذوف، وتقدير الكلام: وعامر ممن ولدوه «عامر» مبتدأ مؤخر «ذو» نعت لعامر، وذو مضاف، و«الطول» مضاف إليه «وذو» الواو عاطفة، ذو: معطوف على ذو السابق، وذو مضاف، و«العرض» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «عامر» بلا تنوين، حيث منعه من الصرف مع أنه ليس فيه من موانع الصرف سوى العلمية، وهي وحدها غير كافية في المنع من الصرف، بل لا بد من انضمام علة أخرى إليها؛ ليكون اجتماعهما سبباً في منع الاسم من الصرف.

ومثل هذا البيت قول العباس بن مرداس:

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَائِصٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

حيث منع صرف «مرداس» وليس فيه سوى العلمية.

ومن ذلك أيضاً قول الأخطل التغلبي النصراني من كلمة يمدح فيها سفيان بن الأبيرد:

طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَيْبِ عَائِلَةَ النَّفُوسِ عَدُورُ

فإنه منع «شيب» من الصرف مع أنه ليس فيه إلا سبب واحد وهو العلمية.

ومن ذلك قول دوسر القريعي:

وَقَائِلَةٍ مَا بَالُ دَوَسَرَ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَن آل لَيْلَى وَعَن هِنْدِ

تم بتوفيق الله تعالى وتأييده الجزء الثالث من شرح ابن عقيل على ألفية إمام النحاة ابن مالك، مع حواشينا التي أسمينها «منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل» وقد زدنا في هذه الطبعة الخامسة عشرة زيادات ذات بال رأينا أن طالب العلم لا يستغني عنها، مع بذل أقصى المجهود في ضبطه وإتقان إخراجه، ويلي إن شاء الله تعالى الجزء الرابع مفتتحاً بباب «إعراب الفعل» نسأله سبحانه أن يُمِّنَّ بإكماله على الوجه الذي رسمناه له، إنه ولي ذلك، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

فهرس موضوعات الجزء الثالث

الموضوع

الصفحة

حروف الجر

- ٥ عدة حروف الجر
- ٦ «كي» تكون حرف جر في موضعين
- ٦ «لعل» حرف جر عند عقيل
- ٨ «متى» حرف جر عند هذيل
- ٩ «لولا» حرف جر عند سيبويه
- ١١ من حروف الجر سبعة أحرف تختص بالظاهر
- ١٥ معاني «من» الجارة
- ١٨ تأتي «من» والباء بمعنى بدل
- ١٩ معاني اللام الجارة
- ٢٢ معاني الباء الجارة
- ٢٤ معاني «على» و«عن» الجارتين
- ٢٦ معاني الكاف الجارة
- ٢٧ استعملت الكاف وعن وعلى أسماء
- ٣٠ «مذ» و«منذ» يكونان اسمين في موضعين ويكونان حرفي جر
- ٣٠ تزداد «ما» بعد من وعن والباء، فلا تكفها عن عمل الجر

- ٣١ تزداد «ما» بعد رب والكاف، فتكفهما، ويقل إعمالهما معها
- ٣٣ تحذف «رب» ويبقى عملها بعد ثلاثة أحرف
- ٣٥ الجر بغير رب محذوفاً على نوعين: غير مطرد، ومطرد

الإضافة

- ٣٩ ما يحدث لأجل الإضافة
- ٤٠ تكون الإضافة بمعنى اللام، أو من، أو في
- ٤٠ الإضافة على ضربين: لفظية ومعنوية
- ٤٤ متى يجوز اقتران المضاف بأل؟
- ٤٦ لا يضاف اسم إلى ما التحد به معنى
- ٤٦ يكتسب المضاف من المضاف إليه التأنيث أو التذكير بشروط
- ٤٨ من الأسماء ما تجب إضافته، ومنها ما تجوز إضافته
- ٤٨ مما تجب إضافته ما يلزم الإضافة للضمير
- ٥١ مما تجب إضافته ما يلزم الإضافة للجمل، ومنها ما تجوز إضافته إليها
- ٥٣ ما تجوز إضافته إلى الجمل بجوز بناؤه
- ٥٥ مما تجب إضافته إلى الجمل ما يلزم الإضافة إلى الجمل الفعلية
- ٥٦ كلا وكلتا يلزمان الإضافة إلى معرفة مثنى
- ٥٨ «أي» تلزم الإضافة، وتضاف إلى المفرد في مواضع، ومعاني «أي»
- ٦٠ «لدى» و«مع» وما يضافان إليه
- ٦٣ «غير» و«قبل وبعد» ونظائرهما
- ٦٨ قد يحذف المضاف، ويبقى المضاف إليه مجزواً
- ٦٩ قد يحذف المضاف إليه، ويبقى المضاف بحاله غير منون

٧٢ الفصل بين المضاف والمضاف إليه

المضاف إلى ياء المتكلم

٧٧ ما يفعل بآخر الاسم عند إضافته للياء

٧٩ هذيل تقلب ألف المقصور ياء عند إضافته لياء المتكلم، وتدغمهما

إعمال المصدر

٨٢ يعمل المصدر عمل فعله في موضعين

٨٣ المصدر يعمل في ثلاثة أحوال: مضافاً، ومقترناً بأل، ومجرداً منهما

٨٧ اسم المصدر وعمله، والشاهد لذلك

٩٠ يضاف المصدر إلى أحد معموليه، ثم يؤق بالآخر

٩٢ إذا أتبع ما أضيف المصدر إليه جاز في التابع مراعاة لفظ المتبوع أو محله

إعمال اسم الفاعل

اسم الفاعل على ضربين: مقترن بأل، ومجرد منها، ومتى يعمل بلا شرط؟ وشروط عمل

٩٤ ما يعمل بشرط

٩٨ اسم الفاعل المقترن بأل، واختلاف النحاة فيه

٩٨ صيغ المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل

١٠٢ المثني والمجموع من أسماء الفاعلين يعملان عمل مفردهما

١٠٤ تجوز إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ونصبه إياه

١٠٤ حكم تابع ما أضيف اسم الفاعل إليه

إعمال اسم المفعول

١٠٦ كل ما تقرر لاسم الفاعل يعطى اسم المفعول غير أنه يعمل عمل الفعل المبني للمجهول

١٠٧ قد يضاف اسم المفعول إلى مرفوعه بخلاف اسم الفاعل

أبنية المصادر

١٠٨ مصدر الثلاثي المتعدي

١٠٨ مصدر اللازم من الثلاثي المكسور العين

١٠٩ مصدر الثلاثي المفتوح العين اللازم

١١٠ مصدر الثلاثي المضموم العين

١١١ يأتي مصدر الثلاثي على غير ما ذكر سماعاً

١١٢ مصدر غير الثلاثي مقيس، وأوزانه

١١٦ اسم المرة، واسم الهيئة

أبنية اسم الفاعل واسم المفعول

١١٨ اسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل

١١٨ قياس اسم الفاعل من فعل المضموم العين ومن فعل المكسور العين اللازم

١٢١ اسم الفاعل من غير الثلاثي

١٢١ اسم المفعول من غير الثلاثي

١٢٢ بناء اسم المفعول من الثلاثي

١٢٢ ينوب عن المفعول وزن فعيل

الصفة المشبهة

١٢٤ علامة الصفة المشبهة جر فاعلها بها

١٢٥ تصاغ الصفة المشبهة من الفعل اللازم بشرط كونه للحال

١٢٦ تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل المتعدي

- ١٢٦ لا يتقدم معمول الصفة المشبهة عليها، ولا تعمل في أجنبي
- ١٢٧ ما يجوز في معمول الصفة المشبهة من وجوه الإعراب، وأحوال معمولها

التعجب

- ١٣١ للتعجب صيغتان وإعراب كل منهما
- ١٣٤ يجوز حذف التعجب منه، بشرط وضوح المعنى
- ١٣٦ شروط ما يصاغ منه فعل التعجب سبعة
- ١٣٨ ما يتوصل به إلى التعجب من فاقده شرط من الشروط
- ١٣٨ قد شذ مجيء فعل التعجب مما لم يستكمل الشروط
- ١٣٩ لا يتقدم معمول فعل التعجب عليه، ولا يفصل بين «ما» وفعل التعجب إلا بالظرف وشبهه

نعم وبئس، وما جرى مجراهما

- ١٤٢ نعم وبئس فعلان جامدان، خلافاً للكوفيين
- ١٤٣ فاعل نعم وبئس على ثلاثة أنواع
- ١٤٥ اختلاف النحاة في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في كلام واحد
- ١٤٧ إذا وقعت «ما» بعد «نعم» فما إعراب «ما»؟
- ١٤٧ المخصوص بالذم أو بالمدح وإعرابه
- ١٤٨ تستعمل «ساء» بمعنى «بئس» ويجوز أن تغير كل فعل ثلاثي إلى مثال كرم للمدح أو للذم
- ١٥٠ يقال في المدح «حبذا» وفي الذم «لا حبذا» واختلاف العلماء في إعرابهما

أفعل التفضيل

- ١٥٤ يشترط فيما يصاغ منه أفعل التفضيل نفس الشروط التي تشترط لصياغة فعل التعجب
- ١٥٤ يتوصل إلى التفضيل مما لم يستكمل الشروط بما يتوصل به إلى التعجب منه

- أفعل التفضيل على ثلاثة أنواع: مضاف، ومقترن بأل، ومجرد منهما، وحكم كل نوع
 من هذه الأنواع ١٥٤
- لا تتقدم «من» الجارة للمفضول على أفعل التفضيل، إلا أن يكون مجرورها اسم استفهام،
 وندر في غير ذلك ١٦١
- لا يرفع أفعل التفضيل الظاهر إلا في مسألة الكحل ١٦٤

النعته

- تعريف التابع، وأنواعه ١٦٦
- تعريف النعته، وما يجيء له ١٦٧
- الأمر التي يتبع النعته متبوعه فيها ١٦٩
- لا يكون النعته إلا مشتقاً أو شبهه ١٧٠
- قد يكون النعته جملة، وشروط ذلك ١٧٠
- لا تكون جملة النعته طلبية، والفرق بينها وبين جملة الخبر ١٧٢
- قد يكون النعته مصدراً منكرأ؛ فيجب فيه الإفراد والتذكير ١٧٤
- تعدد النعته لمتعدد ١٧٥
- نعته معمولي عاملين متحدين في المعنى والعمل يجب إتباعه ١٧٥
- تعدد النعته لمنعوت واحد ١٧٦
- النعته المقطوع يرفع أو ينصب بعامل محذوف وجوباً ١٧٦
- يجوز حذف ما علم من نعته أو منعوت ١٧٧

التوكيد

- التوكيد لفظي ومعنوي، والمعنوي على ضربين: أولهما التوكيد بالنفس أو بالعين لرفع احتمال تقدير
 مضاف للمتبوع ١٧٨

- ١٧٩ ثانيهما التوكيد بكل وبكلا وكلتا
- ١٨٠ قد يؤكد بعد كل بأجمع وفروعه
- ١٨١ وقد يؤكد بأجمع وفروعه دون كل
- ١٨٢ توكيد النكرة
- ١٨٣ هل يؤكد المثنى بمثنى أجمع وجماء؟
- ١٨٣ توكيد الضمير المتصل المرفوع
- ١٨٤ التوكيد اللفظي
- ١٨٥ توكيد الضمير المتصل توكيداً لفظياً
- ١٨٥ توكيد الحروف توكيداً لفظياً
- ١٨٦ يجوز أن يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير

العطف

- ١٨٧ العطف ضربان: عطف نسق، وعطف بيان
- ١٨٧ تعريف عطف البيان، والاستشهاد له
- ١٨٨ يوافق عطف البيان ما قبله فيما يوافق النعت منوعته فيه
- ١٨٩ كل ما صح جعله عطف بيان صح جعله بدلاً، إلا في مسألتين

عطف النسق

- ١٩٢ تعريفه، ومثاله
- ١٩٣ حروف العطف على ضربين: ما يشرك لفظاً وحكماً، وما يشرك لفظاً فقط
- ١٩٤ الواو لمطلق الجمع
- ١٩٥ الفاء للترتيب بلا مهلة

- ١٩٥ «ثم» للترتيب مع التراخي
- ١٩٥ ما تختص به الفاء
- ١٩٦ «حتى»
- ١٩٦ «أم» وأنواعها
- ١٩٨ «أو» ومعانيها
- ٢٠٠ تأتي «إما» لما تأتي له «أو»
- ٢٠١ «لكن» و«لا» و«بل»
- ٢٠٤ العطف على الضمير المرفوع المتصل
- ٢٠٥ العطف على الضمير المنخفض
- ٢٠٧ قد يحذف كل من الفاء والواو مع معطوفه
- ٢٠٩ قد يحذف المعطوف عليه
- ٢٠٩ يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل، والعكس

البدل

- ٢١١ تعريف البدل، وأنواعه
- ٢١٥ متى يجوز إبدال الظاهر من الضمير؟
- ٢١٧ حكم البدل من اسم الاستفهام
- ٢١٨ يبدل الفعل من الفعل

النداء

- ٢١٩ حروف النداء، ومواضع استعمالها
- ٢٢٠ متى يجوز حذف حرف النداء؟

- ٢٢٢ أنواع المنادى، وحكم كل نوع
- ٢٢٤ حكم المنادى العلم الموصوف بابن
- ٢٢٥ إذا اضطر الشاعر إلى تنوين المنادى المبني جاز له رفعه ونصبه
- ٢٢٦ لا يجمع بين حرف النداء و«أل» إلا في موضعين
- ٢٢٨ أحكام تابع المنادى
- ٢٣٤ أحكام المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
- ٢٣٨ أسماء لازمت النداء

الاستغاثة

- ٢٤٠ يجر المستغاث بلام جر مفتوحة
- ٢٤١ تكسر اللام مع المستغاث له، ومع المعطوف على المستغاث إذا لم تتكرر معه «يا»
- ٢٤١ تحذف لام المستغاث ويؤق بألف بدلها

الندبة

- ٢٤٢ تعريف المندوب، وما يجوز ندبه، وما لا يجوز
- ٢٤٣ يلحق بآخر المندوب ألف، وبيان ما يحذف لأجل هذه الألف
- ٢٤٤ يضبط ما قبل ألف الندبة بالفتح إلا إن أوهم
- ٢٤٤ تجوز زيادة هاء بعد ألف الندبة عند الوقف، وزيدت الهاء في الوصل شذوذاً

الترخيم

- ٢٤٦ تعريف الترخيم
- ٢٤٧ بيان ما يجوز ترخيمه، وما لا يجوز
- ٢٤٩ يحذف مع الآخر للترخيم ما اتصل بالآخر بشروط

- ٢٥٠ ترخيم المركب، وترخيم الجملة
- ٢٥١ يجوز في الاسم المرخم لغتان، وقد تتعين واحدة
- ٢٥٢ ترخيم غير المنادى للضرورة

الاختصاص

- ٢٥٤ الاختصاص يشبه النداء لفظاً، ويخالفه من ثلاثة أوجه
- ٢٥٥ مثال الاختصاص
- ٢٥٥ إعراب المخصوص

التحذير، والإغراء

- ٢٥٦ تعريف التحذير
- ٢٥٦ أنواعه، وحكم كل نوع
- ٢٥٧ تحذير المتكلم نفسه شاذ، وتحذير الغائب شاذ
- ٢٥٨ الإغراء: معناه، وحكمه

أسماء الأفعال والأصوات

- ٢٥٩ معنى كون اللفظ اسم فعل
- ٢٦٠ من أسماء الأفعال ما هو ظرف أو جار ومجرور في الأصل، ومنها ما يكون مصدرًا
- ٢٦١ يثبت لاسم الفعل ما ثبت للفعل الذي ناب هو عنه
- ٢٦٢ المنون من أسماء الأفعال نكرة، وما لم ينون معرفة
- ٢٦٣ أسماء الأصوات
- ٢٦٤ النوعان مبنيان

نونا التوكيد

- ٢٦٦ النونان، وما يؤكد بهما من الأفعال وما لا يؤكد، وحكم الفعل الذي يؤكد بهما
- ٢٦٩ أحكام اتصال الفعل المسند إلى الضمائر بالنونين، صحيحاً كان أو معتلاً
- ٢٧٠ لا تقع النون الخفيفة بعد الألف
- ٢٧١ تزداد ألف فارقة بين نون النسوة ونون التوكيد
- ٢٧٢ تحذف النون الخفيفة إذا وليها ساكن
- ٢٧٣ تحذف النون الخفيفة في الوقف بعد الضمة والكسرة

ما لا ينصرف

- ٢٧٤ ينقسم الاسم إلى منصرف وغير منصرف، وعلامة المنصرف
- ٢٧٥ سبب منع الاسم من الصرف
- ٢٧٦ ألف التأنيث تمنع صرف الاسم
- ٢٧٦ الوصفية وزيادة الألف والنون
- ٢٧٧ الوصفية ووزن الفعل
- ٢٧٨ الوصفية العارضة لا تأثير لها، وبعضهم يعتبرها
- ٢٧٩ الوصفية والعدل
- ٢٨٠ صيغة منتهى الجموع
- ٢٨٢ العلمية والتركيب المزجي
- ٢٨٣ العلمية وزيادة الألف والنون
- ٢٨٤ العلمية والتأنيث
- ٢٨٥ العلمية والعجمة

- ٢٨٥ العلمية ووزن الفعل
- ٢٨٦ حكم العلمية وألف الإلحاق المقصورة والممدودة
- ٢٨٨ العلم المؤنث الموازن لقطام، وحكمه، واختلاف لغات العرب فيه
- ٢٩١ يصرف الممنوع من الصرف، ويمنع المصروف للضرورة
- ٢٩٣ فهرس الموضوعات

تمت فهرس الجزء الثالث من شرح ابن عقيل

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه



أ. علاء الدين شوقي

www.lisanarb.com